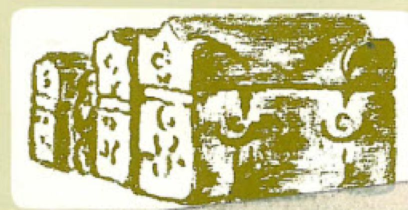
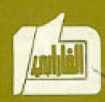
حسن دياب

تاريخ صور الاجتماعي

١٩٢٠ ـ ١٩٤٣





قدّم له
د. مسعود ضاهر



حسن دياب



١٩٢٠ ـ ١٩٤٣

قدّم له
د. مسعود ضاهر



١٩٨٨

الكتاب	تاريخ صور الاجتماعي (١٩٢٠ - ١٩٤٣)
تأليف	حسن دياب
قدّم له	الدكتور مسعود ضاهر
الناشر	دار الفارابي - بيروت - لبنان
	ص.ب: ١١/٣١٨١ - هاتف: ٠١/٣١٧٢٠٥
التنضيد	شركة المطبوعات اللبنانية . ش.م.ل .
تصميم الغلاف	حسني الحاج حسن
	الطبعة الأولى ١٩٨٨

الاهداء

إلى الذي قضى نحبه وهو في ريعان صباه
إلى الذي أمضى حياته حالماً بمستقبل رغيد
إلى العصفور الغرّيد الذي هوى برصاصة أحمق
إلى روح أخي الشهيد المظلوم أحمد دياب

كلمة شكر

أقدم جزيل شكري لأستاذي المشرف الدكتور مسعود ضاهر الذي شجعني في اختيار الموضوع، وحثني على البحث، وأمدني بتوجيهاته وإرشاداته لإكمال هذه الدراسة.

كما أقدم شكري إلى الدكتور وجيه كوثراني الذي خصني ببعض المعلومات والإرشادات القيّمة.

وأقدم شكري أيضاً إلى جميع الذين قمت بمقابلتهم، سياسيين وعمالاً وحرفيين ومزارعين وموظفين وغيرهم، وإلى كل من ساعدني في الكشف عن الوثائق المطمورة، وإلى جميع الذين فتحوا لي مكتباتهم الخاصة، وزودوني ببعض المصادر والمراجع.

حسن دياب

نحو فهم أفضل لتطور
المدن الريفية في لبنان

ليس بمقدور الباحث وهو يكتب التاريخ الاجتماعي لمدينة صور الصغيرة إبان الانتداب الفرنسي أن يتجاهل دورها الحضاري الماثل للعيان فوق كل شبر من أراضي هذه المدينة الرائعة. فتاريخها الحضاري دفع الأمم المتحدة إلى اتخاذ قرارات دولية لحماية آثار صور كإحدى منجزات الحضارة الانسانية وطالبت بالحفاظ عليها من التدمير والسطو بعد الغزو الاسرائيلي للبنان صيف ١٩٨٢ وما رافقه من فوضى وعبث بآثار المدينة وتراثها. وليس بمقدور الباحث كذلك أن يتجاهل تلك الشحنة العاطفية التي تربط شعب هذه المدينة بماضيها المجيد وإصراره على تطويرها وإحلالها المكانة التي تستحق. فشعب صور، باني أمجاد فينيقيا ومؤسس قرطاجه، هو الشعب الذي عاند الاسكندر المقدوني ومنعه من دخول المدينة إلا بالقوة القاهرة، وهو نفسه الذي استعصى على الغزو الصليبي لسنوات طويلة. وبحّارة صور الذين شكلوا قاعدة الثورة الشعبية بقيادة «الأمير علاّقة» في تمرده على الحكم الفاطمي وإعلان الانتفاضة ضده هم البحّارة الذين واجهوا الاحتلال الصهيوني ودمروا مقره على رأس الحاكم العسكري الاسرائيلي والمتعاونين معه من خونة المدينة وجوارها فكتبوا صفحة رائعة في تاريخ المقاومة الوطنية اللبنانية ضد المشروع الامبريالي الصهيوني للمشرق العربي كله.

هكذا يتحول التاريخ الاجتماعي إلى منهجية علمية قادرة على فهم الحركة المستمرة بين الماضي والحاضر. وبدون هذا البعد الديناميكي للتطور الاجتماعي يفتقد التاريخ الشحنة العاطفية ذات التأثير الواضح في الأجيال المتعاقبة والتي وضعها حكماء العرب بقولهم: «إن من يدرس التاريخ يضيف أعماراً إلى عمره».

كما أن تاريخ صور الحديث والمعاصر ليس معزولاً عن الحركة الدائمة لتاريخ المشرق العربي في مختلف حقبه لأن ديناميكية التطور الاجتماعي تستعصي رؤيتها على المدى الزمني القصير ولا بد من دراسة شموليتها واتساعها عبر الزمان والمكان والتبدلات النوعية الجارية باستمرار على مختلف المستويات.

فصور، المدينة الصغيرة ذات الأزقة الضيقة والبيوت القديمة غير المضاءة بالكهرباء حتى نهاية حكم الانتداب الفرنسي وسنوات طويلة من عهد الاستقلال اللبناني هي صور صيادي الأسماك والمزارعين الفقراء، صور الكتاتيب والقلة النادرة من المدارس الأهلية والرسمية والأميّة المرتفعة في صفوف الرجال والنساء وجميع الأولاد في سن الدراسة. وصور القرية الكبيرة التي أهملتها دولة البرجوازية الكومبرادورية اللبنانية التابعة للاحتكارات الامبريالية هي صور الأمجاد الغابرة التي تحولت إلى تراث محنط وأعمدة مترامية على جوار الطرقات والحقول يتآكلها الإهمال وتعبث بها أيدي اللصوص وسارقي الكنوز والمتاجرين بها من المتربعين على الكراسي الرسمية.

إنها ظاهرة تاريخية بحاجة إلى أكثر من دراسة علمية. فكيف تتغزل الدولة اللبنانية بأمجاد مدينة استحقت بجدارة لقب لؤلؤة البحر المتوسط وبانية أبرز أعمدة الحضارة فيه، وهي تهمل حتى آثار تلك الأمجاد وتتركها في مهب الريح والضياع، وتمعن إهمالاً بسكان المدينة وتراثها، وتترك أهلها في لجة الحرمان والفقر ولا تنفذ فيها مشروعاً واحداً يرتبط بحاضر العصر التكنولوجي ومتطلباته الاقتصادية والثقافية وحتى الحياتية.

عندما تنسى الدولة اللبنانية شعب صور وتحرمه من أبسط حقوقه المشروعة يفقد التراث تلك الشحنة العاطفية التي تربط الصوريين اليوم بماضيهم الذهبي ولا يتورع بعض الجهلة عن حمل معاولهم للبحث عن قطع أثرية تمتلىء بها حقولهم لكي يبيعوها إلى تجار الآثار. هكذا تحول التراث إلى سلعة تجارية وإلى مادة إعلامية للاستهلاك المحلي والعالمي، وتحولت أطلال صور العظيمة والمستعصية على النقل والتجارة إلى شاهد على جريمة قامت بها هذه الدولة الرأسمالية الهامشية التابعة كان من نتائجها انعدام الشحنة العاطفية لدى قلّة من الصوريين الذين عبثوا بتراثهم الرائع من أجل حفنة من الدولارات والمؤسف أن هذه الظاهرة التي تزامنت مع فوضى الحرب الأهلية لم تلق من يردعها بهدف المحافظة على عظمة الماضي وآثاره. مع ذلك فكنوز صور غنية لا تنضب، وآثارها المدفونة تبقى شاهداً على عظمة أهلها الذين شاركوا في تعاقب الحضارات الرائعة فوق ترابها الوطني وعلى وجودها المميز على شواطىء البحر المتوسط عبر مختلف حقب التاريخ.

أما شعب صور الصامد، فرغم الواقع المأساوي الذي يعيشه في المرحلة الراهنة، ورغم مسحة الكآبة التي خلفتها عهود السيطرة والتسلط على بيوت المدينة وكادحيها وطرقاتها وصيادي الأسماك

فيها، شعب صور ما زال يمتلك ديناميكية هائلة باتجاه التغيير الجذري.

هذه الديناميكية لقوى صور الفاعلة بين الحربين العالميتين كانت موضوع دراسة الباحث حسن دياب «تاريخ صور الاجتماعي ١٩٢٠ - ١٩٤٣»، المزودة بوثائق أصلية ينشر معظمها للمرة الأولى. فقدمت الدراسة إضافات علمية هامة في مجال يكاد يكون أرضاً بكراً، عنيت به التوثيق الدقيق لتاريخ المدن الريفية في المناطق اللبنانية. لكن الباحث المدقق لم يقف عند حدود التوثيق الجيّد بل تعداه إلى تحليل تلك الوثائق والاستفادة منها في دراسة مميزة شكلت مصدراً علمياً أصيلاً حول تاريخ المدن الريفية في لبنان، والمصدر الأكثر غنى والأقرب إلى فهم حركة الواقع التاريخي الذي عاشته مدينة صور بين الحربين العالميتين. وساعده في ذلك منهج علمي يستمد ركائزه من مقولات التاريخ الاجتماعي التي ترصد نشاط الناس الواعي والهادف في إطار حركة دائمة من الصراع الاجتماعي وتضارب المصالح الطبقية بين القوى المسيطرة والقوى المنتجة الخاضعة لكافة أشكال القهر والاستغلال والحرمان.

لقد نجح الباحث في رسم حركة التاريخ الاجتماعي لمدينة صور فأظهر ديناميكيتها كما أظهر اندثار موروث التخلف وولادة الجديد في مختلف أوجه البناء، والطرقات، والمدارس، والمستشفيات، والآلات الزراعية، والصناعة، والمهن الحرة، والحياة الثقافية، والحركة السياسية، والحركة النقابية وغيرها. ونجح كذلك في إبراز العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي سادت بين الصوريين وإخوانهم في جبل عامل وتبلور الاتجاه الذي أرسى دعائمه الانتداب الفرنسي والانتداب البريطاني بتوجيه تلك العلاقات نحو الداخل اللبناني والسوري مكان الداخل الفلسطيني الذي كان سائداً لعدة قرون في العهد العثماني.

تبقى ميزة هامة لدراسة حسن دياب أنها تجاوزت الأبحاث السابقة حول مدينة صور فجاءت بحثاً علمياً بعيداً عن التشويه الايديولوجي والسطحية الطائفية والمذهبية والسياسية التي دفعت عدداً كبيراً من الدراسات التاريخية في المرحلة الراهنة.

إنه كتاب علمي جديد يصعب تجاهله أو تجاهل الوثائق الغنية فيه والتحليل العلمي الذي طبع جميع فصوله. وأفضل سماته العلمية أن المقولات الواردة فيه تستثير الكثير من النقاش الهادىء لأن الباحث حصّن تلك المقولات بوثائق أصلية تنشر للمرة الأولى وجعل مهمة الناقد صعبة للغاية وعليه أن يواجه البحث العلمي الموثق ببحث علمي يمتاز بالسمات نفسها. هكذا فتح الباحث حسن دياب نافذة علمية على الكتابة التاريخية حول تطور المدن الريفية في لبنان لم تكن قبله تمتاز، في الغالب، بالتوثيق الجيّد والتحليل المنهجي والاستنتاجات الدقيقة والعقلانية. فأضاف بذلك إلى الدراسات التاريخية اللبنانية لبنة علمية ستجد من يستخدمها في أكثر من مجال ولا تهتز ركائزها أمام النقد الموضوعي في الوقت الذي تتهاوى فيه كثير من الدراسات ذات المنحى الطائفي والمذهبي

والايديولوجي المشوه. إنها دراسة علمية تليق بمدينة صور، لؤلؤة المدن اللبنانية عبر مختلف حقب التاريخ، وتعيد ربط حاضر شعبها المقاوم بماضيه الذي لا يضاهيه في البطولة أي شعب في أية مدينة لبنانية أخرى.

بيروت ١ / ١٠ / ١٩٨٨
الدكتور مسعود ضاهر
استاذ تاريخ لبنان الحديث والمعاصر
في الجامعة اللبنانية

المقدمة

إن كتابة تاريخ أي شعب، في حقبة تاريخية معينة، قد لا تصل إلى غايتها العلمية والموضوعية إذا لم تتناول نشاط الناس كل الناس الذين يشكلون الدور الأساسي في تطور العملية التاريخية، وفي صنع تاريخهم المستند إلى طبيعة علاقاتهم الاجتماعية وعاداتهم وتقاليدهم وأفكارهم، وإلى دراسة وسائل الإنتاج لديهم وعلاقاتهم الإنتاجية، وأيضاً إلى البحث عن نشاط الحكام وأعمال الفئات المسيطرة وتضارب مصالحها الطبقية مع مصالح الفئات الاجتماعية المسحوقة.

ترتكز هذه الدراسة إذن إلى معطيات علمية وموضوعية مجردة، وتعتبر محاولة لرسم مراحل تطور المجتمع في صور في فترة الانتداب الفرنسي؛ كما لا يمكن فصلها عن التاريخ الاجتماعي لجبل عامل نظراً للتشابك الحاصل بين المدينة ومحيطها في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أما اختيار موضوع تاريخ صور الاجتماعي فجاء لاعتبارين: الأول: قرب المسافة بين بلدتي والمدينة بحيث تسنى لي ممارسة مهنة التعليم في إحدى ثانوياتها الرسمية، والاعتبار الثاني: توفر الوثائق العديدة التي تؤرخ فترة هامة من تاريخ صور.

كان لا بد أولاً من الاطلاع الكافي على وثائق متنوعة منها: سجلات القائمقامية والبلدية وسجلات المحكمة الشرعية في صور التي تشكل بمجموعها العمود الفقري لهذه الرسالة. فقد تناولت وثائق القائمقامية مختلف الشؤون الإدارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. فهي تضم عدداً كبيراً من التقارير المختلفة المقدمة من القائمقام إلى السلطات العليا، بالإضافة إلى الكثير من

القرارات والتعاميم الصادرة عن المفوضية الفرنسية العليا وإلى مراسيم وقرارات صادرة عن الدولة ووزاراتها. كما تناولت وثائق البلدية المجالات العائدة للمدينة من مشاريع وأعمال وقرارات متنوعة ولوائح للرسوم وجداول للميزانية، وغير ذلك. أما وثائق المحكمة الشرعية فتناولت الأحوال الشخصية: من زواج وإرث ووفاة وطلاق..

ورغم توفر الوثائق العديدة، فقد صادفتني بعض الصعوبات في البحث، إذ لم أتمكن من الحصول على العدد الكافي من الوثائق التي تؤرخ لفترة هامة بين سنتي ١٩٢٠ و ١٩٢٥، ولكنني تمكنت من سد هذه الثغرة من خلال مجلات وجرائد المرحلة ومن المقابلات الشخصية التي أجريتها.

تتناول هذه الدراسة تطور المجتمع في صور في فترة الانتداب الفرنسي استناداً إلى وثائق أصلية عديدة تنشر للمرة الأولى، خلافاً لمن تطرق إلى الموضوع عينه من الباحثين. ولقد تسنى لي الاطلاع على رسالتين كُتبتا عن صور في العصر الحديث:

الأولى لحسن قبيسي وهي بعنوان «تطور مدينة صور ١٩٠٠ - ١٩٧٥». وقد نال على أساسها المؤلف شهادة الماجستير من الجامعة اللبنانية، ويلاحظ أن هذه الرسالة تنقصها الوثائق الأصلية التي تؤرخ فترة هامة من تاريخ صور، وهي فترة الانتداب الفرنسي، وقد استند فيها الكاتب، بشكل أساسي على المقابلات الشخصية.

أما الرسالة الثانية فهي ليوسف فضل الله وعنوانها «مدينة صور في العصر الحديث ١٩٠٠ - ١٩٧٥». وقد نال صاحبها شهادة الدكتوراه حلقة ثالثة من جامعة القديس يوسف في بيروت. وفي هذه الرسالة أيضاً لم تتوفر لمؤلفها الوثائق الكافية، كما أنها لم تركز على الحقبة التاريخية الممتدة من عام ١٩٢٠ حتى ١٩٤٣، بل تناولت بشكل عام تطور صور بعد العهد الاستقلالي.

أما دراستي عن صور فقد سدت ثغرة توثيقية هامة من التاريخ الاجتماعي للمدينة باستنادها إلى الوثائق العديدة والمتنوعة التي سعيت كثيراً في سبيل الحصول عليها وإبقائها سليمة، فجمعتها في أرشيف مكتبتي الخاصة بعد أن كانت مبعثرة بين الأدراج والأوراق المهملة والمشتتة.

بالإضافة إلى الوثائق والسجلات، أجريت الكثير من المقابلات لإغناء الدراسة، واطلعت على مجموعة وافرة ومتنوعة من المصادر والمراجع التاريخية التي تناولت الحقبة التاريخية للدراسة.

تنقسم دراستي إلى أربعة فصول. يعالج الفصل الأول تطور الحياة الاجتماعية والثقافية في صور من ناحية السكان، وتوزعهم الديمغرافي على الأحياء، كما يعالج الهجرة والخدمات الاجتماعية من

كهرباء ومياه وطرقات والحياة العائلية وبعض العادات الاجتماعية، والنواحي التعليمية والثقافية في المدينة. أما الفصل الثاني فيتناول تطور الحياة الاقتصادية: من زراعة وصناعة وحرف وتجارة، والملكية العقارية، وعوامل تفتتها، والضرائب وتطور أسعار المواد الغذائية في المدينة. وفي الفصل الثالث يدور البحث حول التطور الإداري لمدينة صور بالاستناد إلى حقبات القائمقامية والمحافظة ودور البلدية والمختارية والمحاكم الشرعية والمدنية. ويتناول الفصل الرابع والأخير الحياة السياسية في صور، وموقفها من الانتداب الفرنسي، ودورها في المؤتمرات العديدة التي عقدت في جبل عامل وصيدا وبيروت، ومشاركتها في انتفاضة عام ١٩٣٦، وفي معركة الاستقلال، كما يتضمن هذا الفصل نشأة الأحزاب ودورها السياسي في المدينة. ورغم ما بذلته من جهد لإتمام هذه الدراسة فإنها لا تخلو من بعض الثغرات، لكني عملت ما بوسعي لتجنبها.

أتمنى أخيراً أن أكون قد وفقت قدر الإمكان في إنجاز هذه الدراسة التي يمكن أن تشكل مدخلاً لإعادة كتابة تاريخ المناطق اللبنانية على اختلافها، كما آمل أن أكون قد أسديت جزءاً من العرفان لهذه المدينة الصابرة والصامدة في وجه كل النكبات والمصائب التي تتعرض لها من العدوان الاسرائيلي.

والله من وراء القصد.

الفصل الأول

الحياة الاجتماعية والثقافية في صور

التطور السكاني لمدينة صور

تعتبر صور من أقدم المدن الفينيقية « إذ يرجع تاريخها استناداً لما ورد في التقاليد الصورية والمكتشفات الأثرية الحديثة إلى الألف الثالث قبل الميلاد »(١)..

وقد أطلق الصوريون على مدينتهم « اسم صر الذي يمكن إرجاعه إلى الأصل طر الذي يعني في أكثر اللهجات السامية الصوّان أو الحجر الحاد مما يدل على طبيعة الجزيرة الصخرية التي بنيت عليها المدينة »(٢). كما ورد اسم صور في « رسائل تل العمارنة بتعبير Sur - ri وفي النقوش الأشورية Surru. والاسم أصلاً آرامي Sûr: أي الصخر وتمثال الله المنقوش على الصخر »(٣).

تقع صور في « وسط السهل الساحلي الممتد من رأس الأبيض في الجنوب حتى مصب القاسمية في الشمال؛ والذي يبلغ طوله أكثر من عشرين كيلومتراً »(٤).

أما سكانها فينتسبون كغيرهم من سكان جبل عامل إلى قبيلة عاملة العربية التي هاجرت من اليمن بعد انفجار سد مأرب. « وعلى هذا الأساس يكون أصل السكان نسبة إلى القبيلة العربية اليمنية القحطانية التي هاجرت من اليمن بعد انفجار سد مأرب. وهم من العرب الخلص من ناحية النسب واللغة والعادات »(٥).

---

(١) محمود أمهز، «الآثار التاريخية في الجنوب»، دراسات حول جنوب لبنان صادر عن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت ١٩٨١، ص ٢١.

(٢) عفيف بطرس مرهج، « موسوعة اعرف لبنان »، المجلد السادس، بيروت ١٩٧٢، ص ٣٦٢.

(٣) أنيس فريحة، « معجم أسماء المدن والقرى اللبنانية »، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٥، ص ١٠٤.

(٤) معن عرب، « صور حاضرة فينيقية »، دار المشرق، بيروت ١٩٧٠، ص ١٨.

(٥) علي الزين، « للبحث عن تاريخنا في لبنان »، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٣، ص ٢٠٤.

وعن إحصاء السكان، فإن أول إحصاء جرى في لبنان في عهد الانتداب الفرنسي كان إحصاء عام ١٩٢١؛ حيث بلغ عدد سكان صور حوالي ٦٠٠٠ نسمة توزعوا على الشكل التالي:

شيعة ٣٠٠٠، سنة ٣٠٠، روم كاثوليك ١٨٠٠، روم ارثوذكس ٣٠٠، موارنة ٦٠٠ [٦].

وفي إحصاء عام ١٩٢٥، انخفض عدد سكان صور إلى ٤٥٠٠ نسمة. في حين بلغ عدد سكان محافظة صور لنفس السنة ٣٤٥١٥ نسمة [٧]. وفي إحصاء عام ١٩٣٢، ارتفع عدد سكان صور المقيمين إلى ٥٧٩٢ نسمة [٨]. بينما بلغ عدد سكان قضاء صور للسنة ذاتها ٤٨٣٣١ نسمة، توزعوا جميعهم حسب الجدول التالي [٩]:

المذهب الديني	صور	قضاء صور
شيعة	٣٠٨٢	٣٩٥٣٥
سنة	٨١٨	٢١٤٣
دروز	١٢	١٣٣
موارنة	٤٠١	٣١٤٧
روم كاثوليك	١٢٤٣	٢٨٩٧
روم أرثوذكس	١٤٥	٢٠١
بروتستانت	١٩	١٧٨
أرمن كاثوليك	-	١٥
أرمن أرثوذكس	٣٦	٤٠
أقليات	٣٦	٤٢

---

(٦) الياس وجرجي جدعون، «الدليل السوري لعام ١٩٢٢»، المجموعة السنوية عن سوريا ولبنان، بيروت ١٩٢٢، ص ١٣١.

(٧) **Haut - Commisariat: «Recensement officiel de 1925». Bulletin - hebdomadaire officiel du H.C. Paris 1926 p. 193.**

(٨) ملحق رقم (١)، ص ١٩١.

(٩) الإحصاء الرسمي لعام ١٩٣٢، وهو وارد في جدول صادر عن مأمور نفوس صور تاريخ ٤ شباط ١٩٣٢، وهو محفوظ في مكتبتنا الخاصة.

أما عدد ناخبي بلدية صور فبلغ ١٠٠٠ ناخب عام ١٩٣٢. بينما بلغ عدد الناخبين في بلديات قضاء صور لنفس السنة ٢٣٢٠ ناخباً [١٠]. وفي عام ١٩٣٤ بلغ عدد سكان قضاء صور ٥٧٦٤٨ نسمة. بينهم ٥٢٤٨٧ نسمة من المقيمين، و ٥١٦١ نسمة من المهاجرين [١١]. وفي عام ١٩٤٠ ارتفع عدد سكان مدينة صور إلى ٦٤٦٨ نسمة [١٢]. أما في عام ١٩٤١، فقد وصل عدد سكانها إلى ٧٩٦٢ نسمة، توزعوا طائفياً على الشكل التالي [١٣]:

٤٠٧٣ من الشيعة، ١١٧٤ من السنة، ٤٦٣ من الموارنة، ١٨١٦ من الكاثوليك، ٢٣١ من الأرثوذكس، ٣٢ من البروتستانت، ٦١ من الأرمن الأرثوذكس، ١١ من الأرمن الكاثوليك، ٨٠ من اللاتين، ٦ من الأرمن البروتستانت، ٨ من الكلدان الكاثوليك، ٦ من الأقليات.

وفي عام ١٩٤٢، ارتفع عدد سكان قضاء صور إلى ٦٣٠٣٦ نسمة بينهم ٩٩٦٢ متعلماً فقط [١٤]. بينما، في العام التالي، تراجع عدد سكان القضاء إلى ٥٥٥٤٦ نسمة [١٥]. أما عدد سكان مدينة صور فهبط عام ١٩٤٣ إلى ٧٤٦٢ نسمة. أي بانخفاض ٥٠٠ نسمة عن إحصاء عام ١٩٤١. وقد توزعوا على أحياء صور حسب الجدول التالي [١٦]:

(١٠) ملحق رقم (٢)، ص ١٩٢.
(١١) ملحق رقم (٣)، ص ١٩٣.
(١٢) ملحق رقم (٤) ص ١٩٤.
(١٣) ملحق رقم (٥)، ص ١٩٩.
(١٤) ملحق رقم (٦)، ص ٢٠٠.
(١٥) ملحق رقم (٧) ص ٢٠١.
(١٦) قائمقام صور، إحصاء مدينة صور وقضائها، عدد ٢٠١ صادر في كانون الثاني ١٩٤٣.

احياء مدينة صور	عدد أرباب العائلة	عدد أفراد العائلة بدون أربابها	عدد الخدم	المجموع
حي الجورة	٢١٨	٧٠٩	-	٩٢٧
حي الحسينية	٢٠٢	٨٦٥	٧	١٠٧٤
حي الجامع	١٩٥	٩٦٠	٤٤	١١٩٩
حي المصاروي	١١٩	٥٠٤	١٣	٦٣٦
حي الكاثوليك	٤٤٤	١٠٩٢	٣٩	١٥٧٥
حي الموارنة	٨٠	٢٩٨	٧	٣٨٥
حي البساتين	٩١	٤٣٩	١٠	٥٤٠
حي الارثوذكس	٥٠	١٨٠	٤	٢٣٤
حي المنارة	١٨٥	٦٩٢	١٥	٨٩٢
المجموع	١٥٨٤	٥٧٣٩	١٣٩	٧٤٦٢

وقد شكل عدد سكان صور لعام ١٩٤٣ نسبة ١٣,٤٣ بالماية من مجموع سكان القضاء. وحسب الجدول السابق فإن حي الكاثوليك كان من أكثر الأحياء كثافة بالسكان، إذ شكل حوالي ٢١ بالماية من مجموع سكان المدينة، يليه حي الجامع ١٦ بالماية، أما أقل الأحياء كثافة بالسكان فكان حي الارثوذكس الذي شكل حوالي ٣ بالماية (٣ ٪).

وقد كان المسلمون الشيعة هم الأكثر عدداً، يليهم الروم الكاثوليك، ثم المسلمون السنة، ثم الموارنة؛ فالارثوذكس، وأخيراً الأقليات.

وهكذا فإن عدد سكان صور قد ارتفع ارتفاعاً ملحوظاً طوال فترة الانتداب الفرنسي، حيث تعود هذه الزيادة في السكان إلى عدة عوامل منها: قلة الوفيات وزيادة الولادات بسبب تحسن الوضع الصحي، واهتمام الناس بالوقاية، ومكافحة الأمراض بالتلقيح، وتطور المرافق الصحية، وارتفاع عدد مؤسساتها، وعدد العاملين فيها.

بيوت المدينة وفئاتها الاجتماعية:

كانت صور تتكون في أواخر العهد العثماني من «كومات من المساكن الصغيرة ممتدة بطول

مئتي متر من مدخلها الشرقي إلى طرفها الغربي، وما زاد عن هذه البقعة فهي سهول قائمة من الجهتين الغربية والجنوبية تحرث وتزرع »[١٧].

ومع بداية الانتداب الفرنسي، بقيت صور على تخلفها وفقرها. وبعد حوادث عام ١٩٢٠ التي شهدها جبل عامل، واستقرار الوضع في حدود معينة، شجعت هذه الحالة أبناء صور على العمل لتحسين أوضاع مدينتهم.

وقد توزعت مساكن المدينة على أحيائها التسعة: حي الجامع[١٨]، حي الجورة التحتا، حي الحسينية، حي الكاثوليك، حي الارثوذكس، حي الموارنة، خي المنارة، حي المصاروي، حي رأس العين والبساتين[١٩].

وكانت أكثرية هذه المساكن تتكون من طبقة واحدة، والبقية تتكون من طبقتين. وهي تخص أغنياء المدينة والمتنفذين فيها: من آل المملوك، وآل شداد، وآل صالحة، وآل الخليل، وآل سالم، وآل فرحات، وآل حلاوي، وآل الشمالي، وآل زغيب، وآل ثابت. حيث كان عددها لا يتجاوز الخمسين منزلاً. والبعض منها كان على شكل قصور يعلوها القرميد. وهي قصور آل المملوك، وآل شداد، وآل صالحة[٢٠].

وقد تجمعت هذه المساكن في رأس شبه الجزيرة، وفي بقعة أرضية لا تزيد مساحتها عن نصف الكلم٢، بحيث شكلت مدرسة الجعفرية عام ١٩٣٨ حدودها الشرقية. وفي أيلول عام ١٩٣٩ شهدت صور أزمة سكنية فعلية، حيث وصل المهاجرون الأرمن إلى ميناء صور في مركب بخاري يحمل ما يناهز ١٣٥٠ أرمنياً جاؤوا من ضواحي الاسكندرونة[٢١]، وتوزعوا على مخازن وخانات المدينة قبل أن تبني لهم السلطات المساكن في منطقة البص والرشيدية. « وهي مخازن وقف الكاثوليك، وخان وقف الكاثوليك المؤلف من سبع غرف علوية وأربع سفلية، ومخازن وقف

(١٧) محمد رفيق، محمد بهجت، « ولاية بيروت، القسم الجنوبي »، بيروت ١٩١٧، ص ٢٨٤.
(١٨) أنشىء هذا الحي بناءً على القرار رقم ٢٠٩ الصادر عن وزارة الداخلية بتاريخ ٢٧ كانون أول ١٩٢٨، الجريدة الرسمية عدد ٢١٣٨ الصادر في أول شباط ١٩٢٨، ص ٤.
(١٩) بلغ عدد منازل صور ١٤٩٢ منزلاً عام ١٩٤٣ وهي موزعة على أحيائها كالتالي:
حي الجورة ١٨٥ منزلاً، حي الحسينية ٢١٤ منزلاً، حي الجامع ٢٤٠ منزلاً، حي المصاروي ١٢٧، حي الكاثوليك ٣١٥، حي الموارنة ٧٧، حي البساتين ١٠٨، حي الارثوذكس ٤٧، حي المنارة ١٧٩.
(٢٠) مقابلة مع شفيق أبو جمرة تاريخ ٩ نيسان ١٩٨٦.
(٢١) قائمقام صور، عدد ٢٤٣ صادر في ٢٧ أيلول ١٩٣٩.

الشيعة، ومخازن وقف الروم الأرثوذكس، ومخازن توفيق حلاوي »[٢٢].

وبعد عام ١٩٤٠ بدأت المدينة بالتوسع والانتشار لجهة الشرق، فتم بناء عدة منازل تخص آل حاجو، آل جفّال، آل قهوجي، آل نجدة، آل الزيات، آل محفوظ، آل نعمة، آل الخليل، آل خالد[٢٣].

وكانت عملية بناء المنازل تتم بواسطة الحجارة الرملية المستخرجة من مقالع المدينة، أو من الحجارة الكلسية الآتية من مقالع القرى المجاورة. ويتكون سقف المنزل من مادة تسمى « اسرمل ». وهي عبارة عن مزيج من الطين والماء توضع فوق الخشب المثبت في أعلى جدران المنزل. أما سقف مسكن الأغنياء فكان يُبنى من الحديد والباطون.

وكان مسكن فقراء صور أقرب إلى الكوخ منه إلى بيت للسكن المريح. فهو يتألف من غرفة واحدة لا يدخلها النور والهواء النقي إلا قليلاً، وذلك بسبب كثافة البيوت وازدحامها، بحيث لم تكن أمامها أية فسحة، ولم يكن مزوداً بالماء والكهرباء إلا القليل منها.

أما أثاث هذا البيت فكان بسيطاً جداً حيث يقتصر على بعض الفرش واللحف والمخدات والطراريح المصنوعة من الخرق البالية، وعلى أواني المطبخ[٢٤] التي كان بعضها من النحاس والحديد والبعض الآخر من القش كالصواني، أو من الفخار كالصحون والأباريق. وغالباً ما كان يضم هذا البيت كراسي خشبية، وخزانة للثياب وبوفيه توضع فيها الأواني والفناجين والكبايات. وفي وسط هذه الغرفة تعلق « الكمكة »[٢٥] (وفي لهجة أو رواية أخرى « الكبكة » وهي الأصح) وكان يُوضع عليها ما تبقى من الطعام بعيداً عن الفئران والجراذين. أما حفرة المرحاض فغالباً ما تكون في وسط الأزقة والشوارع الضيقة بسبب قلة مساحة البيت. وهذه الفئة من الفقراء كانت مشتركة بين مسلمي صور ومسيحييها. وقد كانت البلدية تساعدهم أحياناً، وتوزع عليهم الأموال بالقطارة: « تقرر صرف مبلغ ٤٥٠٠ قرش لبناني ورقاً إحسانات عن الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ١٩٣٩ إلى الفقراء الآتية أسماؤهم:

---

(٢٢) قائمقام صور، عدد ٣٣٣ صادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٩.

(٢٣) مقابلة مع ابراهيم نجدة تاريخ ٦ نيسان ١٩٨٦.

(٢٤) من هذه الأواني: الطنجرة وهي وعاء نحاسي كبير للطبخ. المعجن: وهو وعاء نحاسي كبير وواسع يعجن فيه الدقيق ويوضع فيه الخبز المخبوز على الصاج. اللكن: وهو وعاء حديدي واسع للغسيل، السخانة وهي وعاء معدني له قبضة من خشب، المرغفة والكفكير وهي ملاعق خشبية لتحريك الطعام.

(٢٥) الكمكة هي عبارة عن قطعة من الخشب مربعة الشكل مقسمة إلى مربعات صغيرة تعلق من الجوانب الأربعة وتربط بالسقف.

سليم برادعي، حبيب سليمان، بولس جوني، يوسف دورو، أرملة الحاج اسماعيل الدر، ادوار شهاب، عبد الحليم الشحوري، محمد شومان، أم علي دلباني، الشيخ أحمد القدسي، مصباح حلواني، ماري حسون، نعيمة غفري، سليمة علوي »[٢٦].

أما بيوت الأغنياء، وهم وجهاء المدينة وزعماؤها المتنفذون، فتتميز بزيادة عدد الغرف التي تصل إلى ثلاث أو أربع، لأن الوجيه يحتاج إلى غرفة لاستقبال الضيوف، وهي أشبه بالصالون الكبير، وأخرى لنوم العائلة، وثالثة قد تستعمل منامة للضيوف، بينما تستعمل الرابعة للمؤونة والأغلال. وتمتاز هذه المنازل بزيادة الزخرفة، وبناء القناطر المتعددة، وكثرة الأواني النحاسية والفخارية، إضافة إلى وجود مطبخ كبير، كما أنها مجهزة بالكهرباء، ومزودة بمياه الشرب.

وشكلت هذه الفئة من أغنياء المدينة طبقة خاصة مميزة في المجتمع الصوري حيث ضمت كبار الملاكين والمتنفذين.

أما مسكن التجار فكان يتألف من غرفتين أو ثلاث ومن شرفة ومطبخ ومرحاض، وهو مجهز بالكهرباء والماء، وتحتوي غرفة النوم على سرير من الخشب وخزانة للملابس، أما غرفة الضيوف فغالباً ما تحتوي على طاولات خشبية للطعام تحيطها دزينة من الكراسي.

وقد تمكنت هذه الفئة من تجار المدينة أن تنمو، وتتطور طوال فترة عهد الانتداب حيث شكل موقع صور البحري حافزاً للعديد من المواطنين للعمل في التجارة. إلا أن كبار التجار كانوا من بعض الأسر الإسلامية والمسيحية الغنية. وهي: باشا، حسون، رزق، الفاخوري، بزي، غابي، نعمة، حب الله، بواب، شرف الدين، الرز، الزين، صالح، قبطي، الشمندي، أبو جمرة[٢٧].

الهجرة باب آخر للرزق:

تمثل الهجرة ظاهرة جغرافية تميز بها الجنوبي منذ بداية هذا القرن، حيث كان السفر خارج البلاد مغامرة تراود أحلام السكان وآمالهم كما تمثل باب الخلاص من الاستبداد والظلم.

وبعد فرض الانتداب الفرنسي على لبنان، « هيأت الإدارة الجديدة لسكان المناطق التي ألحقت بمتصرفية جبل لبنان فرصة مساواتهم باخوانهم في الجبل، وذلك بفتح طريق المهاجرة أمامهم »[٢٨].

(٢٦) بلدية صور، قرار رقم ٩٢ صادر في ٣ نيسان ١٩٣٩.

(٢٧) المقابلة المشار إليها سابقاً مع شفيق أبو جمرة.

(٢٨) مسعود ضاهر، « تاريخ لبنان الاجتماعي »، دار المطبوعات الشرقية، طبعة ثانية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٤٩.

وتوالت حركة الهجرة عن لبنان باتجاه الولايات المتحدة الأميركية والأرجنتين والبرازيل وافريقيا الغربية طوال فترة العشرينات [٢٩].

وكان فقر البلاد العامل الأساسي لتلك الهجرة: « فتوزيع الملكية العقارية خاصة الزراعية منها، والنهب الإقطاعي، وطريقة الاستغلال التقليدية للأرض، وهيمنة الإقطاعيين، على كامل المردود، وأعمال السخرة التي قام بها الفرنسيون بالذات، وضعف الصناعات والحرف، وعجزها عن استيعاب اليد العاملة، يُضاف إلى ذلك الربا والضرائب والآفات التي تلحق بالمزروعات، كذلك دعوة المهاجرين لذويهم، والتشبه بمن اغتنوا في المهاجر، وغيرها، كانت من الأسباب الرئيسية للهجرة اللبنانية » [٣٠].

أما الهجرة من صور فتعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى، إذ هاجر من المدينة وقضائها حوالي خمسة آلاف نسمة إلى البلاد الأجنبية، وخاصة إلى الولايات المتحدة الأميركية [٣١]. وقد استمرت هذه الهجرة طوال فترة العهد الفرنسي حيث كان السكان الراغبون في الهجرة ينتظرون مراكب الشحن التجارية القادمة إلى ميناء صور لكي يستقلوا سطحها، قاصدين دول الاغتراب لتأمين عيش رغيد ومستقبل أفضل [٣٢].

وبلغ عدد المهاجرين من صور حتى عام ١٩٣٢ حوالي ١٦٥٨ شخصاً، أي بنسبة ٢٨,٥ بالماية من عدد السكان البالغ ٥٧٩٢ شخصاً في نفس السنة [٣٣]. أما عدد المهاجرين في قضاء صور لعام ١٩٣٢ فبلغ ٨٩٠٤ أشخاص [٣٤]. ولكن هذا العدد انخفض إلى ٥١٦١ شخصاً في سنة ١٩٣٤ [٣٥].

وعندما اشتدت الأزمة الاقتصادية، وضاقت بالصوريين سبل الحياة، هاجر العديد منهم إلى فلسطين هرباً من الاضطهاد والتعسف الذي لجأ إليه الفرنسيون في معاملة السكان. وقد شكل العامل الجغرافي سبباً رئيسياً في عملية الانتقال، إذ لم تكن الحدود الدولية تشكل عائقاً كبيراً أمام

(٢٩) ستيفن هامسلي لونغريغ، « تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي »، مترجم، دار الحقيقة، طبعة أولى ١٩٧٨، ص ٣٥٧.

(٣٠) مسعود ضاهر، « تاريخ لبنان الاجتماعي »، مرجع سابق، ص ١٤٩.

(٣١) محمد رفيق، محمد بهجت، « ولاية بيروت، القسم الجنوبي »، ص ٢٩٥.

(٣٢) مقابلة مع الحاج يوسف الرفاعي تاريخ ١٥ نيسان ١٩٨٦.

(٣٣) ملحق رقم (١)، ص ١٩١.

(٣٤) الإحصاء الرسمي لعام ١٩٣٢ صادر عن مأمور نفوس صور، مصدر سابق.

(٣٥) ملحق رقم (٣)، ص ١٩٣.

الفارين، فكثرت عمليات التهريب عبر الحدود وكانت ملاحقة السلطات المحلية صورية في أكثر الأحيان. ومما شجع على ذلك، الاتفاق الذي «عقد في آذار عام ١٩٣٤ بين حكومة فلسطين وسلطة الانتداب في لبنان لوضع جوازات تسمى جوازات الحدود، إذ يمكن لحامل هذا الجواز الذي لا يكلف أكثر من ٣٠ قرشاً سورياً أن ينتقل، إذا كان فلسطينياً، من فلسطين إلى أي قضاء يقع في لبنان وسوريا على حدود فلسطين، وإذا كان لبنانياً أو سورياً يمكنه بواسطة هذا الجواز أن يجتاز إلى قضاء واحد على حدود فلسطين، وكل من يخالف هذا الاتفاق يدفع غرامة نقدية من ليرتين إلى خمس ليرات سورية»[٣٦].

وبرغم هذه التسهيلات، استمرت حوادث الحدود بدون جوازات؛ إذ كان لا يمر أسبوع واحد دون القبض على أشخاص لا يحملون جوازات سفر، ويؤكد أحد تقارير القائمقام أن «لا هدف لهؤلاء الأشخاص من الذهاب إلى فلسطين غير العمل وكسب المعيشة»[٣٧].

ومما نشَّط عملية الهجرة، ارتفاع القوة الشرائية لليرة الفلسطينية التي كانت تتبع الجنيه الإسترليني، إضافة إلى حاجة الجيوش الانكليزية التي كانت تقاتل في شمالي أفريقيا في فترة الحرب العالمية الثانية لليد العاملة الرخيصة. فبعد أن كانت الليرة الفلسطينية تعادل خمس ليرات عام ١٩٣٢ ارتفعت إلى عشر ليرات عام ١٩٤٣[٣٨].

وقد عمل الصوريون في فلسطين في مختلف المجالات، خاصة التجارية منها؛ حيث كانوا ينقلون البضاعة والمواد الغذائية الضرورية كالزيت والسمسم والصابون والطحين والسمن من فلسطين إلى صور عبر المناطق الجبلية والوديان. وبسبب ندرة السيارات فإنهم استخدموا الجمال والحمير والبغال كوسيلة للنقل. ومن الذين عملوا في فلسطين في ميدان التجارة في تلك الفترة: حسين عز الدين، عبد نعمة، محمود بزي، حسن نعمة، موسى بواب، الياس شمندي، سركيس خجريان وعلي الرز وغيرهم[٣٩].

ولم تقتصر هجرة الصوريين على فلسطين وحدها، بل تعدتها إلى البلاد البعيدة، خاصة إلى افريقيا وأميركا، حيث برزوا في الحياة التجارية، وخاصة تجارة الأقمشة، ففتحوا المحلات التجارية، وأقاموا المعامل والمصانع المختلفة. ومن الذين هاجروا إلى افريقيا في تلك الفترة: بشارة

---

(٣٦) جريدة «النهار»، عدد ١٧٩ صادر في ١٨ آذار ١٩٣٤، ص ٥.

(٣٧) قائمقام صور، «تقرير عن حالة الحدود»، عدد ٩٠ صادر في ٢٧ شباط ١٩٣٦.

(٣٨) قائمقام صور، تقرير عن الحالة الاقتصادية في صور والقضاء» عدد ١٠١ صادر في ٣ آذار ١٩٤٣.

(٣٩) مقابلة مع حسين عز الدين، تاريخ ٨ آذار ١٩٨٦.

واكيم، سالم واكيم، الياس القبطي، نبيل الخرباوي، علي عرب، أنيس حلاوي وغيرهم، أما في أميركا وخاصة الجنوبية منها كالبرازيل والأرجنتين والشمالية كالولايات المتحدة الأميركية، فقد عرف من المهاجرين الصوريين في تلك الفترة: بشارة الحداد، عبدو قصير، محمد طاهر، محمد الدادا، علي حلاوي، الياس الشمندي، حبيب المبيض وغيرهم[٤٠].

وقد نجح الكثير من هؤلاء المهاجرين في بلاد الاغتراب، وأحدثوا حركة نشطة في مسقط رأسهم بسبب الأموال التي كانوا يرسلونها إلى أهلهم وذويهم، حيث أُقيمت المنازل الفخمة والفيلات المزخرفة، وارتفعت من جراء ذلك أسعار الأرض بسبب زيادة الطلب عليها، كما أدّت إلى إيجاد حركة اقتصادية متطورة استمرت حتى فترة ما بعد الاستقلال.

المياه والكهرباء والطرقات

مشكلة المياه في صور:

من أهم المشاكل التي كان يواجهها سكان صور حتى السنوات الأولى للانتداب الفرنسي، مشكلة تأمين المياه، إذ لم يكن يوجد في المدينة «غير بئر عمومية وحيدة تسمى (العين) تقع عند المدخل الشرقي للقصبة يستقي منها الأهالي»[٤١]. ويتم سحب المياه منها بواسطة سطل من الحديد مربوط بحبل طويل حتى فوهة البئر. وقد كانت هذه العين المصدر الوحيد الذي كان يلبي حاجة الأهالي من المياه، بالإضافة إلى وجود آبار خاصة أمام بعض المنازل تتجمع فيها مياه الأزقة وسطوح البيوت في فصل الشتاء[٤٢].

وبعدما تفاقمت مشكلة المياه، وكثرت الأمراض والأوبئة بسببها، أُعطيت شركة مياه بيروت في عام ١٩٢٥ امتيازاً لمد شبكة للمياه في مدينة صور لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لخمس سنوات أخرى، على أن تتولى الحكومة جر المياه على نفقتها من برك رأس العين حتى مدخل المدينة[٤٣].

وبعد إيصال المياه إلى صور، بدأت السلطات بفرض رسوم مرتفعة على المشتركين عن طريق شركة مياه بيروت، «وقدرت بخمسة عشر قرشاً لبنانياً عن كل عيار. أما وكيلها فكان يعمل على

---

(٤٠) المقابلة المشار إليها سابقاً مع شفيق أبو جمرة.

(٤١) محمد رفيق، محمد بهجت، «ولاية بيروت، القسم الجنوبي»، ص ٢٨٥.

(٤٢) مقابلة مع محمد علي دياب، تاريخ ٦ أيار ١٩٨٦.

(٤٣) قائمقام صور، «تقرير مقدم لمحافظ الجنوب»، عدد ١٢٧ صادر في ١٤ أيار ١٩٤٠.

تهريب المياه إلى البساتين المجاورة للمدينة، كبستان إسبر وبستان الدكتور خياط وبستان التمساح، وذلك لقاء مبلغ من المال، وبطريقة غير مشروعة؛ مما أدّى إلى نقص في كمية المياه المخصصة للمدينة »[٤٤].

أما عملية ضبط العيارات المخصصة للمنازل، فكانت تقع على عاتق البلدية التي احتاجت عام ١٩٣٥ إلى « ٥٠٠ رصاصة صغيرة وربطة شريط واحدة، وختم عيارات باسم بلدية صور »[٤٥].

وفي عام ١٩٣٨ قدمت الدولة سلفة إلى بلدية صور قدرها ٦٠٠ ليرة لبنانية سورية خصصت لإصلاح شبكة مياه الشرب على أن تسدد على عشرة أقساط متساوية: قيمة كل منها ستون ليرة لبنانية سورية[٤٦]. وفي أيلول عام ١٩٣٩ رفع قائمقام صور كتاباً إلى محافظ الجنوب جاء فيه: « حيث إن أعمال البلدية قد شُلّتْ من جراء تأخير توزيع رسوم المواد الملتهبة، والبنزين، العائدة للبلديات؛ لكي تتمكن البلدية من تسيير أمورها كدفع المستحقات لشركة الكهرباء، ودفع أجور الكناسين والجلاوزة، وحيث إن الحكومة تملك كمية من مياه الشفة، وحيث إن الأهالي بحاجة إليها لذلك نطلب تفويض البلدية بيع ماية متر من هذه المياه »[٤٧].

أما كمية المياه الجارية في القسطل الكبير المؤدي « إلى المدينة، فكانت تبلغ حوالي ٨٠٠٠ متر عام ١٩٣٩. إلا أن الكمية الموزعة على الأحياء لم تكن تتعدى الألف متر مكعب »[٤٨]، وقد رافق عملية سوء توزيع المياه في المدينة حالة من إهمال السلطة لإصلاح المياه، حيث يتبين من التقارير المتتالية المقدمة لمحافظ الجنوب أن شبكة المياه في صور « بحاجة إلى تغيير وإصلاح، إذ تتسرب إليها المياه القذرة والجارية في الأزقة، وأن عدداً كبيراً من المنازل خاصة الواقعة منها في حي الرمل الجديد لا تصلها المياه المخصصة لها بسبب رداءة الشبكة المذكورة، وبالتالي فإن المراحيض، التي تمر بجانب القساطل الجارية فيها مياه الشرب، تساعد كثيراً على تلويثها، وقد ظهر هذا الأمر بواسطة الفحص البكتيريولوجي »[٤٩].

---

(٤٤) وثيقة رقم (١).

(٤٥) قائمقام صور « طلب بحاجة البلدية » مقدم لشركة مياه بيروت، عدد ٢٣٥، صادر في ٢٤ حزيران ١٩٣٥.

(٤٦) الجريدة الرسمية، عدد ٣٦٠٠ صادر في ١٥ آب ١٩٣٨، مرسوم رقم ٢٦٣٧ تاريخ ٢٠ حزيران ١٩٣٨، ص ٢٩٥٨.

(٤٧) قائمقام صور، تقرير مقدم لمحافظ الجنوب، عدد ١٧٢ صادر في ١٣ أيلول ١٩٣٩.

(٤٨) وثيقة رقم (٢).

(٤٩) قائمقام صور، عدد ١٦٩٩ صادر في ٢٢ آب ١٩٤١.

مشكلة الكهرباء في صور:

كانت إنارة البيوت في صور تتم حتى عام ١٩٢٩ بوضع الزيت والكاز في علبة من التنك ذات فتيل، وقد تطورت بعد ذلك بوضع زجاجة فوق هذه العلبة، ثم بدأ استعمال السراج نفسه، أو الشمعدان في أكثر البيوت. أما العائلات الميسورة فكانت تستعمل «اللوكس»[٥٠]. وكانت إنارة الشوارع من مهمات البلدية حيث أقامت في النقاط الرئيسية من أحياء المدينة ستة قناديل كبيرة دعيت بأسماء الأحياء الموجودة فيها: قنديل الحسينية، قنديل المنارة، قنديل الجامع، قنديل الميناء، قنديل بيت شداد، قنديل الخراب، أما القناديل الصغيرة، وعددها ٣٩، فكانت موزعة على أزقة المدينة وشوارعها الضيقة[٥١].

وفي عام ١٩٢٩ صدر قانون بمشروع توزيع القوة الكهربائية في مدينة صور، ومنح امتيازه لجبرائيل منسى، «وتقرر اعتباره من المنافع العامة حيث كان يحق لصاحبه الاستفادة من الحقوق الممنوحة للحكومة والبلديات»[٥٢]. أما الإنارة الفعلية، فقد بدأت في صور اعتباراً من أول كانون الثاني عام ١٩٣٠. وكان سعر الكيلوات ساعة ٣٠ قرشاً لبنانياً سورياً[٥٣]. وأدت الاتصالات التي أجراها محافظ الجنوب مع مدير شركة كهرباء صور إلى «تخفيض سعر الكيلوات للأفراد من ٣٠ إلى ٢١ قرشاً لبنانياً سورياً مع إبقاء الإنارة في الشوارع حتى الصباح، وعلى أن ترفع الاعتمادات المخصصة للشركة في موازنة بلدية صور لعام ١٩٣٣ حتى ١٥٠٠ ليرة لبنانية سورية، ويضاف إليها ١٥٠ ليرة أكلاف تأسيس»[٥٤].

ونظراً للضائقة الاقتصادية المتأتية عن تدني واردات البلدية، طلب القائمقام من صاحب امتياز القوة الكهربائية تنزيل أسعار الكهرباء مرة ثانية من ٢١ إلى ١٤ قرشاً لبنانياً، وتخفيض المبلغ الذي تدفعه البلدية عن إنارة الشوارع من ١٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة لبنانية، مع تخفيض عدد شمعات إنارة الشوارع من ٧٨٧٥ إلى ٥٢٥٠ شمعة[٥٥] مكونة من ١٣٩ لمبة، وموزعة على ١٣٩ زاوية من زوايا أحياء المدينة وشوارعها[٥٦].

---

(٥٠) المقابلة المشار إليها سابقاً مع الحاج يوسف الرفاعي.

(٥١) جاويش بلدية صور «تقرير شهري مقدم لمحافظ صور»، بدون عدد، تاريخ أول آذار ١٩٢٦.

(٥٢) الجريدة الرسمية عدد ٢٢٣٦ صادر في ١٥ أيار ١٩٢٩، ص ٣.

(٥٣) مجلس بلدية صور، قرار رقم ٥ صادر في ١٧ أيار ١٩٢٩، ص ٣.

(٥٤) وثيقة رقم (٣).

(٥٥) قائمقام صور، عدد ٦٧٣٣ صادر في ١٤ كانون الأول ١٩٣٤.

(٥٦) بلدية صور، قرار رقم ٢٦١ صادر في ٢٩ كانون الأول ١٩٣٤.

وعلى إثر ذلك نشب خلاف بين البلدية ومدير شركة كهرباء صور ، حسمه مجلس شورى الدولة الذي « أعطى هذا الأخير الحق بالتعويض ، وإعطائه مبلغ ١٥٠٠ ليرة لبنانية سورية ورقاً مقطوعة عن السنوات الواقعة ما بين ١٩٣٢ و ١٩٣٧ تعويضاً له عن خسارته »[٥٧] .

وفي أيار عام ١٩٣٩ صدر مرسوم « يرخص بموجبه للسيدين جبرائيل وميشال منسى أن يُحدثا فوق أو تحت الطرقات العامة وملحقاتها جميع الإنشاءات والخطوط المعدة لنقل وتوزيع القوة الكهربائية ذات التوتر العالي على ضفتي نهر القاسمية لأجل القوة المحركة على أن لا تتعدى التعرفة المعمول بها في صور ؛ ومدة هذه الرخصة أربع سنوات قابلة للتجديد »[٥٨] .

وكان « عدد العاملين في الشركة في تلك الفترة لا يتعدى أربعة أشخاص هم : المهندس جبرائيل منسى وشقيقه ميشال والجابي جوزيف الباشا والفني حسن سعيد »[٥٩] .

أما القوة الكهربائية في صور ، فكانت تتغذى من مولدين كهربائيين : الأول يعمل على المازوت ، وهو من صنع ناسيونال ، وقوته من ٣٨ إلى ٤٢ حصاناً . أما الثاني فهو رديف للأول ، وهو من صنع دوبريدج وقوته ٢٨ حصاناً ويعمل على الكاز . وتبلغ مدة عمل هذين المولدين ١٢ ساعة في اليوم الواحد تمتد من غياب الشمس حتى الصباح . أما في فصل الصيف فيعمل المولد الكبير ٧ ساعات إضافية في النهار وذلك لسقاية حدائق البلدية[٦٠] .

ونتيجة لتطور الوضع الاقتصادي والاجتماعي في المدينة ، ومع ازدياد حاجة الناس إلى الكهرباء ، ارتفع عدد المشتركين من ٢٧٥ مشتركاً عام ١٩٣٤ ، إلى ٥٦٥ مشتركاً عام ١٩٤٣[٦١] .

الطرقات في صور :

كانت طرقات صور في نهاية العهد العثماني « ضيقة وترابية . وهي عبارة عن مداخل ومخارج معوجة ما عدا طريق السوق الوحيدة التي تقطع القصبة من شرقها إلى غربها ، فإنها مفروشة بأحجار صغيرة قائمة حيث لا يتجاوز عرضها الأربعة أو الخمسة أمتار »[٦٢] .

---

(٥٧) مجلس بلدية صور ، قرار رقم ١٤١ صادر في ١٧ حزيران ١٩٣٧ .

(٥٨) الجريدة الرسمية عدد ٣٦٧٩ صادر في ١٨ أيار ١٩٣٩ ، ص ٤١٨٥ .

(٥٩) يوسف فضل الله ، « مدينة صور في العصر الحديث » أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القديس يوسف ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٢٠٦ .

(٦٠) وثيقة رقم (٤) .

(٦١) قائمقام صور ، عدد ١٠٢ صادر في ٢٣ كانون الأول ١٩٤٣ .

(٦٢) رفيق وبهجت ، « ولاية بيروت » ، مرجع سابق ، ص ٢٩٥ .

وبعد فرض الانتداب، لم يقم الفرنسيون بعمل يذكر في سبيل تحسين طرقات البلدة وتوسيعها، بل أبقوا على تخلفها وانحطاطها. وبقيت طريق صور الرئيسية الممتدة من منطقة البص حتى سراي المدينة لا تعرف الزفت إلا عام ١٩٣١ عندما أصلحتها البلدية على نفقتها الخاصة [٦٣].

أما طرقات صور الداخلية، فكانت عبارة عن شوارع ترابية ضيقة لا يتجاوز عرضها المترين أو الثلاثة أمتار، وقد أخذت البلدية على عاتقها عملية رصفها بالحجارة، وصبها بالباطون، كما قررت رصف ساحة سراي المدينة «تقرر عمل ركة مع دبش وسمينتو مع مدة فوقها بسماكة خمسة سنتمترات، وذلك بموقع السراي شمالي المنشية، بموجب بوليصة مناقصة لمدة خمسة عشر يوماً، وإن مساحة هذه المحلة المقرر عملها تبلغ ٣٠٣ أمتار مربعة» [٦٤]. وكانت تتم عملية التلزيم لتبحيص طرقات المدينة بطريقة التشويق والترغيب والمناداة في الأماكن العامة وبالمناقصة الشفهية. وبهذه الطريقة التزم يوسف الرفاعي وأخوه سليمان تبحيص بعض شوارع المدينة القريبة من دار الراهبات بسعر ثمانية وثلاثين قرشاً لبنانياً ورقاً عن كل متر مربع» [٦٥].

ولما كانت شوارع صور ضيقة ومبلطة حديثاً، وحرصاً على عدم عرقلة حركة السير فيها، «منعت البلدية دخول الطنابر إلى شوارع المدينة على أن يُستثنى منها الشارعان الكبيران. الأول يبتدىء من البوابة، وينتهي عند السراي، والثاني من مخازن الحداد حتى السراي أيضاً» [٦٦].

وفي عام ١٩٣٧ جرى تبليط الحارتين القبلية والشمالية. وقد التزم الأولى حسن بحر والثانية سليمان الرفاعي [٦٧].

وفي عام ١٩٣٩ رفع القائمقام تقريراً إلى محافظ الجنوب يعرض فيه حالة شوارع صور وأزقتها «التي أصبحت بحالة مزرية، ويلزمها إعادة تبليط خاصة الشارع العام الممتد من البوابة حتى سراي الحكومة» [٦٨]. وقد استمرت شوارع المدينة وأزقتها على حالتها السيئة مع عدم مبالاة من السلطات المسؤولة طيلة فترة الانتداب الفرنسي. وبالرغم من ذلك فقد شهدت المدينة حركة متطورة ومتصاعدة بفضل مركزها التجاري ووجود المؤسسات الحكومية فيها.

---

(٦٣) قائمقام صور، عدد ٢٦٩، صادر في ٢٣ أيار ١٩٣١.
(٦٤) مجلس بلدية صور، قرار رقم ٩٩ صادر في ٢٧ حزيران ١٩٣٢.
(٦٥) قومسيون بلدية صور، قرار رقم ١٤٦ جلسة ٢٣ أيلول ١٩٣٥.
(٦٦) وثيقة رقم (٥).
(٦٧) قومسيون تلزيم الطرقات، قرار رقم ٩٧ جلسة ٧ حزيران ١٩٣٧.
(٦٨) قائمقام صور، عدد ٢٥ صادر في أول شباط ١٩٣٩.

« وكان يؤم المدينة يومياً مئات المواطنين من مختلف قرى القضاء لإتمام معاملاتهم وقضاء حاجاتهم، مستخدمين الحيوانات كالحمير والبغال والجمال والخيل كوسيلة للانتقال. وكثيراً ما كان يتم نقل الركاب والبضاعة إلى صور بواسطة الحنطور. وهو عربة تسير على دواليب كبيرة يجرها غالباً حصانان »[٦٩].

أما السيارات فكانت قليلة جداً في المنطقة، وكان أول من اشترى سيارة من سكان صور عام ١٩٢١ هو يوسف شرف الدين[٧٠]، وبعد ذلك أخذ عدد السيارات في الارتفاع حتى وصل عام ١٩٣٤ إلى ٢٥ سيارة في صور وحدها. ونتيجة لذلك قرر مجلس البلدية فرض ضريبة على «ضخات وخزانات البنزين المقامة حديثاً والتابعة لشركات الشل، والسكوني، والأهلية؛ الممثلة بوكلائها في صور: فؤاد عازر وكامل سليم حلاوي ومحمد فهمي[٧١].

الفنادق وأماكن اللهو

الخانات:

لأسباب اقتصادية واجتماعية، شهدت بلدة صور إنشاء عدة خانات حيث كانت بمثابة فنادق للتجار والقادمين إلى المدينة مع دوابهم وحيواناتهم. وكان في صور أربعة خانات وهي: خان الجفتلك ويقع في مدخل المدينة الشرقي، وخان منسّى ويقع في الشارع الرئيسي المؤدي إلى السراي، وخان المير في حي الميناء وخان الكاثوليك في حي الكاثوليك[٧٢].

وكان التجار والقادمون من خارج المدينة يبقون ليلة أو أكثر في هذه الخانات لقاء أجر معين، كما كان النازل في الخان يدفع عن دابته في حال اصطحابه لها مقابل إقامتها وعلفها.

المقاهي:

كانت المقاهي مركزاً لتجمع الصوريين والقادمين إليها، وكانت تشهد بعض حكايات البطولات العربية والإسلامية، والبحث في أمور الساعة، وكانت صور الزعامات والقبضايات تزيّن جدران هذه المقاهي. أما عددها فقد ارتفع من أربعة عام ١٩٢٥[٧٣] إلى ستة عشر عام ١٩٤٢،

---

(٦٩) مقابلة مع رفلي أبو جمرة، تاريخ ٩ آذار ١٩٨٦.

(٧٠) المقابلة المشار إليها سابقاً مع يوسف الرفاعي.

(٧١) مجلس بلدية صور، قرار رقم ٦١ صادر في أول آذار ١٩٣٤.

(٧٢) مقابلة مع عبد الحسن وطفى، تاريخ ١٠ نيسان ١٩٨٦.

(٧٣) الياس وجرجي جدعون، الدليل السوري لعام ١٩٢٥، ص ٢٧٥.

وأصحابها هم: لويس لبس، الياس خطار، سليم الصفدي، الياس برادعي، مخايل غابي، موسى بيطار، عباس حمزة، أبو سالم، عبد السلام جودي، حسين الأشقر، ابراهيم جرجورة، مارون كيال، أنطون قسطنطين، قاسم قصاب، عبد الرزاق زعتر، جبرائيل لطفي (٧٤).

وكانت هذه المقاهي عبارة عن أقبية، يقع معظمها على شاطىء البحر، يرتادها الناس من مختلف الطبقات، ولكل منها مقطوعية شهرية من السكر مقدمة من الإعاشة في صور، وتتراوح الحصص بين ١٠ كيلوغرامات و ٢٥ كيلوغراماً للمقهى الواحد (٧٥).

السينما في صور:

لم تعرف صور السينما إلا بعدما وجدت فيها الكهرباء. وكان أول من أقام سينما في صور هو «جوزيف بردويل وشركاه، عندما استأجروا من الحكومة في آذار عام ١٩٢٩ محل الجمرك القديم، والذي، بعد إصلاحه، استعملوه مسرحاً للسينما، وأطلقوا عليه اسم سينما روكسي».

وفي عام ١٩٣٠، «استأجر جان ثابت، وهو من دير القمر، محلاً آخر في صور، وأقام عليه سينما أطلق عليها اسم سينما أمبير» (٧٦). وقد كان نصيب هذه السينما من النجاح أكبر من نصيب الأولى إذ أنها صنفت عام ١٩٣٨ من الدرجة الأولى (٧٧).

وعند إقامة حفلات الغناء والرقص أو عرض الأفلام، كان على صاحب السينما أن يبلغ دائرة تحصيل صور قبل «ثمانٍ وأربعين ساعة من بدئها، وذلك لفرض الغرامة بحسب عدد الحاضرين» (٧٨).

وقد استمرت سينما روكسي في العمل حتى عام ١٩٤٠، عندما احتلها الجيش الفرنسي المتواجد في المدينة، واستعملها كمخزن للأسلحة والذخائر (٧٩).

وكان يتم عرض الأفلام في فترة ما بعد الظهر، ورسم الدخول حوالي خمسة قروش لبنانية، وكان «اللوج» عبارة عن سدة من خشب. أما المقاعد فكانت كراسي خشبية. وكان الحضور

---

(٧٤) قائمقام صور، عدد ٩٤، صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٢.
(٧٥) قائمقام صور، «تقرير عن السينما في صور»، عدد ١٦٩٤ صادر في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤١.
(٧٦) الجريدة الرسمية، عدد ٣٦٥ صادر في ١٤ نيسان ١٩٣٨، ص ٢٣١٩.
(٧٧) رئيس قلم تحصيل صور، عدد ٤٦٠، صادر في ٢٨ حزيران ١٩٣٨.
(٧٨) قائمقام صور، عدد ١٦٩٤ صادر في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤١.
(٧٩) قائمقام صور، عدد ١٦٩٤، صادر في ٢٣ تشرين الأول ١٩٤١.

مقتصراً على جنس واحد في الحفلة الواحدة، من الرجال أو من النساء. وللإعلان عن عرض فيلم جديد كان يتجول أحدهم في شوارع المدينة وأزقتها، وهو يقرع بجرسه الكبير منادياً بأعلى صوته عن اسم الفيلم وأبرز أبطاله وموعد عرضه (٨٠).

المشاكل الصحية في صور

من المشاكل التي كان يعاني منها سكان صور، قبل الانتداب الفرنسي، كثرة المستنقعات الملوءة بالمياه الآسنة والقريبة من مدخل المدينة الشرقي، وانعدام المؤسسات الصحية من مستشفيات ومستوصفات وغيرها (٨١). وبعد فرض الانتداب، زاد من تفاقم الوضع الصحي في المدينة إلغاء المفوض السامي لمأمورية الصحة في صور في ٢ شباط عام ١٩٢٣ (٨٢). ونتيجة لذلك تزايد عدد المرضى في المستوصف الحكومي الوحيد الموجود في المدينة، والذي كانت تديره راهبات مدرسة مار يوسف، وقد بلغت معاينات المرضى في هذا المستوصف عام ١٩٣٣ حوالي ٦٤٦٤ معاينة (٨٣).

وعلى أثر انتشار داء الجدري في بداية تلك السنة، أصدر القائمقام قراراً قسم بموجبه قضاء صور إلى «أربع مناطق صحية لتلقيح الأهالي وهي: مدينة صور، منطقة علما الشعب، منطقة جويا، ومنطقة تبنين ـ بنت جبيل. ويقوم بتلقيح أهالي صور الدكتور صبحي سالم، طبيب القضاء، والدكتور رضا الشمالي، والدكتور جورج زغيب، والدكتور فؤاد عسيران، والدكتور فيليب فرحات» (٨٤).

ومن الإجراءات المتبعة عند المسؤولين في صور لمكافحة الأمراض السارية، على سبيل المثال، القرار الذي اتخذه القائمقام عام ١٩٣٤، والذي طلب بموجبه من الدرك «وضع المصابين بداء الجدري وهم: علي محمود نعيم، وزينب علي نعيم، وفاطمة درويش أيوب، وفاطمة علي نعيم، وحسن نعيم، في إحدى المغاور القريبة، ووضعهم تحت المراقبة الشديدة خوفاً من انتشار العدوى بين المواطنين» (٨٥).

---

(٨٠) مقابلة مع راشد سحمراني تاريخ ١٦ آذار ١٩٨٦.

(٨١) رفيق وبهجت، «ولاية بيروت القسم الجنوبي»، ص ٢٩٥.

(٨٢) المفوض السامي بالوكالة Robert de Caix، قرار رقم ١٨٥١ صادر في شباط ١٩٢٣.

(٨٣) «النهار»، عدد ١٥٨ «تقرير مديرية الصحة والإسعاف العام»، تاريخ ٢٢ شباط ١٩٣٤، ص ٥.

(٨٤) وثيقة رقم (٦).

(٨٥) قائمقام صور، قرار رقم ٨٩ صادر في ١٣ كانون الثاني ١٩٣٤.

وهكذا بدلاً من نقل المصابين إلى المستشفيات، وتأمين العلاج اللازم لهم، يُرمى بهم في المغاور حيث يواجهون مصيرهم المحتوم.

ويذكر التقرير الذي قدمه طبيب قضاء صور صبحي سالم إلى القائمقام عام ١٩٣٦ عن وجود إصابتين بحمى التيفوئيد، وعدة إصابات بداء الحصبة، وثلاث بداء الكوليرا، وخمس بداء الجدري وإصابة بداء التيفوس وعدة إصابات بداء البرداء [٨٦]. وبلغ عدد المرضى الذين راجعوا مستوصف صور في تلك السنة ٣١٥٧ مريضاً خلال الستة أشهر الأولى، وبلغت معاينات أرباب الحرف ٢١٦ معاينة. وعدد مساطر المياه التي أرسلت إلى بيروت للفحص في المختبر ٢٦ مسطرة. أما عدد الملقحين ضد الجدري فهو ٢١١ شخصاً والملقحين ضد التيفوئيد ٣٣ شخصاً» [٨٧].

ويعود سبب انتشار الأمراض والأوبئة في مدينة صور إلى الإهمال، وعدم اتخاذ التدابير الصحية الفعالة من قبل المسؤولين والسلطات المشرفة على المدينة. وهذا ما نلاحظه من طبيب القضاء نفسه في تقريره المقدم إلى القائمقام في شباط ١٩٣٦ حيث يطلب فيه اتخاذ تدابير سريعة لمكافحة انتشار داء الملاريا في صور والقضاء. ويذكر أن انتشار هذا المرض في المدينة يعود إلى الأسباب التالية:

- «وجود نهر السامار الواقع عند مدخل المدينة حيث يشكل مستنقعاً للمياه الآسنة والأوساخ المتراكمة.

- عدم وجود حفرة (بالوعة) في كل بيت لتتسرب إليها المياه القذرة، وبالتالي فإن الطريقة المتبعة ليوم تاريخه من تدريج المياه مرتين في الأسبوع، الخميس والسبت تجعل هذه المياه راكدة في الأقنية المؤدية إلى البحر حيث يتولد فيها البعوض بكثرة.

- وجود أزقة غير مبلطة في المدينة حيث تركد فيها مياه الأمطار ومياه البيوت وتنبعث منها رائحة كريهة.

- الخنازير الموجودة بكثرة في حي البحرية، وتركها ليل نهار في الأزقة وفي الأوحال.

- تجميع الأقذار من قبل الكناسين في منطقة الخراب القريبة من البيوت» [٨٨].

---

(٨٦) صبحي سالم، طبيب قضاء صور، «تقرير مقدم للقائمقام»، عدد ٨٢ صادر في ٢١ تموز ١٩٣٦.
(٨٧) وثيقة رقم (٧) (ج).
(٨٨) صبحي سالم، طبيب قضاء صور، عدد ٢٢ صادر في ٧ شباط ١٩٣٦.

وبالرغم من أن هذا التقرير واضح كل الوضوح لكيفية تلافي الكارثة من انتشار الأمراض والأوبئة، إلا أنه لم يلحظ من خلال التقارير التي تلت أية جدية هادفة إلى تنفيذ هذه الاقتراحات السالفة، باستثناء إيجاد مستوصف للمهجرين الأرمن في منزل بشارة نجيب منسّى عام ١٩٣٩ مؤلف من ثلاث غرف[٨٩] وإنشاء مكتب صحي في المدينة عام ١٩٤٢ تنحصر مهمته «في مكافحة الأمراض السارية، ومراقبة المنازل الخاصة والعامة، وزيارة المدارس والسجون، ومراقبة الشوارع والمسالخ ومياه الشرب والذبائح، مع إجراء معاينات مجانية في المستوصفات الرسمية»[٩٠].

وإذا كان هذا الإجراء قد خفف قليلاً من مساوىء الوضع الصحي في صور، إلا أنه لم يقض على انتشار الأمراض الخبيثة والسارية، حيث حصلت عام ١٩٤٣ خمس إصابات بداء السحايا الدماغية. والمصابون هم: محمد كريت، علية يوسف نعمة، حسام العرب، أحمد عفريتي وديبة يوسف نعمة[٩١].

ارتفع عدد العاملين في القطاع الصحي في صور بشكل ملحوظ بين بداية الانتداب ونهايته، فحتى عام ١٩٢٣ لم يكن عدد الأطباء في المدينة يتجاوز ستة أطباء، وجميعهم من المسيحيين وهم: جورج زغيب طبيب البلدية والقضاء، فيليب فرحات طبيب وجراح، روفائيل نقولا صالحة، حنا الشمالي، خليل مغيزل، صبحي سالم[٩٢]. وقد أضيف إليهم عدد من الأطباء كالدكتور شكر الله الحداد والدكتور أنيس الإيراني[٩٣] وغيرهم. وكان لدى بعض هؤلاء الأطباء صيدليات في عياداتهم حيث يصنعون العلاجات اللازمة لمرضاهم. ومن هؤلاء الأطباء الصيادلة: صبحي سالم، حنا الشمالي، فيليب فرحات، جورج زغيب، إبراهيم صالحة، أنيس الإيراني[٩٤].

وقد أمرت السلطات المسؤولة بإغلاق هذه الصيدليات غير القانونية بعدما رُخصّ للصيدلي القانوني آرام ميناسيان للعمل في صور عام ١٩٤٠ [٩٥]، وفي السنة التالية فتح الصيدلي محمود مروة

(٨٩) قائمقام صور، عدد ٣٢٩ صادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٩.
(٩٠) الجريدة الرسمية، عدد ٣٩٩٧ صادر في أول حزيران ١٩٤٢، ص ٩٩٤١.
(٩١) قائمقام صور، عدد ٨٩ صادر في ٢ أيار ١٩٤٣.
(٩٢) الياس وجرجي جدعون، «الدليل السوري لعام ١٩٢٣»، ص ٢٧٦.
(٩٣) إيراني الأصل، جاء إلى صور في مطلع الثلاثينات، حصل على الجنسية اللبنانية في إحصاء عام ١٩٣٢، تزوج من فتاة من آل عرب في صور، إثر حوادث ١٩٣٦ طردته السلطات الفرنسية إلى سوريا بتهمة اشتراكه بمظاهرات صور المطالبة بالاستقلال والوحدة السورية ولكنه أصر على البقاء في المدينة.
(٩٤) قائمقام صور، عدد ٦٤٨ صادر في ١٢ نيسان ١٩٣٩.
(٩٥) رئيس دوائر الصحة والإسعاف العام، شكري بلان، عدد ٩١٢٧ صادر في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٤٠.

صيدلية ثانية، إذ أنه « يحمل شهادة قانونية من رئاسة دوائر الصحة والإسعاف العام »[٩٦].

بقيت صور محرومة من المستشفيات حتى عام ١٩٤٠، حينما أنشأ المهاجرون الأرمن بمساعدة الحكومة اللبنانية مستشفى لمعالجة مرضاهم، وكان يضم طبيباً وممرضتين وعشرة مرضى يومياً على وجه التقريب[٩٧]. كما أقام الدكتور فيليب فرحات مستشفى عام ١٩٤٢، وكذلك الدكتور صبحي سالم الذي أقام مستشفى أيضاً في نفس السنة[٩٨].

الحمامات في صور:

« لأسباب تتعلق بالطهارة والنظافة والمعتقدات الإسلامية، شهدت المدن الإسلامية إنشاء الكثير من الحمامات، ولا سيما بالقرب من المساجد لأن التطهير يسبق عادة الصلاة »[٩٩].

وعرفت صور قيام مثل هذه الحمامات التي كان يؤمها النـاس مـن جميع الطبقات ليلاً ونهاراً وعلى مدار السنة، إذ لم تكن قد عرفت بعد حمامات البيوت، وكانت تخصص هذة الحمامات قبل الظهر للرجال وبعد الظهر للنساء.

ويتكون الحمام عادة من البراني وهو المكان المخصص لنزع الألبسة والتلحف بالمناشف، ثم الوسطاني وهو المكان المخصص للاستراحة بعض الوقت بعد الاغتسال، ثم مكان الاغتسال، وهو مكون من فسحة بوسطها مصطبة من الرخام لجلوس المغتسلين عليها حيث تستمد الحرارة من موقد النار. وعلى جوانب الفسحة غرف، وفي جانب كل منها جرن كبير من الرخام الأبيض، وفوق كل جرن صنبوران، الأول للماء الساخن والثاني للماء البارد. وكان كثير من الناس، عندما يُقبل شهر رمضان في فصل الشتاء، يسهرون في الحمام حتى وقت السحور. وفي فصل الصيف كان الرجال يقصدون شاطىء البحر. أما النساء فكن يذهبن إلى محلة الخراب غربي المدينة، ويغتسلن في مكان شبه مغلق ومحاط بالصخور العالية، بعيداً عن أعين الرجال. وقد سمي هذا المكان « ببحر حمام النساء ».

وقد كان في صور في تلك الفترة ثلاثة حمامات هي: حمام لابراهيم سعد عرب وقد عرف باسم

---

(٩٦) قائمقام صور، عدد ٥٧٣ صادر في ١٧ نيسان ١٩٤١.
(٩٧) قائمقام صور، عدد ١٩٧ صادر في ٧ تشرين الأول ١٩٤٠.
(٩٨) قائمقام صور، عدد ٩٤ صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٢.
(٩٩) حسان حلاق، « الملامح العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في بيروت العثمانية » مجلة تاريخ العرب والعالم، عدد ٨٢ صادر في آب ١٩٨٥، ص ٢٤.

« حمام أبو رياض »، وحمام الجامع السني وحمام الجامع الشيعي. أما رسم الدخول إلى هذه الحمامات فكان بين خمسة وعشرة قروش لبنانية سورية[١٠٠].

الحياة العائلية في صور

كانت العائلية تلعب دوراً مهماً في حياة اللبناني، سواء كان في المدينة أو في الريف، وكان الفرد في جبل عامل بشكل عام، وفي صور بشكل خاص، يتشبث بها حتى يتحول الشعور العائلي لديه إلى شغف وخضوع عام يستولي على جميع ملكاته الفكرية. « فالعائلة هي الأسرة في المقام الأول تمتد أحياناً فتصل إلى الدرجة البعيدة من القرابة »[١٠١].

والأسرة هي الوحدة الأساسية لتكوين المجتمع، « وتتألف من الأب والأم والأولاد. الأب هو رب الأسرة، ورأيه هو النافذ، وموافقته هي التي يتقيد بها كل أفراد الأسرة »[١٠٢].

وتتكون العائلة من مجموعة أسر ترتبط فيما بينها بأواصر القربى، ويرأسها وجيه أو زعيم، وهو عادة كبير العائلة، أو أحد المتنورين فيها ممن حالفهم الحظ في التعليم أو ممن يملكون الأرض والمال.

لقد كان الرباط العائلي ضرورة اجتماعية في ذلك الحين، إذ أن أفراد العائلة كان عليهم أن يتعاونوا، ويتعاضدوا للحصول على القوت اليومي. « فالعائلة تكون قوية بقدر ما تسيطر على أراضٍ غير مجزأة وملكية غير مفككة. ضمن هذا المفهوم يمكن تفسير الزواج اللحمي أو الزواج من بنت العم »[١٠٣] الذي ظل سائداً بنسبة كبيرة في صور ومنطقتها طيلة عهد الانتداب الفرنسي.

الزواج:

يعتبر الزواج من الأحداث السعيدة في حياة الإنسان، لذلك فالسعادة القصوى التي يحلم بها الآباء والأمهات هي تزويج أبنائهم وبناتهم قبل الوفاة. وهذا ما يفسر الدعاء الذي يتردد في المناسبات السعيدة: « إن شاء الله بتزوج الكل عحياتك »[١٠٤].

---

(١٠٠) المقابلة المشار إليها سابقاً مع راشد سحمراني.

(١٠١) مسعود ضاهر، « تاريخ لبنان الاجتماعي »، مرجع سابق، ص ٢٢٥.

(١٠٢) نمر الزين، « شقراء دراسة اقتصادية اجتماعية ثقافية »، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٥، ص ١٦٠.

(١٠٣) مسعود ضاهر، « تاريخ لبنان الاجتماعي »، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

(١٠٤) قاسم الصمد، « تاريخ الضنية الاجتماعي والسياسي في العهد العثماني »، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، طبعة أولى دون تاريخ، بيروت، ص ١٤٢.

وكان الزواج يتم دوماً في سن مبكرة، «لأن الكبت كثيراً ما يؤدي إلى الأمراض النفسية، وتفكك الشخصية، بينما التحلل يؤدي إلى الأمراض الجنسية وانحلال المجتمع»(١٠٥). وهكذا فالذكور عادة يتزوجون بين الخامسة عشرة والعشرين، والفتيات في سن الرابعة عشرة أحياناً، وذلك تطبيقاً للمثل المأثور: «من تزوج أحرز ثلثي دينه»(١٠٦).

وغالباً ما كان يحدث الزواج ضمن العائلة الواحدة، أو ضمن الفئة الاجتماعية الواحدة، حتى لا تذهب أموال الأهل وممتلكاتهم إلى أفراد من عائلة أخرى أقل شأناً. «أما الراغب في الزواج فكان عليه أن يقدم طلباً للمحكمة الشرعية في صور يطلب فيه مأذونية بالزواج من إحدى الفتيات، ويعلق هذا الطلب على باب المحكمة لمدة عشرة أيام إفساحاً في المجال لكل معترض على هذا الزواج. وبعد هذه المدة يُعطى الإذن للمأذون بإجراء عقد القران حسب الشريعة الإسلامية على أساس المستندات المقدمة من طالب الزواج وهي: شهادة مختار، إفادة طبيب شرعي تثبت أن الفتاة بكراً وشاهدان»(١٠٧).

نجد أن هذا الزواج كان يتوقف بالدرجة الأولى على مشيئة الأب، فالأفضلية في زواج ابنته كانت لابن عمها لأنه يشكل جزءاً من عصب العائلة وتطبيقاً للقول المأثور: إبن إبنك إلك (لك) وابن بنتك مش إلك (ليس لك)»(١٠٨).

وللزواج في صور سمات عديدة أهمها:

الوجه الطبقي:

كان الزواج في صور غالباً ما يتم ضمن الطبقة الاجتماعية الواحدة، حيث كان الدافع الأساسي لحصر الزواج بين العائلات الغنية والإقطاعية، هو المحافظة على الثروات الموروثة والمتزايدة في الاتساع، وصوناً للمركز الاجتماعي المميز لتلك العائلات. وقد شكلت هذه العائلات الصورية الغنية كآل حلاوي وآل عرب وآل الخليل وآل صفي الدين وآل صالحة وآل سالم وغيرها من العائلات الإقطاعية فئة خاصة تتصاهر فيما بينها وتتقاسم النفوذ المتوارث جيلاً بعد جيل، بيد أن

---

(١٠٥) عبد الحميد المهاجر، «الإيديولوجية الإسلامية»، مؤسسة الوفاء، بيروت طبعة ثانية ١٩٨١، ص ١٣٤.

(١٠٦) Mohamad Jomaa: «Les paysans Chiites du Liban sud dans la vie politique Libanaise», thése de doctorat 3eme Cycle, Paris 1983, p. 145.

(١٠٧) مقابلة مع الشيخ عبد الله مديحلي، قاضي محكمة صور الشرعية، تاريخ ١٣ نيسان ١٩٨٦.

(١٠٨) Dominique Chevallier, «La Societé du mont Liban à L'époque de la révolution industrielle en Europe» Paris 1971, p. 68.

الزواج بين الطبقات الاجتماعية الفقيرة المؤلفة من العمال والمستخدمين والفلاحين اقتصر على أفراد هذه الفئات الفقيرة والتي كانت تشكل الغالبية العظمى لسكان المدينة.

الوجه الطائفي:

« رغم أن الدين الإسلامي لم يمنع زواج المسلم من المسيحيـة أو اليهـوديـة، فـإن هـذا الزواج بين الطوائف كان شبه معدوم، إن لم نقل معدوماً في جميع أنحاء لبنان »[109].

وهذا الحظر بزواج المسلم من غير المسلمة والمسيحي من غير المسيحية هو الذي أفقد الترابط الاجتماعي قوته في صور، وأدّى إلى انعزال شبه تام بين الطوائف المختلفة في المدينة، حيث لم نجد طوال فترة الانتداب الفرنسي أية حالة للزواج بين مسلم ومسيحية، حتى إن التزاوج بين الطوائف الإسلامية نفسها أي بين الشيعة والسنة كان نادراً جداً[110].

وقد أدّى الانغلاق الاجتماعي بين الطوائف المتعددة في المدينة، أيضاً، إلى تعزيز مراكز الزعامات المحلية، حيث راح الأغنياء والمتنفذون فيها يتسترون بالدين لمنع التزاوج بين هذه الطوائف خدمة لمصالحهم المادية والاقتصادية، وتنفيذاً لسياسة الانتداب القاضية بمنع التقارب بين مختلف الطوائف اللبنانية.

المهر:

هو أساس لإتمام الزواج في الإسلام، وهو قيمة مادية يتفق عليها بين أهل العروسين، ويدفعها الشاب مقدماً ومؤخراً لتكون الفتاة في مأمن على حياتها، إذا ما فكر الزوج في الطلاق[111]، وتتعلق قيمة المهر بحالة العريس المادية والاجتماعية. ومن خلال سجلات محكمة صور الشرعية، يُلاحظ أن مهر الفتاة من الناحية المادية كان يسجل حتى عام ١٩٣٩ بالليرة العثمانية الذهبية، وبعد هذا التاريخ تحول إلى الليرة اللبنانية السورية. ففي بداية الانتداب كان مهر الفتاة في صور يتراوح بين ١٥ و ٣٠ ليرة عثمانية ذهباً، بينما في مطلع الأربعينات تراوح بين ٣٠٠ و ١٠٠٠ ليرة لبنانية سورية. وإذا كان العريس من الطبقة الغنية كان المهر مرتفعاً كما يتبين من قرار المحكمة الشرعية في صور: « بتاريخ ٣ آذار عام ١٩٣٧، ادعت لدى هذه المحكمة رقية بنت السيد هاشم علي على

---

(١٠٩) مسعود ضاهر، « تاريخ لبنان الاجتماعي »، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

(١١٠) مقابلة مع مهنا الصفدي، تاريخ أول أيار ١٩٨٦.

(١١١) مصطفى بزي، « تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين »، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٩.

الحاج سليم جلاوي قائلة: « إنه زوجي الشرعي وإنه جرى عقد نكاحي عليه » بماية ليرة عثمانية ذهباً إضافة إلى بعض الأمتعة المكونة من طقم كنبايات مؤلف من عشر قطع من مخملٍ واثني عشر كرسي خيزران وطاولة وسط وخمس سجادات عجمية وثلاثـة بسط وعشر فرش واثني عشر لحافاً وعشرين مخدة وبوفاي بلور وخزانة بمرآة وخزانة بمرآتين جوز وبيرو ومراية وإحدى عشرة طنجرة نحاس مع اغطيتها وثمانية لكان نحاس وثماني صوانٍ وسماور ومنقل نحاسٍ وبراد وتخت نوم مع لوازمه ومطبخية وستين صحناً وأربعٍ وعشرين كاسة وعشرين جاطاً وستٍ وثلاثين ملعقة واثنتي عشرة شوكة وثلاثة تخوت مع فرشها. وقد جاء يعارضني اليوم بالأمتعة المذكورة طالباً تغييرها وتبديلها. وفي ختام المحاكمة تقرر إثبات هذه الأمتعة للمدعية، ومنع بيعها من قبل زوجها لأنها تشكل مهراً شرعياً لها »[112].

وكان يقسم المهر إلى قسمين: معجل يدفعه الشاب عند عقد الزواج، وتشتري به العروس الحلى والثياب وبعض الأدوات المنزلية، ومؤجل يبقى على « رقبة العريس » إلى وقت محدد يدفعه بناءً لطلب والد الفتاة أو يؤجل لأقرب الأجلين أي الوفاة أو الطلاق.

كثرة الأولاد:

لم يكن تحديد النسل شيئاً معروفاً خلال العهدين العثماني والفرنسي حيث إن الدين يعتبر ذلك عملاً محرماً، وكانت مصلحة العائلة ومصلحة الأهل تقضيان بإنجاب أكبر عدد ممكن من الأولاد. ولذا كانت نسبة المواليد مرتفعة جداً.

« والعائلة الكثيرة الأولاد هي القاعدة، لجميع الطوائف اللبنانية في تلك الفترة، في مجتمع تحتل الزراعة فيه المكان الأكبر في الاقتصاد »[113].

ولدى جميع الطبقات والفئات الاجتماعية في صور، كان مولد الذكر أشبه بعيد يملأ البيت فرحاً وسروراً. وكان الآباء يرون بكثرة الأولاد الذكور مصدراً للجاه، وطاقات كبيرة للعمل، وقوة يعتد بها عند الخلافات المحلية. أمّا ولادة البنت فكانت لدى جميع هذه الفئات مصدر أسى وحزن، حيث كانت حسب رأيهم تجلب العار للعائلة. وكانت الفتاة تعتبر عضواً منفصلاً عن العائلة حيث كان واجب الأهل إعالتها إلى أن تحظى بعريس يزوجونها إياه في أقرب فرصة ممكنة. أما أهل العريس فكانوا يفتشون عن الفتاة التي تنتمي إلى عائلة معروفة بكثرة الإنجاب،

---

(١١٢) سجلات المحكمة الشرعية، سجل سنة ١٩٣٧، قرار رقم ٤٧ صادر في ٣ آذار ١٩٣٧، ص ٥٥.

(١١٣) Elie Safa: «L'Emigration Libanaise», Imprimerie Catholique Beyrouth 1960, p. 167.

وكانوا ينظرون إلى ماضي أمها ومسلكها حيث المثل الدارج يقول « طب الجرة عا تما (فمها) بتطلع البنت لإما (لأمها) ».

وهكذا فإن كثرة الأولاد كانت أمراً طبيعياً في مجتمع صور في وقت لم تكن عبارات الإجهاض ومنع الحمل وتحديد النسل معروفة إطلاقاً. وكان للزواج المبكر القائم على الجهل والفقر تأثير كبير على كثرة الإنجاب تمشياً مع الأمثال الشائعة: « بيخلق وبتخلق رزقتو معو » أو « الله بدبر » و « الله محرم قتل النفس اللي خلقها الله »[١١٤].

واقع المرأة وسيطرة الرجل:

كان عمل المرأة الغنية في صور يقتصر على تدبير المنزل، والاهتمام بتربية أولادها، لذا تمتعت هذه بحرية نسبية حيث كانت تقوم بالزيارات، وتشارك في بعض الحفلات الخاصة. أما النساء الفقيرات، ويشكلن غالبية المجتمع الصوري، فقد شاركن في الكثير من مجالات العمل الاقتصادية. وقد تحملت هذه المرأة مع زوجها متاعب الحياة، وتقاسمت معه الأعمال الزراعية والتجارية وبعض الحرف في وقت بقيت فيه محرومة من حق التعليم ودخول معترك الحياة الاجتماعية، وقد انفصلت تماماً عن عائلتها القديمة واستمرت مرتبطة تبعياً واقتصادياً بمصير زوجها شأنها في ذلك شأن المرأة اللبنانية، بشكل عام، التي فقدت في تلك الفترة « أملها بالتحرر من وضعها الشاق واضحت مع زوجها أداة للاستغلال من الإقطاع المسيطر والسلطة الانتدابية والعادات والتقاليد البالية »[١١٥]. كما كان عليها أن « تطيع زوجها وأن لا ترفض له طلباً، وإلا فقدت حقها في الحصانة إذ كانت لا تخرج من منزل زوجها إلا بإذن منه، ولا تقوم بزيارة أهلها إلا إذا وافق على زيارتهم »[١١٦].

واستمرت سيطرة الرجل على زوجته وأولاده معاً مستغلاً عادات المجتمع وتقاليده المتوارثة جيلاً بعد جيل، فكانت كلمته هي العليا في الأسرة، وأمره مطاع في كل شيء. وإن هذا الدور الذي أُعطي للرجل حجب كل دور كان من المفترض أن تقوم به المرأة. وفي نظر المجتمع، إن المرأة ما خلقت إلا لإنجاب الأطفال وتربيتهم، ومساعدة زوجها في الأعمال الزراعية، وبعض الحرف القليلة وغيرها. فهذه النظرة ساهمت في إضعاف دورها الاجتماعي، وجعلها عرضة لمزاجية الرجل وأهوائه، فهو يتمتع بحرية هجرها وطلاقها والزواج من سواها دون أن يكون له رادع يردعه أو يحد من تعسفه. « ففضل فارس من صور، طلق زوجته عزيزة الحاج أحمد دبوق، لأنها

---

(١١٤) مصطفى بزي، « تطور المجتمع في بنت جبيل... »، مرجع سابق، ص ١٩٦.

(١١٥) مسعود ضاهر، « تاريخ لبنان الاجتماعي »، مرجع سابق، ص ٢٣٧.

(١١٦) Mohamad Jomaa, «Les paysans Chiites..» Op. Cit, p. 147.

خرجت من منزلها دون أن تطلب إذناً منه، رغم أنها حامل ولديها ثلاثة أولاد»[١١٧].

هذا الامتياز الذي أعطي للرجل أو الذكر في الولادة والعمل والأجور والتعليم والزواج والطلاق والإرث والوظائف السياسية وغيرها، لم يكن وليد سيطرة الرجل على المرأة بقدر ما كان طابعاً مميزاً للنظام الاقتصادي المتخلف في لبنان والمنتقل من التبعية للأتراك إلى التبعية للفرنسيين، دون أن تكون له إمكانية التحرر من تلك التبعية، وبالتالي تحرير القوى المنتجة الحقيقية فيه، رجالاً ونساءً وعلى جميع الأصعدة الاقتصادية منها والسياسية والثقافية والاجتماعية[١١٨].

التطور التعليمي والثقافي في صور

الكتاتيب في صور:

تعتبر المدارس أهم عامل في تنشيط الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل[١١٩]، هذا الجبل الذي بقي قابعاً في الظلام مدة طويلة من الزمن حيث كان لسياسة الأتراك والزعماء المتنفذين التابعين لهم في المنطقة النصيب الوافر في التجهيل الذي بقي مخيماً عليه، وحتى أوائل القرن العشرين لم يكن هناك مدرسة بالمعنى المتعارف عليه في جبل عامل، جُلّ ما كان هناك شيخ يقوم بالتدريس الديني المقتصر على تعليم القراءة وبعض مبادىء الكتابة[١٢٠]. وكان حظ صور في مجال التربية والتعليم كحظ المدن والقرى العاملية طيلة حكم السلطان العثماني «إذ أن عهده كان عهد تخلف وجمود إن لم نقل عهد تجهيل وتتريك»[١٢١].

وبعد فرض الانتداب الفرنسي على لبنان، فتح السيد نور الدين الأخوي مدرسة دينية في صور ضمت في بداية عملها خمسين تلميذاً من المدينة[١٢٢]، وعن هذه المدرسة يذكر أحد تلامذتها جعفر شرف الدين: «فتحت عيني في صور وأنا تلميذ في مدرسته حيث اتخذ من بيته مكاناً لها،

---

(١١٧) سجلات المحكمة الشرعية، سجل عام ١٩٣٥، قرار رقم ٣٢ صادر في ٦ آذار ١٩٣٥، ص ١٩.

(١١٨) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي..»، مرجع سابق، ص ٢٣٨.

(١١٩) محمد كاظم مكي، «الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل»، دار الأندلس، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٦٣، ص ١٩٩.

(١٢٠) هاني العبد الله، «تطور المجتمع الاقطاعي في جبل عامل» رسالة كفاءة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٧، ص ١٠٣.

(١٢١) جعفر شرف الدين، «من دفتر الذكريات الجنوبية»، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، جزء ثان بيروت ١٩٨٤، ص ٣٦.

(١٢٢) مقابلة مع عبد الله شرف الدين، تاريخ ١٦ نيسان ١٩٨٦.

وكان يجلس على كرسي يشرف منه على التلاميذ، ويعطي توجيهاته بصوت يشيع الهدوء، ويبعث الرهبة، فلا تسمع إلا أصواتاً هامسة تتدارس أجزاء القرآن الكريم» (١٢٣). وقد استمرت هذه المدرسة إلى حين افتتاح المدرسة الجعفرية حيث أصبح السيد نور الدين الأخوي أحد أساتذتها الأوائل.

وفي عام ١٩٣٤ فتح الشيخ حسين عز الدين مدرسة قرآنية ثانية في منزله ضمت ستين تلميذاً، وكان التدريس فيها يقتصر على الكتابة وقراءة القرآن وتعلم الحساب والشعر (١٢٤).

كما عرفت صور في تلك الفترة وجود عدة مدارس قرآنية أمرت الدولة عام ١٩٣٦ بإغلاقها بحجة عدم حصولها على إجازة قانونية لفتحها وهي: «مدرسة الشيخ حسين عز الدين، مدرسة الحجة ميري حبيب أفندي، مدرسة خديجة صفي الدين، مدرسة عبد الرسول شرارة، مدرسة وداد قهوجي، مدرسة مهر دكان» (١٢٥).

كما دعت السلطات الانتدابية أصحاب المدارس القرآنية في قضاء صور لتقديم المستندات المطلوبة في سبيل الحصول على إجازة رسمية لفتحها، وقد بلغ عدد هذه المدارس ٥٦ مدرسة في عام ١٩٣٦ (١٢٦). وتمكنت بعد ذلك ١٢ مدرسة دينية في القضاء من الحصول على رخص رسمية في تلك السنة (١٢٧). وكان سن الدراسة في جميع هذه المدارس والكتاتيب يبدأ بالثامنة، أما قيمة ما يدفعه الأهل للشيخ المعلم فكانت حوالي ليرتين ذهباً عن كامل المدة التي يقضيها التلميذ في الدراسة. ويتم التدريس فيها على فترتين: فترة صباحية تبتدىء من الساعة السابعة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً، وأخرى بعد الظهر تبدأ من الواحدة وتستمر حتى الرابعة مساءً. وكانت مدة التعليم سنة كاملة، ويوم الجمعة هو يوم عطلة من كل أسبوع، أما العطل السنوية فتقتصر على بعض الأعياد الدينية كعيد الأضحى وعيد الفطر والعاشر من المحرم (١٢٨).

وكان التلميذ في هذه الكتاتيب «يبدأ بقراءة الحروف الهجائية حتى يحفظها، ثم يتعلم المنقوط وغير المنقوط، وعدد نقط الحروف الهجائية (أ)، لا شيء عليه، (ب) نقطة من تحت، (ت) نقطتين من فوق...» الخ. ثم يتعلم الحركات والسكون؛ يقول: «ألف أنصب،، ألف أخفض،

(١٢٣) جعفر شرف الدين، «من دفتر الذكريات الجنوبية»، مرجع سابق، ص ٣٩.
(١٢٤) المقابلة المشار إليها سابقاً مع الشيخ حسين عز الدين.
(١٢٥) ملحق رقم (٨)، ص ٢٠٦.
(١٢٦) ملحق رقم (٩)، ص ٢٠٧.
(١٢٧) وثيقة رقم (٧) (ج).
(١٢٨) المقابلة المشار إليها سابقاً مع الشيخ حسين عز الدين.

ألف إرفع، ألف أجزم »[١٢٩].

وبعد حفظ القرآن وتعلم الكتابة، ينتقل التلميذ في بعض هذه المدارس لدراسة النحو والصرف، ويوجه بعدها لدراسة البيان والبلاغة والبديع، ثم ينتقل لدراسة أصول الفقه في مؤلفات عاملية وغيرها[١٣٠]. وكان من العادات السائدة في ذلك الوقت أنه إذا وصل التلميذ إلى سورة الضحى، عليه أن يأتي الشيخ بـ ٥ أو ٦ بيضات ليقليها بمناسبة قوله (ما ودعك ربك وما قلى)، وإذا وصل إلى صورة عمّ، عليه أن يأتي بغمة (كرش ورأس ومقادم) بمناسبة لفظة عمّ من غمة[١٣١].

لقد حاول المسؤولون في الدولة التضييق على هذه المدارس بحصرها بتدريس العلوم الدينية فقط، ومنعها من « تدريس المواد الخاصة بالمدارس الإبتدائية كالقراءة والحساب والإملاء »[١٣٢].

ومع ذلك فقد أسهمت هذه المدارس إسهاماً كبيراً في نشر المعرفة والثقافة المشوبة بصفة دينية واضحة. وكان الشعور بالحفاظ على المعتقد الديني هو الذي حدا برجال الدين لافتتاح هذه المدارس، لصيانة المذهب في محيط تكثر فيه الإرساليات الأجنبية والمدارس التبشيرية، على رغم موقف سلطات الانتداب التي كانت تقف حجر عثرة في وجه كل حركة تطورية تدفع بأبناء صور والمنطقة نحو التقدم والرقي.

المدارس الخاصة الأجنبية والتبشيرية في صور:

شهد لبنان، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، انفتاحاً على الغرب عبر نشاط الإرساليات من كاثوليكية وبروتستانتية وأرثوذكسية تنافست فيما بينها على إنشاء المؤسسات التربوية في أنحاء البلاد. وقد عملت هذه المؤسسات على نشر العلوم والثقافة الغربية في معظم المدن اللبنانية. وكان في مدينة صور في مطلع عهد الانتداب الفرنسي أربع مدارس أجنبية تزاحمت فيما بينها على استقبال التلامذة وهي:

---

(١٢٩) علي الزين، « العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية »، الطبعة الأولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٧.

(١٣٠) محسن الأمين، « خطط جبل عامل »، الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ١٥٢ - ١٥٥.

(١٣١) المقابلة المشار إليها سابقاً مع السيد عبد الله شرف الدين.

(١٣٢) وزير التربية الوطنية، قرار رقم ٢٩٤١ صادر في ٢٧ آب ١٩٤٢.

مدرسة راهبات مار يوسف، المدرسة الأميركانية للانجيليين، مدرسة اللاتين للفرنسيسكان، المدرسة الأسقفية للروم الكاثوليك (١٣٣).

١ ـ مدرسة راهبات مار يوسف:

تأسست هذه المدرسة عام ١٨٨٢ (١٣٤)، ومع بداية الانتداب الفرنسي قدمت لها السلطات الفرنسية المساعدة، وأوجدت فيها مستوصفاً لمعالجة المرضى من سكان المدينة، وكان معظم طلابها من المسيحيين والأقلية من المسلمين الأغنياء والميسورين. وقد أدت هذه المدرسة دوراً هاماً في رسالة التعليم، إذ تخرج منها عدد لا يستهان به من أبناء المدينة تبوأوا مناصب عالية في الدولة منهم: نائب صور السابق يوسف سالم، والأطباء فيليب فرحات وصبحي سالم، والمهندسون أنطوان صالحة وميشال أيوب (١٣٥).

أما صفوفها فلم تتجاوز المرحلة الابتدائية، واعتمدت في تدريس المواد اللغة الفرنسية كلغة أساسية إضافة إلى العربية كلغة ثانوية. وقد ضمت هذه المدرسة عدداً كبيراً من تلامذة المدينة توزعوا مع معلميها خلال عامي ١٩١٩ و١٩٢٦ على الشكل التالي (١٣٦).

السنة	عدد المعلمين	عدد التلامذة	عدد التلامذة المسلمين
١٩١٩	٦	٢٥٠	١٠
١٩٢٠	٥	٢٣٦	١٢
١٩٢٤	٥	٢٦٤	٨
١٩٢٦	٦	٢٥٦	١٣

يتبين من هذا الجدول أن عدد الطلاب المسلمين في هذه المدرسة لم يتجاوز ٥ بالمائة خلال تلك الأعوام. أما الطلاب الباقون فكانوا من المسيحيين.

---

(١٣٣) الياس وجرجي جدعون، «الدليل السوري لعام ١٩٢٣»، ص ٢٧٣.

(١٣٤) حفر تاريخ تأسيس هذه المدرسة على لوحة رخامية عند مدخل المدرسة.

(١٣٥) مقابلة مع مديرة المدرسة كاترين عيسى تاريخ ٣ أيار ١٩٨٦.

(١٣٦) جواد رضا، «تطور التعليم في قضاء صور في النصف الأول من القرن العشرين»، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٠، ص ٢٠.

٢ ـ المدرسة الأميركانية للإنجيليين:

أسست هذه المدرسة سيدة إنكليزية تدعى بوين طمسن عام ١٨٦٩ [١٣٧]، وبعد مجيء الفرنسيين إلى لبنان استأنفت هذه المدرسة نشاطها بعد توقف قسري، استمر طيلة الحرب العالمية الأولى. واعتمدت هذه المدرسة في تعليمها اللغتين الإنكليزية والعربية بالإضافة إلى اللغة الفرنسية التي فرضها الفرنسيون على جميع المدارس والمعاهد في لبنان [١٣٨]. وقد بلغ عدد تلامذة المدرسة خلال فترة الانتداب حوالي ١٣٥ تلميذاً وتلميذة وعدد المعلمات خمساً (عربيتين وثلاث أجنبيات) [١٣٩]. أما مستوى التعليم فيها فكان المرحلة الابتدائية فقط. وقد أدت هذه المدرسة رسالة مهمة في صور، حيث سدت فراغاً ثقافياً كبيراً كانت المدينة بأمس الحاجة إليه [١٤٠].

٣ ـ مدرسة الأرض المقدسة للاتين الفرنسيسكان:

تأسست هذه المدرسة عام ١٨٦٨ [١٤١]، ولكنها توقفت عن العمل خلال الحرب العالمية الأولى. ومع بداية الانتداب استأنفت التدريس حتى عام ١٩٢٩ حيث أغلقت أبوابها من جديد، ولم تفتح إلا في عام ١٩٥٠، وكانت مدة الدراسة فيها خمس سنوات تستمر حتى نهاية المرحلة الابتدائية. وتعتبر اللغة الإنكليزية لغة التدريس الأساسية فيها إضافة إلى اللغة العربية، كما فرض عليها اعتماد اللغة الفرنسية مع بداية الانتداب [١٤٢].

٤ ـ المدرسة الأسقفية للروم الكاثوليك:

تأسست هذه المدرسة عام ١٨٧٠، وضمت مع بداية الانتداب الفرنسي حوالي ١٥٠ تلميذاً من صور والمنطقة، معظمهم من المسيحيين، والباقون من الأسر الإسلامية الغنية. ويتم التدريس فيها باللغتين الفرنسية والعربية، ويتلقى فيها التلميذ تعليمه حتى نهاية المرحلة الابتدائية. وكان مديرها في أواخر العهد الفرنسي الخوري أغسطين سردى. ومن أشهر معلميها في تلك الفترة: جورج حداد، كرم كرم، وديع فرحات، الياس الناشف، الأب بولس خوري، الأب بولس بدين. وأبرز من تخرج منها: كاظم الخليل، محمد صفي الدين، رضا وحيد، نقولا سالم، علي

---

(١٣٧) تاريخ التأسيس حفر على لوحة رخامية عند مدخل المدرسة.

(١٣٨) المفوض السامي الفرنسي ويغان، قرار رقم ٢٦٧٩ صادر في ٢٠ حزيران ١٩٢٤.

(١٣٩) جواد رضا، «تطور التعليم..»، مرجع سابق، ص ٤٣.

(١٤٠) مقابلة مع مديرة المدرسة هيلين عبود، تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٨٦.

(١٤١) حفر تاريخ تأسيس هذه المدرسة على لوحة رخامية عند مدخل المدرسة.

(١٤٢) مقابلة مع مدير المدرسة الأب لوقا العسيلي تاريخ ٢٢ نيسان ١٩٨٦.

عرب، فيليب صالحة [١٤٣].

وكان لهذه المدرسة نشاطات مختلفة خاصة على صعيد التمثيل؛ ففي عام ١٩٣٩ قام تلامذتها بتمثيل رواية «ميشال ستروغوف» في مدينة صور [١٤٤]، كما قدمت طلباً للقائمقام للموافقة على تمثيل رواية «شبل الأرز أو بكماليون ملك صور» على مسرح المدرسة في المدينة [١٤٥].

وبإلقاء نظرة سريعة على هذه المدارس الأجنبية، يتبين الاهتمام الزائد لدى الدوائر الأجنبية المهيمنة في المدينة من مد يد المساعدة لهذه المؤسسات، والإكثار منها خدمة لمآربها الاستعمارية.

هذا بالإضافة إلى ذلك الرصيد الاجتماعي والثقافي المتوافر أصلاً لدى أبناء بعض الطبقات المحظوظة اقتصادياً وثقافياً بالتوجه إلى هذه المدارس. أما أبناء الطبقات الفقيرة فكان نصيبهم الكتاتيب الدينية أو المدارس الرسمية المتواضعة الموجودة في المدينة.

وهكذا «فإن تركيز الفرنسيين على الثقافة الفرنسية في لبنان، وتغريب الطالب عن محيطه الطبيعي الذي يعيش فيه كطالب عربي له حضارته وتراثه، كانت لهما آثار سلبية على مستقبل طلاب لبنان الذين تلقوا تعليمهم في تلك المدارس» [١٤٦].

المدارس الخاصة المحلية في صور:

شجع الإقبال المتزايد على المدارس الأجنبية في صور أبناء المدينة على تأسيس مدارس خاصة بهم، تضاهي في مستواها المدارس الأجنبية التي بقيت حتى عام ١٩٣١ المدارس الوحيدة الموجودة في المدينة، عدا مدرستين رسميتين للذكور والإناث.

وفي عام ١٩٣١ أسس يغيش غارويان، في صور، المدرسة الأرمنية الأرثوذكسية للذكور والإناث، ضمت خمسة عشر تلميذاً وخمساً وعشرين تلميذة وأربعة معلمين. وفي عام ١٩٣٦ أسس حسن عبد الله خليل المدرسة الأهلية للذكور وقد ضمت ٣٠ تلميذاً ومعلمين اثنين. وفي عام ١٩٣٧ أسس كاظم الخليل المدرسة الخيرية التي ضمت ٥٥ تلميذاً وثلاثة معلمين. وأنشأ السيد عبد الحسين شرف الدين المدرسة الجعفرية عام ١٩٣٨ وضمت ١٧٥ تلميذاً و ٦ معلمين؛ وفي

---

(١٤٣) مقابلة مع كامل سعادة أحد أساتذة المدرسة في عام ١٩٤٣، تاريخ ٢٨ نيسان ١٩٨٦.

(١٤٤) الأب ديمتري رئيس المدرسة الأسقفية للروم الكاثوليك، بدون عدد، تاريخ ٢٢ حزيران ١٩٣٩.

(١٤٥) وثيقة رقم (٨).

(١٤٦) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي..»، مرجع سابق، ص ١٨٧.

السنة ذاتها أسس رئيف معوض دار الثقافة الوطنية وضمت ٤٠ تلميذاً ومعلمين اثنين[١٤٧]. وقد كان لهذه المدرسة الأخيرة، كغيرها من المدارس، بعض النشاطات الفنية والتمثيلية؛ ففي عام ١٩٣٩ طلب مديرها من القائمقام الموافقة على قيام تلامذة المدرسة بتمثيل «رواية السموأل أو وفاء العرب» في صور وجويا وبنت جبيل وعين إبل[١٤٨].

ويـذكر أن المدرسة الخيرية لم تستمر أكثر من خمس سنوات حيث أقفلت أبوابها عام ١٩٤٢، بسبب تردي أوضاعها المالية؛ وتم تأجيرها إلى المدرّس علي يونس ليقيم فيها مركزاً لفرقة كشفية، وحينئذٍ بدأ النزاع بين كاظم الخليل رئيس الجمعية الخيرية الإسلامية والسيد عبد الحسين شرف الدين متولي وقف الطائفة الشيعية في صور[١٤٩]. ولحل هذا الخلاف الناشب بين الزعامتين السياسية والدينية، ارتأت الدولة أن تضع المدرسة الخيرية في تصرف وزارة التربية الوطنية[١٥٠].

وكانت أهم المدارس الخاصة المحلية، على الإطلاق، المدرسة الجعفرية التي استطاعت بفترة وجيزة أن تحتل مركز الصدارة على الصعيدين التعليمي والتربوي، وذلك بفضل جهود مؤسسها وتوجيهاته الصائبة. وقد تطورت هذه المدرسة حسب الجدول التالي[١٥١]:

السنة	المدير	عدد الأساتذة	عدد الصفوف	عدد الغرف	عدد التلامذة
١٩٣٨ - ١٩٣٩	أديب خليفة	٦	٤	٦	١٧٥
١٩٣٩ - ١٩٤٠	صبحي فؤاد الرئيس	٧	٥	٧	١٨٠
١٩٤٠ - ١٩٤١	سرحان سرحان	٩	٦	٨	١٩٠
١٩٤١ - ١٩٤٢	سرحان سرحان	١٠	٦	٨	٢١٠
١٩٤٢ - ١٩٤٣	جعفر شرف الدين	١٠	٦	١٠	٢٥٠

(١٤٧) جواد رضا، «تطور التعليم..»، مرجع سابق، ص ٥٧.

(١٤٨) رئيف معوض، مدير دار الثقافة الوطنية في صور، بدون رقم، تاريخ ١٩ حزيران ١٩٣٩.

(١٤٩) وثيقة رقم (٩) (أ) و (ب).

(١٥٠) قائمقام صور، عدد ١٤٥ صادر في ٣ تشرين الأول ١٩٤٢.

(١٥١) نظم هذا الجدول استناداً إلى سجلات المدرسة الجعفرية وإلى المقابلة الخاصة مع مديرها عبد الأمير سبيتي الذي كان أحد أساتذتها عام ١٩٤٣، تاريخها ٧ أيار ١٩٨٦.

يتبين من هذا الجدول أن عـدد المعلمين بلغ في السنة الأولى من تأسيسها ستة وهم: جعفر شرف الدين، جواد هاشم، نور الدين الأخوي، عباس الرز، منير حلاوي، سلمان سعد [١٥٢]. وكان أول فوج تخرج منها، حاملاً الشهادة الابتدائية الرسمية، في نهاية عام ١٩٤٢، ويتألف من ثلاثة طلاب هم: محمد علي بيضون وابراهيم حدرج وأحمد حسين حلاوي. وقد أقيم لهم حفل هام في منزل أحدهم ابراهيم حدرج في بلدته البازورية [١٥٣]. أما معظم تلامذة هذه المدرسة فكانوا من أبناء الأسر الفقيرة الذين لم يكن باستطاعتهم الانتساب إلى المدارس الأجنبية بسبب ارتفاع اقساطها السنوية. وكان التدريس يتم فيها باللغتين العربية والفرنسية، وكانت عطلة المدرسة الأسبوعية بعد ظهر الخميس ونهار الجمعة.

وكان للمدرسة نشاطات فنية مختلفة خاصة في المجال المسرحي، حيث تقدمت الإدارة بطلب إلى السلطات المسؤولة للموافقة على تمثيل مسرحية بعنوان: «أرينب بنت إسحق» على مسرح المدرسة، وقد وافق القائمقام على ذلك [١٥٤].

المدارس الرسمية في صور:

شهدت صور خلال عهد الانتداب الفرنسي مدرستين رسميتين ابتدائيتين فقط: مدرسة صور الرسمية للصبيان ومدرسة صور الرسمية للإناث.

مدرسة صور الرسمية للصبيان:

تأسست هذه المدرسة عام ١٩٢١، وبلغ عدد تلامذتها ١١٠ تلامذة [١٥٥]. وحتى عام ١٩٢٧ لم يتجاوز عدد معلميها الأربعة هم: بره فوجوليان، عبد الهادي خليل، جميل حماده، عبد الحفيظ طباره [١٥٦]. ومع أنها كانت المدرسة الرسمية الوحيدة في المدينة آنذاك، فإن السلطات الفرنسية حاولت ضربها عن طريق محاولة بيع مبنى المدرسة بحجة عدم امكانية إصلاحه. وقد طالب نائب صور يوسف سالم بترميمه وجعله صالحاً للاستعمال [١٥٧]. إلا أن هذا الموقف لم يَرُقْ لسلطات الانتداب إذ بعث حاكم لبنان الكبير ليون كـايلا Léon Caila كتـابـاً إلى رئيس مجلس النـواب قـال

---

(١٥٢) مقابلة مع السيد جعفر شرف الدين في ٧ أيار ١٩٨٦.

(١٥٣) مقابلة مع ابراهيم حدرج في ٩ أيار ١٩٨٦.

(١٥٤) وثيقة رقم (١٠).

(١٥٥) جواد رضا، «تطور التعليم...» مرجع سابق ص ٨٧.

(١٥٦) الجريدة الرسمية، عدد ٢١١١ صادر في ٢٨ أيلول ١٩٢٧، ص ٦.

(١٥٧) يوسف سالم، الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٩ آذار ١٩٢٦، ص ٣١.

فيه: « إن الدولة تملك في صور بناية مؤلفة من خمس غرف، وكانت مركزاً لمدرسة الصبيان في المدينة المذكورة، وهي الآن في حالة سيئة جداً، وإصلاحها يقتضي نحو أربعة آلاف ليرة لبنانية، لذلك أتشرف بالرجاء منكم أن تتكرموا فتطلبوا من المجلس النيابي أن يبحث في أمر عرضها على البيع » (١٥٨).

ورغم قلة عدد المدارس الرسمية في لبنان عامة وفي جبل عامل خاصة، استمر ضرب التعليم الرسمي بكافة الوسائل طيلة عهد الانتداب، وقد اتخذ شكلاً بشعاً أثناء تولي الرئيس اميل إده منصب رئاسة الوزارة سنة ١٩٢٩، حيث ألغى في العام التالي ٤٥ مدرسة رسمية في جبل عامل وحده، وكان نصيب قضاء صور منه عشر مدارس هي: مدرسة قانا، مدرسة جويا، مدرسة معركة، مدرسة شحور، مدرسة طير دبا، مدرسة يارون، مدرسة ميس الجبل، مدرسة خربة سلم، مدرسة العباسية، مدرسة برعشيت (١٥٩).

ونتيجة لذلك لم يبق في قضاء صور سوى أربع مدارس هي: مدرسة صور الرسمية للصبيان، ومدرسة صور الرسمية للبنات، ومدرسة بنت جبيل، ومدرسة تبنين. كما صرفت السلطة في السنة ذاتها ١٢ معلماً من مدارس القضاء من بينهم عبد الحفيظ طبارة من مدرسة صور الرسمية للصبيان وزهرة عجمي من مدرسة صور الرسمية للبنات (١٦٠). كذلك ألغت التعويضات الإدارية المخصصة لبعض مديري المدارس الرسمية ومن بينهم مدير مدرسة صور الرسمية للصبيان (١٦١)، التي كانت تضم سنة ١٩٣١ حوالي ٢٠٠ تلميذ، موزعين على ستة صفوف للمرحلة الابتدائية، أما عدد غرفها فكان خمس غرف حيث كان الصفان الأخيران يجمعان في غرفة واحدة (١٦٢).

أما الدراسة في هذه المدرسة فكانت تبدأ الساعة الثامنة صباحاً، وتستمر حتى الرابعة والنصف بعد الظهر، تتخللها أربع استراحات، وعدد الحصص في اليوم الواحد ١٢ حصة (١٦٣).

ونظراً لقلة الرعاية الصحية في المدارس الرسمية، فقد أصيب عدد من تلامذة المدرسة عام ١٩٣٤ بالأمراض السارية كالتراخوما والجدري والتيفوئيد (١٦٤).

---

(١٥٨) ليون كايلا، الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٩ آذار ١٩٢٦، ص ٣٢.

(١٥٩، ١٦٠، ١٦١) الجريدة الرسمية، عدد ٢٢٩٦ صادر في ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٠، ص٢.

(١٦٢) مقابلة مع عباس هاشم تاريخ ٨ أيار ١٩٨٦.

(١٦٣) ملحق رقم (١٠)، ص ٢١٠.

(١٦٤) طبيب قضاء صور، عدد ٢٢٠ صادر في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٣٤.

وعلى رغم ما كان يقوم به المعلم من جهد في ممارسة مهنته، ومع أهمية الرسالة الملقاة على عاتقه، فإن سلطات الانتداب لم تعمل على رفع مستواه المادي والمعنوي. فعلى سبيل المثال، في عام ١٩٣٤ كان راتب مدير مدرسة صور الرسمية للصبيان يبلغ ٣٩٠٠ قرش سوري لبناني، بينما كان راتب معلم الدين ٩٠٠ قرش وخادم المدرسة ٢٥٠٠ قرش [١٦٥].

ونتيجة لسياسة الفرنسيين والمسؤولين التابعين لهم في الأجهزة التربوية والصحية، بقيت المدرسة الرسمية في صور تعاني من نقص في حاجاتها الضرورية خاصة الصحية منها، ففي عام ١٩٣٧ مثلاً كانت بحاجة إلى «إنشاء مرحاضين وإصلاح الشلال لتصريف المياه في المراحيض الموجودة، وإصلاح حنفيات الشرب، ووضع فرمشية صغيرة ومراقبة صحية للتلامذة، مع دفتر لتدوين الملاحظات الطبية» [١٦٦]. وتكريساً لسياسة الانتداب في فرض هيمنته على المؤسسات التربوية، كان تلامذة المدرسة في صور «ينشدون أثناء الاحتفالات الرسمية النشيدين الفرنسي واللبناني مع الدعاء للبنان والحليفة فرنسا في جهادهما المثمر ضد الفاشية والنازية» [١٦٧].

وكانت إدارة المدرسة تضع شروطاً معينة على التلميذ الراغب في الانتساب إليها، خاصة لجهة تقديمه «تقريراً طبياً يثبت أنه خال من الأمراض السارية، وأنه تلقح ضد مرض الجدري» [١٦٨]. وتطبيقاً لسياسة الانتداب في الحد من تطوير المدرسة الرسمية، فإن عدد معلمي مدرسة الصبيان في صور لم يزد على الخمسة عام ١٩٤٢ وهم: جبران شاهي المدير، كمال بيضاوي، فؤاد خرياطي، علي يونس، عبد الحليم كلش [١٦٩]. أما عدد المدارس الرسمية في قضاء صور فقد ارتفع من ثلاث عشرة مدرسة عام ١٩٢٩ إلى خمس عشرة مدرسة عام ١٩٤٢ أي بزيادة مدرستين فقط: مدرسة جويا للإناث، ومدرسة بنت جبيل للإناث. كما بلغ عدد طلاب المدارس الرسمية في قضاء صور لنفس السنة ألفي تلميذ [١٧٠].

مدرسة صور الرسمية للبنات:

قبل الحرب العالمية الأولى، كان تعليم الفتاة حكراً على بعض المؤسسات التبشيرية، التي اقتصرت خدماتها على عدد ضئيل من الفتيات الميسورات في أوساط المسيحيين. وبرز من خريجات هذه

---

(١٦٥) ملحق رقم (١١)، ص ٢١١.

(١٦٦) محافظ الجنوب، عدد ٣٠١٢ صادر في ١٤ حزيران ١٩٣٧.

(١٦٧) قائمقام صور، عدد ٢٤٨٩ صادر في ١٨ كانون الأول ١٩٣٩.

(١٦٨) وثيقة رقم (١١).

(١٦٩) قائمقام صور، عدد ٤٧٩ صادر في ١٩ آذار ١٩٤٢.

(١٧٠) قائمقام صور، عدد ١٨٧١ صادر في ٢٧ آب ١٩٤٢.

المؤسسات، مع مطلع العهد الفرنسي، سامية واكيم وميمي واكيم، وقد تخصصت الأولى في فرع الصيدلة والثانية في فرع الطب [١٧١].

أما الفتيات الفقيرات فقد انتسب بعضهن إلى المدارس القرآنية الموجودة في المدينة، حيث اقتصر تعليمهن على حفظ القرآن وتعلم الخط وبعض المبادىء الأولية في القراءة والحساب. وبعد افتتاح مدرسة الإناث الرسمية في صور عام ١٩٢٧ انتسب إليها البعض الآخر. وقد تكونت هذه المدرسة عند تأسيسها من غرفتين فقط، وبلغ عدد تلميذاتها في تلك الفترة ٨٢ فتاة، أكثرهن من بنات الفقراء والمتوسطي الحال [١٧٢]. وكان مبنى المدرسة مستأجراً من قبل البلدية من ابراهيم المملوك بقيمة سنوية مقدارها ٢٦ ليرة لبنانية ذهباً [١٧٣].

أما الهيئة التعليمية فتتألف من ثلاث معلمات: عفيفة مصوبع وماري حداد وزهرة عجمي [١٧٤]. وقد صرفت هذه الأخيرة من الخدمة عام ١٩٣٠ [١٧٥]. وأول فوج تخرج من هذه المدرسة في عام ١٩٣٢ حاملاً الشهادة الابتدائية، تكوّن من زهرة الحر التي أصبحت فيما بعد معلمة في نفس المدرسة وعزة دبوق ومنار أسعد [١٧٦].

كانت هذه المدرسة، كبقية مدارس صور، تقوم بنشاطات فنية مختلفة حيث تقدمت مديرة المدرسة عفيفة مصوبع عام ١٩٣٣ بطلب إلى مديرية المعارف بواسطة القائمقام، تطلب فيه السماح لتلميذات المدرسة بتمثيل رواية «بائعة الزهور»، وعلى أن يكون رسم الدخول بين عشرة وخمسة وعشرين قرشاً لبنانياً سورياً [١٧٧].

أما رواتب معلمات المدرسة وخادمتها عن سنة ١٩٣٤ فكانت كما يلي: المديرة عفيفة مصوبع ٤٩٠٠ قرش لبناني، المعلمة ماري حداد ٣٩٠٠ قرش، المعلمة زهرة الحر ٢٩٥٠ قرشاً، الخادمة مريم حسن ٢٥٠٠ قرش [١٧٨].

ونتيجة لهذه المرتبات الزهيدة، تخلت المعلمة زهرة الحر عن هذه الوظيفة «والتحقت بكلية

(١٧١) جواد رضا، «تطور التعليم..»، مرجع سابق، ص ١٢٣.
(١٧٢) مقابلة مع زهرة الحر في أول أيار ١٩٨٦.
(١٧٣) قائمقام صور، عدد ٢١٠ صادر في ١٥ شباط ١٩٢٩.
(١٧٤) الجريدة الرسمية، عدد ٢١١١ صادر في ٢٨ أيلول ١٩٢٧، ص ٦.
(١٧٥) الجريدة الرسمية، عدد ٢٢٩٦ صادر في ٢٤ كانون الثاني ١٩٣٠، ص ٢.
(١٧٦) المقابلة المشار إليها سابقاً مع زهرة الحر.
(١٧٧) وثيقة رقم (١٢).
(١٧٨) ملحق رقم (١١)، ص ٢١١.

الطب الفرنسية في بيروت (قسم القابلات القانونيات)، بعد أن وجدت أن التعليم لا يحقق طموحاتها ورغباتها في ظل الانتداب الفرنسي» [١٧٩].

وكانت البلدية تقدم لهذه المدرسة بعض اللوازم البسيطة التي تحتاجها؛ فقد قرر مجلس بلدية صور «صرف مبلغ ٤٧٥ قرشاً لبنانياً ورقاً ثمن مكانس عريضة وناعمة وطباشير ومحايات ومفاتيح وحنفيات للماء» [١٨٠].

كما أن إدارة المدرسة كانت تضع شروطاً لدخول التلميذة إلى المدرسة تقضي بتلقيحها ضد الجدري وخلوها من الأمراض السارية، وأن لا يقل عمرها عن سبع سنوات [١٨١].

وحتى عام ١٩٣٧، كانت المدرسة تشكو من «حاجتها إلى إنشاء مرحاضين مع شلال لكل مرحاض، ووضع ٣ حنفيات شرب وإنشاء خزانة صحية» [١٨٢]. وقد أدّى هذا الإهمال المتواصل من السلطات المسؤولة إلى ترك ٤٠ تلميذة المدرسة عام ١٩٤٠ لإصابتهن بمرض الحصبة والجرب [١٨٣]، ولم يكن هذا الإهمال في الأمور الصحية فقط بل شمل الأمور التعليمية أيضاً. فبالرغم من أن عدد تلميذات المدرسة قد ارتفع بشكل ملحوظ حتى عام ١٩٤٢، إلا أن عدد معلمات المدرسة لم يرتفع بالنسبة ذاتها، وإنما بقي ثلاث معلمات فقط، وذلك تمشياً مع سياسة الانتداب الرامية إلى التشديد في تعليم الفتيات خاصة الفقيرات منهن، وذلك لإفساح المجال أمام الشبان اللبنانيين الميسورين لملء الكادر الإداري المؤيد للفرنسيين في لبنان. ونجد في النهاية، أن هذه المدارس المتنوعة في صور والقضاء، قد لعبت دوراً بارزاً في تعليم الناشئة، إلا أنها بقيت دون المستوى المطلوب خاصة المدرسة الرسمية منها، وذلك تنفيذاً لسياسة الانتداب الرامية إلى إبقاء الفئات الشعبية الفقيرة تعيش في الجهل والظلام. ويتبين من خلال وثائق قائمقامية صور، إن نسبة الأميين كانت مرتفعة جداً في عام ١٩٣٠ وذلك حسب الجدول التالي [١٨٤]:

---

(١٧٩) ناديا نويهض، «نساء من بلادي»، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، طبعة أولى، بيروت ١٩٨٦، ص ٣٣٥.

(١٨٠) وثيقة رقم (١٣).

(١٨١) عفيفة مصوبع مديرة مدرسة صور الرسمية للبنات، إعلان بدون رقم، تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٦.

(١٨٢) محافظ الجنوب، عدد ٣٠١٢ صادر في ١٤ حزيران ١٩٣٧.

(١٨٣) قائمقام صور، عدد ٥٦٨ صادر في ٦ آذار ١٩٤٠.

(١٨٤) قائمقام صور، إحصاء قضاء صور، بدون عدد صادر عام ١٩٣٠.

عدد سكان القضاء	الأميون	الاميات	المتعلمون	المتعلمات
٣٩٤٤٢	١٥٦٢٢	١٨٣٣٠	٤٦٠٠	٦٩٠

فلم تتجاوز نسبة الفتيات المتعلمات ١,٧٤ بالماية من عدد سكان القضاء؛ أما نسبة المتعلمين فكانت ١١,٦٥ بالماية. ومن خلال الجدول التالي يلاحظ أيضاً عدد الأميين في قضاء صور ونسبتهم المرتفعة (١٨٥):

السنة	عدد سكان قضاء صور	عدد الأميين	النسبة المئوية
١٩٣٠	٣٩٤٤٢	٣٤١٥٢	٪ ٨٦,٥٨
١٩٣٢	٤٨٦٠٩	٣٩٨٢٨	٪ ٨١,٩٣
١٩٤٢	٦٣٠٣٦	٥٣٠٤٤	٪ ٨٤,١٤

الحركة الأدبية والعلمية في صور:

كان لصور شرف الإسهام في نهضة جبل عامل الفكرية، حيث كان لعلمائها وأدبائها الأهمية البالغة في بعث الحياة الأدبية والعلمية في هذا الجبل، مع ما بذلوه من جهد متواصل في سبيل توحيد الكلمة، ورفع راية الاستقلال في وجه الاحتلال الفرنسي وأعماله التعسفية. وقد برز عدد من العلماء في صور تخرجوا من النجف الأشرف، أشهرهم السيد عبد الحسين شرف الدين وأولاده الثلاثة صدر الدين ومحمد علي ومحمد رضا.

عبد الحسين شرف الدين: ولد بالكاظمية في العراق سنة ١٨٧٣، وتوفي سنة ١٩٥٧؛ تلقى علومه في النجف وسامراء على أيدي كبار العلماء فيها، وقد عاد إلى موطنه الأصلي في جبل عامل وهو في الثانية والثلاثين من العمر (١٨٦). وفي صور، مقره الدائم، «نظم السيد شرف الدين الدراسة العلمية وهذبها من كل شائبة، وبدأ بعدها بالبحث والمطالعة والكتابة، فكانت حصيلة تلك الجهود العلمية والدينية مجموعة كبيرة من المؤلفات القيمة والبالغة عشرين كتاباً، أشهرها: المراجعات ـ أبو هريرة ـ النص والاجتهاد ـ الفصول المهمة في تأليف الأمة ـ المجالس الفاخرة في مآتم العترة

(١٨٥) نظم هذا الجدول استناداً إلى سجلات قائمقامية صور للأعوام المذكورة في الجدول.

(١٨٦) محمد كاظم مكي، «الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل»، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

الطاهرة »، بالإضافة إلى مؤلفاته العديدة وغير المطبوعة التي أحرقها الفرنسيون عام ١٩٢٠، عندما أشعلوا النيران في مكتبته العامرة »[١٨٧].

صدر الدين شرف الدين: ولد سنة ١٩١٢ وتوفي ١٩٧٠، تلقى علومه في النجف، فقرأ الأصول والفقه وتزود بإجازات الاجتهاد؛ وهناك شارك في ميادين الفكر والأدب، فتولى تحرير جريدة الديوان التي كان يصدرها أخوه محمد رضا في بغداد. وبعد مجيئه إلى لبنان أصدر مجلة الألواح الأدبية، كما أنشأ صحيفة أسبوعية تدعى « الساعة » وأصدر بعد ذلك مجلة « النهج » الثقافية، وكانت له عدة مقالات في المجلات والصحف كالمعهد والعرفان والنهار وغيرها، وقد ترك عدة مؤلفات أشهرها: هاشم وأمية، خليفة النبي ـ سحابة برتسموث[١٨٨].

محمد علي شرف الدين: ولد عام ١٩٠٠، وتوفي عام ١٩٥٣. تابع دراسته الدينية في النجف الأشرف، وفي سنوات معدودة أصبح من العلماء اللامعين في الاجتهاد والدقة وقوة الحجة في المناظرة والمذاكرة. بعد مجيئه إلى لبنان « ألَّف كتابه « شيخ الأبطح » وقد ضمنه ترجمة حياة أبي طالب والد الإمام علي، مع الأدلة القاطعة على إيمانه وعظيم منزلته في الإسلام »[١٨٩].

محمد رضا شرف الدين: ولد عام ١٩٠٩، وتوفي عام ١٩٧٠، درس في النجف العلوم الدينية والفقهية، نظم الشعر وأسدى للأدب العربي المعاصر خدمة ملحوظة عبر مجلته الديوان التي كان يصدرها في بغداد[١٩٠]. وبعد عودته إلى لبنان كتب في مجلات عديدة أشهرها العرفان والمعهد والساعة؛ له كتابان نثريان هما: « أربعة عشر يوماً في المغرب » و « مسرحية الحسين »، كما له مسرحية شعرية بعنوان « قيس ولبنى »[١٩١].

وبالإضافة إلى هؤلاء العلماء، عرفت صور عدداً من رجالات الفكر والأدب، كان أشهرهم:

أحمد حجازي ومحمد زكي بيضون وسليم أبو جرة وزهرة الحر.

---

(١٨٧) عبد الحسين شرف الدين، « المراجعات »، دار التيار الجديد ـ بيروت ١٩٨٠، ص ١٢.

(١٨٨) مصطفى شرف الدين، « وجوه ثقافية من الجنوب »، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، جزء ثان، بيروت ١٩٨٤، ص ١٢٣ و ١٢٥.

(١٨٩) عبد الحسين شرف الدين، « النص والاجتهاد »، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٦٦، ص ٥.

(١٩٠) جعفر شرف الدين، « من دفتر الذكريات الجنوبية »، مرجع سابق، ص ٥٧.

(١٩١) المقابلة المشار إليها مع حسين شرف الدين.

الجمعيات الأدبية والخيرية في صور:

لقد تبدت رغبة العامليين الملحة للسير مع النهضة الحديثة، وذلك بإقبالهم على إنشاء الجمعيات والمؤسسات الأدبية والاجتماعية، إذ كان لا بد من جمع الجهود المتناثرة والراغبة في بعث الروح العلمية في جبل عامل(١٩٢)، فتأثرت صور بهذا المناخ السائد، وساهمت في وضع عجلة النهضة الأدبية والفكرية قدماً إلى الأمام، وذلك بمشاركة أبنائها في تأسيس الجمعيات العلمية والأدبية والاجتماعية. وكان أهمها:

١ ـ **جمعية نشر العلم:** أسسها السيد عبد الحسين شرف الدين في صور عام ١٩٣٠، وذلك بهدف تنشيط العلوم الدينية والإشراف فيما بعد على قيام المدرسة الجعفرية واستمرارها. ومن أعضائها الحاج داود خياط، محمد صفي الدين، حسن الرز (١٩٣).

٢ ـ **الرابطة الأدبية العاملية:** تأسست هذه الرابطة عام ١٩٢٨، ولم يبادر أصحابها إلى إعلانها رسمياً إلاّ حين قيام عصبة الأدب العاملي سنة ١٩٣٥، حيث رغبت الرابطة في مشاركتها في بعث النهضة الفكرية في جبل عامل. من أبرز أعضائها الصوريين: أحمد حجازي، محمد زكي بيضون، زهرة الحر (١٩٤).

٣ ـ **جمعية صور الخيرية:** تأسست هذه الجمعية في مطلع الثلاثينات، وكان لآل البيطار الفضل الأكبر في إنشائها. ومن مؤسسيها الحاج مصطفى بيطار والحاج حسن بيطار والحاج حسن غزيل. أما هدفها فكان مساعدة الفقراء والمحتاجين(١٩٥).

٤ ـ **الجمعية الخيرية الإسلامية:** أسسها كاظم الخليل سنة ١٩٣٨، وكانت الغاية من إنشائها نشر العلم، وتكونت هيئتها الإدارية من بعض أبناء المدينة وهم: عباس عرب ـ محمد الدادا ـ مصطفى خشن ـ حسن الرز ـ محمود بزي ـ حسين يونس ـ كامل حلاوي (١٩٦).

٥ ـ **جمعية المجلس الإسلامي العاملي الأعلى:** أسسها أحمد الأسعد في الطيبة سنة ١٩٤٢؛ وكان الغرض من قيامها رفع مستوى أبناء جبل عامل أدبياً واجتماعياً، وقد ضمت هيئتها الإدارية

---

(١٩٢) محمد كاظم مكي، «الحركة الفكرية»، مرجع سابق، ص ٢١١.

(١٩٣) قائمقام صور، عدد ٤٨، الصادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٠.

(١٩٤) محمد كاظم مكي، «الحركة الفكرية..»، مرجع سابق، ص ٢١٦.

(١٩٥) جواد رضا، «تطور التعليم»، مرجع سابق، ص ١٠٨.

(١٩٦) وثيقة رقم (١٤).

من مدينة صور محمد جواد شرف الدين، مصطفى عرب[١٩٧].

٦ ـ **جمعية الشبان المسيحيين**: تأسست سنة ١٩٤٢ بهدف التثقيف والتعليم، ومن أعضائها: أنطون باشا، رزق الله حداد، اميل خوري، أنطون شمندي[١٩٨].

وقد ساهمت هذه الجمعيات على اختلافها، في دفع الحركة الأدبية والفكرية في صور وجبل عامل قدماً نحو الرقي والتقدم، فكان أعضاؤها مدفوعين برغبة الإصلاح والعمل على إنقاذ مدينتهم ومنطقتهم من براثن الجهل والتخلف.

استنتاجات

لا ريب أن مدينة صور تقدمت تقدماً ملحوظاً خلال فترة الانتداب الفرنسي؛ ولا يعود ذلك لسلطة الانتداب التي عملت على إفقار السكان وضرب بعضهم ببعض تنفيذاً لسياستها المعروفة «فرق تسد»، بل لاندفاع أبنائها وغيرة مهاجريها على مدينتهم والعمل على تحسينها ورفع مستواها الاجتماعي والثقافي.

وقد شهدت صور في تلك الفترة حركة عمرانية متطورة ساهم بازدهارها موقعها الجغرافي المميز على شاطىء البحر الأبيض المتوسط، كما ساهم تدفق أموال المهاجرين في إنعاش المشاريع الاقتصادية والإنمائية في المدينة.

وبفضل ازدياد عدد الأطباء والمؤسسات الصحية، التي نشطت في مكافحة الأمراض والأوبئة، ونتيجة لعدم تحديد النسل، فقد ارتفع عدد سكان صور من ٦٠٠٠ نسمة عام ١٩٢١ إلى ٧٤٦٢ نسمة عام ١٩٤٣.

وعانى سكان المدينة كثيراً من ظلم الإقطاع السياسي واستبداده، الذي عملت سلطات الانتداب على دعمه ومساندته نتيجة ولائه لها، وذلك على حساب الفئات الاجتماعية الفقيرة والمعدمة.

كما استمر الفرنسيون في اتباع سياسة التفرقة والتمييز بين سكان المدينة، بهدف توسيع الشرخ الطبقي بين الفئات الغنية والميسورة من جهة والفئات المحرومة والفقيرة من جهة ثانية، كذلك فإنهم سعوا جاهدين إلى تكريس الفرز الطائفي القائم في أحياء المدينة، ومنع الاختلاط الاجتماعي

---

(١٩٧) وزير الداخلية، علم وخبر رقم ٧٠٤ الصادر في ٢٨ نيسان ١٩٤٢.

(١٩٨) جواد رضا، «تطور التعليم..» مرجع سابق، ص ١٠٩.

والسكني بين الطوائف خدمة لمصالحهم ومآربهم. وظهرت في تلك الفترة فئة جديدة من التجار والسماسرة، وجدت في الوضع القائم متنفساً لها لاستغلال الفقراء وامتصاص خيراتهم وأرزاقهم، وذلك على مرأى من أنصار الانتداب وأعوانه.

هذا التفاوت الاجتماعي في المدينة، كان من شأنه أن يؤدي إلى حصر العلاقات الاجتماعية بين السكان، بحيث اقتصر التزاوج بين أبناء الفئة الاجتماعية الواحدة. وكان الدافع لهذا الحصر في الزواج، خاصة بين العائلات الغنية والإقطاعية، يحدوه الشعور الطبقي بالمركز الاجتماعي المميز لتلك العائلات، وهاجس المحافظة على الثروات الموروثة والمتزايدة في الاتساع. وفي سبيل ذلك حاولت هذه الفئة التستر بالدين لمنع هذا التزاوج بين أبناء الطوائف المختلفة، والعمل على تكريس السيطرة الإقطاعية والسياسية لهذه العائلات، التي تدعي النطق تقليدياً باسم تلك الطوائف.

لم تعرف المدينة خلال تلك الفترة أية محاولة لتحديد النسل، فارتفعت نتيجة ذلك نسبة المواليد، حيث كانت العائلة الكثيرة الأولاد هي القاعدة لجميع طوائف صور، وفي مجتمع تقضي فيه مصلحة الأهل بإنجاب أكبر عدد ممكن من الأبناء.

كما كان من نتائج العادات والتقاليد المتوارثة أن استمر استغلال المرأة في صور من قبل المجتمع والرجل معاً، حيث لم يُفسح لها في المجال للخروج من منزلها أو القيام بتأسيس الجمعيات والهيئات النسائية المختلفة، فاقتصر دورها التقليدي على إنجاب الأولاد وتأمين راحة زوجها ومشاركته في بعض الأعمال الزراعية والمهنية، والقيام بالأعباء المنزلية. ومما يلاحظ أن المدينة، رغم إسقاطها من حسابات الانتداب، انتعشت فيها، إلى حد ما، الحركة الاقتصادية والعمرانية، فجُرّت إليها المياه عام ١٩٢٥، ودخلتها الكهرباء عام ١٩٢٩، وانتشرت فيها دور السينما، وازداد عدد السيارات، وارتفع عدد المدارس من رسمية وخاصة. وتنفيذاً لسياسة الفرنسيين في إضعاف التعليم الرسمي، وعلى الرغم من قلة عدد معلمي المدارس الرسمية في صور، صرفت سلطات الانتداب اثنين من أصل سبعة معلمين، كما أنها ألغت التعويضات الإدارية لمدير مدرسة صور الرسمية للصبيان، وأغلقت فيما بعد المدارس القرآنية الست الموجودة في المدينة، فانتقل طلابها إثر ذلك إلى المدارس الأخرى، وتوجه القسم الأكبر منهم إلى المدرسة الجعفرية. وطوال عهد الانتداب، لم تعرف صور مدرسة ثانوية، بل اقتصر التعليم فيها على المرحلة الابتدائية فقط، وذلك بهدف منع أبناء الفقراء من متابعة تحصيلهم العلمي، بينما استطاع أبناء الأغنياء والإقطاعيين وبسهولة الانتقال إلى بيروت، لمتابعة تعليمهم وتخصصهم، حيث نالوا الشهادات العالية التي خولتهم فيما بعد استلام شؤون المدينة والتصرف بخيراتها.

واستمر التباين الاجتماعي واضحاً بين مدارس صور، فقدم التعليم الخاص، التابع للمدارس

الأجنبية، خدمات كبيرة في مجال التثقيف والتوظيف لأبناء الطبقات الغنية والميسورة، حتى أضحت هذه المدارس أداة للتمييز السياسي والثقافي بين أبناء المدينة الواحدة.

أما التعليم الرسمي في صور فقد استمر على ضعفه، إذ لم يتجاوز عدد مدارسه الاثنتين، واحدة للذكور والثانية للإناث، وهي تضم أبناء الطبقات الأكثر فقراً وحرماناً. وكانت النتائج الملموسة لسياسة الانتداب، المتبعة في لبنان عامة وفي صور وقضائها خاصة، تنعكس سلباً بارتفاع نسبة الجهل والأمية بين أبناء الفئات الفقيرة والمعدمة، أما أبناء الفئات الغنية والميسورة فقد استفادوا من فتح أبواب التعليم أمامهم. ويتبين من خلال وثائق قائمقامية صور أن نسبة الأميين كانت تتجاوز ٨٤٪ من سكان القضاء؛ بينما من المفترض أن تكون قد انخفضت نسبة الأمية في مدينة صور تحديداً على أثر افتتاح المدارس الخاصة المحلية خلال الثلاثينات، وخاصة بعد افتتاح المدرسة الجعفرية، التي لعبت دوراً مميزاً على الصعيد التعليمي، وذلك باستقبالها، ليس فقط أبناء الميسورين في المدينة، بل أبناء الطبقات الفقيرة أيضاً، الذين وجدوا لدى صاحب المدرسة وإدارتها كل عون وإرشاد.

الفصل الثاني

الحياة الاقتصادية في صور

وضع الملكية العقارية في صور

لم تتغير أشكال الملكية الزراعية في عهد الانتداب الفرنسي تغيراً جوهرياً عما كانت عليه في العهد العثماني، فبقيت الأرض المملوكة ملكية فردية قليلة، في حين اتسعت مساحة الأراضي الإقطاعية على حساب أراضي أملاك الدولة والأملاك الفردية[1]. وزيادة على ذلك، فقد قامت الحكومة الانتدابية بتحديد الملكية العقارية في لبنان على أساس القوانين العثمانية، والتي كان واضحاً منها أن هذه الحكومة «لم تنظم الملكية العقارية، بل تبنت كل أنواع النهب والمخالفات السابقة وأعطتها الطابع الحقوقي والرسمي»[2].

وفي منطقة الجنوب التي تعتبر من المناطق الزراعية الرئيسية في لبنان، فقد استمرت فيها سيطرة الاقطاع السياسي، وتشابكت فيها علاقات الانتاج الرأسمالية مع بقايا علاقات شبه إقطاعية، بحيث عانى سكانها، خاصة العاملين في الزراعة منهم، كل أشكال الحرمان والتخلف[3].

أما مدينة صور، فقد تميزت فيها الملكية العقارية بطابعين متناقضين: ملكية صغيرة ومتناهية في الصغر تخص فقراء المدينة وفلاحيها، بحيث كان لا يملك واحدهم أكثر من مساحة مسكنه البسيط، وملكية كبيرة ومتناهية في الكبر نسبياً تخص إما الدولة وإما العائلات الإقطاعية والغنية في المدينة: كآل الخليل وآل صالحة وآل فرحات وآل حلاوي وآل تمساح وآل خضرا وآل قهوجي وآل

---

(١) عبد الله حنا، «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان بين ١٩٢٠ - ١٩٤٥»، القسم الثاني، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٨، ص ٣٥.

(٢) مسعود ضاهر، «الجذور التاريخية للمسألة الزراعية بين ١٩٠٠ و ١٩٥٠»، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٧.

(٣) الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه، «القضية الزراعية في لبنان» الجزء الثالث، بيروت بدون تاريخ، ص ٣٢.

منسي وآل سالم وآل خالد وآل جودي.

ومع تطور الزيادة السكانية في صور، اتسعت عملية استصلاح الأراضي، بحيث عمد الرأسماليون في المدينة إلى توظيف رساميلهم في امتلاك الأراضي الزراعية، الواقعة إلى الجهة الجنوبية الشرقية منها، واستغلالها على حساب الفئات الفقيرة، فأقيمت البساتين الفسيحة والمغروسة باشجار الليمون والدراق والتين والتوت الشامي وغير ذلك، وقد سميت هذه باسماء أصحابها وتوزعت ملكيتها كما يلي:

بستان آل قهوجي (٥٠ دونماً)، بستان آل تمساح (٣٠ دونماً)، بستان آل خالد (٤٠ دونماً)، بستان آل خياط (٣٥ دونماً)، أما الأراضي الواقعة إلى الشرق والشمال من هذه البساتين، والبالغة حوالي ٣٠٠ دونم، فقد استمرت عرضة للرمال والرياح، بحيث لم تعمل السلطات الانتدابية على استثمار هذه الأراضي الرملية واستصلاحها، بل أبقتها تحت رحمة الأغنياء من آل خضرا وآل كفل وآل الخليل وآل عرب وغيرهم [٤].

إلا أن القسم الأكبر من أراضي مدينة صور، كان تابعاً لأملاك الدولة، وتسمى بأرض الجفتلك [٥]، بحيث كانت تمتد من منطقة البّص شمالي المدينة حتى منطقة رأس العين في جنوبها، وقد بلغت أملاك الدولة أو الممتلكات الأميرية في عام ١٩٢٥ حوالي ٥٠٠ هكتار في منطقة رأس العين وحدها [٦]. وقد أدّى رفض الدولة بيع ممتلكاتها إلى السكان، حتى فترة ما بعد الاستقلال، إلى عدم توسع المدينة وإبقائها في مساحة ضيقة جداً [٧].

وفي سهول صور الممتدة من رأس العين حتى العباسية، كانت ملكيتها تعود لعائلات إقطاعية كآل الخليل وآل المملوك وصالحة وثابت وسالم وسلام. فكاظم الخليل وأخوانه مثلاً، كانوا يملكون وحدهم ٤٢٠٠ دونم من الأراضي الزراعية الممتدة بين صور والشبريحا والعباسية ومعركة، بينما كان آل سالم يملكون ٣٢٥٥ دونماً موزعة بين صور وكفرفالوس [٨].

---

(٤) المقابلة المشار إليها سابقاً مع ابراهيم نجدة.

(٥) الجفتلك: لفظة تركية معناها الأرض المزروعة، وكانت ملكاً للدولة.

(٦) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق، ص ١٩٩.

(٧) Mission Irfed: «Besoins et Possibilités de développement du Liban». Tome 1. Beyrouth 1960 p. 352.

(٨) فرج الله محفوظ: «تطور الطغمة المالية في الزراعة اللبنانية»، الطريق، العدد الرابع، آب ١٩٧٩، ص ٨٧.

تفتت الملكية العقارية في صور:

استمرت الملكية العقارية في صور غير مجزأة نسبياً حتى بداية الانتداب الفرنسي. وقبل ذلك كانت المدينة تقع تحت قبضة آل المملوك بقيادة زعيمهم يوسف آغا المملوك، الذي منحته الامبراطورية العثمانية سلطات واسعة على صور ومنطقتها، فاستولوا على أراضٍ شاسعة، وأقاموا فيها القصور والخانات والحمامات، ونصبوا المشانق التي لم تزل آثارها ظاهرة حتى الآن، واستغلوا بذلك خيرات المدينة ومواردها. وبعد موت يوسف آغا مع بداية العهد الفرنسي، أخذ ولداه ابراهيم وسعيد يبيعون أملاكهم الموروثة، بأبخس الأثمان، لزعماء المدينة الجدد كآل سالم وآل الخليل، وإلى تجارها وأطبائها كآل خالد وآل قهوجي وآل فرحات وصالحة وخياط وآل زغيب وغيرهم. وهكذا أخذت ملكية الأراضي تتمركز بيد أغنياء المدينة والمتنفذين الجدد فيها [٩].

وبالإضافة إلى هذه الأسباب، هناك عوامل أخرى ساهمت في تفَتت الملكية العقارية في صور وأهمها:

١ ـ **عامل رهن الأرض:** كان يعمد بعض الملاكين إلى رهن ممتلكاتهم مقابل مبلغ من المال لوقت محدد؛ حتى إذا عجز عن إيفاء الرهن في موعده، يحق للدائن استملاك الأرض أو عرضها للبيع، كما جاء في إعلان محكمة صور الصلحية، عندما طرحت بميدان المزايدة العلنية مئات الأسهم من أحياء المدينة في الجامع والمعصرة وساحة الحنطة وسوق الخان وسوق الخضرة والمسلخ وخان الدباغة والمصاروي، لمدة ثلاثين يوماً، خاصة الحاج اسماعيل جودي من أهالي صور، لقاء ما يُطلب منه مبلغ ٣٥ ليرة عثمانية ذهباً إلى الخوري نقولا كرم وكيل وقف الكاثوليك في صور [١٠].

٢ ـ **عامل الوراثة:** كان الأولاد يرثون ممتلكات الأب بعد وفاته على قاعدة الشريعة الجعفرية، ويستدل من خلال وثائق المحكمة الشرعية في صور، بأن مسيحيي المدينة كانوا يتقاضون أمام هذه المحكمة في جميع القضايا المتعلقة بشؤون الإرث. وعلى هذا الأساس توزعت ملكية ابراهيم بن يوسف البنا بعد وفاته على ورثته وهم: «زوجته حنينة بنت يوسف فرحات التي نالت ستة أسهم، وولده نقولا أربعة عشر سهماً، وإلى كل من بناته روز وماري وفيوليت وجولييت سبعة أسهم؛ ويكون مجموع الأسهم ثمانية وأربعين سهماً» [١١].

٣ ـ عدم تقدير قيمة الأرض في المستقبل، حيث أن بعض الورثة باعوا الأرض بأسعار

---

(٩) مقابلة مشار إليها سابقاً مع الحاج يوسف الرفاعي.

(١٠) الجريدة الرسمية، عدد ٢٣١٦ الصادر في ٢١ حزيران ١٩٣٠، ص ٦.

(١١) سجلات محكمة صور الشرعية لعام ١٩٢٣، ص ١ قرار رقم ٢.

رخيصة جداً، حتى ان سعيداً بن يوسف آغا المملوك باع جميع ممتلكاته الموروثة عن والده، والبالغة حوالي مائة دونم، إلى الحاج خليل بن الحاج محمد حلاوي، بمبلغ ستماية ليرة سورية لبنانية [١٢].

ويستنتج من خلال ذلك، أن التفتت الذي حصل في هذه الملكيات الواسعة، كان لصالح الإقطاع السياسي في المدينة، وبعض تجارها وأرباب المهن الحرة فيها كالأطباء والمهندسين.

وبعد الأربعينات أخذت أموال المهاجرين تتدفق إلى صور، فانتقلت من جراء ذلك بعض الملكيات العقارية فيها إلى المهاجرين من آل عرب، وآل صفي الدين، وآل كرشت وغيرهم، وقد ساهم هؤلاء برفع أسعار الأرض بشكل كبير جداً، فاحتكروها مع غيرهم من الإقطاعيين، وشكلوا بذلك حاجزاً أمام الفقراء وذوي الدخل المحدود والمتوسط، يحول دون تملك أية قطعة أرض صالحة حتى للبناء والسكن.

الضرائب ترهق سكان مدينة صور:

حافظ الفرنسيون، بعد فرض انتدابهم على لبنان، على نظام الضرائب المباشرة، التي تشمل العقارات المبنية والعقارات غير المبنية وضريبة الأشغال، والأعشار والضريبة على الحيوانات والضريبة على الآليات وعلى الطرقات، أو ضريبة العمل السخرة [١٣].

وكانت ضريبة الأعشار في جبل عامل من أسوأ الضرائب ارهاقاً للفلاح، إذ كان الملاّكون يتقاضون العشر ١٢,٥ ٪ من المزارعين. فقد كان المزارع يأخذ حصته عيناً من المحصول، ولا يتقاضى مالاً قطعياً لقاء أتعابه، وأجرته في أنحاء جبل عامل تقارب نسبة ٦٠ بالمئة من الغلة [١٤]. وقد دفع هذا الوضع نائب صور آنذاك، يوسف سالم، إلى تقديم اقتراح للحكومة بالاستغناء عن ضريبة الأعشار برمتها، لأنها «تشكل العبء الثقيل على كاهل الفلاح المسكين، الذي أخذت الضائقة المالية تشد على خناقه» [١٥]. وقد أدّت هذه الضريبة مع غيرها من الضرائب المفروضة على جبل عامل إلى «قذف خمس سكانه إلى المهاجر المختلفة» [١٦].

---

(١٢) مقابلة مع حسين المملوك، تاريخ ٥ أيار ١٩٨٦

(١٣) ستيفن هامسلي لونغريغ، «تاريخ سوريا ولبنان»، مرجع سابق، ص ١٧١.

(١٤) محافظ صور، عدد ٣٠ الصادر في ١٥ شباط ١٩٢٦.

(١٥) يوسف سالم، الجريدة الرسمية، محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٦ أيار ١٩٢٨ العادية، ص ٤٨٦.

(١٦) يوسف الزين، الجريدة الرسمية، ملحق عدد ٢٠٤٢، محاضر مجلس النواب، جلسة ٢٩ كانون الأول ١٩٢٦، ص ٣٦.

وعانت صور، كغيرها من مدن وقرى جبل عامل، من الإجراءات التعسفية للانتدابيين وأعوانهم من المتنفذين المحليين، فبعد فرض القانون المتعلق بوضع أجور المدارس ولوازمها ورواتب خدمها على عاتق البلديات، لجأ مجلس إدارة محافظة صور إلى فرض ضريبة إضافية إلى الضرائب المقررة لقاء تلك النفقات، ففرض ضريبة إضافية على الذبيحة في كل من بلدتي صور وجويا قدرت بـ ٥٠ ٪، وضريبة إضافية على مسقفات مدينة صور قدرت بواحد بالمئة، (فتصبح الضريبة الإضافية على المسقفات بما فيها ضريبة البلدية ثلاثة بالمئة). كما فرض ضريبة نصف غرش سوري على كل زنبيل سواد يصدر من صور إلى الخارج، وقد بلغت هذه الضريبة الإضافية، على مدينة صور، ٨٠٠ ليرة لبنانية سورية ورقاً [١٧].

وكانت الضرائب تتعدد لتشمل كل مظاهر الحياة الاجتماعية، وتوزعت سنة ١٩٢٨، على مدينة صور، حسب الشكل التالي [١٨].

تمتع	مسقفات	بدل طريق	أراضٍ وغير ذلك	يكون بالقروش الذهبية
١٩٢٦٩,٢٥	٧٧٨٨٧	٢٢٩٠٠	٣٣٥٢	١٢٣٤٠٨,٢٥

وتلافياً لضياع الأموال الضريبية، لجأت الدولة عام ١٩٣٣ إلى إحداث ضريبة جديدة سميت «ضريبة الأراضي الموحدة»، وقد استعيض بها عن ويركو الأملاك غير المبنية والأعشار على اختلاف أنواعها، وعن ميري الأراضي والعائدات السبعية [١٩]. ونتيجة لذلك، تم تحديد القسط السنوي المقطوع وغير القابل للتبديل، عن ضريبة الأراضي الموحدة للمناطق الملحقة بلبنان الكبير لعام ١٩٣٣، بقيمة ٣٠٨٩٤٨,٩٨ ليرة لبنانية سورية، وكانت حصة قضاء صور منها ٣٥٥٣٥,٩٧ ليرة لبنانية سورية [٢٠]، بينما بلغت التحصيلات الفعلية للقضاء رقماً مضاعفاً في نفس السنة، إذ بلغت ٦٤٥٢٤,٠٧ ليرة لبنانية سورية، مقسمة إلى أربعة أقسام:

١ - **الضرائب المقررة**: مسقفات - أراضٍ - تمتعات - أغنام - طرق - أعشار - عجلات - مناجم.

(١٧) مجلس إدارة محافظة صور، قرار رقم ٧٥ الصادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٢٨.

(١٨) ملحق رقم (١٢) ص ٢١٣.

(١٩) مرسوم اشتراعي رقم ١٠٨ الصادر في ٢ آب ١٩٣٣ «محفوظات قائمقامية صور».

(٢٠) الجريدة الرسمية عدد ٣٢٥١ الصادر في ٩ آذار ١٩٣٣، ص ٢٠.

٢ ـ **الضرائب غير المقررة:** محاكم ـ عدل ـ تسجيل ـ تمغة ـ كحول ـ بندرول ـ دخان.

٣ ـ **حاصلات الأملاك الأميرية:** بدل إيجار الأراضي الأميرية ـ حاصلات الأحراج ـ بدل الجريدة الرسمية.

٤ ـ **إيرادات متنوعة:** نفوس ـ تقاعد ـ مـلاهٍ ـ موانىء ـ جزاء ـ طوابع هوية [٢١].

وكثيراً ما كانت السلطات المسؤولة تستعمل وسائل القمع والإرهاب في تحصيل الضرائب، بحيث كان الجباة يصطحبون معهم رجال الدرك عند تحصيلها، بحجة «فرض هيبة القانون وتحسين سير الجباية وتأمين حقوق الخزينة» [٢٢]. إلا أن بعض هؤلاء الجباة تجاسر على سرقة الأموال المحصلة، «فاختلس نخلة أيوب، جابي منطقة صور مبلغ ٩٥٠١ قرش لبناني سوري، من أصل بقايا أعشار قرية عين بعال خلافاً للقانون، ونتيجة لذلك حُسم مقدار خمسة أيام من راتبه الشهري» [٢٣].

وفي عام ١٩٣٥ تشددت الدولة في جباية الضرائب، فقسمت قضاء صور إلى ست مناطق للجباية توزعت كما يلي [٢٤]:

المنطقة	مركزها	اسم الجابي
الأولى	صور	بشارة مطر
الثانية	شحور	علي التامر
الثالثة	جويا	محمد رمضان
الرابعة	تبنين	موسى أحمد خليل
الخامسة	بنت جبيل	بطرس نقولا
السادسة	علما الشعب	نخلة أيوب

ونتيجـة الاجـراءات، زادت التحصيلات الضريبيـة في قضـاء صـور حتى بلغـت ٧٥٧٦٢,٦١

(٢١) قائمقام صور، «تقرير مقدم إلى محافظ الجنوب»، عدد ٢٠٥ الصادر في ١٥ حزيران ١٩٣٤.
(٢٢) رئيس قلم تحصيل صور، أندراوس حكيمة، عدد ٣٧٥ صادر في ٣١ آب ١٩٣٤.
(٢٣) مدير المالية، جميل شهاب، قرار رقم ٨٦٠ صادر في ١٢ حزيران ١٩٣٤.
(٢٤) محافظ الجنوب، عدد ٣٩٦١ صادر في ٣١ تموز ١٩٣٥.

ليرة لبنانية سورية ورقاً لعام ١٩٣٥ [٢٥]، بينما بلغ مجموع التحصيلات في القضاء خلال النصف الأول من عام ١٩٣٦، مقدار ١٦١٣٩,٨٤ ليرة لبنانية من ضرائب المسقفات والأراضي والتمتع والطرقات والأعشار والأغنام [٢٦]، وقد ارتفعت هذه الضرائب إلى ٣٠٦٩٤,٤٤ ليرة لبنانية خلال الستة أشهر الأولى من عام ١٩٣٧ توزعت بالقروش اللبنانية السورية كما يلي [٢٧]:

مسقفات	أراضٍ	تمتع	أغنام	طرق	أعشار	ضرائب مختلفة	يكون (بالقروش)
١٣١٨٨	٣١٤٤٨	٧٥١	٢١٠٩٣٢٧	١٧٥٠	١٤٨٣٦	٨٩٨١٤٤	٣٠٦٩٤٤٤

إضافة إلى هذه الضرائب المتعددة التي أرهقت كاهل الفقراء والفلاحين، لجأت الدولة إلى إلغاء المحكمة العقارية في صور، ودمجتها بمحكمة صيدا العقارية [٢٨]، مع ما يترتب على هذا الإجراء من إرهاق للمواطنين في عملية الانتقال لملاحقة معاملاتهم العقارية.

كما زاد وضع السكان سوءاً، رفع السلطات المحلية نسبة الضرائب المفروضة على صور، حيث أضافت عام ١٩٤٢: نسبة ٣٪ على أساس ضريبة العقارات المبنية، ومعدل نسبته ٢,٥٪ على القيمة التأجيرية للعقارات المبنية المستعملة للسكن، و ١٠٪ على رسوم التمتع، و ٣٪ على رسوم الأمكنة المعدة للحرف، كما رفعت رسوم الذبيحة والمحروقات وأشغال الأرصفة ورسم المياه السنوي (جعل) وغير ذلك.. [٢٩].

الزراعـة

اشتهرت صور بموقعها في وسط سهل ساحلي، خصيب، غزير المياه، متنوع الغلال والأثمار بالإضافة إلى مناخها الجيد والمعتدل، مما ساهم في ازدهارها الزراعي.

وفي أواخر العهد العثماني، قدرت مساحة الأراضي المزروعة في قضاء صور بـ ٧٣٠٠٠ دونم موزعة كما يلي: «٣٢٠٠٠ دونم من القمح، ١٠٠٠٠ دونم من الشعير، ١٠٠٠٠ دونم من العدس، ٣٠٠٠ دونم من الفول، ١٠٠٠٠ دونم من الجلبان، ٨٠٠٠ دونم من الحلباء» [٣٠].

---

(٢٥) رئيس قلم صور، أندراوس حكيمة، عدد ٩٧ صادر في ٢٩ كانون الثاني ١٩٣٦.

(٢٦) وثيقة رقم (٧) (ب).

(٢٧) وثيقة رقم (١٥).

(٢٨) قائمقام صور، عدد ١٢ صادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٠.

(٢٩) مجلس بلدية صور، قرار رقم ٣٣ صادر في ٣١ آذار ١٩٤٢.

(٣٠) محمد رفيق، محمد بهجت، «ولاية بيروت». مرجع سابق، ص ٢٩١.

أما في أواخر عهد الانتداب الفرنسي فقد ارتفعت مساحة الأراضي المزروعة في القضاء إلى ١٦٠٠٠٠ دونم موزعة حسب الجدول التالي[٣١]:

نوع المزروعات	المساحة (بالدونم)	الإنتاج (بالطن)
قمح	٥٠٠٠٠	٢٠٠٠
شعير	٣٠٠٠٠	١٥٠٠
قطاني	٢٠٠٠٠	٨٠٠
ذرة صفراء وبيضاء	٣٠٠٠٠	-
أراض مفلوحة أو مرتاحة	٣٠٠٠٠	-

ساهمت الزراعة في إعالة الغالبية الساحقة من السكان، رغم اعتماد المزارعين على الآلات القديمة في حراثة الأرض وجني المحصول، « واستمر نظام الزراعة بنفس الوتيرة الإنتاجية السابقة، باعتماده على آلات زراعية بدائية، وأنواع من المزروعات، وأنماط محددة من الدورة الزراعية، وأعراف مستمرة في نظام الري مع غياب شبه كامل للأسمدة »[٣٢].

هذا وقد تراوحت تربة الأرض في صور بين رملية (حمراء أو بيضاء) وترابية (سوداء أو بيضاء). أما الرملية الحمراء فهي القريبة من شاطىء البحر وهي صالحة لزراعة الأشجار المثمرة، والرملية البيضاء ليست صالحة للزراعة عموماً لعدم قابليتها للري، أما الترابية السوداء والبيضاء فهي تصلح لكل أنواع المزروعات من أشجار وخضار.

الصيغ القانونية لزراعة الأرض في صور:

شكلت الأرض وسيلة أساسية للإنتاج، لذا عمد المجتهدون والمشترعون إلى سن القوانين والتشريعات العقارية، التي تتلاءم مع كل مرحلة من مراحل تطور علاقات الإنتاج، لتنظيم طرق استثمار الأراضي واستغلال عمل الفلاحين؛ فنشأت العقود والاتفاقيات حول الشراكة والمحاصصة وأنواعها، بالإضافة إلى المغارسة والمساقاة والعمل المأجور والاستثمار الشخصي.

أما نظام المزارعة أو المحاصصة فهو نظام قديم، ومعظم الأراضي كانت تستثمر حسب هذا

(٣١) قائمقام صور، « تقرير عام مقدم لمحافظ الجنوب »، عدد ١٨٧٠ صادر في ٢٧ آب ١٩٤٢.

(٣٢) مسعود ضاهر، « الجذور التاريخية للمسألة الزراعية اللبنانية » المرجع السابق، ص ١١١.

النظام، وكانت حصة المزارع تتراوح ما بين الخمس والربع والثلث حتى النصف. والـزراعة على أربع طرق، ففي طريقة المرابعة يقدم المالك للمزارع السكن ونفقات الزرع ويدفع الضريبة ويجري اقتسام المحصول بنسبة ثلاثة أرباع للمالك وربع للمزارع. وفي طريق الشركة الحموية يتم اقتسام المحصول مناصفة كما يشترك الاثنان في تحمل الخسارة، أما في طريقة المخامسة فيقدم الفلاح العمل ونفقات الزرع والبذار، ويقدم المالك الأرض، وبعد تأدية الفلاح لضريبة العشر يأخذ المالك خمس المحصول ويترك الباقي للفلاح (٣٣).

ونظام المغارسة شاع استخدامه في الأراضي المغروسة بالأشجار (البساتين)، ولذلك كان عقداً طويل الأمد، وفيه يعهد المالك للفلاح بأرضه ليقوم بغرسها وتطعيمها وريها والعناية بها، وبعد انقضاء المدة المحددة يتم تقاسم الأرض المغروسة بنسبة الثلث أو النصف (٣٤).

وقد أدت طرائق الاستثمار الإقطاعي هذه، في مختلف قرى قضاء صور، إلى فقر الفلاح، وبالتالي إلى جهله ومرضه، وإلى خوفه في كل لحظة من الموت جوعاً؛ خصوصاً عند رداءة المواسم، حيث كان يقع فريسة في أيدي المرابين من جهة، وفي أيدي رجال السلطة الذين يجبون الضرائب من جهة ثانية.

وإذا كانت قرى القضاء، قد عرفت كل هذه الأشكال من الاستثمار الإقطاعي، فإن صور تحديداً لم تشهد طوال عهد الانتداب مثيلاً لها، وذلك لقلة مساحة المدينة، وبالتالي مساحة الأراضي المزروعة فيها؛ ولكن الملاّكين وأصحاب البساتين استمروا بتشغيل المزارعين الأجراء حسب طريقة المياومة، وكان للملاّك حرية طرد الأجير ساعة يشاء، دون أن يكون له أي حق في التعويضات، لذا لم يتسنَّ لهؤلاء العمال المياومين حق تملك الأراضي، التي بقيت حكراً على عدد قليل من المتنفذين والإقطاعيين في المدينة (٣٥).

إعطاء الإقطاعيين حق إدارة غرفة الزراعة في صور:

كان الإقطاعي في صور يمتلك مساحات واسعة من الأراضي التي تعمل فيها مجموعة كبيرة من العمال الزراعيين والفلاحين، وقد تمتع هذا الإقطاعي بزعامة مزدوجة، فهو زعيم المنطقة التي يسيطر

---

(٣٣) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي» مرجع سابق، ص ٢٤٢ - ٢٤٣.
- راجع أيضاً، عبد الله سعيد، «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية»، دار المدى، طبعة أولى، بيروت ١٩٨٦، ص ١١١ - ١٥٣.

(٣٤) طلال المجذوب، «تاريخ صيدا الاجتماعي»، المطبعة العصرية، صيدا ١٩٨٢، ص ١٠٨.

(٣٥) المقابلة المشار إليها سابقاً مع ابراهيم نجدة.

عليها، كونه يمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، ويهيمن على الفلاحين العاملين فيها، وهو من جهة أخرى زعيم سياسي كونه وزيراً أو نائباً عن منطقته أو موظفاً كبيراً فيها (٣٦).

ولقد سعت السلطات الانتدابية جهدها لدعم هؤلاء الإقطاعيين وتثبيت مراكزهم على حساب فئات الشعب الفقيرة والمحرومة، فأوجدت لذلك الغرف الزراعية التي اعتبرت كمراكز تجمع للإقطاعيين ولقسم كبير من الفلاحين الأغنياء، وذلك للدفاع عن مصالحهم، وإجبار الحكومة الإقطاعية على إعفائهم من الضرائب، أو تخفيف العبء عنهم وإلقائه على كواهل الفئات الاجتماعية الأخرى (٣٧).

وعلى هذا الأساس، تشكلت لأول مرة غرفة للزراعة في محافظة صور عام ١٩٢٥، حيث اجتمع في سراي المدينة ١٠٢ من الملاكين الكبار في المنطقة، وانتخبوا ١٢ عضواً لغرفة الزراعة، وعين المحافظ ١٢ عضواً آخرين، فأصبح أعضاء الغرفة ٢٤ عضواً، وانتخب هؤلاء ستة أعضاء من الإقطاعيين كهيئة مسؤولة عن غرفة الزراعة وهم: سعيد ابراهيم حلاوي، ومحمد أسعد أبو خليل، وسليم ثابت، والسيدان يوسف وميشال عكاوي وعبد الرضا ابراهيم؛ وقد تولى سليم ثابت رئاسة الغرفة الزراعية في صور (٣٨).

ولقد سعى هؤلاء الإقطاعيون جهدهم لتوسيع ملكياتهم العقارية، وذلك بتشجيع من السلطات الانتدابية نفسها، التي عملت على تأليف لجنة تخمين لبيع أراضي الدولة الكائنة في المدينة، ومهمتها وضع «ثمن لكل عقار أو قطعة أرض تخص الحكومة في صور»؛ وتألفت هذه اللجنة من سبعة أعضاء هم: محافظ صور رئيساً، مندوب يمثل وزارة المالية، مندوب يمثل مدير الدوائر العقارية، محاسب صور، مأمور طابو صور، مندوب يمثل مجلس إدارة محافظة صور، ومندوب يمثل بلدية صور (٣٩).

وبعدما تزايد اهتمام الإقطاعيين بالقطاع الزراعي، الذي يؤمن لهم الأرباح الطائلة، أنشأت الدولة، عام ١٩٢٩ في صور، مركزاً لتصليح الماكنات والأدوات الزراعية، كما أقامت مستودعاً لبيع الآلات الزراعية والأسمدة الكيماوية (٤٠). ويتضح بأن الدولة لم تكن تهدف من وراء ذلك

---

(٣٦) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق، ص ٢٠٩.

(٣٧) عبد الله حنا، «القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان» المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٣٨) محافظ صور كميل الشدياق، عدد بدون رقم، صادر في ١٤ آب ١٩٢٥.

(٣٩) وزير المالية، قرار وزاري رقم ٣٤٧ صادر في ١٤ تشرين الثاني ١٩٢٧.

(٤٠) الجريدة الرسمية، عدد ٢٢٤٥ صادر في ١٩ حزيران ١٩٢٩، ص ٢.

سوى تأدية خدمة لكبار الملاكين، وبالتالي زيادة ملكياتهم وتثبيت زعامتهم الإقطاعية والسياسية، وذلك تنفيذاً لمآرب السلطة الانتدابية الفرنسية.

الري:

لم تحاول سلطات الانتداب الفرنسي، طوال فترة حكمها، العمل بجدية لاستصلاح الأراضي القابلة للزراعة، أو زيادة مساحة الأراضي المروية، بل بقيت مساحات واسعة من الأراضي مهملة بسبب نقص وسائل الري وتخلفها. بالإضافة إلى ذلك كانت أراضي «الجفتلك» التابعة للدولة، يتم تلزيمها إلى أحد الإقطاعيين بالمزاد العلني، فيتصرف كيفما يشاء ليس في الأرض فقط، وإنما بمياه برك رأس العين، التي تعتبر الشريان الحيوي لصور وبساتينها ومزروعاتها، وكان الملتزم يوسف الزين يفرض الضرائب الباهظة على المزارعين وأصحاب البساتين لقاء مدّهم بالمياه، ولكنه كثيراً ما كان يقطعها عنهم ليحولها إلى البحر بحجة عدم دفع «البدلات» المناسبة لها (٤١). وهذا الوضع دفع أصحاب البساتين إلى تقديم العرائض للمفوض السامي والمسؤولين في الدولة يشكون فيها انقطاع المياه عن بساتينهم؛ وقد وُقِّعت من أصحاب البساتين وهم: «يوسف خليل، نقولا صالحة، نقولا بيروتي، مجيد ثابت، محمد شحادة، ابراهيم الدادا، محمد بيطار، محمود حلاوي، وديع سالم، الياس الحداد، حسن الرز، محمد خليل، سليمان الدادا، أنطون حداد، أنطون متى، بكري زيات، حسين يونس، خليل حديد» (٤٢).

كانت مياه رأس العين تُجرّ إلى صور بواسطة قنوات مكشوفة، حيث كانت تطمرها الرمال في كثير من الأحيان، مما كان يعيق عملية سقي المزروعات، فبقيت مساحات شاسعة من الأراضي السهلية بعيدة عن مجاري المياه.

وقد أدّى إهمال الدولة الانتدابية، في تحسين وسائل جر المياه إلى الأراضي الزراعية من نهر الليطاني أو من رأس العين، إلى حمل الإقطاعيين وكبار الملاكين على حفر الآبار الأرتوازية لري مزروعاتهم، وقد بلغ عدد طلمبات الري في قضاء صور ٣٢ طلمبة عام ١٩٣٤، يعمل معظمها على المازوت والباقي على البنزين أو الكاز، والأغلبية الساحقة من أصحابها هم من إقطاعيي صور والمتنفذين فيها كتوفيق حلاوي، وكاظم الخليل وفيليب صالحة والدكتور صبحي سالم وغيرهم (٤٣).

---

(٤١) محافظ الجنوب، أسعد عقل، عدد ٤٧٦٤، صادر في ٢٤ أيلول ١٩٣٤.

(٤٢) وثيقة رقم (١٦).

(٤٣) ملحق رقم (١٣) ص ٢١٤.

وكان كاظم الخليل عام ١٩٣٥ يملك وحده « ثلاثة موتورات للمياه من نوع كروسلي لري بساتينه، كما كانت مديرية التموين العامة تؤمن لها ٢١٠٠ ليتر من المازوت شهرياً »(٤٤).

وفي عام ١٩٣٦ تقدم قائمقام صور بتقرير لمحافظ الجنوب يشكو فيه هذا الوضع المتردي لمشكلة المياه وري المزروعات، فاقترح عليه العمل على « استغلال مياه برك رأس العين بشكل أفضل، علماً بأن مساحة الأراضي التي تُروى من هذه البرك لا تتعدى الستة آلاف دونم تقريباً »(٤٥).

أما عن كيفية توزيع مياه رأس العين على الأراضي الزراعية، فكانت تتم على أساس « العدان »(٤٦)، الذي يعتبر كناية عن طاقة مساحتها ١٥ سنتمتراً مربعاً تعطى لمدة ٢٤ ساعة في الأسبوع، وتوزع على الأراضي بصورة منتظمة. وقد بلغت المساحة التقريبية للأراضي التي تُروى من هذه العدادين ٢٥٠٠ دونم عام ١٩٣٩، كما بلغ عدد هذه العدادين خمسة وأربعين عداناً ونصفاً، وبلغ الرسم السنوي للعدان الواحد ٤٥ ليرة لبنانية سورية تدفع للخزينة اللبنانية، وعينت الدولة القنواتي توما فاخوري للمحافظة على توزيع المياه، التي كانت تجري من بركتي الصفاصفة(٤٧)، واقترح القائمقام عام ١٩٤٢ توسيع مشروع رأس العين لري ٤٠٠٠ دونم واقعة لجهة الجنوب، وتنفيذ مشروع القاسمية لري ٦٠٠٠ دونم من الأراضي(٤٨).

أنواع المزروعات

١ ـ الحبوب:

عرفت صور زراعة الحبوب خاصة في منطقة الخراب المشهورة بتربتها السوداء، وكذلك في الجهة الشمالية للمدينة. ويأتي القمح في مقدمتها حيث بلغت مساحة الأراضي المزروعة في صور ١٥٠٠ دونم عام ١٩٤٠ أنتجت ١٠٠ طن من القمح، أما في قضاء صور فبلغت المساحة المزروعة قمحاً ٦٦٧١٧ دونماً، أعطت إنتاجاً قدره ٣٩٥٧ طناً من القمح، ويليها الشعير إذ بلغت مساحة الأراضي المزروعة في صور منه ٦٠٠ دونم أعطت ٤٠ طناً، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة في

---

(٤٤) قائمقام صور، عدد ٢٤٨٨ صادر في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٣٥.

(٤٥) قائمقام صور « تقرير مقدم لمحافظ الجنوب »، عدد ٤٩ صادر في ٦ شباط ١٩٣٦.

(٤٦) كلمة سريانية الأصل تعني الوقت أو الزمن.

(٤٧) وثيقة رقم ١٧ (أ) و (ب).

(٤٨) قائمقام صور، عدد ١٨٧٠، صادر في ٢٧ آب ١٩٤٢.

القضاء من هذه المادة ٢٧٨٢٧ دونماً أعطت ١٧٢٠ طناً [٤٩].

وكثيراً ما كانت تتعرض هذه المزروعات للآفات والحشرات الزراعية، فتُتلف قسماً كبيراً منها. ففي نيسان عام ١٩٣٠، اجتاح الجراد المنطقة الساحلية الممتدة من الناقورة حتى القاسمية، أي بطول ٤٠ كيلومتراً وبعرض أربعة كيلومترات، وقد تمكن الأهالي بمساعدة عدد قليل من رجال الدرك من إتلاف كمية كبيرة من الجراد بلغت حوالي ٣١٨٩٠ اقة [٥٠]، وقد تمكنت هذه الأرتال من الجراد من اجتياح مساحة من الأراضي الزراعية تزيد على ٣٨٠٩ دونمات في المناطق التالية: « طير حرفا، القُلَيْلة، المُعلية، العزية، دير قانون رأس العين، برج الشمالي، العباسية، طير دبا، مزارع محيليب، مزارع الحمّادية، عين أبو عبد الله، البازورية، عين بعال، بساتين صور » [٥١].

٢ ـ الأشجار المثمرة:

اشتهرت صور في عهد الانتداب الفرنسي بزراعة أشجار الليمون والبرتقال، خاصة في الجهة الشرقية للمدينة والمشهورة بتربتها الرملية الحمراء الصالحة لزراعة الأشجار المثمرة. وقد أخذ أصحاب الرساميل الكبيرة يعملون على توظيف أموالهم باستغلال الأراضي الواسعة بتحويلها إلى بساتين وارفة. « وقُدرت الكمية المصدرة إلى خارج الأراضي المشمولة بالانتداب، لعام ١٩٣٥، بحوالي ١٥٠٠٠ صندوق من البرتقال و ١٩٠٠٠ صندوق من الليمون الحامض و ٢٠٠ صندوق من ليمون الصفير. أما الكمية التي بيعت في داخل الأراضي اللبنانية والسورية فكانت ٨٠٠٠ صندوق من البرتقال و ٧٠٠٠ صندوق من الليمون الحامض، وبلغ ثمن هذه الكمية المباعة داخل البلاد السورية واللبنانية وخارجها ٦٠٠٠ ليرة عثمانية ذهباً » [٥٢].

وحتى عام ١٩٤٠، لم تكن مساحة الأراضي المزروعة حمضيات، من برتقال وليمون حامض وحلو، تتعدى ٤٨٠٠ دونم، بلغ إنتاجها ٥٠٠٠٠ طن، كما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار الموز ٥٠٠ دونم في السنة ذاتها [٥٣]، بينما بلغت مساحة الأراضي المزروعة بأشجار قصب السكر ٣٠٠ دونم، أنتجت ٣٠٠ طن وكانت تزرع في بساتين بعض الملاكين كفيليب صالحة

---

(٤٩) قائمقام صور، عدد ١٠٤٦ صادر في ٢٧ حزيران ١٩٤٠.

(٥٠) الأقـة تساوي ١,٢٨٣ كلغ، أو نصف رطل.

(٥١) قائمقام صور، عدد ٢٨٤ صادر في ٦ أيار ١٩٣٠.

(٥٢) وثيقة رقم (١٨) (أ) و (ب).

(٥٣) قائمقام صور « تقرير عن الحالة الزراعية في قضاء صور »، عدد ٢٢٥٧ صادر في ١١ تشرين الثاني ١٩٤٠.

ونجيب صالحة وجورج شمندي والحاج مصطفى خشن وبشارة واكيم وسليمان الدادا وأمين ثابت وفيليب شيبان وكاظم الخليل والدكتور حنا الشمالي (٥٤).

وفي عام ١٩٤٢ بلغت مساحة الأراضي المغروسة بالأشجار المثمرة في قضاء صور ٣٥٢٠٠ دونم موزعة كما يلي: ٥٠٠٠ دونم من الحمضيات، ٢٠٠ دونم من الفواكه المختلفة، ١٥٠٠٠ دونم من التين، ١٠٠٠٠ دونم من الزيتون، ٥٠٠٠ دونم من الكرمة، وقد بلغ إنتاج هذه الأشجار ٢٠٠ ألف ليرة لبنانية في السنة (٥٥).

وأولت سلطات الانتداب عناية بالإنتاج الزراعي الملائم لصناعتها الرأسمالية، «فشجعت زراعة أشجار التوت وزراعة التبغ، التي احتكرتها الشركة الاستعمارية (الريجي)، بحيث ذهب جزء من أرباح هذه الزراعة لسد نفقات سلطات الانتداب» (٥٦)؛ ففي عام ١٩٣٥ بلغ محصول زراعة التبغ في قضاء صور ٣٠٨ أطنان بلغ ثمنها ٧٦٠٠٠ ليرة لبنانية (٥٧).

وانتشرت زراعة التوت في صور، وتحولت معظم الأراضي، الواقعة في منطقة البّص خاصة، إلى بساتين لأشجار التوت وتربية دود الحرير التي عمل بها كثير من المزارعين لصالح كبار الملاكين والإقطاعيين.

بالإضافة إلى هذه المزروعات عرفت صور زراعة البطاطا، خاصة الحلوة منها، حيث أدخلها المهاجرون الأرمن عند مجيئهم إلى المدينة عام ١٩٣٩، فأخذوا يفلحون ويزرعون الأراضي التي قدمتها لهم الدولة مجاناً في منطقة البّص والرشيدية، ومنها انتقلت إلى مختلف أنحاء القضاء خاصة إلى أراضي كبار الملاكين كمصطفى خشن وعلي سلام وجان عكر، وقد بلغ إنتاجها ١٧ ألف كيلوغرام عام ١٩٤٠ (٥٨).

كما اشتهرت صور بزراعة الخضار على أنواعها، كالبندورة والباذنجان والملفوف والخس والبقدونس والقنبيط وغيرها، وأهم مناطق زراعتها في البّص والرشيدية ورأس العين. ولاقت هذه الزراعة كغيرها من المزروعات مشاكل عديدة مع الملتزمين لأقلام البلدية، ففي عام ١٩٣٨ بعدما ألغى مجلس بلدية صور الرسوم المفروضة على الخضار، استمر ملتزم دخولية الأشياء براً يوسف

(٥٤) قائمقام صور، عدد ٢٧٧ صادر في ٢ كانون الثاني ١٩٤٠.
(٥٥) قائمقام صور، عدد ١٨٧٠ صادر في ٢٧ آب ١٩٤٢.
(٥٦) عبد الله حنا، «القضية الزراعية والحركات الفلاحية»، مرجع سابق، ص ٣٢.
(٥٧) وثيقة رقم ١٨ (ب).
(٥٨) قائمقام صور، عدد ١٥١٤ صادر في ٢٦ حزيران ١٩٤٠.

الشمندي بفرض هذه الرسوم بالقوة على المزارعين، الذين احتجوا على تصرفاته، وقدموا شكوى إلى القائمقام موقعة من سعيد الرز وأحمد الترتوي ومصطفى قدسي ودرويش مصطفى وعلي فياض ومصطفى سقلاوي (٥٩).

الثروة الحيوانية والسمكية

يعتبر القطاع الحيواني في صور أكثر تخلفاً من غيره من القطاعات، وذلك لانعدام المراعي اللازمة للمواشي. ومع ذلك فقد كان المزارعون يربون بعض الحيوانات كالحمير والبغال والأبقار، أما لاستعمالها كوسائل للنقل أو لحراثة الأرض. ولم تهتم السلطات الانتدابية بهذا القطاع الهام، ولكنها شجعت تربية الخيول خاصة العربية الأصيلة منها، حيث منعت تصديرها إلى خارج البلاد الواقعة تحت انتدابها (٦٠).

وأنشأت بعد ذلك مكتباً لهذه الخيول في صيدا «بهدف تحسين نسلها وتسهيل عملية بيعها وشرائها داخل البلاد» (٦١)؛ كما كانت لجنة خيول النزو تقوم بدورات سنوية لفحص الجياد وإعطاء الرخص المجانية للسليم منها، وكانت هذه اللجنة تجتمع أمام السراي في صور، في أوقات محددة، مع أصحاب الخيول وذلك لفحصها والترخيص لها، «وكان علي جهمي الوحيد من صور الذي كان يملك حصاناً مرخصاً له بالنزو» (٦٢).

وفي قضاء صور، حيث المراعي الواسعة، فقد بلغ عدد المواشي ٦٣٦٠٠ رأس من غنم وماعز وخنزير وثور بطّال وجمل وحمار عام ١٩٣٦، وبلغت رسومها الإجمالية في تلك السنة حوالي ١٦٢٦٩ ليرة لبنانية سورية (٦٣)، أما الأبقار فكانت قليلة العدد في مدينة صور حيث لم يتعد عددها ٣٨ بقرة حلوباً و ١٧ عجيلة عام ١٩٣٩ (٦٤)؛ أما في عام ١٩٤٣، فكان عدد بعض أنواع الحيوانات كالآتي: ٥٠٢ من الخيول، ١٠٧ من البغال و ٤٤٧٠ من الحمير. وكانت هذه الحيوانات موزعة على أحياء مدينة صور حسب الجدول التالي (٦٥):

---

(٥٩) قائمقام صور، عدد ١٤ صادر في ٢١ كانون الثاني ١٩٣٨.

(٦٠) Haut Commissaire, Henry de Jouvnel, arrêté No 142, Beyrouth du 25 Fevrier 1926.

(٦١) Capitaine May, chef des services speciaux du Liban sud, Arrêté No 406 merdjayoun du 19 Avril 1934.

(٦٢) مجيد أرسلان وزير الزراعة، عدد ١٥٢٤ صادر في ٣ آذار ١٩٣٦.

(٦٣) مأمور تحصيل قلم صور، عدد ٣٠٢ صادر في ٢٠ تموز ١٩٣٦.

(٦٤) قائمقام صور، عدد ٤٧١ صادر في ١٤ حزيران ١٩٣٩.

(٦٥) قائمقام صور، أنيس معوض، «إحصاء بعض حيوانات صور»، عدد ١١٢ صادر في كانون الثاني ١٩٤٣.

الأحياء	عدد الخيول	عدد البغال	عدد الحمير	المجموع
حي الجورة	٢	٢	١٤	١٨
حي الحسينية	٦	٢	١٦	٢٤
حي الجامع	١٧	١٤	٣٨	٦٩
حي المصاروي	١٣	٥	٢١	٣٩
حي الكاثوليك	٢١	٢	١٧	٤٠
حي الموارنة	-	-	-	-
حي البساتين	٩	١	٤٢	٥٢
حي الأرثوذكس	١	١	٢	٤
حي المنارة	٢	-	٧	٩
المجموع	٧١	٢٧	١٥٧	٢٥٥

وإلى جانب ذلك عمل أبناء صور في صيد الأسماك، إلا أن هذا القطاع استمر على تخلفه نظراً لعدم استعمال الوسائل الحديثة في الصيد، وعدم تشجيع الدولة لهذا القطاع الحيوي والهام لسكان المدينة؛ وقد بلغ عدد زوارق الصيد في صور ٧٨ زورقاً عام ١٩٣٤، وحمولة كل منها طن واحد فقط[٦٦]. وكان يعمل عليها عدد كبير من فقراء المدينة والمعوزين فيها، وفي الكثير من الأحيان كان يتعاون عدد من الصيادين لشراء قارب مشترك. أما كيفية تسويق الإنتاج فكانت تتم عبر المسامك الموجودة في الساحة المعروفة «بساحة السمك أو الميرة». وقد مارس أصحاب هذه المسامك كافة أنواع النهب والاستغلال، حيث كانوا «يفرضون على الصيادين تسليمهم حصيلة الصيد كما كانوا يفرضون الأسعار التي تلائم مصالحهم الشخصية»[٦٧].

وبعدما ارتفعت أسعار السمك في إحدى السنوات بشكل غير معقول، أصدر محافظ صور قراراً أمر بموجبه بتخفيض أسعارها ٢٥ ٪، وعدم السماح للتجار بنقل السمك إلى بيروت قبل عرضه على الأهالي في المدينة، وإخضاع تعرفه بيعه لبلدية صور[٦٨]. ومن أهم أنواع الأسماك

---

(٦٦) رئيس مرفأ صور، وثيقة بدون رقم تاريخ ١٥ حزيران ١٩٣٤.

(٦٧) يوسف فضل الله، «مدينة صور في العصر الحديث..»، مرجع سابق، ص ١٤١.

(٦٨) L'Administrateur du District de Tyr; Arrêté No 354 du 13 Mars 1926.

المتواجدة في شواطىء صور : السلطان ابراهيم، الفريدن، الغنبار ، السقار ، الأجاج، السرغوس، البوري، السفرنة، الحفش الديبة، المرمور ، الجربيدن، والحنش العادي. أما أسعارها فتراوحت عام ١٩٣٣ بحسب تعرفة البلدية ما بين ٢٥ قرشاً ثمن الإقة للحفش العادي و ٨٠ قرشاً للسلطان ابراهيم(٦٩).

لم تعمل السلطات الانتدابية على تحسين هذا القطاع وتطويره، حيث استمر على معاناته من مشاكل عديدة أهمها : بدائية وسائل الإنتاج، إنعدام التأهيل المهني، عدم تشجيع السلطات المسؤولة له، بالإضافة إلى « إجبار الصيادين على استعمال الرصيف الجنوبي الضيق والمائج بدلاً من الرصيف الشمالي الواسع والهادىء »(٧٠).

لهذه الأسباب وغيرها بقيت الثروة السمكية في صور تعاني من التخلف والانحطاط طيلة عهد الانتداب الفرنسي، واستمرت على حالها حتى ما بعد عهد الاستقلال.

الصناعة والحرف في صور

شكلت الصناعة مورداً مهماً لأبناء مدينة صور طوال عهد الانتداب الفرنسي، رغم قلة المعامل والمصانع ذات الأبنية المستقلة، والتي يمكن لها أن تستقطب الخبرات الفنية والأيدي المتخصصة، بل كان معظم العاملين في الصناعة يزاولون بعض الحرف في البيوت والدكاكين بأدوات بدائية تعتمد على المواد الأولية الموجودة في المدينة أو في القضاء. وبعد دخول الكهرباء إلى صور عام ١٩٢٩ تقدم قطاع الصناعة تقدماً ملحوظاً. ومن أهم الصناعات التي عرفتها المدينة خلال عهد الانتداب هي :

١ ـ النجارة:

كانت بدائية وذلك لعدم وجود الوسائل التقنية والفنية. وأهم الأدوات التي كان يستعملها نجار صور في مهنته المنشار والقدوم والفارة. وحتى عام ١٩٢٩ لم تتجاوز محلات النجارة في صور الثلاثة تخص: سابا القوسو وسليم بربور ومحمد جبر(٧١). وارتفع عددها حتى ١٨ محلاً عام ١٩٤٠ ؛ وتتمركز جميعها داخل المدينة ويعمل فيها ٣٩ عاملاً، وجميعها غير مرخص بها ؛ ومنها محلان فقط

---

(٦٩) بلدية صور، قرار رقم ٣٧ صادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣.

(٧٠) وثيقة رقم (٣٦) (أ) و (ب).

(٧١) الياس وجرجي جدعون، « الدليل السوري اللبناني لعام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩ »، ص ٣٠٩.

يعملان على مولدات كهربائية لصاحبيها سليم بربور وعلي أرناؤوط والمحلات الباقية تعمل بآلات يدوية [٧٢].

وكثيراً ما كان أصحاب هذه المحلات يعملون مع أولادهم في هذه المهنة، التي كان يتوارثها الأبناء عن الآباء. ومن أهم المصنوعات التي كان ينتجها النجارون، الأبواب الخشبية والشبابيك والأدوات المنزلية كالخزائن والمقاعد الخشبية والمكاتب، وبعض الأدوات الزراعية كالمحراث والنير والغربال وغير ذلك.

٢ ـ المطاحن:

يعتبر الطحين والبرغل من المواد الغذائية الرئيسية لسكان جبل عامل، لذا كثرت المطاحن في قضاء صور. وبينما كان عددها ١٧ مطحنة عام ١٩٣٤ [٧٣]، ارتفع إلى ٣٢ مطحنة عام ١٩٤٢ [٧٤]، ثم انخفض إلى ٣١ مطحنة عام ١٩٤٣، يعمل ١٢ مطحنة منها بواسطة سرعة المياه، و ١٧ مطحنة تعمل على المازوت، وواحدة على الكاز، وأخرى على الحطب والفحم الحجري. وقد تمركز معظمها في أماكن وجود المياه خاصة في وادي الحجير حيث بلغ عددها ٨ مطاحن. أما في صور فكان هناك ثلاث مطاحن فقط تعمل على المازوت، وقوة كل منها ٢٥ حصاناً وأصحابها هم: ميشال منسّى، ومنسّى وحلاوي، وتوفيق حديد [٧٥]. كما كان للدولة مطحنة تقع في ممتلكاتها الخاصة في برك رأس العين، بلغ دخلها ١٨٠٠ ليرة لبنانية لعام ١٩٤٢ [٧٦].

وقد لعب أصحاب هذه المطاحن دوراً استغلالياً مميزاً في نهب السكان خاصة الفقراء منهم، وذلك بفرض غرامات مالية وعينية باهظة عند طحن حبوبهم، إذ كان معظم أصحابها من أغنياء المدينة والمتنفذين فيها، وهمهم الأكبر تحقيق الأرباح الطائلة دون حسيب أو رقيب. أما مطحنة الدولة في برك رأس العين والتي كان يلتزمها الأغنياء من آل حلاوي، فكانت لا تقل نهباً وسرقة، عن غيرها من المطاحن، لعرق الفلاحين والفقراء، الذين كانوا يجهدون بنقل أغلالهم على ظهور الحيوانات أو العزبات التي تجرها الخيول والبغال [٧٧].

---

(٧٢) ملحق رقم (١٤)، ص ٢١٦.

(٧٣) قائمقام صور، وثيقة بدون عدد صادر عام ١٩٣٤.

(٧٤) قائمقام صور، عدد ١٨٧٠ صادر في ٢٨ آب ١٩٤٢.

(٧٥) ملحق رقم ١٥، ص ٢١٧.

(٧٦) قائمقام صور، العدد السابق.

(٧٧) المقابلة المشار إليها سابقاً مع محمد علي دياب.

٣ ـ الحدادة:

تطورت هذه الحرفة تطوراً لا بأس به خلال فترة الانتداب الفرنسي، نظراً لأهمية الحديد واستعماله في مختلف مجالات الحياة. فبعد أن كان في صور عام ١٩٢٣ « سنكريان » فقط يعملان في تلحيم الحديد وتصنيعه[٧٨]، ارتفع العدد إلى ستة حدادين عام ١٩٤١، يعمل جميعهم بواسطة الفحم الحجري. وكانت مديرية التموين تخصص لهم سنوياً كمية محددة من الفحم الحجري، بلغت ١٢٤٠٠ كيلوغرام عام ١٩٤١، وقد توزعت هذه الكمية على الحدادين في صور كما يلي:

الحداد	المقطوعة السنوية من الفحم الحجري بالكلغ
خليل الحلبي	٣٦٠٠
طنوس الحلبي	٢٤٠٠
يوسف المصري	٢٤٠٠
سليم الياس الحداد	١٠٠٠
نجيب سعادة	٦٠٠
عبدو الحلبي	٢٤٠٠
المجموع	١٢٤٠٠

وبلغ عدد الحدادين في قضاء صور ٢٤ حداداً في نفس السنة، وبلغ مجموع ما يحتاجون إليه من الفحم الحجري سنوياً ٧٦٩٠٠ كيلوغرام[٧٩].

وقد انتشر استعمال الحديد انتشاراً سريعاً، وأخذ يحل تدريجياً محل الخشب في صناعة الأبواب والشبابيك، وبعض الأدوات الزراعية كسكة الفلاحة والمنجل والمعول والمنكوش، وبعض الأدوات المنزلية كالخزائن والمقاعد وغير ذلك.

---

(٧٨) الياس وجرجي جدعون، « الدليل السوري اللبناني لعام ١٩٢٣ » مرجع سابق، ص ٢٧٥.

(٧٩) قائمقام صور، عدد ٤٢٩ صادر في ٢٠ آذار ١٩٤١.

٤ ـ مقالع الحجارة:

كانت الحجارة على أنواعها تقتلع من الأرض، ثم تشذب وتصقل لتصبح متناسقة، وتستعمل بعد ذلك في بناء الدور والمنازل وغير ذلك. فأولتها السلطات الانتدابية الاهتمام، وفرضت الرخصة المسبقة على كل من يريد أن يستثمر مقلعاً لاستخراج الحجارة من الأرض، واعتمدت طريقة الالتزام لتحصيل الرسوم المفروضة على أصحاب المقالع. وكان أنور حنا البادري في عام ١٩٣٥ ملتزماً مقالع الحجارة في قضاء صور. أما الرسوم فكانت تفرض بحسب المواد المستخرجة من المقلع، حيث كانت تتراوح ما بين ٧ قروش لبنانية للمتر المكعب من الحجر الرملي و ٣٠ قرشاً للحجر الكلسي(٨٠)، كما كان على صاحب المقلع أن يدفع رسماً سنوياً قدره ٤٠٠ قرش لبناني على قسطين متساويين لدائرة المعادن(٨١). وفي عام ١٩٣٨ عرفت صور أربعة مقالع للحجارة تقع جميعها في منطقة الرمل، شرقي المدينة، ويستخرج منها حجارة رملية. وكان عمق بعض هذه المقالع يصل حتى ٢٠ متراً وبعرض يبلغ ٥٠ متراً. أما أصحابها فكانوا من أغنياء المدينة والمتنفذين فيها وهم: عبد الرزاق البيضاوي ومحمد علي خالد شعلان وعلي ابراهيم الزين والخوري بولس قرألي(٨٢). وكان عمالها من أبناء الفئات الفقيرة الذين عانوا كثيراً من ظلم الملاكين وممارساتهم التعسفية.

وعندما اكتشفت بعض الآثار الصليبية كالقلعة والملعب الروماني، خلال العمل، سحبت الدولة من المالكين رخص استثمار المقالع، ومنعتهم من متابعة التنقيب عن الحجارة تحت طائلة المسؤولية(٨٣).

٥ ـ صناعة السفن:

كانت صناعة السفن من الصناعات المشهورة في صور خاصة صناعة مراكب صيد الأسماك، التي كان يصدر قسم منها إلى صيدا وبيروت وذلك لمتانتها وجودة صناعتها. ومن بين الذين اشتهروا بصناعة السفن في تلك الفترة مارون بربور وابراهيم معوض وراشد بربور (٨٤). وقد اعتمد هؤلاء في عملهم على الوسائل التقليدية كالمنشار والفارة والقدوم، لذا كان صنع المركب الواحد

---

(٨٠) قائمقام صور «بلاغ إلى مختاري قضاء صور»، عدد ٧٩ صادر في ١٦ كانون الثاني ١٩٣٥.

(٨١) رئيس دائرة المعادن، عدد ٢٩٢ صادر في ١٢ أيلول ١٩٣٨.

(٨٢) قائمقام صور، عدد ١٠٦٣ صادر في ١٦ أيار ١٩٣٨.

(٨٣) قائمقام صور، عدد ١٥٧ صادر في ١٩ تموز ١٩٣٨.

(٨٤) قائمقام صور، عدد ٣٧٦ صادر في ١١ آذار ١٩٤٠.

الذي يتسع لخمسة أو ستة أشخاص يستمر حوالي شهر كامل من الجهد المتواصل. وعند الانتهاء من صنعه كانت تقام حفلة بالقرب من الميناء، ويدعى إليها أبناء المدينة وذلك احتفاءً بهذه المناسبة السعيدة، حيث يشارك الجميع في عملية التدشين وإنزال المركب المصنوع إلى البحر للمرة الأولى، فتعلـو عندئذٍ صيحات المشاركين، وتعم الفرحة قلوبهم. وبعد التأكد من وصول المركب إلى عرض البحر سالماً، كانت توزع الحلوى والمرطبات على الجمهور.

أما سعر المركب فكان يتراوح في أواخر العهد الفرنسي ما بين ٢٠٠ و ٣٠٠ ليرة لبنانية وذلك تبعاً لحجمه ونوعية خشبه [٨٥].

٦ ـ صناعة الثلج:

لم تعرف صور البرادات وآلات التبريد الكهربائية طوال فترة الانتداب الفرنسي، إنما كان هناك معملان لصنع قوالب الثلج، الأول يملكه بشارة منسّى وهو يقع في الشارع الرئيسي للمدينة، والثاني يملكه توفيق حديد [٨٦]. أما عملية صنع القوالب فكانت تتم بوضع قوالب حديدية مستطيلة يبلغ عددها حوالي المئة في بركة كبيرة مليئة بالمياه، ويتم تحويل المياه إلى ثلج بواسطة مولدات كهربائية تعمل على المازوت، وتستغرق عملية تحضير هذه القوالب ٢٤ ساعة. وكان الأهالي يقبلون على شرائها لتبريد مياه الشرب والمرطبات وحفظ بعض المأكولات خاصة في فصل الصيف الحار. أما سعر القالب فتراوح ما بين الخمسة والعشرة قروش لبنانية [٨٧].

٧ ـ صناعة الخبز:

يعتبر الخبز العنصر الأساسي للتغذية لدى أبناء صور، لذا أولوا صناعته اهتماماً خاصاً، فأقيمت في سبيله الأفران العديدة. وكان الفقراء، الذين يشكلون غالبية سكان المدينة، يعتمدون في غذائهم اليومي على الرغيف بشكل رئيسي، حيث كانوا يتناولونه مع بعض الحلاوة أو الجبنة. أما هذه الأفران فكانت تعمل على الحطب حيث منعت من استعمال الورق والتبن والأصيلة [٨٨]. ويلاحظ بأنها بقيت طوال العهد الفرنسي تعتبر من الصناعات غير المرخص بها من قبل السلطات المسؤولة. وقد توزع عمالها على الأفران العاملة في صور عام ١٩٤٠ حسب الجدول التالي [٨٩]:

---

(٨٥) المقابلة المشار إليها سابقاً مع راشد سحمراني.
(٨٦) قائمقام صور، عدد ١٨٧٠ صادر في ٢٧ آب ١٩٤٢.
(٨٧) المقابلة المشار إليها سابقاً مع راشد سحمراني.
(٨٨) وثيقة رقم (١٩).
(٨٩) قائمقام صور، عدد ٣٧٦ صادر في ١١ آذار ١٩٤٠.

الرقم	صاحب الفرن	عدد العمال البالغين	عدد العمال (دون ١٦ سنة)
١	وهبي علي سعيد	٣	٦
٢	محمد رفاعي	٢	٥
٣	سعدو تركية	٢	٤
٤	عبد السلام تمساح	٢	٢
٥	محمد وحسن زهرة	٢	٤
٦	اسماعيل قندقجي	٢	٣
٧	عبد الكريم فواز	١	٥
٨	فضل بحر وحسين خاتون	٢	٣
٩	ميلاد وس. كوزليان	٣	١
	المجموع	١٩	٣٣

٨ ـ صناعة المجوهرات:

أراد أبناء صور أن يستعيدوا ذكرى أمجاد أجدادهم الغابرة في إحياء صناعة المجوهرات، فنشطوا في سبيل ذلك، واستعملوا في صناعتهم الآلات اليدوية من مطرقة وسندان وقوالب وحديد مبروم وريزك[٩٠]. ومن أشهر صناعاتهم في هذا المجال كانت الخواتم والحلى والأساور والمباريم والعقود. كما كانوا يصقلون الحصى الملونة والمتنوعة الأحجام، المنتشرة بكثرة على شواطىء صور، حيث كانوا يشكلون منها (حصوصاً) لمجوهراتهم، فازداد بذلك بريقها واشتد الطلب عليها، فحملها التجار إلى المدن الأخرى كصيدا وبيروت وطرابلس وإلى سوريا وفلسطين، حيث كانت تُباع بأغلى الأثمان. وأشهر من عمل في هذه الصناعة في تلك الفترة، فرهود أبو جمرة وبشارة واكيم وقاسم خالد وشفيق أبو جمرة، كما اشتهر نجيب سعادة بترصيع خواتم الذهب بحصوص ملونة مستخرجة من شواطىء المدينة، إذ كان يستعمل آلة خاصة لتلميع هذه الحجارة وزخرفتها، كما كان يحفر عليها أحياناً بعض الرسوم المشهورة كرسم كليوبترا مثلاً[٩١].

(٩٠) الريزك: قالب صغير مصنوع من الحديد يستعمل في عملية صب خواتم الذهب.

(٩١) المقابلة المشار إليها سابقاً مع شفيق أبو جمرة.

٩ ـ الصباغة والدباغة والسكافة:

اشتهرت صور في صناعة دبغ الجلود المستخرجة من بعض الحيوانات كالأبقار والماعز والغنم، فكانت تصبغ بالألوان المختلفة، ويصنع منها الجزادين والأحذية، ووُجد في صور في تلك الفترة دبّاغة واحدة يملكها الحاج اسماعيل عطية وأخوه محمد عطية وهي تقع في شارع حي الرمل. وقد بلغ إنتاجها السنوي ١٠٠ ليرة لبنانية عام ١٩٣٦ [٩٢].

أما صناعة الأحذية وتصليحها فقد اشتهر بها خليل ياسين وفضول حسون وابراهيم شحادة واسكندر حسون. «وكان الوجه الخارجي للحذاء يتكون من جلد الماعز، وبطانته الداخلية من جلد الغنم، أما النعل فكان يستخرج من جلد البقر» [٩٣].

١٠ ـ صناعات أخرى:

ومن الصناعات المتفرقة الأخرى التي عرفتها صور صناعة الأباريق والجرار حيث وجد في المدينة فاخورة واحدة عام ١٩٣٦ تخص توما الفاخوري؛ وهي تقع في سوق فرحات، وبلغت قيمة ما انتجته في تلك السنة ١٠٠ ليرة عثمانية ذهباً، وصدرت نصف إنتاجها إلى خارج المدينة [٩٤]. وأقيمت بعد ذلك فاخورة أخرى في حي الرمل لتوفيق جريس خير الله [٩٥]. واشتهرت صور أيضاً بصناعة الجلالات للدواب وصناعة المساند المحشوة بالقش التي عرف بها كمال خضرة، وصناعة البيطرة التي اشتهر بها فضل بيطار. كما عرفت صور مشاغل للخياطة وطبع الأقمشة كمناديل الرأس وأغطية اللحف، وقد عمل بها فؤاد التمساح ونقولا معوض ويوسف البنا وبشارة البنا.

ومن الصناعات الزراعية الرئيسية في صور كانت صناعة ماء الزهر والروائح العطرية، حيث يقطر في فصل الربيع من أزهار شجرة الصفير. وقد تمتع ماء الزهر الصوري بشهرة واسعة في بلاد الشام، وعرف بهذه الصناعة بطرس باشا والحاج محمد بحسون والياس باشا وجبران مالك وحسين قهوجي، كما أُقيمت في صور معامل لصنع الحلويات المختلفة والطحينة، التي سرعان ما تمتعت بشهرة واسعة لطيب مذاقها واتقان عملها ونظافتها، كمعامل عبد الله بحسون وحسين

---

(٩٢) وثيقة رقم (١٨) (أ).

(٩٣) قائمقام صور، عدد ٣٨٠ صادر في ١٧ آذار ١٩٤٠.

(٩٤) وثيقة رقم (١٨) (أ).

(٩٥) قائمقام صور، عدد ٣٧٦ صادر في ١١ آذار ١٩٤٠.

الصعيدي [٩٦] . كما عرفت صور عام ١٩٤٠ معملاً للحليب والزيت والجبن يملكه عباس عرب وكامل درويش [٩٧] .

ونظراً لكثرة أشجار الزيتون في قضاء صور ، أقيمت فيه عدة معاصر لاستخراج الزيت حتى بلغت ٥١ معصرة عام ١٩٤٠ ، تعمل جميعها بواسطة الحيوانات ، وقد أعطت إنتاجاً بلغ ٩٨٤٠٥ كيلوغرامات من الزيت في تلك السنة [٩٨] . إلا أن مدينة صور لم تعرف المعاصر في تلك الفترة نظراً لقلة أشجار الزيتون في أراضيها .

التجارة في صور

احتلت صور في العصور القديمة مركزاً تجارياً مرموقاً ، ساعدها على ذلك موقعها المميز على ساحل البحر الأبيض المتوسط وقربها من الحدود الفلسطينية . كما شكل ميناؤها منفذاً بحرياً هاماً لجميع سكان جبل عامل . وفي العهد العثماني تراجعت صور عن مكانتها التجارية السابقة حتى تحول ميناؤها إلى مركز لصيد الأسماك ونقل بعض البضائع البسيطة ، كما اقتصرت الحركة التجارية الداخلية في المدينة على سوقها الوحيد القائم على الطريق التي تقطع القصبة من شرقها إلى غربها ، بحيث لم تتعد حوانيتها الخمسين حانوتاً ، وهي مبنية على الطراز القديم [٩٩] .

وبعد فرض الانتداب الفرنسي على لبنان ، قام سكان المدينة بمحاولات عديدة لرفع مستوى مدينتهم الاقتصادي ، وراحوا يحثون السلطات المسؤولة على القيام بتنفيذ بعض المشاريع الحيوية خاصة إصلاح المرفأ وتوسيعه وتعبيد الطرقات والاهتمام بإقامة الأسواق التجارية وغير ذلك .

المحلات التجارية والأسواق :

تميزت محلات صور التجارية في السنوات الأولى للانتداب بمساحتها الضيقة وبنائها العتيق وازدحامها على بعضها حتى غدا الشارع الرئيسي فيها المكان الوحيد للبيع والشراء ؛ وقد توزعت هذه المحلات والدكاكين عام ١٩٢٣ على أصحابها بحسب أعمالهم التجارية كما يلي :

تجار العرق والخمور : جبران باشا ، باسيلا حسون ، بشارة حسون ، متري رزق ، حنا القزي ، توما فاخوري ، جبران غابي ، وديع شيبان ، سمعان خوري ، حبيب شبوب وأنطون حنين .

---

(٩٦) المقابلة المشار إليها سابقاً مع شفيق أبو جمرة .

(٩٧) قائمقام صور ، عدد ٣٧٦ صادر في ١١ آذار ١٩٤٠ .

(٩٨) ملحق رقم (١٦) ، ص ٢١٩ .

(٩٩) محمد رفيق ومحمد بهجت ، « ولاية بيروت » ، مرجع سابق ، ص ٢٨٥ .

تجار المجوهرات: شحادة فرهود أبو جمرة، بشارة واكيم.

تجار الحبوب ومال القبان: يوسف شرف، عبد المنعم حبيب، موسى وحسين خضرا، نقولا صالحة وأولاده، محمد جميل حسن الزين، توفيق حلاوي، حبيب الخوري، الشيخ خليل عز الدين، يوسف وجبران بولس، جرجي منسّى، حسن يونس، حنا أبو جمرة، الياس شمندي، الياس فرحات، أحمد بيطار، الحاج يوسف حلاوي ؛ محمد بزي.

تجار التحف الشرقية: توما ريحان، سليم ريحان.

تجار الحرائر والأجواخ: يوسف كوهين، نخلة صالحة، جعفر السيد خليل، الياس سيبي.

وبالإضافة إلى محلات عديدة لبيع أدوات البناء والخرضوات والروائح العطرية والحلويات والسكاكر [١٠٠].

وقد تنوعت وسائل التجارة وعرض البضاعة، فكان هناك البائع المتجول والمبسّط وصاحب المحل أو الدكان، وانتشرت معظم المحلات التجارية، في الشارع الرئيسي للمدينة وفي بعض الأزقة، وشهدت صور أسواقاً متعددة، فكان كل سوق مختصاً بمهنة معينة تقريباً أو يبيع أنواعاً محددة من السلع والبضائع، فسوق البيطرة كان يُباع فيه كل ما يتعلق بشؤون الحيوان كالخيل والحمير والبغال، وتوضع «الحدوات» لحيوانات النقل لصيانة قوائمها، وسوق السكافية لصنع الأحذية وتصليحها، وسوق الأقمشة لبيع الأقمشة على أنواعها، والأزرار والملابس وكل ما يتعلق بشؤون الخياطة، بالإضافة إلى أسواق للنجارين والحدادين والمنجدين وباعة الخضار والحبوب والخرضوات. وهكذا فإن السوق في صور كان يستمد اسمه عادة من التجارة أو الحرفة السائدة فيه [١٠١].

وفي عام ١٩٣٤ أقامت البلدية سوقاً جديداً لبيع الخضار، وذلك في «الساحة الكائنة أمام محل الدكتور فيليب فرحات من الجهة الجنوبية من باب الخان حتى آخر البناء الخاص بالدكتور فرحات، بطول ١٥ متراً وعرض ١٠ أمتار، حيث توضع خيمة هناك تقي الخضار وبائعيها من المطر ومن حرارة الشمس في الصيف، وتُبنى هذه الخيمة من عواميد خشبية، وتُسقف بالحديد المضلع على نفقة باعة الخضار، ولا يُسمح لأحد بعرض بضاعته من الخضار في غير هذه الساحة التي هي ملك للبلدية» [١٠٢].

---

(١٠٠) الياس وجرجي جدعون، «الدليل السوري اللبناني العام» ١٩٢٣، ص ٢٧٦.

(١٠١) المقابلة المشار إليها سابقاً مع شفيق أبو جمرة.

(١٠٢) بلدية صور، قرار رقم ١٥٤ صادر في ٢٦ تموز ١٩٣٤.

كما اشتهرت صور بتجارة السمك وذلك لكثرة بحارتها والعاملين في هذا الميدان، وكان صيادو الأسماك يعرضون بضائعهم في ساحة فسيحة عرفت باسم «ساحة الميري أو ساحة السمك». وقد صدر في عام ١٩٣٢ قانون يتعلق بضريبة الأسماك قدرت بعشرين بالمئة، وقد أُنيط أمر جبايتها في منطقتي بيروت ولبنان الجنوبي إلى مصباح المصري [١٠٣]، كما فُرض على الصيادين «أن يجلبوا صيدهم إلى المسمكة في المناطق التي يوجد فيها ساحة حيث يجري بيعه بالمزاد العلني، ويُستوفى عنه الرسم القانوني نقداً على أساس سعر البيع؛ ويمكن لهم أيضاً أن يدفعوا الرسم عيناً» [١٠٤].

أما عملية بيع السمك في صور فكانت تتم بالمزاد العلني، وكانت تجري عادة من قبل تاجرين يتعاطيان هذه المهنة هما الياس المقيض ويوسف طناسي؛ وعندما «كانت ترسو المزايدة على أحدهما كان ينقل السمك إلى دكانه حيث يبيع في البلدة ما يطلب منه، والباقي يرسله بعد الظهر إلى بيروت» [١٠٥].

وعرفت صور أيضاً تجارة الكاز والبنزين، وتوسعت هذه التجارة بعدما دخلت إلى المدينة والمنطقة أعداد كبيرة من الآلات والسيارات والموتورات وما شابه. وكانت تُباع هذه المواد إما بواسطة صهاريج توضع على عربات تجرها الحيوانات تجوب الشوارع والأحياء، وإما بواسطة طلمبات خاصة بذلك؛ ففي شباط عام ١٩٣٨ رخصت البلدية لكامل سليم حلاوي وكيل شركة شل فاكوم أويل بوضع خزان للبنزين تحت الأرض أمام محله الكائن في البوابة [١٠٦]، كما رخصت بعد ذلك ليوسف الشمندي وبشور بإقامة طلمبة على خزان البنزين المرخص به عام ١٩٣٨ [١٠٧]، وذلك بناءً على طلب من شركة شل سوريا [١٠٨]. وكانت البلدية تفرض غرامة مالية محددة عن كل تنكة كاز أو بنزين تدخل إلى صور، وقد بلغت قرشاً واحداً لبنانياً عام ١٩٣٢؛ ويتم تحصيل هذه الرسوم من قبل ملتزم دخولية الأشياء براً [١٠٩].

وشكلت صور مركزاً تجارياً هاماً خاصة في فصل الصيف، حيث كان ينقل إليها المزارعون منتجاتهم الزراعية من مختلف قرى القضاء، خاصة التين اليابس الذي كان يصدر قسم كبير منه إلى

---

(١٠٣) وثيقة رقم (٢٠).

(١٠٤) وزير المالية، عدد ٣٦٤٢ صادر في ١٨ آذار ١٩٣٢.

(١٠٥) بلدية صور، قرار ١٨٧٥ صادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤١.

(١٠٦) بلدية صور، قرار رقم ٤١ صادر في ٢٣ شباط ١٩٣٨.

(١٠٧) وثيقة رقم (٢١).

(١٠٨) وثيقة رقم (٢٢) (أ) و (ب).

(١٠٩) بلدية صور، قرار ٢٩٧ صادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٢.

الخارج[110]. وعندما ازدهرت الحركة التجارية في المدينة، أنشأ مجلس قضاء صور سوقاً عامة نهار الجمعة من كل أسبوع «على أن يقوم في محلة الرمل أي في الشارع الممتد من بناية وقف الشيعة والمدرسة الجعفرية حتى بستان ابراهيم التمساح»[111].

الأسعار ومخالفات التسعيرة:

كان تسعير السلع ومراقبة الأسعار مراقبة دائمة من المهام التي كانت تقوم بها بلدية صور؛ وهي تهدف من وراء ذلك إلى حماية المستهلك ومنع التجار من اللجوء إلى الاحتكار أو رفع الأسعار، بحيث كان «ممنوعاً على أي بائع أن يتجاوز السعر المحدد لسلعته، كما كانت تراقب تنفيذ قراراتها، وتوقع الغرامات على المخالفين»[112].

وكان جاويش البلدية يقوم بمهمة مراقبة الأسعار، ويرفع تقارير يومية إلى المسؤولين، ويذكر في أحد التقارير المقدمة إلى محافظ صور: «إن اللحم واللبن والحليب هي نظيفة وخالية من الغش. والأسعار كانت كما يلي: وقية لحم الغنم ١٣ قرشاً سورياً، وكل ثلاث كيلات لبن بخمسة قروش وكل أربع كيلات حليب بخمسة قروش»[113].

أما أسعار الحبوب «وخاصة الشعير والحنطة فقد استمرت بارتفاعها نظراً لزيادة الطلب عليها وتصديرها إلى صيدا وفلسطين، بحيث لم يبق في المدينة في بداية عام ١٩٣٧ سوى ١٥ قنطاراً من الشعير و ٤٠ قنطاراً من الحنطة، وإن سعر الرطل من الشعير يساوي ١١ قرشاً لبنانياً وسعر رطل الحنطة تراوح بين ١٤ و ١٥ قرشاً»[114].

وخلال الحرب العالمية الثانية ارتفعت جميع أسعار المواد الغذائية بسبب الحصار البحري. فبينما كان سعر كيلو القمح قرشين عام ١٩٣٠، ارتفع إلى ١٦ قرشاً في بداية الحرب ثم إلى ٦٥ قرشاً عام ١٩٤٣، كما تضاعفت أسعار بقية المواد الغذائية الأخرى كالسكر والأرز والزيت والسمن وغيرها[115]؛ وتضاعفت أيضاً أسعار السمك في صور وذلك حسب الجدول التالي (بالقروش اللبنانية السورية):

---

(١١٠) وثيقة رقم (١٨) (أ).

(١١١) وثيقة رقم (٢٤).

(١١٢) بلدية صور، قرار رقم ٧ صادر في ١١ تشرين الأول ١٩٣٣.

(١١٣) جاويش بلدية صور، عدد ٨٧ صادر في ٢٧ أيار ١٩٢٦.

(١١٤) قائمقام صور، عدد ١١ صادر في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٧.

(١١٥) ملحق رقم (١٨) ص ٢٢٢.

السنة	كيلو قريدس	كيلو سلطان ابراهيم	كيلو سرغوس وحنش وجربيدن	كيلوزليق وبوري الخ
١٩٣٦	٤٨	٥٠	٢٠	١٦ (١١٦)
١٩٣٧	٦٠	٦٠	٣٠	٢٥ (١١٧)
١٩٣٩	٦٥	٧٤	٣٥	٤٠ (١١٨)
١٩٤١	٢٠٠	٢٥٠	١٠٠	١٥٠ (١١٩)

بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأسماك التي تشكل الغذاء الرئيسي للسكان، ارتفعت كذلك أسعار اللحوم على أنواعها. ففي عام ١٩٣٧ كان سعر الأوقية من اللحوم على الشكل التالي: ١٢ قرشاً للحم الضاني الكبير، ١٠ قروش للحم القرقور الصغير، ١٠ قروش للحم الماعز و ٨ قروش للحم البقر (١٢٠). أما في عام ١٩٤٠ فحدد القائمقام سعر الأوقية كما يلي: ١٠ قروش للحم الغنم، ٩ قروش للحم الماعز، ٨ قروش للحم البقر (١٢١)، وفي عام ١٩٤١ تضاعف سعرها فاصبحت كما يلي: ٢٠ قرشاً للحم الغنم، ١٨ قرشاً للحم الماعز و ١٧ قرشاً للحم البقر (١٢٢).

وكان المفوض السامي الجنرال Puaux قد أصدر عام ١٩٤٠، بعدما تفاقمت الأزمة المعيشية، وقل استيراد الحيوانات من الخارج، قراراً حدد بموجبه أيام الأسبوع التي « يمنع فيها استهلاك اللحوم وذلك تحت طائلة السجن والغرامة النقدية:

١ - يمنع يوم الاثنين من كل أسبوع استهلاك كل لحوم الذبيحة ما عدا لحم الخنزير.

٢ - يمنع في يومي الثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع استهلاك لحم البقر.

٣ - يمنع يوم الجمعة من كل اسبوع استهلاك لحم الخنزير والمشرحات المحضرة الطازجة » (١٢٣).

(١١٦) بلدية صور، قرار بدون رقم صادر في ٢٦ أيلول ١٩٣٦.

(١١٧) مجلس بلدية صور، قرار رقم ١٦٠ صادر في ٢٩ تموز ١٩٣٧.

(١١٨) قائمقام صور، عدد ١٧٧٦ صادر في ٣١ آب ١٩٣٩.

(١١٩) قائمقام صور، عدد ١٨٧٥، صادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤١.

(١٢٠) بلدية صور، قرار رقم ٧٩ صادر في ٤ آذار ١٩٣٧.

(١٢١) وثيقة رقم (٢٤).

(١٢٢) بلدية صور، قرار رقم ١١٢ صادر في ١٣ حزيران ١٩٤١.

(١٢٣) المفوض السامي الجنرال Puaux، قرار رقم ٢١٢ صادر في ١٣ آب ١٩٤٠.

أما عدد الذبحيات في صور والقضاء فقد بلغت ١٠٥٩٥ ذبحية عام ١٩٤٠، موزعة كما يلي: ٤٥٤٥٠ رأساً من الغنم، ٥٢٧٥ رأساً من الماعز، ٨٥٠ رأس بقر، ٢٦ جملاً و ٢٠ خنزيراً [١٢٤]؛ وفي عام ١٩٤٢ حدد وزير التموين سامي الصلح أسعار اللحوم، بعد الاتفاق الذي جرى مع السلطات البريطانية ومع تجار الغنم والقصابين لتموين البلاد من اللحوم، فكان سعر كيلو لحم الخروف ٣٥٠ قرشاً لبنانياً ولحم البقر ٣٠٠ قرش ولحم الماعز ٢٧٥ قرشاً [١٢٥].

أما مراقبة أسعار المواد الغذائية على اختلافها فكانت منوطة بجلاوزة البلدية والمراقبين الصحيين. فعندما وجد رئيس البلدية أن بعض الجزارين يتلاعبون باللحوم أمر المراقبين الصحيين يوسف واكيم وأحمد حلاوي بضرورة «تنظيم ضبط مخالفة بالجزارينّ الذين يضعون لحم الماعز مع لحم البقر والغنم جنباً إلى جنب وبيعه بسعر واحد خلافاً للقرارات المتخذة» [١٢٦].

المكاييل والموازين والمقاييس:

لم يستطع الفرنسيون، بعد أن فرضوا انتدابهم على لبنان، تغيير أنواع وأشكال المكاييل والموازين والمقاييس المتعامل بها خلال العهد العثماني، بل استمر العمل بها مع تباين استعمالها بين المدن والمناطق المختلفة، حيث كاد أن يكون لكل مدينة أوزانها ومكاييلها ومقاييسها الخاصة بها، ففي الوزن كانت القمحة الوحدة الأساسية وتعادل ٠,٠٥ من الغرام، والقيراط كان أربع حبات (أي ٠,٢٠ من الغرام) والدرهم يساوي ١٦ قيراطاً (أي ٣,٢٠ غرامات)، والمثقال يعادل درهماً ونصف الدرهم أو ٢٤ قيراطاً أي ٤,٨٠ غرامات [١٢٧].

وفي عام ١٩٣٥ أصدرت السلطات الانتدابية جدولاً مفصلاً للمقارنة بين مختلف العيارات والمكاييل على وجه التقريب، فكان وزن الأوقية ٢٠٠ غرام، والرطل ٢,٥٠ كيلوغرام، والأقة تساوي ١,٢٥٠ كيلوغراماً، والقنطار يعادل ٢٥٠ كيلوغراماً تقريباً، والشنبل ١٥٠ كيلوغراماً، والقلة (٢٥ إقة من الزيت) تعادل ٣٣,٣٤٥ كيلوغراماً [١٢٨].

وكانت الحبوب تباع بالكيل، وكان المد هو الوحدة الشائعة في معظم المناطق اللبنانية ويساوي

---

(١٢٤) قائمقام صور، عدد ٢٦٤ صادر في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤٠.

(١٢٥) وزير التموين، قرار رقم ٢٥٠ صادر في ٧ كانون الأول ١٩٤٢.

(١٢٦) رئيس بلدية صور «مذكرة خدمة»، بدون عدد صادر في ٢٤ آب ١٩٣٧.

(١٢٧) مسعود ضاهر «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق، ص ٢٤٧.

(١٢٨) قائمقام صور، «كتاب موجه لقائد درك صور لتعميمه على مخاتير القضاء»، عدد ٤٨٠ صادر في ١٩ كانون الثاني ١٩٣٥.

١٨ كلغ من القمح ويتفرع منه الثمنية أي ٨ / ١ المد والربعية وتساوي ٤ / ١ المد والكيل أو (الكيلة) يساوي مدين والشنبل ٣ كيلات والغرارة ١٢ شنبلاً [١٢٩].

وهكذا فإن المد لم يكن موحداً، بل كان يتغير وزنه بحسب المواد الزراعية وحسب المناطق؛ فبينما كان مد القمح في صور يساوي ١٣,٥ كلغ، كان وزنه في صيدا ١٢,٥٠ كلغ. وكان مد الشعير في صور ١٠ كلغ بينما كان في صيدا ٩ كلغ وفي البقاع الجنوبي ١٤ كلغ [١٣٠].

أما بالنسبة للمقاييس فقد كانت أكثر توحيداً وأقل تعقيداً من المكاييل والموازين، وكانت وحدتها الرئيسية الذراع الذي كان يختلف مقياسه ما بين كيل الأراضي وكيل الأقمشة؛ فبينما كان الذراع في كيل الأراضي يساوي ٧٥ سنتمتراً، كان كيل الأقمشة يساوي ٦٨ سنتمتراً أو ٢٣,٣٠ قيراطاً [١٣١].

وبالإضافة إلى ذلك كان «الدونم» يستعمل أيضاً لقياس مساحة الأراضي، وكان يعادل ٨٠٠ متر مربع، والفدان ٧٥٤ متراً مربعاً. واستمر قياس المسافات بساعات السير على الأقدام وبالفرسخ التركي الذي يبلغ في المتوسط خمسة كيلومترات [١٣٢].

وفي عام ١٩٣٦ فرضت السلطة على تجار صور تغيير العيارات القديمة لديهم وإبدالها بعيارات جديدة، وذلك تحت طائلة المصادرة [١٣٣]. أما عملية ضبط الموازين والمكاييل بدقة فكانت من مهام البلديات. وفي صور كان جلواز البلدية يقوم صباح كل يوم بدورية على المحلات التجارية، فيراقب الموازين والمكاييل المختلفة ويرفع تقاريره اليومية إلى القائمقام أو إلى البلدية، وذلك لمعاقبة المخالفين والمتلاعبين. ففي عام ١٩٣٨ وجهت بلدية المدينة إنذاراً إلى التجار سليمان الفاخوري ومحمد علي خضرا وحسن حلاق لإصلاح العيارات المستخدمة في موازينهم وذلك تحت طائلة الجزاء النقدي من ١٠ إلى ١٠٠ ليرة لبنانية سورية [١٣٤].

غير أن هذه الأوزان والمكاييل والمقاييس أدت دوراً رئيسياً في نهب فقراء المدينة ومساكينها، حيث افسحت السلطات الانتدابية المجال أمام تجارها وسماسرتها في استغلال المحتاجين والمعوزين، من تقاسم الأرباح والخيرات على حساب فئات الشعب المسحوقة.

---

(١٢٩) طلال المجذوب، «تاريخ صيدا الاجتماعي»، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(١٣٠) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق ٢٤٩.

(١٣١) قائمقام صور، عدد ٤٨٠ صادر في ١٩ كانون الثاني ١٩٣٥.

(١٣٢) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق، ص ٢٥٠.

(١٣٣) وثيقة رقم (٢٥).

(١٣٤) بلدية صور، قرار بدون رقم صادر في ٢٠ أيار ١٩٣٨.

وقد أنيطت مهمة مراقبة الأسعار بالبلدية التي تولت قمع المخالفين والمتلاعبين بها، فعمدت عام ١٩٣٩ إلى إقفال بعض محلات الأقمشة والجلود، وذلك لعدم تقديم أصحابها التصاريح المطلوبة ضمن المهلة القانونية (١٣٥). وللمستشار الإداري الفرنسي في صيدا صلاحيات واسعة أيضاً في هذا الشأن، حيث أمر عام ١٩٤٠ بإقفال عدة محلات في صور، وذلك لعدم التزام أصحابها بالأسعار المحددة، وبالتالي زيادتها بطريقة غير مشروعة، وهي محلات موسى ابراهيم بواب ومحمد ابراهيم حب الله وحسن رشيد نعمة ولمدة ١٥ يوماً (١٣٦)، كما أمر بإقفال محل علي حسين محفوظ للسبب نفسه لمدة ٥ أيام (١٣٧).

الإعاشة في صور:

مع بداية الحرب العالمية الثانية، ودخول فرنسا هذه الحرب إلى جانب الحلفاء، زاد الوضع الاقتصادي والغذائي تفاقماً، وانعكست آثاره السلبية على اللبنانيين عموماً وعلى أبناء جبل عامل بشكل خاص؛ فحاول الفرنسيون التخفيف عن الوطأة المعيشية على السكان، حيث لجأوا «إلى اسلوب تأمين المواد الغذائية للسكان عن طريق الإعاشة» (١٣٨).

وإثر ذلك تشكلت لجنة للإعاشة في قضاء صور مكونة من القائمقام جان عزيز رئيساً ومن أندراوس حكيمة ومحمد أسعد أبو خليل ويوسف خليل أعضاء، ومن أنيس نور سكرتيراً، كما تشكلت لجان فرعية في قرى جويا وتبنين وبنت جبيل وعين إبل وعلما الشعب (١٣٩).

وقد قامت هذه اللجان بتوزيع المواد الغذائية الضرورية كالقمح والطحين والسكر والأرز والملح على المواطنين، وذلك بأسعار محددة ومخفضة عن أسعار السوق. وكان التاجر المخالف لتسعيرة الإعاشة يعاقب بالسجن من شهر إلى سنة وبغرامة مالية من ٥ إلى ٣٠٠ ليرة لبنانية (١٤٠). وفي أيلول عام ١٩٤٠ عين المفوض السامي مراقبين مساعدين مكلفين بمراقبة أسعار المواد الغذائية وتحديدها، وطلب منهم أن يقسموا اليمين أمام حكام الصلح في الأقضية (١٤١).

---

(١٣٥) رئيس بلدية صور، عدد ٢١٩ صادر في ١٥ أيلول ١٩٣٩.

(١٣٦) Le Conseiller administratif du Liban sud. Ordonnance No 10 du 12 decembre 1940.

(١٣٧) وثيقة رقم (٢٦).

(١٣٨) لونغريغ، «تاريخ سوريا ولبنان»، مرجع سابق، ص ٤٢٠.

(١٣٩) قائمقام صور، عدد ١٢٧ صادر في ٨ حزيران ١٩٣٩.

(١٤٠) Haut Commissariat, arrêté No 124 / LR du 26 Août 1939.

(١٤١) Haut - Commissaire, Puaux, arrêté No 224 / LR du 10 septembre 1940.

وإثر ذلك تم تعيين قائمقام صور مراقباً مساعداً للأسعار في محافظة لبنان الجنوبي[١٤٢] أما طريقة تأمين مواد الإعاشة إلى صور، فغالباً ما كانت تجري عن طريق التجار الذين يعمدون إلى بيعها للسكان بأسعار مرتفعة. وكان على رب العائلة عندما يستلم نصيبه من الإعاشة أن يوقع اسمه بجانب الكمية المخصصة له، والتي كانت تحدد بموجب جداول شهرية ينظمها مختار القرية أو المدينة. وفي عام ١٩٤٠ خصص لقضاء صور مقطوعية سنوية بلغت ٤٢٠٠ طن من السكر و ١٦٨٠٠ طن من الأرز. أما التوزيع فكان يتم شهرياً من قبل بعض تجار المفرق حيث يلتزم هؤلاء بتسليم الأهالي القاطنين في أحياء معينة؛ فكان شكر الله غابي يسلم السكر والأرز لسكان أحياء الكاثوليك والموارنة والأرثوذكس، وعبد الحسن نعمة في الحسينية والجورة والمنارة، ومحمد خالد لحي الجامع والمصاروي، وسركيس غـازارخجريان للأرمن القاطنين في البصّ والرشيدية، ومحمد عواضة وأحمد أبو صالح وحسن بحسون ومحمد زين بعلبكي يسلمون القرى التابعة لمركز صور[١٤٣].

أما ما تحتاجه صور وقضاؤها من القمح والطحين شهرياً فكان ١٥٠ طناً من الطحين و ١٥٠ طناً من القمح في عام ١٩٤٠؛ على أن توزع هذه المواد على سكان القضاء البالغين ٥٨٠٩٤ نسمة[١٤٤]. وقد كانت توزع مواد الإعاشة شهرياً على جميع السكان ودون تمييز بين غني وفقير حيث يخصص لكل فرد ١٠ كلغ من الحنطة أو الدقيق وكيلو أرز واحد و ١٠٠ غرام من السكر كما كانت تعطى كل عائلة مهما بلغ عدد نفوسها ٥ ليترات من الكاز و ٥ كلغ من الملح[١٤٥].

وكان لبعض تجار صور منزلة تجارية هامة تعدت المدينة، فالتاجر محمود بزي مثلاً كان يسلم مديرية الإعاشة في بيروت كميات كبيرة من المواد الغذائية بطريقة المناقصة، ففي عام ١٩٤٠ «عرض كمية ١٠٠ طن من القمح بسعر ٩٥٠٠ قرش لبناني للطن الواحد مع الشوالات وذلك تسليم رصيف صور و ١٠١٠٠ قرش للطن مع الشوالات تسليم رصيف اللاذقية»[١٤٦]. ورغم هذه الإجراءات لتخفيف الأعباء المعيشية عن كاهل المواطنين بقيت صور تعاني كغيرها من المدن والقرى اللبنانية من فقدان الكثير من المواد وخاصة المحروقات، مما دفع السلطات الفرنسية إلى فرض التقنين وحصر استعمالها بمجالات معينة[١٤٧].

---

(١٤٢) وثيقة رقم (٢٧).

(١٤٣) قائمقام صور، عدد ٢٠٧٩ صادر في ٢٦ أيلول ١٩٤٠.

(١٤٤) قائمقام صور، عدد ٢٢٢٣ صادر في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٠.

(١٤٥) وثيقة رقم (٢٨).

(١٤٦) قائمقام صور، عدد ١٦٢٣ صادر في ٢٦ تموز ١٩٤٠.

(١٤٧) وثيقة رقم (٢٩).

وعندما ندر وجود البنزين في المنطقة، قلّ كثيراً استيراد البضاعة والحاجيات بواسطة سيارات النقل مما حمل التجار على استيراد بضاعتهم عن طريق مرفأ صور [١٤٨]، كما دفع هذا الوضع السلطات الانتدابية إلى « اعتماد البونات لأصحاب السيارات والآلات الميكانيكية التي تدار بواسطة البنزين وذلك لمدة ٦ أشهر، ويستوفى لقاء ذلك رسم شهري قدره ٣ قروش لبنانية » [١٤٩].

ونتيجة هذا الوضع الناتج عن نقصان مادة المحروقات في الأسواق، وزعت السلطات المسؤولة ٢٧٨٨ ليتراً من الكاز في مدينة صور في حزيران عام ١٩٤٦ وبمعدل ليتر ونصف لكل بيت [١٥٠].

ولتسهيل عملية تنظيم جداول الإعاشة كانت السلطات الانتدابية تطلب من القائمقام تقسيم سكان قضاء صور إلى ثلاث طبقات: « طبقة المحتاجين والطبقة الوسطى والطبقة الميسورة » [١٥١].

أما لتأمين مواد الإعاشة فكان على التاجر أن يطلب رخصة من القائمقام ليتمكن من خلالها من استيراد البضاعة « وبيعها بالأسعار الرسمية » [١٥٢].

وكثيرا ما كان يشوب عملية توزيع مواد الإعاشة على الأهالي فقدان العدالة واعتماد المحسوبيات والرشاوي، حيث تقدم تجارة صور بعريضة إلى محافظ الجنوب يشكون من « تصرفات لجنة الإعاشة لجهة عدم استلامهم الحصص المخصصة لهم » [١٥٣]، كما شكى سكان محلتي البص والرشيدية من حرمانهم من الإعاشة أيضاً [١٥٤]. وقد ساهمت الدولة في إنقاص الكميات الغذائية المخصصة للمدينة، وهذا ما يتبين من خلال قرار رئيس الحكومة:

« بعد أن تعذر على ملتزم إعاشة المسجونين في صور حسين برجي تأمين الكميات اللازمة من الحنطة أو الخبز لأربعة وخمسين سجيناً في سجن صور، لذا يطلب تخفيض كمية الخبز المخصصة لكل سجين يومياً من ٦٠٠ غرام إلى ٤٠٠ غرام وتأمين هذه الكمية من أصل الكميات العائدة للاعاشة المحلية » [١٥٥].

---

(١٤٨) قائمقام صور، عدد ١٠٩ صادر في ٥ كانون الأول ١٩٤٠.

(١٤٩) **Haut Commissariat, arrêté No 155 du 10 Mai 1941.**

(١٥٠) قائمقام صور، عدد ١٠٠ صادر في ٤ حزيران ١٩٤١.

(١٥١) محافظ الجنوب، عدد ٢١٧٢ صادر في ٢٥ نيسان ١٩٤١.

(١٥٢) وثيقة رقم (٣١).

(١٥٣) قائمقام صور، عدد ٨٦٩ صادر في ٢٩ أيار ١٩٤١.

(١٥٤) محافظ الجنوب، عدد ١٠٨٦ صادر في ٢٣ آذار ١٩٤٢.

(١٥٥) رئيس الحكومة، ألفريد نقاش، عدد ١١٦٤ صادر في ٢٤ أيار ١٩٤١.

وقد كان لدى لجنة الإعاشة في صور عام ١٩٤٢ خمسة مستودعات ومكتب مؤلف من ستة أشخاص هم: « محمود صفي الدين مأمور إعاشة قضاء صور ، حنا حلاج وجول فاخوري أميني عنابر ، عصام عرب كاتب ، محمد نجيب البزري وكمال تمساح وازنين » [١٥٦].

وفي أحد تقاريره المقدمة إلى محافظ الجنوب يقدر قائمقام صور كمية الحبوب المصرح عنها في القضاء للمؤن والتجارة بـ ١٢٩٨١٨ كيلوغراماً وهي موزعة كما يلي [١٥٧]:

	ذرة بيضاء	ذرة صفراء	حنطة	دقيق الحنطة	يكون
للمؤن العائلية	٢٠٣٦	٦٤٧٨	٧٨٠٨٢	٣٦٩٢٢	١٢٣٥١٨
للتجارة	-	١٥٠٠	٤٤٤٠	٣٦٠	٦٣٠٠
يكون	٢٠٣٦	٧٩٧٨	٨٢٥٢٢	٣٧٢٨٢	١٢٩٨١٨

يتبين من هذا الجدول أن كمية الحبوب المتوفرة للمؤن العائلية في صور تقدر بحوالي ضعف الكمية المتداولة في السوق التجاري ؛ وهذا يعود إلى أهمية تخزين المواد الغذائية من قبل الأهالي باعتبارها تشكل عنصراً أساسياً في غذائهم اليومي.

وفي تموز عام ١٩٤٢ زاد عدد المستفيدين من توزيع الإعاشة ، حيث أعطيت البطاقات ليس فقط للبنانيين الحاملين تذاكر نفوس ، وإنما أيضاً لغير اللبنانيين المقيمين على الأراضي اللبنانية والحاملين بطاقات هوية أو إجازات إقامة [١٥٨].

بالإضافة إلى ذلك كانت الدولة توزع إعاشة خاصة للحيوانات المستخدمة في وسائط النقل كالأحصنة والحمير والبغال ، فيُعطى للحصان أو للبغل يومياً ٤ كلغ من الشعير غير الصالح للطحن و ٣ كلغ من التبن ، بينما يخصص للحمار يومياً كيلوغرامان من الشعير غير الصالح للطحن وكيلوغرام واحد من التبن ، أما أسعارها فقد كانت محددة ، حيث بلغت ٣٥ قرشاً للكلغ الواحد من الشعير و ٩ قروش للكلغ الواحد من التبن [١٥٩].

---

(١٥٦) قائمقام صور ، عدد ٧٧٧ صادر في ٣٠ نيسان ١٩٤٢.

(١٥٧) قائمقام صور ، عدد ٦٧ صادر في ٥ أيار ١٩٤٢.

(١٥٨) وزير التموين ، سامي الصلح ، قرار ١٤٧ صادر في ٢٩ آب ١٩٤٢.

(١٥٩) وزير التموين ، سامي الصلح ، نفس القرار.

ولما ارتفع عدد سكان صور إلى ٧٩٦٠ شخصاً عام ١٩٤٣ ، لم تعد عند ذلك الكمية المخصصة لإعاشة صور تكفي هذا العدد من الأهالي ؛ وبعدما رفضت السلطات الانتدابية زيادة الكمية المخصصة للمدينة ، اقترح القائمقام « تخفيض حصة الفرد الواحد من السكان بحيث يعطى فقط ٤ كلغ من الدقيق وثلاثة أرباع الكلغ من الأرز ، وذلك بهدف توزيع الحصص على أكبر عدد ممكن من الأهالي »(١٦٠).

مرفأ صور التجاري:

تكوّن مرفأ صور في أواخر العهد العثماني من رصيفين، الأول في الساحل الشمالي من القصبة وهو يقوم مقام المرفأ القديم ، الذي كان معروفاً باسم الرصيف الشمالي أو رصيف صيدا ، والآخر في الساحل الجنوبي وكان يُسمى قديماً « المرسى المصري » وهو مدفون تحت الرمال.

اقتصرت الحركة التجارية على مرفأ صور الشمالي برغم ضيقه وقلة عمقه ، إذ كان لا يتسع إلا لعدد قليل من المراكب الشراعية ، حيث بلغ عمقه قامة واحدة في المحلات التي ترسو فيها هذه السفن ، كما أن للمرفأ رصيفاً قديماً يبلغ طوله ١٥٠ متراً وسداً من مكاسر الأمواج يبلغ طوله ٤٠٠ متر(١٦١).

تقلصت الأهمية التجارية لمرفأ صور في بداية عهد الانتداب الفرنسي إلى درجة كبيرة، فانحصرت تجارته بتصدير الحبوب التي كانت ترد إليه من حوران في سوريا ، وعلى كمية قليلة من القطن والتبغ والتين اليابس.

لأسباب مختلفة وتحت تأثير العصابات التي اجتاحت صور ومنطقتها سنة ١٩٢٠ ، لم يعمل الفرنسيون على تحسين مرفأ صور وتطويره ، بل أبقوه على حاله عرضة لتراكم الرمال.

وفي السنوات الأولى للانتداب عمد الفرنسيون إلى تقليص دور هذا المرفأ ، وجعلوه قاصراً على استقبال عدد قليل من المراكب الشراعية بحيث لا تتناسب مع العدد المتزايد لسكان صور ومنطقتها. ويورد تقرير المفوضية الفرنسية العليا في سنة ١٩٣٠ الحركة التجارية في المرفأ على الشكل الآتي(١٦٢):

---

(١٦٠) قائمقام صور ، عدد ١٠٠ صادر في ٢٨ أيار ١٩٤٣.

(١٦١) حول مرفأ صور في الحرب العالمية الأولى يراجع:

محمد رفيق، محمد بهجت « ولاية بيروت ، القسم الجنوبي ، مرجع سابق ، من ص ٢٨٤ حتى ٢٨٨.

(١٦٢) Haut - Commissariat, Rapport sur L'année 1930, p. 117.

السنة	عدد المراكب الداخلة إلى المرفأ	حمولة المراكب بالأطنان
١٩٢٦	١١٩٤	١٣٠٤٦
١٩٢٧	٩٩٢	١٢٠٠٤
١٩٢٨	٧٧٧	١٠٩٤
١٩٢٩	٧٥٣	١١١١٧
١٩٣٠	٧١٧	١١٣٧٦

تُبين الأرقام الواردة في هذا الجدول، أن عدد البواخر الداخلة إلى ميناء صور كان في تناقص مستمر؛ فلقد انخفض عدد المراكب من ١١٩٤ مركباً سنة ١٩٢٦ إلى ٧١٧ مركباً سنة ١٩٣٠. أما حمولة المراكب فقد انخفضت من ١٣٠٤٦ طناً سنة ١٩٢٦ إلى ١١٣٧٦ طناً سنة ١٩٣٠. وهذا ما دفع نائب صور يوسف سالم للتنبيه من هذه السياسة المجحفة بحق أبناء صور والمنطقة، وطالب بتخصيص الأموال اللازمة لتحسين مرفأ صور «لقد شاء تنظيم الإدارة في لبنان أن تتعلق الأمور البحرية بوزارة النافعة وما أخطأ هذا التنظيم طالما في دولتنا الكريمة وزارة خاصة للبحرية»[(١٦٣)].

ويتضح من ذلك أن الفرنسيين أهملوا هذا المرفأ الهام، «وشجعوا مرفأ بيروت على حساب بقية المرافىء اللبنانية والسورية، حيث وضعت مرافىء طرابلس وصيدا وصور واللاذقية والاسكندرون في حالة شلل تام وتبعية مطلقة لهذا المرفأ»[(١٦٤)].

وفي شباط ١٩٣١ رفع قائمقام صور تقريراً لمحافظ الجنوب يطالب فيه «بإصلاح المرفأ بأقرب وقت ممكن، حفاظاً على البقية الباقية من اقتصاديات هذه المدينة، حيث يوجد فيها ميناء تاريخي صغير كانت تلتجىء إليه المراكب الشراعية في أيام العواصف والأنواء اتقاء الخطر، وإن عدم الاعتناء به جعله في حالة مؤسفة وغير قابل لإيواء هذه المراكب، مما اضطر البحارة إلى وضعها خارج الميناء عرضة للأخطار»؛ ونتيجة الإهمال المتعمد لجميع المناطق الملحقة بلبنان الكبير، بقي مرفأ صور كغيره من المرافىء اللبنانية الصغيرة بعيداً عن الإصلاح والتوسيع. وطيلة سنوات ١٩٢٧ و١٩٢٨ و١٩٢٩ لم تخصص الحكومة اللبنانية لتوسيع مرفأ صور سوى ستة آلاف

---

(١٦٣) يوسف سالم، نائب صور، مناقشة وزارة الأشغال العامة في مجلس النواب، الجريدة الرسمية عدد ٢٦٥٢، جلسة ١٢ كانون الأول العادية سنة ١٩٢٨، ص ١٧١.

(١٦٤) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق ص ٩٦.

ليرة لبنانية [١٦٥].

وفي تشرين الثاني ١٩٣١ رفع قائمقام صور تقريراً آخر لمحافظ الجنوب، تبين من خلاله مدى الانعكاسات السلبية التي تركها وضع مرفأ صور الحالي على الحركة التجارية وعلى حالة البحارة الاقتصادية حيث يقول: «لقد حدث في صور ليل هذا اليوم الجاري عاصفة بحرية تحطم بسببها مركب شراعي، خاصة عوض درسي، مشحون تبناً وسواداً للسيد بشارة عليوي، وتقدر خسارته بمبلغ خمسماية ليرة عثمانية ذهباً؛ منها أربعماية وخمسون ليرة ثمن المركب وخمسون ليرة ثمن الشحن، ومركب صغير أيضاً خاصة أبو صالح ويوسف برادعي تقدر خسارته بمبلغ ماية وخمسين ليرة عثمانية ذهباً، منها ماية وعشرون ليرة ثمن المركب وثلاثون ليرة ثمن الشحن، وفلوكة للسيد صليبا الجوني يقدر ثمنها بمبلغ عشرين ليرة عثمانية ذهباً» [١٦٦].

ثم تقدم قائمقام صور بكتاب للقومندان الفرنسي Laurent رئيس المرافىء البحرية في لبنان بواسطة الكابتن Gerale رئيس مرفأ صور، يفيد فيه بأن الصقالة الكائنة في مدينة صور والمعدة لتفريغ الشحن من المراكب البحرية قد أصبحت بحالة غير صالحة، للعمل، فلذلك قرر المجلس البلدي تجديد بناء الصقالة على نفقته الخاصة، على أن يكون طولها عشرين متراً وعرضها يتراوح بين الأربعة والخمسة أمتار» [١٦٧].

وعلى أثر التقارير المتواصلة، التي كان يرفعها القائمقام في صور إلى السلطات المختصة للعمل على إصلاح وتوسيع المرفأ، رصدت الحكومة اللبنانية في ميزانية سنة ١٩٣٤ اعتماداً مالياً قدره ١٥ ألف ليرة لبنانية لينفق على تحسين ميناءي صيدا وصور وتوسيعها، «وتبلغ نفقات إصلاح الميناء الصوري عشرة آلاف ليرة والخمسة آلاف الأخرى مقررة لميناء صيدا» [١٦٨].

ونتيجة لجهود الصوريين المتواصلة لتدعيم مرفـإهم وتحسينه، بحيث يشكل مورداً هـامـاً لقطـاع كبير من سكان المدينة، زادت واردات المرفأ من ١٢١٠٦٦ قرشاً لبنانياً ورقاً سنة ١٩٣٣ إلى

---

(١٦٥) قائمقام صور، عدد ٨٨ صادر في ٥ شباط ١٩٣١.

(١٦٦) شفيق أرسلان، قائمقام صور، «تقرير عن حالة مرفأ صور» عدد ٦٦٩ الصادر في تشرين الثاني سنة ١٩٣١.

(١٦٧) شفيق أرسلان، قائمقام صور، «تقرير عن حالة مرفأ صور»، عدد ٥٨٢ الصادر في ١٦ آب ١٩٣٢.

(١٦٨) «النهار»، عدد ١٧٣، الأحد ١١ آذار ١٩٣٤، ص ٥.

٢٠٨٥٣٠ قرشاً سنة ١٩٣٥ ، حسب الجدول التالي [١٦٩] :

السنة	الواردات بالقروش اللبنانية السورية
١٩٣٣	١٢١٠٦٦
١٩٣٤	١٦٨٩٧٦
١٩٣٥	٢٠٨٥٣٠

وتبين هذه الأرقام أن مرفأ صور شهد فترة ازدهار نسبي امتدت حتى الحرب العالمية الثانية .

وقد بلغ عدد السفن التجارية التي كانت تعمل في مرفأ صور ٣٨ سفينة في سنة ١٩٣٤ مسجلة جميعها في رئاسة مرفأ صور ، وتبلغ حمولتها الصافية ٥٠٥ أطنان [١٧٠] .

ومن تلك السفن المشهورة التي أدت دوراً بارزاً في المجال التجاري إبّان الحرب العالمية الثانية [١٧١] .

- « سفينة « الله كريم » نومرو ص / ١٦ لصاحبها جرجي ساسين من صور وسعيد الفصيح من فلسطين بدأت بالعمل سنة ١٩٣٣ ، يبلغ عدد بحارتها خمسة مع الربّان وجميعهم من صور وهم :

الربّان : نقولا ساسين .
البحارة : بشارة ساسين ، مخايل ساسين ، حنا قنصل ، يوسف الديك .

- السفينة « جورجيت » نومرو ص / ٥٠ لصاحبها عبد الله غابي من صور ، وهي تعمل منذ سنة ١٩٢٣ وعدد بحارتها مع الربّان خمسة وجميعهم من صور وهم :
الربّان : جرجي غابي .
البحارة : بشارة بيروتي ، شكري غفري ، مخايل متري الخوري ، يوسف سليم عطية .

---

(١٦٩) جان عزيز ، قائمقام صور ، « تقرير عن الحالة الاقتصادية في صور » ، عدد ١٥٧ الصادر في ٥ كانون الثاني ١٩٣٦ .
(١٧٠) رئيس مرفأ صور Gérale ، سجلات القائمقامية ، ١٥ حزيران ١٩٣٤ .
(١٧١) أنيس معوض ، قائمقام صور ، « تقرير عن حالة ميناء صور » ، عدد ٧٠٩ الصادر في ٢٢ نيسان سنة ١٩٤٣ .

ـ السفينة « سوريا » نومرو ص / ٧٥ لصاحبها عبد الله غابي من صور ، وهي تعمل في البحر منذ سنة ١٩٢٩ ، يبلغ عدد بحارتها مع الربّان خمسة جميعهم من صور وهم:
الربّان: لطف الله غابي.
البحارة: الياس متري الخوري اسبيريدون، جبران خير الله، الياس سمعان غابي، توما غابي ».

وبسبب الوضع الاقتصادي الصعب الذي عاناه البعض من البحارة والربابنة خلال الحرب العالمية الثانية، راح عدد من هؤلاء يعمل في البحرية الفرنسية، نتيجة للتسهيلات التي قدموها لهم كالربّان جرجي غابي والبحار توما غابي (١٧٢).

ولقد انقسم العمل في ميناء صور إلى قسمين:

١ ـ **الناحية التجارية:** حيث كانت السفن الشراعية تؤم المرفأ، وهي محملة بالطحين والأرز والسكر والصابون وغيرها من المواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية، آتية من مصر وفلسطين وسوريا، لتعود بعدها محملة بالبضاعة والمنتجات الصورية كالمواشي والحبوب والفواكه والتين اليابس والتبن والسواد.

٢ ـ **صيد الأسماك:** حيث اهتم الصوريون بصيد الأسماك باعتبار أنه يشكل مورداً هاماً في حياتهم، ومن الأشخاص الذين تعاطوا هذه المهنة بشارة ساسين، مخايل ساسين، حنا قنصل، شكري غفري (١٧٣).

وبلغ عدد زوارق الصيد المسجلة في مرفأ صور ١١٢ زورقاً سنة ١٩٤٣ تبلغ حمولتها ١١٢ طناً (١٧٤).

ولقد شجعت الأسعار المرتفعة صيادي الأسماك على العمل لزيادة منتجاتهم لتأمين رزقهم وقوتهم اليومي؛ ومن الحيوانات البحرية والأسماك المستخرجة من ميناء صور: القريدس والسلطان ابراهيم والسرغوس والخفش والجربيدن والزليق والبوري (١٧٥).

---

(١٧٢) أنيس معوض، قائمقام صور، « تقرير عن أسماء الربابنة والبحارة في ميناء صور »، عدد ٧١٩، الصادر في ٧ أيار ١٩٤٣.
(١٧٣) قائمقام صور، « تقرير عن الربابنة والبحارة في مرفأ صور »، عدد ٧٠٩ الصادر في ١٧ أيار ١٩٤٣.
(١٧٤) رئيس مرفأ صور، وثيقة بدون عدد صادر في ١٥ حزيران ١٩٤٣.
(١٧٥) مجلس بلدية صور، قرار رقم ٢١٦٠ الصادر في ٢٩ تموز ١٩٣٧.

استنتاجات

بقيت صور، خلال فترة الانتداب الفرنسي على لبنان، مهملة ومتروكة دون أي تدخل فعلي من جانب السلطات الانتدابية، التي ساهمت في تخلف الفئات الشعبية الواسعة في المدينة، وحرمانها من أبسط حقوقها في تملك الأراضي والعيش بكرامة. وبالمقابل فإن هذه السلطات عملت وبقوة على تقديم المساعدة لأعوانها، وذلك عن طريق تمليكهم المساحات الواسعة من الأراضي على حساب إقطاعيات آل المملوك الذين انتهى دورهم في صور مع هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى.

وتبعاً للدور الفرنسي التعسفي انتقلت أراضي صور ومحيطها إلى العائلات الإقطاعية والرأسمالية كآل الخليل وآل صالحة وآل سالم وغيرهم. وهكذا تميزت الملكية العقارية في صور في تلك الفترة بوجود ملكيات متناهية في الصغر تخص فقراء المدينة، وملكيات كبيرة تخص كبار الملاكين والإقطاعيين، الذين مثلوا في الوقت ذاته دور زعماء المدينة والمتنفذين فيها.

لعب المتنفذون دوراً كبيراً في استغلال المزارعين والفلاحين، الذين راحوا يعملون بأجور زهيدة في بساتين الإقطاعيين وممتلكاتهم، حتى أصبحوا في أدنى درجات السلم الاجتماعي. وساد في هذه الفترة مبدأ «من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك». وعلى هذا الأساس فُرضت على العامل الزراعي شروط قاسية قضت بإجباره على القيام بالعمل طوال النهار، وتسخيره في خدمة الإقطاعي في بيته ومزرعته أيضاً.

لذلك لم يؤدِ عهد الانتداب الفرنسي إلى زراعة جميع الأراضي القابلة للزراعة في صور، فبقي معظمها مهملاً خاصة الرملية منها، بحيث لم تحاول السلطات استصلاحها بجدية أو زيادة مساحة الأراضي المزروعة.

كما أن الأراضي الأميرية في منطقة رأس العين بشكل خاص، والمعروفة بأرض الجفتلك، بقيت في يد سلطات الانتداب وسيلة لنهب المواطنين وإفقارهم، وبواسطتها عمدت هذه السلطات إلى شراء الزعماء والمتنفذين، عن طريق تأجيرهم أو تمليكهم لهذه الأراضي الواسعة وبأبخس الأثمان. فاستولى بعضهم على هذه الأراضي وسجلوها باسمهم واسم أفراد أسرهم.

وقد هيمن كبار الملاكين والمتنفذين على معظم أراضي صور، فمارسوا أبشع أساليب الاستغلال والقهر بحق الغالبية الساحقة من الفلاحين والمزارعين، فاستولى آل الزين على مصادر الري والأراضي المروية، وراحوا من خلالها يتحكمون بالمسألة الزراعية، ويفرضون الضرائب الباهظة تحت مرأى الانتدابيين وأعوانهم. وهذا ما أدى إلى إبقاء مساحات واسعة من الأراضي السهلية

تُزرع حسب الطريقة البعلية علماً أن قسماً كبيراً من المياه استمر يتدفق هدراً نحو البحر.

وبقي استخدام الآلات الزراعية القديمة شائعاً في صور، وحتى أواخر عهد الانتداب والسنوات الأولى من عهد الاستقلال لم يُلاحظ دخول جرارات وآلات زراعية حديثة إلى المدينة ومنطقتها، كما أن سلطات الانتداب لم تعمل أو تشجع على دخولها إلى المنطقة.

وهكذا فإن وجود الملكيات العقارية الكبيرة من جهة وحرمان المزارعين والفلاحين من ملكية الأراضي التي يعملون فيها، وهيمنة المتنفذين والإقطاعيين، وفساد نظام الري وكثرة الضرائب الزراعية وتنوعها وسوء جبايتها، وطبيعة السلطة السياسية الحاكمة وغيرها من الأسباب، كانت جميعها حائلاً أمام تطور الزراعة أو حل المشكلة الزراعية في صور ومنطقتها.

أما في المجال الصناعي والحرفي، فقد عرفت صور تطوراً ملحوظاً في بعض المصنوعات خاصة بعد دخول الكهرباء إلى المدينة عام ١٩٢٩، حيث جرى استخدامها في المجال الصناعي والمهني كصناعة الثلج مثلاً.

أما الصناعات الأخرى فبقيت بدائية، تفتقر إلى أيدٍ عاملة فنية ومتخصصة وإلى أبنية مستقلة، فاستمر معظم العاملين في هذا المجال في ممارسة بعض الحرف في البيوت والدكاكين وبأدوات بدائية متخلفة.

وقد أهملت السلطات الانتدابية هذا القطاع بحيث إنها لم تساعد على تطوره وتقدمه، أما ما شهدته صور من تقدم فكان بجهد الأهالي وعملهم الدؤوب في سبيل تحصيل لقمة عيشهم عن طريق رفع مستوى هذه الصناعات وزيادة عددها. فعلى سبيل المثال ارتفع عدد محلات النجارة من ثلاثة عام ١٩٢٩ إلى ١٨ محلاً عام ١٩٤٠، كما ارتفع عدد العاملين في الحدادة من اثنين عام ١٩٢٣ إلى ٢٤ حداداً عام ١٩٤١.

والملاحظ في هذه الصناعات هو ظاهرة توارث الحرف والمهن وظاهرة تطابق الحرفة على العائلة، كصناعة البيطرة التي اشتهر بها آل بيطار، وصناعة الفخار التي اشتهر بها آل الفاخوري والحدادة التي عرف بها آل حداد.

كما يلاحظ أيضاً بأن المطاحن بقيت تحت هيمنة كبار الملاكين والإقطاعيين الذين لعبوا دوراً كبيراً في نهب الفقراء، بفرض الغرامات المالية والعينية الباهظة مقابل طحن الحبوب على أنواعها.

والمجال التجاري لم يكن مصيره بأفضل من المجالين السابقين الزراعي والصناعي، حيث بقي الانتداب بعيداً عن وضع الخطط التطويرية الهادفة إلى تحسين خطوط المواصلات وتعبيد الطرقات لتسهيل العمليات التجارية.

حتى ان مرفأ صور الذي يعتبر المنفذ الوحيد إلى الخارج، لأبناء المدينة والمنطقة، أبقته السلطات الانتدابية متخلفاً وصغيراً بحيث لم يكن يستوعب سوى بعض المراكب الشراعية الصغيرة ومراكب صيادي الأسماك، فظل فريسة للرمال والأنواء طيلة الفترة الانتدابية وحتى ما بعد العهد الاستقلالي الأول.

إلا أن ما شهدته صور من تقدم محدود على الصعيد التجاري كان لصالح فئة قليلة من التجار والسماسرة، الذين تمكنوا من تحقيق الأرباح الهائلة عن طريق احتكار المواد الاستهلاكية، ورفع أسعارها والتحكم بعملية التصدير والاستيراد. وقد لعب كبار التجار دوراً بارزاً في نهب المواطنين وحرمانهم من الحصول على احتياجاتهم من المواد الغذائية وغيرها، حتى إن الإعاشة المخصصة للمدينة احتكرها التجار وبيعت إلى السكان بأسعار مرتفعة، فحرمت منها الفئات الفقيرة التي لم تحصل إلا على القليل وما تبقى من جشع الأغنياء والمتنفذين.

الفصل الثالث

الحياة الادارية في صور

الادارة في صور بين العهد العثماني والانتداب الفرنسي

بقيت صور حتى أواخر العهد العثماني تابعة لولاية بيروت التي كانت تتألف من خمسة سناجق هي: سنجق بيروت، سنجق عكا، سنجق طرابلس، سنجق اللاذقية، سنجق نابلس. وكان سنجق بيروت مؤلفاً من أربعة أقضية هي: قضاء بيروت، قضاء صيدا، قضاء صور، قضاء مرجعيون [١].

وعلى أثر الاحتلال الفرنسي للبنان، أصدر المفوض السامي الجنرال غورو قراراً رقمه ٣١٨ تاريخ ٣١ آب عام ١٩٢٠، أعلن فيه قيام دولة لبنان الكبير [٢].

ونتيجة هذا القرار، أصبحت منطقة جبل عامل، بما فيها صور، تابعة لدولة لبنان الكبير، بعد أن اقتُطع منها عدة قرى، لتنضم بعد ذلك إلى فلسطين الواقعة تحت الانتداب البريطاني [٣].

كما أصدر المفوض السامي غورو قراراً آخر، اعتبر فيه، أن التنظيم الإداري المؤقت لدولة لبنان الكبير يقضي بتقسيمه إلى أربع متصرفيات وبلديتين مستقلتين هما: طرابلس وبيروت:

---

(١) وجيه كوثراني «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي» معهد الانماء العربي، طبعة أولى، بيروت ١٩٧٦، ص ٩٧.

- راجع أيضاً يوسف الحكيم، «بيروت ولبنان في عهد آل عثمان»، دار النهار للنشر، بيروت، طبعة ثانية، ١٩٨٠، ص ٢٦.

(٢) الياس وجرجي جدعون، «الدليل السوري لعام ١٩٢٢»، ص ٥٩.

(٣) وهي قرى: المطلة، النخيلة، الصالحية، الناعمة، الخالصة، الزوية، المنصورة، الذوق الفوقاني، الذوق التحتاني، خان الدوير، الدوارة، الخصاص، العباسية، دمنة، اللزازة، هونين، إبل القمح.

سلام الراسي، «لئلا تضيع»، مؤسسة نوفل، طبعة رابعة، بيروت ١٩٨٥، ص ١٠٤.

١ - متصرفية لبنان الشمالي، ومركزها زغرتا.

٢ - متصرفية جبل لبنان، ومركزها بعبدا.

٣ - متصرفية البقاع، ومركزها زحلة.

٤ - متصرفية لبنان الجنوبي، ومركزها صيدا.

وقد تألفت متصرفية لبنان الجنوبي من ثلاثة أقضية هي: قضاء صيدا وقضاء حاصبيا وقضاء صور الذي تشكل من القسم الجنوبي من الشمر، ومن القسم الواقع شمالي الحدود الفلسطينية من بلاد بشارة (٤).

وحسب هذا النظام الإداري الجديد، أصبحت صور مركزاً للقضاء الذي تكون من أربع مديريات هي: مديرية صور ومديرية تبنين ومديرية بنت جبيل ومديرية علما الشعب. وقد اشتملت مديرية تبنين على ٤٠ قرية، ومديرية بنت جبيل على ٣٩ قرية، ومديرية علما الشعب على ٣٢ قرية، أما مديرية صور فضمت ٤٢ قرية ومزرعة هي: صور، معركة، برج رحال، مالكية الساحل، جوار النخل، بافليه، يانوح، عباسية، حنية، برج القبلي، قانا، طير دبا، وادي جيلو، عزية، شارنيه، محيلب، بازورية، عمران، حمادية، ورداني، طورا، معروب، قليْلة، معصوب، جناتا، رمادية، دير قانون رأس العين، خربة معركة، حناويه، دير قانون النهر، شعيتية، رأس العين، زفة، عين بعال، بدياس، الكنيسة، باتوليه، السماعية، برج الشمالي وعين أبو عبد الله (٥).

واستمر هذا التقسيم الإداري حتى عام ١٩٢٥، عندما أصدر حاكم لبنان الكبير ليون كايلا القرار رقم ٣٠٦٠ الذي ألغى بموجبه السناجق والمدن المستقلة والأقضية، وأقام مكانها محافظات. فقسم لبنان إدارياً إلى إحدى عشرة محافظة هي: بيروت، طرابلس، البترون، كسروان، المتن، الشوف، بعلبك، صيدا، صور، زحلة، مرجعيون، بالإضافة إلى مديرية دير القمر المستقلة (٦).

وهكذا تحولت صور إلى مركز للمحافظة ضمت مدينة صور وجوارها ومديريتين هما مديرية تبنين ومديرية علما الشعب (٧).

إلا أن هذا التقسيم الإداري للبنان لم يستمر طويلاً، إذْ استبدلته السلطات الانتدابية

---

(٤) الدليل السوري لعام ١٩٢٢، ص ٥٩.

(٥) الياس وجرجي جدعون، الدليل السوري لعام ١٩٢٣، ص ١٤٣.

(٦) الياس وجرجي جدعون، الدليل السوري لعام ١٩٢٥، ص ١٥٠.

(٧) خريطة محافظة صور، ص ٣٠٩.

بتقسيم إداري جديد عام ١٩٣٠ ، عندما قسمت الجمهورية اللبنانية إلى خمس محافظات هي: بيروت ، لبنان الجنوبي ، جبل لبنان ، لبنان الشمالي والبقاع . وتألفت محافظة لبنان الجنوبي من أربعة أقضية هي : صيدا ، مرجعيون ، جزين وصور . وبلغ عدد قرى قضاء صور ١٣٠ قرية ومزرعة (٨) . واستمر هذا التقسيم الإداري لمدينة صور ومنطقتها ، حتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي (٩) .

محافظة صور (نيسان ١٩٢٥ ـ شباط ١٩٣٠) :

بقيت صور مركزاً للقضاء حتى عام ١٩٢٥ ، عندما أصبحت مركزاً للمحافظة حسب النظام الإداري الجديد ، الذي تحددت بموجبه مهمات ودور المحافظ الذي « يعينه حاكم الدولة ، بحيث يمثل مباشرة السلطة المركزية في المحافظة ، وهو مسؤول عن الأمن العام ، كما يسهر على تطبيق القوانين والأنظمة وعلى حسن تسيير الأعمال في جميع الدوائر العامة المختصة بالمحافظة ، كما عليه أن يبذل جهده في سبيل جباية الضرائب ، وله الحق في الإشراف على البلديات » (١٠) .

وإثر إعلان قيام المحافظات ، عين كميل الشدياق محافظاً لمنطقة صور ، وعبد الكريم مرتضى مديراً لناحية علما الشعب ، والياس سالم مديراً لناحية تبنين (١١) .

كما تشكلت مجالس إدارية في المحافظات لمعاونة المحافظين في مهامهم ، على أن يكون المجلس الإداري في المحافظة تحت رئاسة المحافظ أو مندوبه ، وهو يتألف من :

١ ـ « رئيس سكرتيرية المحافظة والمحاسب ، وهما عضوان بما لهما من حق الوظيفة .

٢ ـ ستة من الأعيان ، يعين حاكم الدولة اثنين منهم ، أما الأربعة الباقون فتنتخبهم هيئة انتخابية مؤلفة من مشايخ الصلح ، والمختارين المنتخبين ، وأعضاء المجالس البلدية ، ويكون انتخابهم بالاقتراع المعروف باقتراع القائمة لمدة سنتين » (١٢) .

---

(٨) الجريدة الرسمية ، العدد ٢٢٩٨ صادر في ١٠ شباط ١٩٣٠ ، ص ٣ ، مرسوم رقم ٥ صادر في ٣ شباط ١٩٣٠ .

(٩) بقيت بنت جبيل تابعة لقضاء صور حتى عام ١٩٥٣ حينما أصبحت قضاء مستقلاً عن صور . انظر الجريدة الرسمية ، عدد ١٦ الصادر في ١٤ نيسان ١٩٥٣ ، ص ١٠٤١ .

(١٠) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٣٠٦٦ تاريخ ٩ نيسان ١٩٢٥ منشور في الدليل السوري اللبناني لعام ١٩٢٥ ، ص ١٥٢ .

(١١) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٣٠٨٥ تاريخ ٢٥ نيسان ١٩٢٥ منشور في الجريدة الرسمية ، العدد ١٨٦٣ الصادر في ٢٨ نيسان ١٩٢٥ ، ص ٥ .

(١٢) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٣٠٦٦ تاريخ ٩ نيسان ١٩٢٥ منشور في الدليل السوري اللبناني لعام ١٩٢٥ ، ص ١٥٢ .

وبناء على ذلك، دعا حاكم لبنان الكبير ليون كايلا، الناخبين لانتخاب أعضاء المجالس الإدارية في المحافظات المختلفة، وذلك في ١٤ حزيران عام ١٩٢٥ (١٣).

ففي محافظة صور، تم انتخاب توفيق حلاوي ودرويش أبو خليل وأحمد خليل وحسين صفي الدين أعضاء في المجلس الإداري الجديد للمحافظة (١٤). وعين حاكم لبنان الكبير اثنين آخرين هما: عبد الرزاق البيضاوي وفيليب صالحة (١٥). وعين مجيد نمور محاسباً في المحافظة، بدلاً من نجيب حسون الذي كان مديراً للمال في قضاء صور سابقاً (١٦). كما تم تعيين ثلاثة كتاب من الدرجة الرابعة، في محافظة صور هم: بشارة نمور، حسين عوجي وكامل النقيب (١٧).

وهكذا يكون قد تشكل أول مجلس إداري لمحافظة صور من:

رئيس مجلس الإدارة المحافظ كميل الشدياق، سكرتير المحافظة حسين عوجي، المحاسب مجيد نمور والأعضاء: توفيق حلاوي، درويش أبو خليل، أحمد خليل، حسين صفي الدين، عبد الرزاق البيضاوي وفيليب صالحة (١٨).

وقد اقتصرت صلاحيات مجلس الإدارة على التصديق على عقود الكفالة، وعلى الشهادات المختصة بأحوال الثروة، وتحديد تعرفة المشروبات الروحية والكحول، بقصد جباية الرسوم وتعيين المخمنين في قضايا الاستملاك لأجل المنافع العامة، كما يتمتع المجلس بحق الفصل في بعض الأمور كتلزيم الأعشار، وتحصيلها، وانتخاب المختارين (١٩).

---

(١٣) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٢٧٥٦ تاريخ ٢٢ أيار ١٩٢٥ منشور في الجريدة الرسمية، العدد ١٨٧٢ الصادر في ٢٩ أيار ١٩٥، ص ٢.

(١٤) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٣١٧٤ تاريخ ١٨ حزيران ١٩٢٥، منشور في الجريدة الرسمية، العدد ١٨٧٩ الصادر في ٢٣ حزيران ١٩٢٥، ص ٣.

(١٥) قرار إداري صادر عن ليون كايلا، رقم ٣٢١٣ تاريخ ١٩ تموز ١٩٢٥، منشور في الجريدة الرسمية العدد ١٨٩٠ الصادر في ٣١ تموز ١٩٢٥، ص ٣.

(١٦) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٣٠٨٧ تاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٥، منشور في الجريدة الرسمية، العدد ١٨٦٤، الصادر في أول أيار ١٩٢٥، ص ٤.

(١٧) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٣٠٨٨ تاريخ ٢٨ نيسان ١٩٢٥ منشور في الجريدة الرسمية، العدد ١٨٦٤ الصادر في أول أيار ١٩٢٥، ص ٤.

(١٨) وثيقة رقم (٣١).

(١٩) قرار إداري صادر عن ليون كايلا رقم ٣٠٦٦ تاريخ ٩ نيسان ١٩٢٥ منشور في الدليل السوري اللبناني لعام ١٩٢٥، ص ١٥٥.

وكان يحق للمجلس كذلك إعطاء سندات ملكية. فعندما تقدم « الحاج داود الدادا ، المالك قطعة عين الجسر من أرض الجارودية ، بطلب لإعطائه سنداً بملكيته هذه بعد أن غرسها أشجاراً ، وحفر فيها بئراً ، وأنشأ عليها بيتاً ، كلف المجلس عضوين منه هما عبد الرزاق البيضاوي وأحمد خليل ، لإجراء التحقيق بذلك »(٢٠).

كما كان المجلس يشارك بأحد أعضائه في اللجنة العقارية الدائمة لمحافظة صور ، والتي كانت تتألف من قاضي صلح المحافظة رئيساً ، ومن المأمور المحلي التابع للدوائر العقارية ، ومن عضو منتخب من المجلس الإداري كأعضاء. وكانت مهمة هذه اللجنة « التحقق من عدم وجود ورثة للأرض ، وإعطاءها بطريقة حق القرار ، أو بدفع المثل ، والتثبت من حقوق المتصرف بالملكية بدون سند »(٢١). وقد انتخب مجلس الإدارة أحد أعضائه ، درويش أبو خليل ، ليكون عضواً في اللجنة العقارية الدائمة ، بعد أن نال سبعة أصوات مقابل صوتين لأحمد خليل(٢٢). إلا أن هذا التقسيم الإداري الجديد للمحافظات والمديريات ، لم يلاق سوى الاحتجاج والاعتراض عليه من قبل نواب الجنوب : يوسف الزين ويوسف سالم وحبيب ناصيف وعبد اللطيف الأسعد ، الذين تقدموا باقتراح يقضي بجعل بنت جبيل مديرية ؛ وقالوا « لقد جُعلت مزرعة علما الشعب مركزاً للمديرية ، مع أنه لا يتجاوز عدد نفوسها ، مع القرى الملحقة بها ، الألفي نسمة ؛ بينما لا يقل عدد نفوس بنت جبيل وحدها عن هذا الرقم ، ولا يقل عدد نفوس القرى المجاورة لها عن عشرة آلاف نسمة ، وفيها بلدية لا يقل إيرادها عن ألفي ليرة لبنانية »(٢٣).

غير أن هذا الاقتراح لم يلاق تجاوباً من السلطات الانتدابية ، نظراً للتوزيع الطائفي لهذه المديريات. وفي عام ١٩٢٦ انتُدِبَ عبد الله خوري سعادة محافظ منطقة بعلبك ، للقيام بمهام محافظة صور ، وذلك بدلاً من كميل الشدياق الذي نقل إلى وظيفة أخرى(٢٤). وفي العام التالي ، تولى رشيد نخلة محافظة صور ، وبقي محافظاً حتى نهاية عهدها ، وإرجاعها إلى عهد القائمقامية عام ١٩٣٠(٢٥).

---

(٢٠) وثيقة رقم (٣١).

(٢١) قرار إداري صادر عن المفوض السامي رقم ١٨٦ تاريخ ١٥ أيار ١٩٢٦ ، مدون في سجلات محافظة صور ، والتي تشكل مجموعة كبيرة من الأوراق المبعثرة تتناول قرارات إدارية مختلفة. نستشهد بها في الرسالة بعنوان « سجلات محافظة صور بين ١٩٢٥ - ١٩٣٠ ».

(٢٢) وثيقة رقم (٣٢).

(٢٣) الجريدة الرسمية عدد ١٩٢٢ ، محاضر مجلس النواب ، جلسة استثنائية في ٢٨ كانون الثاني ١٩٢٦. ص ٢.

(٢٤) الجريدة الرسمية ، العدد ١٩٨٢ صادر في ١٨ حزيران ١٩٢٦ ، ص ٢.

(٢٥) ملحق رقم (١٨) ص ٢٢٢.

وعندما توفي عضو مجلس إدارة المحافظة، أحمد خليل، عام ١٩٢٨، انتُخِبَ مكانه يوسف خليل[٢٦]. كما انتُخِبَ في نيسان، من العام نفسه، درويش أبو خليل ومحمد الحاج سليم وسعيد يوسف حلاوي وأحمد خليل، أعضاء في مجلس إدارة المحافظة[٢٧]. وفي عام ١٩٢٩، بعدما تُوفي وديع فرح، عين مكانه الدكتور صبحي سالم في المجلس[٢٨].

وهذه التعيينات المزاجية، المستندة إلى المحسوبيات والامتيازات في مختلف الوظائف والمجالس الإدارية، حملت نائب الجنوب نجيب عسيران على القول: «بأن الطائفة الشيعية في الجنوب قد حُرمت من حقها في الوظائف، كلية أو جزئية، بحجة عدم كفاءة أفرادها، إلا أن حال هؤلاء هو عكس ذلك تماماً»[٢٩].

ويلاحظ من خلال سجلات المحافظة بأن الموظفين فيها كانوا يعملون ستة أيام في الأسبوع، ويعتبر الأحد يوم عطلة. أما الدوام فكان قبل الظهر وبعده. فيبدأ العمل الساعة الثامنة صباحاً، ويستمر حتى الثانية عشرة ظهراً، ليستأنف من جديد الساعة الثالثة بعد الظهر، ويستمر حتى الخامسة والنصف مساءً. وفي عام ١٩٢٩ توزع موظفو المحافظة بحسب تواقيعهم على سجل الدوام اليومي على الشكل التالي:

ـ رشيد بك نخلة	محافظ صور
ـ حسين أفندي عوجي	سكرتير المحافظة
ـ بشارة أفندي نمور	سكرتير المحافظة
ـ كامل أفندي النقيب	مأمور النفوس
ـ محمد رشيد أفندي خضر	مأمور السجن
ـ فيليب أفندي شحادة	منصب (حاجب)[٣٠].

قائمقامية صور (١٩٣٠ ـ ١٩٤٣):

كان الموظف الإداري الأول في القضاء هو القائمقام. وتقتصر مهمته، بحسب المادة ٣٢ من

---

(٢٦) الجريدة الرسمية، العدد ٢١٩٠ صادر في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٨، ص ٤.

(٢٧) قرار إداري صادر عن وزير الداخلية أيوب ثابت رقم ٦١٦٠ تاريخ ٣٠ نيسان ١٩٢٨.
سجلات محافظة صور بين (١٩٢٥ ـ ١٩٣٠).

(٢٨) الجريدة الرسمية عدد ٢٢٦٩ صادر في ١١ كانون الأول ١٩٢٩، ص ٢.

(٢٩) الجريدة الرسمية، ملحق عدد ٢٠٤٣، جلسة مجلس النواب، في ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٧، ص ٢٣.

(٣٠) سجلات محافظة صور، سجل دوام الموظفين، تاريخ ٢١ تشرين الأول ١٩٢٩.

قرار المفوض السامي الفرنسي غورو، رقم ٣٣٦، الصادر في أول أيلول عام ١٩٢٠، على تنفيذ القوانين والأنظمة بدقة، وعلى تسيير أعمال الحكومة بنظام، ولا تصبح قراراته الإدارية نافذة، إلا بعد موافقة المتصرف عليها [٣١].

كما كان القائمقام يقوم بالتحريات المطلوبة منه، لضبط أعمال الموظفين، والوقوف على سلوكهم. ففي عام ١٩٢٢ طلب منه وكيل مدير الداخلية: «التحري عن أخبار الياس سالم، مدير ناحية بنت جبيل، في ما يتعلق بأمانته، وتسهيله مرور القمح إلى فلسطين، مقابل ثلاث مجيديات عن كل حمل جمل، واشتراكه مع بعض وجهاء صور، بتسهيل تهريب الدخان والملح إلى جهات فلسطين، لقاء مبالغ معينة» [٣٢].

كما كان عليه أن ينفذ أوامر السلطات العسكرية الفرنسية. فلما كان كاظم الخليل يملك بندقية غير مرخص بها، طلب الضابط الفرنسي «كوستيير» Coustillére من القائمقام نزع البندقية منه، وتسليمها إلى الكابتن «ماليه» Mallier [٣٣].

وكان القائمقام يشرف على أعمال المخاتير، ويصادق على صحة أختامهم، وتواقيعهم المذيلة في بعض المعاملات، فعندما تقدمت مريم طنوس عبود، زوجة حبيب المبيض، بطلب موقع من مختار حي الكاثوليك، لكي يسمح لها بالسفر إلى الولايات المتحدة الأميركية، صادق على صحة ختم وتوقيع مختار الحي المذكور [٣٤].

واستمر القائمقام يمارس مهامه في القائمقامية حتى عام ١٩٢٥، عندما فرضت السلطات الانتدابية نظاماً إدارياً جديداً قضى بجعل منطقة صور محافظة، واستبدل القائمقام بالمحافظ. وقد بقي هذا النظام حتى عام ١٩٣٠ عندما رجعت صور إلى القائمقامية والقضاء.

وعين محافظ صور رشيد نخلة قائمقاماً، بدرجة خاصة، وبراتب سنوي قدره ١٧٤٢ ليرة لبنانية سورية [٣٥]. وقد وجه القائمقام نخلة بلاغاً، إلى عموم رؤساء وأعضاء البلديات واللجان

(٣١) قرار إداري صادر عن المفوض السامي رقم ٣٣٦ صادر في أول أيلول ١٩٢٠ مدون في الدليل السوري اللبناني لعام ١٩٢٢، ص ٦٤.

(٣٢) وكيل مدير الداخلية، وثيقة بدون عدد صادرة في ٥ كانون الثاني ١٩٢٢.

(٣٣) وثيقة رقم (٣٣).

(٣٤) قائمقام صور، عدد ٢٧ صادر في ٩ آذار ١٩٢٤.

(٣٥) الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٩٨ صادر في ١٠ شباط ١٩٣٠، مرسوم رقم ٦٢١٨ تاريخ ٣ شباط ١٩٣٠، ص ٣.

والمختارين، المنتخبين والمعينين، في قضاء صور، للتوجه إلى مركز القائمقامية، في ١٦ آذار من عام ١٩٣٠، لانتخاب أربعة أعضاء لمجلس إدارة القضاء الجديد، على أن تتوفر في كل واحد منهم الشروط التالية:

١ ـ «أن يكون لبنانياً وعمره ٢٥ سنة كاملة.
٢ ـ أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية.
٣ ـ أن يعرف القراءة والكتابة.
٤ ـ أن يدفع للدولة ضريبة مقدارها خمساية قرش لبناني سوري على الأقل.
٥ ـ أن يكون مقيماً في القضاء الذي يرشح نفسه له»[٣٦].

بعد إجراء الانتخابات، أصدر وزير الداخلية قراراً، أعلن فيه فوز المنتخبين وهم: سعيد يوسف حلاوي، درويش أبو خليل، يوسف خليل، نايف بزي[٣٧]. وعينت الدولة في مجلس الإدارة، بالإضافة لهؤلاء، بشارة صالحة وسليم خطار ثابت. وهكذا تكوّن أول مجلس إداري لقضاء صور، بعد عهد المحافظة، من القائمقام رشيد نخلة رئيساً، ومن الأشخاص المنتخبين والمعينين، إضافة إلى حنا صالحة بصفته رئيساً للتحصيلات في صور، والياس سالم سكرتير القائمقامية[٣٨].

وقد بدأ القائمقام، مع مجلس إدارته، العمل على تحسين الأوضاع الحياتية في القضاء، وخاصة من الناحية الاقتصادية، فقدموا في سبيل ذلك، مذكرة لمحافظ لبنان الجنوبي، طالبوا فيها بتعميم الطرقات في القضاء، وإقراض المزارعين، ووضع اتفاقية جمركية مع مصر، لتحسين تجارة الليمون، وإضافة الرسوم الجمركية على الدخان الأجنبي وغيرها من المطالب الاقتصادية المهمة[٣٩].

ونتيجة لتقصير السلطات الانتدابية في بناء سراي حديثة تليق بالمدينة، أمر القائمقام، جان عزيز، بترميم الجناح الشمالي منها، وإصلاحه بعدما تداعت جدرانه، فطلب عندئذ نقل دوائر القائمقامية إلى مركز البلدية، ونقل دوائر المحكمة الشرعية والنفوس ومنامة الدرك إلى مدرسة البنات الرسمية، «ووضع جياد الدرك في أحد الخانات الموجودة في صور، وذلك بصورة مؤقتة، ريثما ينتهي العمل من الترميم»[٤٠].

---

(٣٦) قائمقام صور، عدد ٤٠ الصادر في ١٧ شباط ١٩٣٠.
(٣٧) قرار إداري صادر عن وزير الداخلية رقم ٤٩٣ تاريخ ٤ نيسان ١٩٣٠.
(٣٨) مجلس إدارة قضاء صور، قرار رقم ٢٧ صادر في ٢ أيار ١٩٣٠.
(٣٩) وثيقة رقم (٣٤).
(٤٠) قائمقام صور، عدد ٢٥٧ صادر في ٣٠ حزيران ١٩٣٤.

وكان القائمقام، بحكم القانون، يشرف على « كافة الإدارات الحكومية الموجودة في القضاء [٤١]؛ وكذلك على الإدارات الفنية المرتبطة رأساً بالإدارة المركزية، كالجندرمة والعدلية والأشغال العامة والمالية والصحة والإسعاف العام » [٤٢].

ولما كان الفرنسيون يتشددون بمراقبة الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية، طلب قائد موقع الناقورة العسكري من القائمقام إبلاغ سائقي السيارات في صور، بعدم مخالفة القوانين، وذلك بتسهيلهم تهريب المسافرين إلى فلسطين دون المرور بمركز الناقورة، وتحت طائلة دفع غرامة من ١٠ إلى ٥٠ ليرة سورية، وبالحبس من ٦ أيام إلى ٦ أشهر [٤٣].

كما أنه عندما اتخذ القائمقام قراراً، بمنع صيادي الأسماك من استعمال المرفأ الشمالي للمدينة، وجه الضابط الفرنسي للخدمات الخاصة في صور كتاباً للقائمقام، يطلب منه العودة عن قراره، « تفادياً للخلافات بين الأهالي والسلطات المحلية، ولكي يكون الصيادون بمأمن من العواصف » [٤٤].

وفي عام ١٩٣٥، طلب المستشار الإداري الفرنسي بشكوف من القائمقام « إفادته عن أسماء اللبنانيين في القضاء، الذين يملكون أراضي في فلسطين » [٤٥].

كما كان على القائمقام تقديم تقارير بصورة دائمة ومنتظمة إلى المحافظ، يعرض فيها حالة القضاء، من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية والمالية والصحية والعمرانية وغير ذلك [٤٦]. وعلى سبيل المثال، في وصفه للوضع السياسي القائم في صور عام ١٩٣٦، يقول القائمقام جان عزيز، وكان أحد المقربين من الفرنسيين: « إن الحالة السياسية في القضاء، إذا استثنينا شبيبة بلدة بنت جبيل، والبعض من شبيبة صور التي تتأثر بدعايات الشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان الظاهر من النبطية، والشيخ أحمد عارف الزين من صيدا، ويوسف بك الزين من كفرمان، فإن عموم أهالي القضاء يخلدون إلى السكينة، ولا يرضون عن لبنان بديلاً. وقد نظم فريق من الأهالي مضابط تتضمن شجب الدعايات التي يقوم فيها هؤلاء، من طلب الوحدة

---

(٤١) وثائق رقم ١، ٢، ٥، ٧، ١٧، ١٨.
(٤٢) قائمقام صور، عدد ٤٩، صادر في ٦ شباط ١٩٣٦.
(٤٣) وثيقة رقم ٣٥.
(٤٤) وثيقة رقم ٣٦ (أ) و (ب).
(٤٥) وثيقة رقم (٣٧).
(٤٦) وثائق رقم ٧، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٧.

السورية، مع طلب المحافظة على الوحدة اللبنانية »[٤٧].

ويستدل من هذا التقرير مدى انحياز القائمقام إلى السلطات الفرنسية، وبالتالي تشويه الحقائق، ونقل معلومات خاطئة لا تعبر عن مشاعر السكان، وأحاسيسهم القومية.

وفي جميع هذه المواقف الحساسة، كان القائمقام لا يأخذ برأي مجلس إدارته الذي اقتصرت مهمته، على تقديم الاقتراحات للمسؤولين، ومراقبة المعاملات والحسابات المالية، والاهتمام بالطرقات والأسواق التجارية[٤٨]. وكذلك الموافقة على طلبات الكفالة، وإعطاء شهادات عن الأحوال والممتلكات الشخصية. ففي عام ١٩٣٩ أعطى هذا المجلس إفادة للسيد عبد الحسين شرف الدين، تتضمن ملكيته، حيث « تبين أنه يملك عقارين: الأول متخذ مسكناً له ولعائلته، ومؤمن عليه لدى البنك الجزائري التونسي بمبلغ ٨٥٠ ليرة لبنانية ورقاً والعقار الثاني متخذ مسكناً لولده المريض وعائلته »[٤٩].

وكان من مهمات مجلس إدارة القضاء أيضاً، التدقيق في موازنة البلدية، وفي أرقام جداول الحسابات القطعية السنوية، والحق في أن يصادق على صحة تواقيع أعضاء المجلس البلدي. فعندما دقق بجدول الحساب القطعي لعام ١٩٣٩ العائد لبلدية صور، تبين له أن « التحصيلات خلال السنة المذكورة بلغت ٤١٤٢,١٩ قرشاً لبنانياً، والمصارفات ٤١٠٩,١٣ قروش »[٥٠]، وصادق على هذا الجدول بالاجماع.

ومن طرائف الأمور، بأنه عندما حدثت أزمة المحروقات عام ١٩٤٠، اعتمدت الدولة نظام التقنين، وأصبح من المتعذر على القائمقام القيام بجولات تفقدية إلى القرى والمدن في القضاء، طلب من المستشار الإداري الفرنسي في صيدا أن « يساعده على تأمين أربع صفائح من البنزين شهرياً، ليتمكن بواسطتها من القيام بمهمته »[٥١].

وعندما استفحلت الأزمة المعيشية في مطلع الحرب العالمية الثانية، وارتفعت أسعار المواد الغذائية، كلف القائمقام بالقيام بمهمة « مراقب مساعد للأسعار » في محافظة لبنان الجنوبي، وطلب

---

(٤٧) وثيقة رقم (٧) (أ).

(٤٨) وثائق رقم (٢٤) و (٣٤).

(٤٩) وثيقة رقم (٣٨).

(٥٠) مجلس إدارة قضاء صور، عدد ٦ صادر في ١١ آذار ١٩٤٠.

(٥١) وثيقة رقم (٣٩).

منه المفوض السامي أن يؤدي قسم اليمين أمام قاضي محكمة الصلح في صور [٥٢].

كما كان من مهمات القائمقام مراقبة أعمال الموظفين، وإرسال جداول رواتبهم إلى المراجع المختصة. ففي تقريره المقدم عام ١٩٤١، بلغ مجموع رواتب موظفي القضاء، عن شهر حزيران، مع تعويض غلاء المعيشة عن شهرين ١٠١٠٩,١٦ قروش لبنانية [٥٣].

وفي بعض المعاملات، كإعطاء إفادات كفالة عن مجلس الإدارة، يشارك القائمقام في هذه المهمة. فعندما تقدم « الدكتور صبحي سالم بمحضر لعقد التأمين المتضمن طلب كفالة جابي منطقة صور السيد سلام فاخوري، على مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية، وحجز العقار رقم ١١٢٨ لقاء هذه الكفالة، وحيث إن هذا العقار يحتوي على بستان مشجر، ليمون وبلح وإكي دنيا وزنزلخت، وفيه بيت من حجر مؤلف من غرفتين وتبانة وبئر ماء وبركة، ولما كان العقار المذكور يساوي أكثر من عشرين ألف ليرة لبنانية، قرر المجلس اعتبار ملاءة هذه الكفالة على مبلغ ٢٥٠٠ ليرة لبنانية » [٥٤].

أما موظفو القائمقامية لعام ١٩٤٣ فكانوا: « القائمقام أنيس معوض، سكرتير القائمقامية الياس سالم، مأمور النفوس نجيب النجار، ابراهيم حلاوي كاتب متمرن، وفيليب شحادة حاجب القائمقامية » [٥٥].

القضاء في صور

تمثل القضاء في صور، في العهد الفرنسي بمحكمتين، الأولى شرعية، وتطبق أحكام الشريعة الإسلامية، والثانية مدنية، وتطبق القوانين والأنظمة الصادرة عن الدولة اللبنانية.

المحكمة الشرعية:

كانت الحكومة العثمانية « تعين قضاة من الشيعة في المقاطعات الثماني المتقدمة، باسم نائب أيام حكم العشائر، كما كان يطلق على القضاة عموماً في الألوية والأقضية، في عهد الدولة العثمانية. أما بعد ذلك، فقد عُين في مركز كل قضاء قاضٍ حنفي في صيدا وصور ومرجعيون » [٥٦]. وهكذا

---

(٥٢) وثيقة رقم (٤٠).

(٥٣) قائمقام صور، عدد ١٩٠ صادر في ٢٧ حزيران ١٩٤١.

(٥٤) وثيقة رقم (٤١).

(٥٥) قائمقام صور، عدد ١٣١١ صادر في ٣٠ حزيران ١٩٤٣.

(٥٦) محسن الأمين « خطط جبل عامل »، مرجع سابق، ص ١٣٦.

فقد كان في صور، في أواخر العهد العثماني، محكمة تطبق الشريعة الإسلامية على المذهب الحنفي، وشكلت هذه مرجعاً لجميع الفرق والمذاهب الدينية، وكان حاكم الشرع الذي يقوم بالقضاء يدعى النائب، باعتبار أن القاضي يعينه، لينوب عنه في فرض الأحكام الشرعية. وكان على النائب أن ينظم سجلات محكمته، ويدوّن على كل منها تاريخ بدء العمل، وتاريخ انتهائه، ويعطي كل دعوى رقماً متسلسلاً (٥٧).

ويتبين، من خلال سجلات محكمة صور الشرعية، أن الحكم في كل دعوى كان يبدأ في أواخر العهد العثماني بالعبارة التالية: « بمجلس الشرع الشريف الأنور، ومحفل الحكم المنيف الأزهر، بمحكمة شرعية قضاء صور من أعمال ولاية بيروت الجليلة، لدى مولانا الحاكم الشرعي الموقع خطه وختمه الكريمين أعلاه، دام فضله، وزاد علاه حضر.. (فلان) » (٥٨)؛ وفي أسفل الحكم كان ختم وتوقيع « نائب القضاء » وختم وتوقيع الباشكاتب (٥٩).

وبعد الحرب العالمية الأولى، وإلحاق جبل عامل وغيره بلبنان، « جعل المذهب الجعفري رسمياً في لبنان، وعين قضاة لهذه الغاية في صيدا وصور ومرجعيون والنبطية وبعلبك وبرج البراجنة والهرمل » (٦٠).

واستُبْدِلَ في هذه الفترة منصبا النائب والباشكاتب ليحل مكانهما منصبا القاضي ورئيس الكتبة. وكانت صلاحيات القاضي الشرعي تتناول حق النظر في كافة الأحوال الشخصية، من زواج وطلاق وما يلزمه من عدة ونفقة. « حضرت إلى هذه المحكمة زينب بنت أمين زيون، وادعت على العبد بن ابراهيم زيون، أنه كان زوجها، وطلقها، ثم أجرى بعد ذلك عقد نكاحه عليها، وهي لذلك تطلب جلبه والحكم عليه بأنه زوجها الشرعي. وعندما حضر المدعى عليه اعترف بذلك، وأقر بثبوت زواجه ثبوتاً شرعياً وجاهياً قابلاً للتمييز ضمن المدة القانونية » (٦١)؛ كما كان يحق له النظر في قضايا الإرث والوصية وحق القاصرين. ويتبين من سجلات المحكمة أن المسيحيين، كغيرهم من أبناء الطوائف الإسلامية، كانوا يتقاضون أمام المحكمة الشرعية خاصة في شؤون الإرث. « بمجلس الشرع الأنور المنعقد لدينا بمحكمة شرعية قضاء صور من أعمال لبنان الكبير، حضر الرجل البالغ الرشيد مجيد بن باسيلا قبطي من أهالي قصبة صور، وقرر بكلامه: إن

---

(٥٧) طلال المجذوب، « تاريخ صيدا الاجتماعي »، مرجع سابق، ص ٤٦.

(٥٨) المحكمة الشرعية في صور، سجل يبدأ من سنة ١٩١٢ وينتهي سنة ١٩١٩، ص ٦.

(٥٩) في عام ١٩١٢، كان محمد جودي نائب قضاء صور، وحسين الدادا باشكاتب المحكمة الشرعية.

(٦٠) محسن الأمين، « خطط جبل عامل »، مرجع سابق، ص ١٣٦.

(٦١) المحكمة الشرعية في صور، سجل رقم ١١، قرار رقم ٣٢ صادر في ١٣ آذار ١٩٣٥.

والدتي إميلي بنت جبران زيدان توفاها الله سنة ١٩٠٠ ، وانحصر إرثها الشرعي بوالدي أي زوجها باسيلا بن الياس قبطي وبأولاده منها مجيد وادمون وادوار ، ثم توفي بعد ذلك والدي وإخوتي ، لذا استرحم إعطائي حجة حصر إرث حسب الفريضة الإسلامية ، ثم أبرز المستدعي مضبطة تشعر بذلك ، مختومة بالختم الخصوصي من الرئيس الروحي للطائفة الكاثوليكية الخوري إغناطيوس خرياطي ، وبالختم الرسمي من المختار فؤاد بن اسكندر صالحة » (٦٢) .

أما مكان وجود المحكمة فكان في السراي الحكومي ، إذ بعدما تداعت جدرانها ، انتقلت إلى مكان آخر استأجره القاضي ولفترة محددة: « استأجر قاضي المحكمة الشرعية في صور الشيخ حبيب مغنية من حسن رشيد نعمة داراً مؤلفاً من غرفتين ، ومطبخ ، ومنتفعات ، لاستعمالها مركزاً للمحكمة الشرعية ، وبمبلغ ٥٥٠ قرشاً لبنانية ورقاً شهرياً ولمدة أربعة أشهر فقط » (٦٣) . وصادق على عقد الإيجار القائمقام جان عزيز ، ورئيس قلم التحصيل أندراوس حكيمة .

أما الرواتب الشهرية لموظفي المحكمة فقد بلغت ٢٤٦,٣٨ قرشاً لبنانياً عام ١٩٤١ (٦٤) . وقد توالى على رئاسة المحكمة الشرعية في صور ، أثناء فترة الحكم الفرنسي ، ثلاثة قضاة هم : علي شمس الدين ، حبيب مغنية ، نور الدين شرف الدين .

المحكمة المدنية:

بعد فرض الانتداب الفرنسي على لبنان ، عملت السلطات الانتدابية على « تثبيت المحاكم القائمة في الدولة الجديدة ، وأضافت إليها محاكم أخرى للاستئناف والتمييز ، إلا أنه لم يحدث أي تغير في محاكم الشرع ، أو في محاكم الطوائف غير المسلمة » (٦٥) .

ومع بداية قيام دولة لبنان الكبير ، عرفت صور محكمة بدائية تألفت من الرئيس فؤاد شوقي ، والمدعي العام راغب علامة ، والمستنطق اسكندر حبيب ، والأعضاء أحمد خبير ومراد أبو ناضر والباشكاتب حسن سيده (٦٦) .

وفي عام ١٩٢٥ نظمت السلطات الفرنسية المحاكم القضائية في لبنان كما يلي:

---

(٦٢) المحكمة الشرعية في صور ، سجل بدون رقم قرار رقم ١٩ صادر في ٢٨ نيسان ١٩٢٣ .
(٦٣) قائمقام صور ، عدد ١٠٧ صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٣٥ .
(٦٤) قائمقام صور ، عدد ١٩٠ ، صادر في ٢٧ حزيران ١٩٤١ .
(٦٥) لونغريغ ، « تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي » مرجع سابق ، ص ١٧٣ .
(٦٦) الياس وجرجي جدعون ، « الدليل السوري لعام ١٩٢٢ ، مرجع سابق ، ص ٦٨ .

١ ـ محكمة تمييز ومركزها بيروت.

٢ ـ محكمة استئناف ومركزها أيضاً بيروت.

٣ ـ إحدى عشرة محكمة بدائية ومركزها: بيروت، طرابلس، صيدا، صور، مرجعيون، بعقلين، بعبدا، جونية، زغرتا، زحلة، بعلبك [٦٧].

وإثر هذا القرار تشكلت محكمة بداية صور من فؤاد الرافعي رئيساً، وزكي المولوي مدعياً عاماً، وكامل كسبارو ونسيم طالب أعضاء [٦٨]. وفي عام ١٩٢٦ عين بيار فغالي مستنطقاً للمحكمة بدلاً من الشيخ يوسف جرمانوس الذي دعي لوظيفة أخرى [٦٩]. وفي السنة التالية عين حمود ناصر رئيساً للمحكمة بدلاً من فؤاد الرافعي [٧٠]. وفي عام ١٩٢٨ عين فيليب فارس بولس مستنطقاً في المحكمة بدلاً من نصري نصّار الذي نقل إلى وظيفة أخرى [٧١].

وفي عام ١٩٢٩، تشكلت هذه المحكمة من حمود ناصر رئيساً، ومن محمد أبي الفضل مدعياً عاماً، وفيليب فارس بولس مستنطقاً، وفيكتور عيسى ومحمد حاطوم أعضاء [٧٢].

واستمرت هذه المحكمة حتى عام ١٩٣٠، عندما ألغتها السلطات الانتدابية، إثر التشكيلات الإدارية الجديدة. وقد احتج الأهالي في صور على هذا الإجراء، وقدموا عريضة لوزير العدل جاء فيها: «إن مدينة صور تستحق أن تظل لها محكمة بدائية، وذلك لوفرة عدد سكان قضائها ووفرة مداخيلها ومصالحها، لذا فقد كان فيها دائماً محكمة بدائية منذ تأسيس المحاكم النظامية في الدولة العثمانية.. فهل يجوز ذمة وشرعاً، قتل مدينة مثل صور لها ماضيها المجيد وحاضرها الزاهر ومستقبلها المملوء آمالاً، ومداخيلها الواسعة حيث إنها تُعطي الخزينة سنوياً ما لا يقل عن مئة ألف ليرة سورية، في حين لم تكن تصرف على ذاتها من التشكيلات السابقة أكثر من ستين أو خمسة وستين ألف ليرة» [٧٣].

---

(٦٧) قرار إداري صادر عن حاكم لبنان الكبير، رقم ٣٠١٨ تاريخ ٩ آذار ١٩٢٥ مدون في الدليل السوري اللبناني لنفس العام، ص ١٦٠.

(٦٨) الياس وجرجي جدعون، «الدليل السوري لعام ١٩٢٥»، مرجع سابق، ص ١٧٩.

(٦٩) الجريدة الرسمية، عدد ٢٠٠٤ صادر في ٣ أيلول ١٩٢٦، ص ٢.

(٧٠) الجريدة الرسمية، عدد ٢٠٧٤ صادر في ٢ أيار ١٩٢٧ ص ٤.

(٧١) الجريدة الرسمية، عدد ٢١٨٨ صادر في ٢٦ أيلول ١٩٢٨، ص ٢.

(٧٢) «الدليل السوري لعام ١٩٢٨ ـ ١٩٢٩»، مرجع سابق ص ١٧١.

(٧٣) عريضة مؤلفة من ثلاث صفحات مقدمة من أهالي صور إلى وزير العدل بواسطة القائمقام يشرحون فيها معاناتهم من جراء إلغاء المحكمة البدائية في صور وهي مؤرخة في نيسان عام ١٩٣٠.

كما أن جريدة النهار احتجت على هذا الواقع المؤلم الذي يعيشه سكان القضاء، فذكرت تحت عنوان صوت من جبل عامل: « إن صور، بقضائها المثقل بالضرائب، تشكل جزءاً كبيراً من جبل عامل الكثير الاحتجاج، والغني بالمواعيد، وتعودت أن تجني من كل التشكيلات المثمرة، ما هو غير مرغوب فيه، وأبلغ ما عنيت به هو سلخ المحكمة البدائية عنها » (٧٤).

وكانت السلطات الانتدابية قد أنشأت ٢٨ محكمة صلحية في لبنان، في شباط عام ١٩٣٠؛ من بينها محكمة صلحية في صور تضم جميع قرى القضاء (٧٥). وقد عُيّن محمد أبو الفضل قاضي صلح في المحكمة، كما عين لوظيفة كاتب فيها توفيق شداد وميشال منسّى، ولوظيفة مباشر ابراهيم نقولا وعبد الحفيظ الشيخ (٧٦).

أما واردات هذه المحكمة من جراء رسوم المعاملات وأحكام الجزاء فقد بلغت ٤٤٠٠٧٢ قرشاً لبنانياً ورقاً عام ١٩٣٣ (٧٧)، بينما بلغت رواتب موظفي المحكمة ٤٤٢٧٨ قرشاً لبنانياً ورقا عام ١٩٣٤ (٧٨)، وارتفعت هذه الرواتب إلى ٤٩٧٦١ قرشاً عام ١٩٤١ (٧٩). وفي عام ١٩٤٢ توزع موظفو المحكمة كما يلي: حسن علوية حاكماً للصلح، توفيق شداد مأموراً للإجراء، ميشال منسّى كاتباً، ابراهيم نقولا وعبد السلام الشيخ مباشرين للمحكمة (٨٠).

بالإضافة إلى هاتين المحكمتين، وفي هذه الفترة التي ندرسها عرفت صور محكمة عقارية كانت مهمتها النظر في الخلافات الناشئة حول ملكية الأراضي، والمنازل، ومشاكل المساحة وغير ذلك. وكانت تشمل صلاحية القاضي العقارية في صور المناطق التالية: صور، عين أبو عبد الله، بدياس، حلوسية، طرفلسيه، شحور، رفيد، محيلب، عباسية، برج رحّال، دير قانون النهر، طورا، جناتا، معروب، حميري، دردغيا، صريفا، نفاخية، بافليه، باريش، طير دبا، معركة، يانوح، وادي جيلو، دبعال، طير زبنا، جويا، محرونة، مزرعة مشرف، برج الشمالي، البازورية، عيتيت، عين ابل، باتوليه، حناويه، قانا، رمادية، دير قانون راس العين، السماعية، الكنيسة، الشعيتية، معلية،

---

(٧٤) « النهار »، عدد ١٨٤ صادر في ٢٥ آذار ١٩٣٤، ص ٤.

(٧٥) الجريدة الرسمية، العدد ٢٢٩٨ صادر في ١٠ شباط ١٩٣٠، مرسوم اشتراعي رقم ٨ صادر في ٣ شباط ١٩٣٠، ص ١٣.

(٧٦) الجريدة الرسمية، العدد السابق، مرسوم رقم ٦٢٢١ صادر في ٣ شباط ١٩٣٠، ص ٢.

(٧٧) قائمقام صور، عدد ٢٠٥ صادر في ١٥ حزيران ١٩٣٤.

(٧٨) قائمقام صور، العدد السابق.

(٧٩) قائمقام صور، عدد ١٩٠ صادر في ٢٧ حزيران ١٩٤١.

(٨٠) قائمقام صور، عدد ٤٧٩ صادر في ١٩ آذار ١٩٤٢.

قليلة، الحنية، عزية، المنصوري [٨١].

واستمرت هذه المحكمة بممارسة عملها حتى عام ١٩٤٠، عندما ألغتها السلطات الانتدابية، ودمجتها مع محكمة صيدا العقارية. وعلى الأثر استنكر الأهالي، وقدموا العرائض احتجاجاً على هذه الإجراءات التعسفية، وشكلوا وفداً تمثلت فيه مختلف طوائف المدينة، وتكوّن من عبد الرزاق البيضاوي وتوفيق حلاوي والحاج حسن البزر وسالم شداد ووديع سالم وفيليب شيبان وذلك لمقابلة المسؤولين «ووضعهم في صورة المعاناة التي أصابت الناس من جراء هذه الخطوة» [٨٢].

وقد حاول القائمقام جان عزيز التخفيف من معاناة المواطنين، بانتقالهم إلى صيدا، لملاحقة شؤونهم العقارية؛ فاقترح على المحافظ «الإبقاء فقط على قلم المحكمة في صور، على أن يقوم القاضي العقاري في صيدا بالنظر في الدعاوي العائدة للقضاء، من خلال زيارته للمدينة، في أيام معينة من الأسبوع، تسهيلاً لأعمال الناس» [٨٣].

مخاتير صور

كانت صور مقسمة، خلال فترة الانتداب الفرنسي، إلى تسعة أحياء بحيث كان لكل حي مختاره الخاص. وقد توزع سكان المدينة بحسب طوائفهم تقريباً على هذه الأحياء. فكان المختار يمثل سكان الحي الذين كانوا بأغلبيتهم ينتمون إلى طائفة واحدة. ويساعد المختار، في بعض مهماته مجلس اختياري ينتخب من سكان الحي. وبعد نجاحه في الانتخابات كان من أولى واجباته أن يقسم اليمين التالي: «أقسم بالله أني لا أخون الشرف، وأني أقوم بكل الشؤون العائدة لانتظام القرية ومنفعتها، وأوفي جميع الواجبات المطلوبة مني قانوناً ونظاماً، وأطبق جميع الاختصاصات والأحكام المكلف بإيفائها، بمقتضى قانون المختارين المؤرخ في ١٣ كانون الثاني عام ١٩٢٨» [٨٤].

وإثر انتخابات تلك السنة، أقسم مخاتير صور في أول نيسان اليمين وهم: سعد الدين زعتر مختار حي الجامع، يوسف عودي مختار حي جورة التحتا، عباس عرب مختار حي الحسينية، متري حلاّج مختار حي الكاثوليك، الياس الشمندي مختار حي الأرثوذكس، سليم محمد يونس مختار حي المنارة، اسماعيل حلاوي مختار حي المصاروي، أمين ثابت مختار حي الموارنة، أما حي رأس العين

---

(٨١) الجريدة الرسمية، العدد ٣١٣٨ الصادر في ١٩ حزيران ١٩٣٥، ص ٢.

(٨٢) قائمقام صور، «تقرير عن الغاء محكمة عقارية صور» عدد ١٢ صادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٠.

(٨٣) قائمقام صور، عدد ١٥ صادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٤٠.

(٨٤) قائمقامية صور، وثيقة بدون عدد، صادر في أول نيسان ١٩٢٨.

والبساتين[٨٥] فلم تحصل فيه الانتخابات في تلك السنة[٨٦].

أما مهمة المختار فكانت شاملة وهي تتلخص بالوظائف التالية:

١ - « إذاعة القوانين والأنظمة والتعليمات طبقاً لما تنص عليه السلطة، وذلك بتعليق صورة عنها في (مجتمع) الناس، كالجامع والكنيسة والسوق، وتكليف الحواط أو الناطور بالنداء بحسب العرف والعادة: « إنه ورد أمر من الحكومة خلاصته كذا وكذا..».

٢ - إعطاء شهادات حسن السيرة والسلوك وفقر الحال لكل شخص يطلبها، وممن يعرف حقيقة عن سلوكه وفقر حاله.

٣ - إعطاء شهادات الهوية لأجل معاملات جوازات السفر، بعد أن يثبت لديهم أن الشخص المزمع على السفر لم يبق عليه أقل ضريبة، أو رسم للخزينة، وغير محكوم عليه.

٤ - إعلام السلطة المحلية عن جميع الأعمال التي تبدو له مضرة بالأمن العام.

٥ - مساعدة الجباة ومعاونتهم.

٦ - إعلام دائرة المكتب العقاري عن كل أرض تصبح بدون وارث على أثر وفاة مالكها عن غير موروث.

٧ - إعلام دائرة النفوس بموجب وثيقة وفاة لكل شخص يتوفى في قريته، وحض الأهالي على عدم التأخير في تقديم وثائق الوقوعات للدائرة المشار إليها، وهي الزواج والطلاق والولادة وتبديل المكان.

٨ - مساعدة ممثلي العدلية والمحاكم الشرعية في دخول الأماكن، والتفتيش عن المطلوبين، ومساعدة المباشر في تبليغ مذكرات الجلب.

٩ - الإعلام عن حالات المرض والتسمم وإعلام الحكومة عن المباني الأثرية والاهتمام بالأمور الصحية.

١٠ - يدون جميع الأوامر والتعليمات المعطاة له في سجل خاص، ويقيد فيه الرسم القانوني الذي يتقاضاه من السكان »[٨٧].

وعندما كان المختار يتخلف عن القيام بواجباته، أو يهمل وظيفته، كان يعاقب بحسب الخطأ

---

(٨٥) عام ١٩٣٣ كان محمد بيطار مختاراً لهذا الحي.

(٨٦) قائمقامية صور، وثيقة بدون عدد، صادرة في أول نيسان ١٩٢٨.

(٨٧) سجلات قائمقامية صور، « خلاصة عن وظائف المختارين » وهي بدون رقم صادرة في أول نيسان ١٩٢٨.

الذي ارتكبه « بما أن مختار محلة الحسينية في صور ، المنتدب لرئاسة قلم اقتراع مختارية معركة ، أظهر إهمالاً أوجب عرقلة الأعمال الانتخابية. لذا كفت يد عباس عرب مختار الحي المذكور عن العمل لمدة شهرين » [٨٨] .

وعند استقالة أحد أعضاء المجالس الاختيارية ، كان وزير الداخلية يعين عضواً آخر مكانه ، ففي عام ١٩٣٠ عين « محمود أحمد تركية عضو اختيارية لمحلة الحسينية عوضاً عن محمد علي قدادو المستقيل » [٨٩] .

وعندما تخلف بعض مخاتير صور والقضاء عن دفع أثمان الهويات المسلمة إليهم عام ١٩٣٣ ، أمرهم بالحضور حالاً إلى مركز القائمقامية ، وإلا فإنه « سيصار إلى اتخاذ التدابير الشديدة بحقهم » [٩٠] . وكان على المختار الإقامة في المدينة بشكل دائم ، فعندما ترك « مختار حي الكاثوليك متري حلاّج صور ، ومكث في بيروت بصورة مستمرة ، اعتبر مستقيلاً ، وعين مكانه رزق الله نخلة قبطي » [٩١] .

وفي عام ١٩٣٦ ، حكم على مختار حي المصاروي مصطفى قاسم درويش ، وعضوي مجلس الاختيارية سلمان محيي الدين ، وأحمد نعمة ، بالسجن لمدة شهر واحد ، ودفع مبلغ ٢٥٠٠ قرش لبناني سوري ، مع إقالتهم من مركزهم بسبب إعطائهم إفادة كاذبة ، وعُيّن مكانهم ، كامل مصطفى درويش مختاراً للحي المذكور ، وحسين بحسون وعبد الله موسى عضوي مجلس الاختيارية [٩٢] . وطلب القائمقام من المختار الجديد أن « يستلم الخاتم الرسمي ، وكافة الأوراق والسجلات الرسمية الموجودة مع المختار السابق ، والحضور إلى ديوان القائمقامية لتوقيع إمضائه في السجل المخصص لذلك » [٩٣] .

بلدية صور

خضعت البلاد ، بعد نهاية الحكم العثماني ، لإدارة الحكم الفرنسي المباشر التي أبقت على الهيئات والمجالس القائمة ، فأصدر المفوض السامي غورو قراراً ، قضى بموجبه الإبقاء على البلديات

---

(٨٨) وثيقة رقم (٤٢).
(٨٩) قرار إداري صادر عن وزير الداخلية موسى نمور ، رقم ١٣٢١ تاريخ ١٣ آب ١٩٣٠ .
(٩٠) قائمقام صور ، عدد ٤٢٠ صادر في ٣ آب ١٩٣٣ .
(٩١) قرار إداري صادر عن مدير الداخلية ، رقم ٢٥٣٠ تاريخ ٣١ كانون الأول ١٩٣٥ .
(٩٢) وثيقة رقم (٤٣).
(٩٣) قائمقام صور ، عدد ٤٢٥ صادر في ٧ شباط ١٩٣٦ .

الموجودة في لبنان على حالها [٩٤].

وعلى هذا الأساس، استمرت بلدية صور بممارسة مهماتها، برئاسة الحاج اسماعيل يحيى، إلا أنه لم يدم طويلاً حتى استقال بعد أن تعرض لشتى أنواع المضايقات بسبب مواقفه المناهضة للحكم الفرنسي الذي عين مكانه السيد حسين صفي الدين. وقد تعرض هذا بدوره أيضاً، إلى اتهامات بعض الجهات الموالية للانتداب، فشنت عليه جريدة البشير هجوماً قوياً، حيث اتهمته بأنه «يعمل مع غيره من وجهاء المدينة على إسقاط وصاية فرنسا على البلاد» [٩٥].

وفي حزيران عام ١٩٢٦، حلت الدولة مجلس بلدية صور، بعد أن استقال بعض أعضائه، واعتبر البعض الآخر مستقيلاً، وإثر ذلك دعي ناخبو منطقة بلدية صور، لانتخاب أعضاء البلدية في ١٨ تموز من السنة ذاتها [٩٦]. وبعد صدور نتائج الانتخابات، عُيّن توفيق حلاوي العضو المنتخب رئيساً لهذه البلدية [٩٧]، ولكنه ما لبث أن عُزِلَ بعدما وقّع برقية احتجاج على أحد مشاريع الحكومة [٩٨]، وقد أُعيد إلى مركزه من جديد في ٢٩ آذار عام ١٩٢٨ [٩٩]. إلا أنه لم يدم طويلاً أيضاً حتى عُزِلَ من جديد، وعُيّن مكانه محمد أسعد أبو خليل في نيسان عام ١٩٢٩ [١٠٠]. وحتى نهاية عهد الانتداب الفرنسي تعاقب بعده على رئاسة البلدية القائمقامون: شفيق أرسلان وجان عزيز وصلاح اللبابيدي وأنيس معوض.

وكان يساعد رئيس البلدية مجلس بلدي، مكون من سبعة أعضاء، يمثلون مختلف طوائف المدينة. ففي عام ١٩٣٤ توزعت كراسي أعضاء المجلس البلدي كما يلي: «٣ كراسي للشيعة، ٢ للروم الكاثوليك، واحد للسنة وواحد للأقليات» [١٠١]. وفي ٢٧ أيار من السنة ذاتها، جرت انتخابات أعضاء المجلس البلدي، حيث اقترع ٥٥٢ ناخباً من أصل ١٢٧٠ ناخباً في صور. أما

(٩٤) قرار إداري صادر عن المفوض السامي غورو، رقم ٣٣٦ تاريخ أول أيلول ١٩٢٠ وهو مدون في الدليل السوري اللبناني لعام ١٩٢٢، ص ٦٤.

(٩٥) جريدة «البشير»، عدد ٢٥٨٥ صادر في ٢٤ حزيران ١٩٢٠، ص ٢.

(٩٦) الجريدة الرسمية، عدد ١٩٨٢، صادر في ١٨ حزيران ١٩٢٦، ص ٢.

(٩٧) الجريدة الرسمية، عدد ١٩٩٥، صادر في ٣ آب ١٩٢٦، ص ٢.

(٩٨) الجريدة الرسمية، عدد ٢١٥١ صادر في ٢١ آذار ١٩٢٨، ص ٢.

(٩٩) وفي نفس التاريخ عين في محافظة صور رؤساء للبلديات التالية: حسين علي جعفر في يارون، محمد علي غطيمة في تبنين، الحاج عبد الحسن بزي في بنت جبيل، جواد طاهر في جويا، ابراهيم صقر في علما الشعب. راجع الجريدة الرسمية عدد ٢١٥٣ صادر في ٢ نيسان ١٩٢٨. ص ٣.

(١٠٠) الجريدة الرسمية، عدد ٢١٥٣ صادر في ٢ نيسان ١٩٢٨، ص ٣.

(١٠١) أما مجلس بلدية بنت جبيل فقد ضم سبع كراسٍ للشيعة، ومجلس بلدية تبنين ست كراس منها خمس

الأصوات التي نالها الأعضاء الناجحون فكانت كما يلي: « ٥٢٤ صوتاً لتوفيق حلاوي ٤٣٧ صوتاً لمحمد أسعد أبو خليل، ٥١٤ صوتاً لكاظم الخليل، ٥٤٥ صوتاً لعبد الرزاق البيضاوي، ٥٣٣ صوتاً لنقولا بيروتي، ٥٤٤ صوتاً للياس الحداد، ٥٤٩ صوتاً لفؤاد عازار »(١٠٢).

أما في عام ١٩٤٢ فقد تشكل المجلس البلدي من: القائمقام صلاح اللبابيدي رئيساً، محمد أسعد أبو خليل نائباً للرئيس، توفيق حلاوي ونقولا بيروتي وعبد الرزاق البيضاوي وفؤاد عازار ومحمد خليل والياس حداد أعضاء(١٠٣).

وقد كان للبلدية موظفون يقومون ببعض المهمات، وتوزعوا عام ١٩٣٢ كما يلي: بولس حلاّج كاتب وأمين صندوق البلدية، وهو موظف بدرجة ثانية، وبراتب شهري قدره ٢٧ ليرة لبنانية سورية ورقاً، واسماعيل حلاوي وأنيس قبطي جلوازيْ (شرطيان) البلدية وبدرجة ثالثة وبراتب شهري قدره ١٨ ليرة لبنانية لكل منهما(١٠٤). وابراهيم الحاج قاسم مراقب صحي وبراتب شهري قدره ١٤٥٠ قرشاً لبنانياً وسليم الحاج خير، قنواتي وبراتب شهري قدره ١٠٠٠ قرش لبناني(١٠٥).
كما كان للبلدية أربعة عمال للتنظيفات، يتقاضون رواتبهم الشهرية عام ١٩٣٣ على الشكل التالي: « ٢٢٠٠ قرش لبناني لكناس القسم الأول من الحارة القبلية محمد عوض، ١٣٠٠ قرش لكناس القسم الثاني من الحارة القبلية أحمد حاجو، ٢٢٥٠ قرشاً لكناس الحارة الشمالية صالح فتني، ١٦٠٠ قرش لكناس الساحات العمومية محمد عبده »(١٠٦)

وعندما كان يهمل العامل أو الموظف عمله، كان يتعرض للعقوبات المناسبة، ولهذا السبب أمر القائمقام بإيقاف « اسماعيل حلاوي جاويش البلدية، لمدة سبعة أيام عن العمل، وحسم راتبه عن المدة المذكورة »(١٠٧).

= للشيعة وواحدة للروم الكاثوليك، ومجلس بلدية جويا سبع كراسٍ للشيعة، ومجلس بلدية علما الشعب ست كراسٍ منها ثلاث للموارنة واثنتان للروم الكاثوليك وواحدة للبروتستانت، ومجلس بلدية يارون ست كراسٍ منها أربع للشيعة واثنتان للروم الكاثوليك.
راجع، محافظ الجنوب، قرار رقم ١٩ صادر في ٣ أيار ١٩٣٤

(١٠٢) مدير الداخلية، تعميم رقم ١٣٢٨ صادر في ٨ حزيران ١٩٣٤.
(١٠٣) بلدية صور، قرار رقم ٣٣ صادر في ٣١ آذار ١٩٤٢.
(١٠٤) محافظ الجنوب، قرار رقم ٩٩ صادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٣٢.
(١٠٥) محافظ الجنوب، عدد ٥٣٠ صادر في ١٠ آب ١٩٣٢.
(١٠٦) بلدية صور، قرار رقم ١٥ و١٦ صادرين في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣.
(١٠٧) وثيقة رقم (٤٤).

كما كان « يُحظَّر على جلاوزة البلدية الجلوس في المقاهي ليلاً أو نهاراً ، بل كان عليهم التجوال في الساحات العامة والشوارع ، لمراقبة أوضاع المدينة وإيقاف المخالفين »(١٠٨) .

ولزيادة الفعالية وتنشيط العمل ، كانت البلدية تستخدم مبدأ الثواب والعقاب ، فعندما وجدت أن الجلواز أنيس قبطي يستحق زيادة على راتبه ، لتفانيه في خدمة وظيفته ، رفعت راتبه ثلاث ليرات لبنانية سورية ورقاً في الشهر(١٠٩) .

وعند بلوغ الموظف السن القانونية ، كان يُقال من وظيفته ، ولهذا السبب ، أقيل بولس حلاّج ككاتب وأمين صندوق للبلدية ، وعين مكانه « أنيس بشارة نور براتب شهري قدره ٢٤٣٠ قرشاً »(١١٠) .

إلا أن رواتب موظفي البلدية كانت دائماً عرضة للزيادة ، وذلك كلما ارتفعت أسعار السلع والمواد الغذائية ، ولهذا أضافت البلدية ٥٠ بالمائة عام ١٩٤٣ على رواتبهم ، بينما أعطت ١٠٠ بالمائة كتعويضات لرئاسة البلدية ، وأصبحت الرواتب كما يلي : ٣٠٠٠ قرش لبناني سوري تعويضات رئاسية ، ١٩٥٠ قرشاً لطبيب البلدية صبحي سالم ، ٤٥٠٠ قرش للكاتب حنا حلاّج ، ٤٥٠٠ قرش لأمين الصندوق فرنسوا نور ، ٤٣٥٠ قرشاً لكل من جلوازي البلدية أنيس قبطي واسماعيل حلاوي ، ٣٧٥٠ قرشاً للجابي عبد السلام جودي ، ٣٤٥٠ قرشاً للمراقب الصحي يوسف واكيم ، ٣١٥٠ قرشاً للمراقب الصحي عبد الرحمن حلاوي ، ٣٠٠٠ قرش للجنيناتي والقنواتي سليم الحاج خير(١١١) .

ولما كانت رواتب حراس البلدية ضئيلة بالنسبة لغلاء المعيشة ، قررت البلدية إضافة ست ليرات لبنانية ، إلى راتب كل حارس ، بحيث أصبح ١٨ ليرة تُعطى شهرياً لكل من الحراس محمد عوض ومصطفى زيادة وعلي غبريس ومحمد خليل عودة(١١٢) .

وكانت الدولة قد فصلت عام ١٩٤١ ، منطقة البصّ والرشيدية عن بلدية صور ، وأقامت فيها بلدية مستقلة ، وذلك بعد أن ارتفع عدد اللاجئين الأرمن إلى ١٣٤٧ شخصاً في تلك السنة(١١٣) .

---

(١٠٨) قائمقام صور ، قرار رقم ٣ صادر في ٩ كانون الثاني ١٩٣٥ .
(١٠٩) بلدية صور ، قرار رقم ٧١ صادر في ٢٥ نيسان ١٩٣٢ .
(١١٠) وثيقة رقم (٤٥) .
(١١١) وثيقة رقم (٤٧) .
(١١٢) وثيقة رقم (٤٨) (أ) .
(١١٣) قائمقام صور ، عدد ٨٠ صادر في ٥ آذار ١٩٤١ .

وقد شكلت الدولة لجنة بلدية فيها برئاسة قائمقام صور قوامها: شمافون بوستايان، سركيس أغازريان، سركيس خاجريان، أوهانس آغوب خانجيان، بوغوس قره بت جابريان[114]. كما عين آغوب شولاقيان جاويشاً لهذه البلدية، وبراتب شهري قدره ست ليرات لبنانية ورقاً[115].

موازنة البلدية:

كانت موازنة بلدية صور تتألف من واردات ونفقات. وقد تكونت الواردات من:

١ - المخصصات والرسوم التي تقدمها لها الدولة من ضريبة المسقفات وضريبة التمتع وضريبة البنزين والمواد المشتعلة.

٢ - رسوم البلدية المكونة من:

أ - رسوم أقلام البلدية وهي: رسم الذبحية - رسم دخولية الحيوانات الشهرية - رسم دخولية الأشياء براً - رسم دخولية الأشياء بحراً - رسم القبان والكيلة - رسم الدلالة والباج - رسم دلالة السمك - رسم السواد[116].

ب - رسوم مختلفة: رسم المحلات التي تباع فيها الأشربة الروحية - رسم أشغال الأرصفة واللوحات والآرمات - رسم المقاهي والملاهي - رسم الدمغة والمعاينة والموازين - رسم الكلاب - رسم إنشاء الأبنية.

٣ - واردات مختلفة: أجور أملاك البلدية، رسم المياه - رسم الحراسة.

أما النفقات فكانت على ثلاثة أنواع:

أ - النفقات الإدارية: تعويضات الرئاسة - رواتب الموظفين - بدل إيجار الدائرة - لوازم ومفروشات ومحروقات - قرطاسية ومطبوعات وبدل الجريدة الرسمية - ملبوسات واستقبالات واحتفالات - مصارفات انتقال.

ب - النفقات الاجتماعية: تخصيصات صحية - إحسانات ودفن موتى - رش وتنظيفات - تنويرات.

---

(١١٤) مدير الداخلية، قرار رقم ١٠٢ صادر في ١٧ أيار ١٩٤١.

(١١٥) وثيقة رقم (٤٦).

(١١٦) ألغت البلدية هذا الرسم عام ١٩٣٢ وذلك عندما رأت أن «السواد مشوه لمنظر المدينة ومسبب لتراكم الأقذار ومنافٍ للشروط الصحية» وتم دمجه مع قلم دخولية الحيوانات الشهرية بحيث أصبح يسمى: «قلم دخولية الحيوانات الشهرية الموحدة». بلدية صور، قرار رقم ٢٩٨ صادر في ٢٣ كانون الأول ١٩٣٢.

ج - **النفقات الإنشائية**: نفقات الصيانة وإنشاء الطرق والمجاري - المنتزهات العمومية وزرع الأشجار - استملاك وتقويم الجادات[117].

وكان المجلس البلدي يعد الموازنة قبل بداية السنة الجديدة، وترفع بعد ذلك لمجلس الإدارة والقائمقام للمصادقة عليها، ثم تقدم للمحافظ، وبعدها لوزارة الداخلية، وذلك وفقاً للأصول القانونية والإدارية المعمول بها.

وقد تطورت موازنة بلدية صور تطوراً ملموساً خلال النصف الثاني من حكم الانتداب الفرنسي، فارتفعت من ٨١٤٠ ليرة لبنانية عام ١٩٣٢ إلى ١٥٥٤٥ ليرة عام ١٩٤٣، أي بزيادة قدرها حوالي ٩١ ٪. وكذلك الواردات الفعلية في الحساب القطعي، فإنها ارتفعت من ٤٦٢٢,١٧ ليرة عام ١٩٣٨ إلى ٢٤٣٨٨,٩٤ ليرة عام ١٩٤٣، أي بنسبة ٤٢٧ ٪. أما النفقات الفعلية فقد زادت هي أيضاً في الحساب القطعي، من ٤٦١٨,٣٥ ليرة عام ١٩٣٨ إلى ٢٢٣٩٠,٩٠ ليرة عام ١٩٤٣، أي بنسبة ٣٨٥ ٪[118].

إلا أن موازنة البلدية تعرضت خلال بعض السنوات، إلى تدن في وارداتها ونفقاتها، وذلك بسبب لجوء الدولة إلى تخفيض المبالغ المخصصة للبلديات من عائدات رسوم البنزين والمواد الملتهبة، فبعد أن كانت مخصصات بلدية صور من عائدات هذه الرسوم تبلغ ٢٦٥٠ ليرة لبنانية عام ١٩٣٢، انخفضت إلى ٥٤٠ ليرة عام ١٩٤٢ لتعود فترتفع إلى ١١٤٣ ليرة في السنة التالية[119]. أما في عام ١٩٣٩ وعلى أثر نشوب الحرب العالمية الثانية، والحصار البحري المضروب حول المنطقة ألغت الدولة توزيع رسوم المواد الملتهبة والبنزين على البلديات[120]، فنتج عن ذلك، عدم حصول بلدية صور على حصتها من هذه الرسوم، مما ترك انعكاساً سلبياً واضحاً على مجمل الأوضاع المالية والاقتصادية في المدينة.

بالإضافة إلى هذه الواردات التي كانت تشكل جزءاً هاماً من ميزانية البلدية، كانت تليها بالأهمية رسوم أقلام البلدية التي شكلت عائداتها عاملاً أساسياً في تنفيذ بعض المشاريع الحيوية في المدينة. وقد بلغت، على سبيل المثال، عائدات هذه الرسوم الإجمالية ٣٥٢٦ ليرة لبنانية عام

---

(١١٧) موازنة بلدية صور لعام ١٩٣٣، صادرة بقرار عن مجلس البلدية رقم ١٦٥، تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٣٢.

(١١٨) ملحق رقم (١٩)، ص ٢٢٣.

(١١٩) ملحق رقم (٢٠)، ص ٢٢٤.

(١٢٠) قرار مالي صادر عن وزارة المالية رقم ١٠١٣٦ تاريخ ٥ أيلول ١٩٣٩.

١٩٤٠ وتوزعت على أقلامها كما يلي: ٧٧٥ ليرة رسوم دخولية الحيوانات الشهرية، ١٠٠ ليرة رسوم القبان والكيالة، ٦٠٠ ليرة رسوم دخولية الأشياء براً، ٦٧٥ ليرة رسوم الدلالة (أي البيع بالمزاد العلني) والباج (دلالة الحيوانات)، ٩٠٠ ليرة رسوم الذبحية، ٣٠٠ ليرة رسوم دخولية الأشياء بحراً، ١٧٦ ليرة رسوم دلالة السمك [١٢١].

بينما ارتفع مجموع هذه الرسوم إلى ٣٠٨٨ ليرة عام ١٩٤١، ثم إلى ٦١٢٦,٦٣ ليرة عام ١٩٤٢، و ٦٥٠٠ ليرة عام ١٩٤٣ [١٢٢].

وقد كانت هذه الرسوم تحدد من قبل الدولة أو البلدية، بحيث كان على الملتزم التقيد التام بالرسم القانوني؛ ففي رسوم دخولية الحيوانات الشهرية الموحدة على سبيل المثال، كان يُؤخذ «رسم شهري محدد قدره ١٠ قروش لبنانية عن كل جمل أو بغل محمل، ويحطط للبيع، و ٥ قروش عن كل حمار محمل أيضاً». وفي رسم القبان كان يؤخذ مثلها «رسم قدره قرشان ونصف عن كل قنطار من الفحم أو البطيخ أو البصل أو الثوم» [١٢٣].

وفي رسوم دخولية الأشياء براً، كان يستوفى لعام ١٩٣٣ على سبيل المثال قرش واحد عن كل شوال من الأرز أو من السكر أو الصابون، وقرشان عن كل قنطار حديد، و ٢٥ قرشاً عن كل برميل مشروبات روحية [١٢٤]. وفي رسوم دخولية الأشياء بحراً، كان يتراوح الرسم المفروض على البضائع الداخلة أو الخارجة عبر ميناء صور من ربع قرش إلى خمسة قروش. فمثلاً عام ١٩٣٨ كان يستوفى نصف قرش عن كل صندوق سكر وزنه ٥٠ كلغ، وعن كل شوال ترابة أو كلس، وقرش واحد عن كل شوال صابون، وقرشان عن كل تنكة قطران، وقرشان ونصف عن كل ٢٥٠ كلغ من التين والبصل والبطيخ والبطاطا والزعتر، وخمسة قروش عن كل ٢٥٠ كلغ من الحديد أو عن كل ١٠٠ لوح من خشب القطران أو الشوح [١٢٥].

كما وضعت البلدية رسماً قدره اثنان ونصف بالمائة عن دلالة السمك المباع في صور، أو عن الدلالة التي كان يدفعها المشتري من جراء البيع بالمزاد العلني لمختلف المواد والأرزاق والأشياء المنقولة، وغير المنقولة، أو من جراء بيع الحيوانات كالخيول والبغال والحمير والجمال والأبقار [١٢٦].

---

(١٢١) وثيقة رقم (٤٩).

(١٢٢) ملحق رقم (٢١)، ص ٢٢٥.

(١٢٣) لائحة رسوم بلدية صور عن سنة ١٩٣٤ صادرة بقرار رقم ١٨٤ تاريخ ٤ تشرين الأول ١٩٣٣.

(١٢٤) ملحق رقم (٢٢)، ص ٢٢٦.

(١٢٥) لائحة رسوم بلدية صور عن سنة ١٩٣٨ صادرة بقرار رقم ١٧٢ تاريخ ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٧.

(١٢٦) لائحة رسوم بلدية صور عن سنة ١٩٤٣ صادرة بقرار رقم ٧٥ تاريخ ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٢.

أما رسوم الذبحية التي كانت تؤخذ عن الحيوانات المعدة للغذاء وتذبح في المسلخ البلدي، فكانت ٢٥ قرشاً عن كل جدي، و ٥٠ قرشاً عن الخروف أو العنزة و ٧٥ قرشا عن العجل، و ١٢٥ قرشاً عن البقرة أو الثور، و ٢٠٠ قرش عن الجاموس أو الجمل. أما الحيوانات التي تذبح في المسلخ لحاجات الجيش، فكان يستوفى عنها رسم قدره ١٥ قرشاً عن كل ذبحية من فئة الأغنام، و ٢٥ قرشاً إذا كانت من فئة الأبقار (١٢٧).

وكان يجري تلزيم هذه الرسوم قبل نهاية كل سنة، أو في مطلع السنة الجديدة وذلك بطريقة المزاد العلني؛ وبعد المناداة في الساحات العامة والشوارع، واستخدام كافة وسائل التشويق والترغيب. وغالباً ما كانت تحصل خلافات وشكاوى بين البلدية من جهة، وبعض الملتزمين من جهة ثانية، بسبب تمنع هؤلاء عن دفع الديون المتوجبة عليهم. ففي عام ١٩٢١، أقامت البلدية دعوى على كل من خليل بسما ملتزم رسم السقالة (دخولية الأشياء بحراً) وعلى فريد خطار ملتزم رسم القبان، وعلى محمد جودي ملتزم رسم البالية (الدلالة)، بسبب امتناعهم عن دفع الديون المستحقة للبلدية، والبالغة ٣٦٦٨٥ قرشاً لبنانياً سورياً ورقاً (١٢٨).

إلا أن البلدية كانت تتساهل في أحيان أخرى مع بعض الملتزمين، فعندما وجدت أن كامل حلاوي، ملتزم رسوم أقلام دخولية الحيوانات الشهرية والذبحية والسقالة والدلالة والباج والقبان عن عام ١٩٣١، لم يستطع دفع البدلات المتبقية في ذمته والبالغة ٤١٦٣٥ قرشاً لبنانياً بسبب الضائقة المالية والاقتصادية، وافقت على تقسيط الرصيد المطلوب منه على ثمانية أقساط متساوية تدفع شهرياً (١٢٩).

كما كانت البلدية تفرض على بعض ملتزمي الأقلام كفالة مالية من كبار الأغنياء والملاكين: «ففي عام ١٩٣٢، التزم أحمد ابراهيم بيطار وبكفالة الحاج حسن دبوق قلم دخولية الحيوانات الشهرية بمبلغ ٨١٣٠٠ قرش وقلم دخولية الأشياء براً ٥٥٨٠٠ قرش، وقلم رسم الذبحية ٥٦٩٥٠ قرشاً، ورسم القبان ٨٢٩٠ قرشاً (١٣٠)، وتقرر تأجيل أقلام رسوم السقالة داخل وخارج البحر ورسم الدلالة والباج لحين الحصول على بدلات لائقة (١٣١).

---

(١٢٧) بلدية صور، القرار السابق.
(١٢٨) بلدية صور، «كتاب موجه لمدعي عام محافظة صور»، رقم ١٥٨ صادر في ٢٣ أيار ١٩٢٥.
(١٢٩) وثيقة رقم (٥٠).
(١٣٠) ملحق رقم (٢١)، ص ٢٢٥.
(١٣١) بلدية صور، قرار رقم ١٩ صادر في ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٢.

وفي عام ١٩٣٦، التزم محمد خالد شعلان رسوم قلم الذبحية، ويوسف برادعي رسم دخولية الأشياء بحراً، ومالك حلاوي رسم دخولية الأشياء براً [١٣٢]. وفي عام ١٩٣٧ التزم مخايل طناسي رسوم قلم دلالة السمك، ونجيب برادعي رسوم الكيلة والقبان [١٣٣].

وكان مجلس البلدية ينتدب بعض أعضائه، لتمثيله في جلسة تلزيم أقلام البلدية، التي تنعقد تحت اسم «جلسة قومسيون تلزيم أقلام بلدية صور» وبرئاسة رئيس البلدية. وقبل بدء جلسة التلزيم، كان الجلاوزة يقومون بالمناداة في الشوارع والأزقة ومحل اجتماع الناس مع استخدام كافة أنواع الترغيب والتشويق، وذلك لتشجيع الملتزمين على الحضور.

وكثيراً ما كان مجلس البلدية يمدد فترة الالتزام عدة أيام، «حتى إذا جاء البدل موافقاً ولائقاً صار التلزيم حسب الأصول» [١٣٤]، و «لما لم يتقدم سوى المزايد محمد خالد شعلان على قلم دخولية الأشياء بحراً لعام ١٩٣٧، قرر مجلس القومسيون إجراء الإحالة القطعية عليه، ببدل قدره ٢٠٥٠٠ قرش لبناني سوري ورقاً» [١٣٥].

ولما كان يتأخر تلزيم الأقلام بسبب عدم دفع البدلات المناسبة، كانت البلدية تكلف بعض موظفيها، للقيام مؤقتاً بجباية الرسوم، ففي كانون الأول عام ١٩٣٩، كلفت «المراقب الصحي يوسف واكيم بجباية رسوم الذبحية والقبان، والجلواز اسماعيل حلاوي بجباية رسوم دخولية الحيوانات الشهرية الموحدة، ودخولية الأشياء براً، والجلواز أنيس قبطي بجباية رسوم دخولية الأشياء بحراً ورسوم دلالة السمك، ومراقب الحرش عبد السلام جودي بجباية رسوم الدلالة والباج» [١٣٦].

ونظراً للقحط العام، والأعمال الحربية التي حصلت في منطقة صور عام ١٩٤١، مما أدى إلى خسارة بعض الملتزمين، ارتأت البلدية: «تنزيل ١٥٠ ليرة لبنانية من بدل توفيق أبو زيد ملتزم قلم الدلالة والباج، وتنزيل ٨٠ ليرة من بدل علي بيضون ملتزم قلم دخولية الأشياء براً، و ١٥٠ ليرة من عبد الحسن بيطار ملتزم قلمي دخولية الحيوانات الشهرية الموحدة ودخولية الأشياء بحراً» [١٣٧].

---

(١٣٢) بلدية صور، قرار رقم ٢٠٢ صادر في ٢٢ كانون الأول ١٩٣٦.

(١٣٣) بلدية صور، قرار رقم ٢٠٨ صادر في ٣٠ كانون الأول ١٩٣٧.

(١٣٤) مجلس قومسيون تلزيم رسوم أقلام البلدية، قرار رقم واحد صادر في ١٢ كانون الثاني ١٩٣٧.

(١٣٥) مجلس قومسيون التلزيم، قرار رقم ٣ صادر في ١٥ كانون الثاني ١٩٣٧.

(١٣٦) بلدية صور، قرار رقم ١٤٦ صادر في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٩.

(١٣٧) بلدية صور، قرارات رقم ٩٩، ١٠٠، ١٠١ صادرة في ١٩ أيلول ١٩٤١.

كما كان للبلدية واردات أخرى ناتجة عن حصتها من بعض الضرائب، أو عن بعض الرسوم الخاصة بها، ففي عام ١٩٤٢ بلغت حصة البلدية من ضريبة المسقفات ٣٨٥٥٣ قرشاً لبنانياً، و ١١٠٦٥ قرشاً من ضريبة التمتع و ٨٠٠٠ قرش من المحلات التي تباع فيها الأشربة الروحية، و ٢٨٣٩٧ قرشاً من أشغال الأرصفة والساحات و ١٨٠٠ من رسوم الآرمات واللوحات و ١١٣٠٠ قرش من رسوم وسائل النقل [١٣٨]، و ٣٤٨٤٠ قرشاً من رسوم القيمة التأجيرية [١٣٩].

أما بالنسبة لنفقات بلدية صور ومصارفاتها، فإنها كانت تشمل مختلف المجالات من إدارية واجتماعية وإنشائية. فعلى سبيل المثال، بلغت النفقات الفعلية ٦٩٢٤٨٤ قرشاً لبنانياً عام ١٩٣٦، وتوزعت كما يلي: ١٥٢٤٩٥ قرشاً نفقات إدارية، أي بنسبة ٢٢,١ ٪ من النفقات الإجمالية، ٢٧٩٣٤٩ قرشاً نفقات اجتماعية أي ٤٠,٣ ٪، ٨٠٣٨٧ قرشاً نفقات إنشائية أي ١١,٦ ٪، ٢١٣٢٧ قرشاً نفقات مختلفة أي ٣ ٪، ١٥٨٩٢٦ قرشاً من الاحتياط أي ٢٣ ٪ [١٤٠]. بينما في عام ١٩٤٢، بلغت النفقات الفعلية ٧٢٧٣٨٨ قرشاً لبنانياً توزعت على الشكل التالي: ٢٤٦٧٥٣ قرشاً نفقات إدارية أي بنسبة ٣٣,٩ ٪، ٤٠٠٢٩٦ قرشاً نفقات اجتماعية أي ٥٥ ٪، ٣٦٩٣٥ نفقات إنشائية أي ٥,١ ٪، ٤٣٤٠٤ نفقات مختلفة أي ٦ ٪ [١٤١].

أما في عام ١٩٤٣، فقد ارتفعت النفقات الفعلية إلى ٢٢٣٩٠٩٠ قرشاً لبنانياً، وتوزعت بدورها كما يلي: ٢٦٣٧٧٧ قرشاً نفقات إدارية أي ١١,٨ ٪، ٦٢٢٦٦٥ قرشاً نفقات اجتماعية أي ٢٧,٨ ٪، ١٢١٧٧١٥ نفقات إنشائية أي ٥٤,٤ ٪، ١٣٤٩٣٣ نفقات مختلفة أي ٦ ٪ [١٤٢]. غير أن الواردات الفعلية المحصلة في هذه السنة بلغت ٢٤٣٨٨٩٤ قرشاً [١٤٣].

ويستنتج من ذلك أن النفقات الإنشائية في عام ١٩٤٣ قد ارتفعت عن السنوات السابقة، حتى شكلت أكثر من نصف النفقات الإجمالية، وهذا يعود إلى زيادة نسبة المشاريع المهمة التي قامت بها البلدية، حيث إنها أنفقت ١٠٦٧٢٩٤ قرشاً عن إصلاح الطرقات والساحات والأقنية، و ١١٥٣٦١ قرشاً على مصلحة المياه والعيون [١٤٤].

---

(١٣٨) كانت البلدية تستوفي ٥٠٠ قرش عن كل مركب شراعي و ١٠٠ قرش عن كل زورق. بلدية صور، قرار رقم ٧٥ صادر في ١٣ تشرين الثاني ١٩٤٢.

(١٣٩) ملحق رقم (٢٣)، ص ٢٢٨.

(١٤٠) ملحق رقم (٢٤)، ص ٢٣٠ وملحق رقم (٢٥)، ص ٢٣٢.

(١٤١) ملحق رقم (٢٤)، ص ٢٣٠ وملحق رقم (٢٥)، ص ٢٣٢.

(١٤٢) بلدية صور، جدول الحساب القطعي لمصارفات البلدية عن سنة ١٩٤٣.

(١٤٣) ملحق رقم (١٩)، ص ٢٢٣.

(١٤٤) ملخق رقم (٢٥)، ص ٢٣٢.

أعمال البلدية ومشاريعها:

شملت نشاطات البلدية معظم الحقول الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والصحية للسكان، بحيث كان لها دور هام في ميدان تطور المدينة وتقدمها. وإذا استعرضنا نماذج مما كانت تقوم به البلدية من خدمات ومشاريع، نرى أنه من الناحية الصحية مثلاً كانت تتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتشار الأمراض والأوبئة، وذلك عن طريق رش شوارع المدينة بالمبيدات، وكلفت لهذه الغاية عام ١٩٣٦ الحاج محمود عبدو، للقيام بهذه المهمة، وأعطته لقاء عمله ٤٠٠ قرش لبناني (١٤٥). كما صرفت مبلغ ٥٩٧ قرشاً «إلى طبيب القضاء صبحي سالم وأنيس قبطي، لقاء شحن ونقل مائة تنكة مازوت من بيروت إلى صور، لرشها في البرك والمستنقعات، وذلك لمكافحة البرغش والحشرات» (١٤٦).

ولما أدركت البلدية أن بركة رأس العين الجنوبية، التي يستقي منها سكان المدينة، مكشوفة، وتتجمع فيها الأقذار والحشرات المضرة بالصحة العامة، قررت تلزيمها «للمهندس صالحة، لتغطيتها وإيجاد مهرب في قعرها، بحيث يمكن تفريغها بكاملها حفاظاً على الصحة العامة» (١٤٧).

كما اهتمت البلدية بمراقبة مياه الشرب، وفحصها في مختبرات بيروت بصورة مستمرة. وفي إحدى المرات، «صرفت مبلغ ١٩٥ قرشاً إلى المراقبين الصحيين يوسف واكيم وأحمد حلاوي، لقاء أجرة سيارة ذهاباً وإياباً إلى بيروت لفحص مياه الشرب المستخرجة من برك رأس العين» (١٤٨).

وعندما وجدت أن نهر السامار قد أغلق بسبب الأتربة والأوساخ المتجمعة فيه، أمرت بفتحه، ودفعت مبلغ ٣٠٠ قرش إلى بردان أورفليان وشفان طشيان وقره بت بوربجيان لقاء قيامهم بهذا العمل (١٤٩).

ولما وجدت أن هناك ضرورة لوجود المباول (المراحيض) العامة في نقاط معينة من المدينة، حفاظاً على صحة السكان، عينت «لجنة من أعضائها مؤلفة من محمد أسعد أبو خليل وعبد الرزاق

---

(١٤٥) بلدية صور، قرار رقم ١٤٩ صادر في ٢٧ آب ١٩٣٦.
(١٤٦) بلدية صور، قرار رقم ١٥٥ صادر في ٢٧ آب ١٩٣٦.
(١٤٧) بلدية صور، قرار رقم ١٩٣ صادر في ٦ أيلول ١٩٣٤.
(١٤٨) بلدية صور، قرار رقم ١١٤ صادر في أول حزيران ١٩٣٧.
(١٤٩) بلدية صور، قرار رقم ٩٠ صادر في ١٥ أيلول ١٩٤١.

البيضاوي والياس الحداد ، لدراسة هذه القضية مع طبيب البلدية ، وتقديم الاقتراحات اللازمة بهذا الشأن »(١٥٠) .

وأولت اهتماماً أيضاً بمكافحة الأمراض ، كمرض الكلب مثلاً ، وصرفت لذلك « مبلغ ٢٨٠ قرشاً ، ثمن عشرين كلغ من السموم ، لقتل الكلاب الشاردة في المدينة »(١٥١) ؛ وأعطت « ٧٠ قرشاً إلى توفيق فارس أجرة حرقه لخنزير أصيب بعضة كلب مصاب بهذا الداء »(١٥٢) . كما دفعت ٧٢٥ قرشاً إلى حسين طفلا « أجرة دفن جثة حصان خاص بعسكرية البحرية »(١٥٣) .

وعندما زار مدينة صور ، الدكتور سوقي ، أستاذ المعهد الطبي في مارسيليا ، في مهمة لدرس كيفية تجفيف المستنقعات في لبنان الجنوبي ، استقبلته البلدية ، وأمنت له المنامة ، وصرفت في سبيل ذلك « مبلغ ١٠٠٠ قرش أعطي إلى عزيزة مطر أجرة سرير مع فرشة ولوازمها »(١٥٤) .

كما اهتمت البلدية بالناحية الغذائية في المدينة ، وعندما وجدت « أن المسلخ الكائن في المحلة الشرقية من البلدة غير مستوفٍ الشروط الصحية والفنية ، قررت إنشاء مسلخ جديد بطريقة المناقصة ، على أن تدفع تكاليفه من بدل التنويرات والرسوم التي تُستوفى من رسوم المياه »(١٥٥) .

وللوقوف على نظافة اللحوم وفحصها جيداً ، كلفت « عبدو الحلبي لبناء غرفة من خشب بالقرب من المسلخ ، لإيواء المراقب الصحي ليتسنى له فحص اللحوم ودمغها ، وصرفت له لقاء ذلك ٩١٧ قرشاً »(١٥٦) .

وقد بلغ ما أنفقته البلدية على النظافة في المدينة ٨١٢٣٤ قرشاً عام ١٩٣٦ ، ارتفع إلى ١٥٤٤٩٦ قرشاً عام ١٩٤٢ ، ثم إلى ٢٧١٠٧٥ قرشاً عام ١٩٤٣ ، أما المخصصات الصحية فقد زادت من ٣٤٥٩٥ قرشاً عام ١٩٣٦ ، إلى ٧٩٩٨٥ قرشاً عام ١٩٤٢ ، ثم إلى ٢١٣٦٩٢ قرشاً عام ١٩٤٣(١٥٧) .

---

(١٥٠) بلدية صور ، قرار رقم ٦٦ صادر في ٥ آب ١٩٤٢ .
(١٥١) بلدية صور ، قرار رقم ٢٤ صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٠ .
(١٥٢) بلدية صور ، قرار رقم ١٨ صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٠ .
(١٥٣) وثيقة رقم (٤٨) (أ).
(١٥٤) بلدية صور ، قرار رقم ٢١ صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٠ .
(١٥٥) بلدية صور ، قرار رقم ١٩٢ ، صادر في ٦ أيلول ١٩٣٤ .
(١٥٦) بلدية صور ، قرار رقم ٢٠ صادر في ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٠ .
(١٥٧) ملحق رقم (٢٤) ، ص ٢٣٠ وملحق رقم(٢٥) ص ٢٣٢ .

واهتمت بمراقبة كافة المواد الغذائية، والتحقق من أسعارها المحددة من قبلها [١٥٨]، فعلى سبيل المثال حددت عام ١٩٣٢ أسعار اللحوم على أساس الأوقية كما يلي: «٨ قروش للحم الضاني المجرود، و ٦ قروش للحم الماعز، و ٥ قروش للحم البقر» [١٥٩].

ولمراقبة الموازين والمكاييل، قررت شراء خمس قطع عيارات من فئة العشرين كلغ، ودفعت بدل ذلك «١٥٠٠ قرش ليتمكن بواسطتها المراقب، من ضبط عملية البيع والشراء في المدينة» [١٦٠]. كما اهتمت بالمظهر الجمالي للمدينة، فقامت بغرس الأشجار على جوانب الطرقات الرئيسية: «فغرست ٥٠٠ نصبة سرو على طريق البص وفي محلة الخراب وفي حديقة البلدية، وصرفت في سبيل ذلك ٢٠٦٨ قرشاً، أعطيت للعمال محمد الحاج موسى، وقاسم عقيل، ومحمد يزبك، وسعيد حجازي، وقاسم جرجوعة، وأم قاسم عنتر، والياس سمعان، وداود منّاع، وخليل عبد الله» [١٦١]. وسعت البلدية إلى توسيع طرقات المدينة وتحسينها ورصفها بالحجارة، وقد بلغ ما دفعته خلال النصف الأول من عام ١٩٣٦ لهذا الشأن ٤١٢٩١ قرشاً [١٦٢].

وفي عام ١٩٣٨، «دفعت ١٠٤٠ قرشاً إلى حنا الشمندي ويوسف المبيض» أجرة تصليح الطريق الممتدة من منزل الدكتور صبحي سالم حتى آخر الطريق العام» [١٦٣]. كما صرفت مبلغ ٢٠٠٠٠ قرش إلى نمر الرفاعي، «أجرة تصليح الطريق الممتدة من شركة فاكوم حتى سراي الحكومة» [١٦٤].

أما ما أنفقته البلدية في مجال إصلاح الطرقات والأقنية، فقد زاد من ٤٩٩٠٢ قرش عام ١٩٣٦ إلى ١٠٦٧٢٩٤ قرشاً عام ١٩٤٣ [١٦٥].

ولمّا لم يكن بحوزة البلدية خريطة رسمية لشوارع المدينة وطرقاتها، تستند إليها في إعطاء رخص البناء، طلبت من المكتب الفني للبلديات العمل على رسم الخريطة المذكورة لاستعمالها عند

---

(١٥٨) ملحق رقم (١٧) ص ٢٢١.
(١٥٩) بلدية صور قرار رقم ٣١٣ صادر في ٣١ كانون الأول ١٩٣٢.
(١٦٠) بلدية صور، قرار رقم ٣٥ صادر في ٢٦ كانون الثاني ١٩٣٩.
(١٦١) بلدية صور، قرار رقم ٢٥ الصادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣.
(١٦٢) وثيقة رقم (٧) (هـ).
(١٦٣) بلدية صور، قرار رقم ١٩ صادر في أول حزيران ١٩٣٨.
(١٦٤) وثيقة رقم (٤٨) (ب).
(١٦٥) ملحق رقم (٢٤) ص ٢٣٠ وملحق رقم (٢٥) ص ٢٣٢.

الضرورة[١٦٦]. وكانت تفرض غرامة مالية على كل من يخالف قانون البناء، وقد فرضت على «سليم جودي مبلغ ٣٠٣٥ قرشاً عن البناء الذي أقدم عليه، قبل أن يستحصل على الرخصة القانونية، وأمرته بإزالة الدرجات والسفرة التي أقامها على الطريق العام»[١٦٧]. كما غرمت الدكتور فيليب فرحات «بمبلغ ٤٦٤١ قرشاً رسماً مضاعفاً لتجاوزه مساحة رخصة البناء المعطاة له»[١٦٨].

ولما كانت واردات البلدية في بعض السنوات لا تسمح لها بالقيام بمشاريع كبرى في المدينة، فقد طلبت عام ١٩٣٣ من الحكومة «قرضاً بقيمة عشرة آلاف ليرة، تدفع من أصل حصتها من رسوم المواد الملتهبة، لتنفيذ بعض المشاريع كإنشاء سقالة لتفريغ السفن، وإنشاء طريق جنوبي غربي المدينة، يمتد من البوابة الفوقا حتى بيت نخلة أيوب، وعمل البنط الداخلي وإكمال المشروع الكهربائي في محلة الرمل»[١٦٩].

كما كان للبلدية سهم وافر في النواحي الاجتماعية والأمور الخيرية، حيث كانت تساعد الفقراء والمحتاجين، وتدفع لهم مساعدات شهرية، ففي عام ١٩٣٦، صرفت ٢٠٩٥ قرشاً على المساكين والفقراء «الشيخ محمود شوفاني، وقاسم نني، وخديجة حدرج، ونعيمة كترا، وبطرس مطانس، ونجيبة مجدلاني، وابراهيم فارس، وخريستو مجدلاني، وحبيب الجوني، ومحمد علي جعفر، ومصطفى المغربي»[١٧٠].

ولما وجدت أن بعض الكندرجية وهم «حبيب حسون وعبد الله الدغيل وعبد الله العجلوني بحالة يُرثى لها، خفضت عنهم رسم التبسيط المفروض عليهم إلى النصف»[١٧١]. كما أقامت حماماً خاصاً للفقراء، وقد «صرفت ٢٥٠ قرشاً إلى عبد الرحيم حلاوي ثمن قفل لباب هذا الحمام»[١٧٢].

ويتبين من سجلات البلدية، أن عدد الفقراء والمحتاجين في صور كان كبيراً في تلك الفترة، وبلغ ما أنفقته في هذا السبيل ١٨٠٠٠ قرش عام ١٩٣٦ ارتفع إلى ٢٠٠٠٠ قرش عام ١٩٤١، ثم

(١٦٦) بلدية صور، قرار رقم ٣٩ صادر في ٣ آب ١٩٤٣.
(١٦٧) بلدية صور، قرار رقم ٥١ صادر في ٩ أيلول ١٩٤٣.
(١٦٨) بلدية صور، قرار رقم ٥٢ صادر في ٩ أيلول ١٩٤٣.
(١٦٩) بلدية صور، قرار رقم ١١٢ صادر في ١٩ أيار ١٩٣٣.
(١٧٠) بلدية صور، قرار رقم ١٤٧ صادر في ٢٧ آب ١٩٣٦.
(١٧١) بلدية صور، قرار رقم ٥٨ صادر في ٢٤ حزيران ١٩٤٢.
(١٧٢) وثيقة رقم (٤٨) (ب).

انخفض إلى ١٤٤٥٠ قرشاً عام ١٩٤٢ (١٧٣).

واهتمت البلدية برعاية الأحراج الواقعة في المدينة، فكلفت « عبد السلام جودي بالمحافظة على تلك الأحراج الكائنة في منطقة الخراب، مع جباية رسوم المياه والحراسة، على أن يأخذ لقاء عمله مبلغ ٢٠ بالماية من القيمة التي يجبيها سنوياً » (١٧٤).

وأمّنت المياه للمدينة بحيث حرصت على إيصالها لجميع السكان، لذا فقد كانت تقوم بعملية ضبط العيارات، « وصرفت لقاء ذلك ١٨٠٠ قرش لتوفيق سعادة وعلي حجازي بدل قيامها بتعيير المياه عن سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ » (١٧٥).

وارتفع ما أنفقته على مصلحة المياه، وإصلاح العيون في المدينة من ١٠٤٠٦ قروش عام ١٩٣٦ إلى ١١٥٣٦١ قرشاً عام ١٩٤٣ (١٧٦).

وكان للبلدية دور أساسي في تأمين الكهرباء للمدينة، فكانت تتحمل لوحدها تكاليف الإنارة؛ فقد « صرفت ٢٥٣٣٨ قرشاً إلى جبرائيل منسّى، مدير صاحب شركة امتياز كهرباء صور، عن الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٤١، وذلك بدل استهلاك بلدية صور تنويرات عن شوارع المدينة » (١٧٧). كما دفعت « مبلغ ١٠٠٠٠ قرش ثمن لمبات لتوزع على الشوارع والطرقات العامة » (١٧٨).

وبلغ ما أنفقته البلدية على مصلحة الكهرباء، وإنارة المدينة ١٠٣٢١٢ قرشاً عام ١٩٣٦، وقد ارتفع هذا المبلغ إلى ١٢٨٢٩٨ قرشاً عام ١٩٤٣ (١٧٩).

وفي المجال التربوي أولت البلدية اهتماماً خاصاً بالمدارس الرسمية، فقدمت لها، وضمن إمكانياتها، المساعدات المالية والعينية (١٨٠). فعندما وجدت « أن مدرسة الإناث الرسمية بحاجة إلى طاولات، اتفقت مع النجار ابراهيم سمعان على صنع ٣٠ طاولة وبمبلغ ١٢٧ قرشاً للطاولة

(١٧٣) ملحق رقم (٢٤)، ص ٢٣٠.
(١٧٤) بلدية صور، قرار رقم ٢٦٣ صادر في ٣٠ كانون الأول ١٩٣٦.
(١٧٥) بلدية صور، قرار رقم ٤١ صادر في أول نيسان ١٩٤١.
(١٧٦) ملحق رقم (٢٥)، ص ٢٣٢.
(١٧٧) بلدية صور، قرار رقم ٣٠ صادر في أول نيسان ١٩٤١.
(١٧٨) بلدية صور، قرار رقم ٣١ صادر في أول نيسان ١٩٤١.
(١٧٩) ملحق رقم (٢٥). ص ٢٣٢.
(١٨٠) وثيقة رقم (١٣).

الواحدة»[١٨١]. كما «صرفت ١١٦٥ قرشاً إلى النجار محمد قهوجي ثمن لوازم وأجرة عمل وتصليح النوافذ والطاولات والمقاعد الموجودة في المدرسة الرسمية للذكور»[١٨٢].

ولما وصل قسم من المهاجرين الأرمن من لواء الإسكندرونة إلى صور، ساعدتهم البلدية، وأسكنتهم في خانات المدينة في البداية، ثم أقامت لهم مساكن خاصة في منطقتي البصّ والرشيدية، «ودفعت ١٥٠٠ قرش أجرة من ساعد مأمور النفوس في عملية تصحيح اللوائح، وتسجيل نفوس الأرمن المهاجرين»[١٨٣].

وفي عام ١٩٤٢، وجدت البلدية «أنها عاجزة عن القيام بالمشاريع وتقديم الخدمات نتيجة ضعف ميزانيتها وقلة مساعدة الدولة لها»، فقررت لسد هذا العجز زيادة نسبة الضرائب على المواطنين كما يلي: أضافت ٣٪ على أساس ضريبة العقارات المبنية، ١٠٪ على رسم التمتع، ٢٠٪ سنوياً عن كل سينما أو فندق أو مقهى، ١٠٠ قرش رسماً سنوياً عن كل كلب ما عدا الكلاب التي تحرس المواشي واستوفت رسم ماء سنوياً (جعل قدره ٧٥ قرشاً عن كل متر مياه مستعمل، و ٢٥ قرشاً عن كل عيار، وفرضت رسوماً مختلفة على الذبحية، وعلى محلات السكن، وعلى الإعلانات ومحطات البنزين[١٨٤].

استنتاجات

بقيت صور تابعة لولاية بيروت حتى أواخر العهد العثماني، عندما أُلحقت مع بداية عهد الانتداب الفرنسي بمتصرفية صيدا، فتكونت عندئذٍ من أربع مديريات هي: مديرّية صور ومديرية تبنين ومديرية علما الشعب ومديرية بنت جبيل. إلا أن هذا التقسيم الإداري لم يستمر طويلاً إذْ تحولت صور عام ١٩٢٥، إلى مركز للمحافظة ضمت مدينة صور وجوارها، ومديرية تبنين ومديرية علما الشعب. وفي عام ١٩٣٠، عادت صور لتشكل مركزاً للقضاء التابع لمحافظة لبنان الجنوبي، واستمرت على هذه الحال حتى نهاية الانتداب وما بعد عهد الاستقلال. وقد هدفت السلطات الانتدابية، من خلال التقسيمات الإدارية، إلى زيادة الخلافات والنزاعات الطائفية والمذهبية بين المواطنين، وذلك عن طريق فرز السكان طائفياً بين المناطق المختلفة.

---

(١٨١) بلدية صور، قرار رقم ٣٥ صادر في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٣.
(١٨٢) بلدية صور، قرار رقم ٢٧ صادر في أول نيسان ١٩٤١.
(١٨٣) قائمقام صور، عدد ٢٣٦ صادر في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٠.
(١٨٤) راجع قرار بلدية صور، رقم ٣٣ الصادر في ٣١ آذار ١٩٤٢.

ولتدعيم سياستها الاستعمارية، لجأت السلطات الفرنسية إلى بعض الزعماء والمتنفذين في صور، وسلمتهم مقاليد المسؤولية والوظيفة، فكانوا عوناً لها في الشدائد وسنداً لها في المحن.

اتسم الطابع الإداري في المدينة في تلك الفترة ببعض السمات الآتية:

أولاً: اعتماد السلطات الانتدابية مبدأ التعيينات المزاجية المستندة إلى المحسوبيات والامتيازات في مختلف الوظائف والمجالس الإدارية والمختارية، دون النظر إلى الكفاءات العلمية وغيرها.

ثانياً: مثل القائمقام أو المحافظ في صور سياسة القمع والإرهاب في وجه الحركات المناهضة للسلطات، فجمع حوله عدداً من كبار الملاكين والمتنفذين، وعينهم في المناصب والمراكز الحساسة والهامة في المدينة.

ثالثاً: شكلت هذه الفئة من الموظفين الإداريين والموالين للانتداب، طبقة خاصة عملت على نهب الفئات الشعبية المسحوقة، عن طريق الهيمنة والرشوة، وتحت ستار تحصيل ضرائب الدولة، أو جمع رسوم واردات البلدية.

بالإضافة إلى ذلك، عمدت السلطات الانتدابية إلى تنفيذ سياستها التقليدية الرامية إلى تجويع المواطنين وإفقارهم، فألغت المحكمة البدائية في صور عام ١٩٣٠، كما ألغت بعد ذلك المحكمة العقارية عام ١٩٤٠.

نتيجة لهذه الإجراءات التعسفية بحق أبناء صور والمنطقة، عاني المواطنون كثيراً من صعوبة الانتقال وتكاليفه الباهظة لمتابعة معاملاتهم في صيدا، فقدموا العرائض احتجاجاً إلى المسؤولين ولكن بدون جدوى.

واتبع الفرنسيون سياسة الترهيب والترغيب، فمنعوا المخاتير من التدخل في الشؤون السياسية، وكلفوهم بمراقبة تحركات المواطنين واجتماعاتهم، وتقربوا منهم كثيراً، حتى تحولوا في النهاية إلى عيون للانتداب، فحافظوا على مصالحه، ونفذوا سياسته في قمع المناضلين الوطنيين.

كانت ممارسات السلطة تجاه البلدية، لا تقل إهمالاً عن غيرها من المرافق الهامة في المدينة، التي لم يعمل الفرنسيون على تقدمها وتطورها بل تركوها لقمة سائغة لأعوانهم من الإقطاعيين والمتنفذين.

فتعرضت البلدية إلى مختلف وسائل القهر لضربها ومنعها من القيام بأية مشاريع هامة في المدينة، ومارست السلطة سياسة إفقار موازنتها، من خلال تخفيض المبالغ المخصصة لها من عائدات رسوم البنزين والمواد الملتهبة، والتي كانت تشكل نسبة كبيرة من وارداتها السنوية.

فبعد أن بلغت هذه العائدات ٢٦٥٠ ليرة عام ١٩٣٢، انخفضت إلى ٥٤٠ ليرة عام ١٩٤٢، فانعكس هذا الوضع سلباً، على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في المدينة.

وتنفيذاً لسياسة الانتداب في قهر المواطنين وإذلالهم، لجأت البلدية لتعويض خسائرها الناجمة عن هذا الانخفاض، إلى زيادة رسوم أقلامها، وفرض ضرائب إضافية، مما أدّى إلى وقوع فئات واسعة من المواطنين تحت جشع الملتزمين الذين مارسوا أبشع وسائل السرقة والنهب، مستندين في ذلك على ما يقدمه لهم المتنفذون من عون ومساعدة.

الفصل الرابع

الحياة السياسية في صور

صور قبيل الانتداب الفرنسي:

لما بدأت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ، وخاضت الدولة العثمانية غمارها إلى جانب ألمانيا ، قام القائد العام العسكري في سوريا جمال باشا « بحكم إرهابي ، اقترن بنفي عدد من السوريين واللبنانيين ممن عرفوا بقربهم إلى فرنسا أو بريطانيا ، إلى الأناضول ، وبإعدام نخبة ممتازة من الرجال العاملين في سبيل الاستقلال العربي ، على أعواد المشانق في كل من بيروت ودمشق »(١) .

وقد ساهم جبل عامل في النشاطات المعادية للأتراك ، « وبرز ذلك في اشتراكه في المؤتمرات الوطنية ، والانتظام في سلك الجمعيات السرية الثورية ، كما ساهم فيها الأعيان ، واشتركوا فيها اشتراكاً فعلياً حتى نهاية الحرب »(٢) .

وشاركت صور في هذا النشاط ، وانتسب عدد من زعمائها ووجهائها إلى حزب اللامركزية الذي أقام علاقات وثيقة مع الثورة العربية ، بقيادة الشريف حسين وولده الأمير فيصل . وكانت لهؤلاء علاقات وطيدة بأشخاص منتمين للثورة العربية في صيدا وبنت جبيل والنبطية ومرجعيون . « حضر عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي إلى صور ، أكثر من مرة ، وكان يجتمع ببعض الأعيان والوجهاء بشكل سري لاستجلاء المواقف السياسية فيها ، ولمعرفة إمكانيات البلدة في العمل السياسي الوطني »(٣) .

---

(١) يوسف الحكيم ، « سورية والانتداب الفرنسي » ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ٦ .

(٢) محمد جابر آل صفا ، « تاريخ جبل عامل » ، طبعة ثانية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٨ .

(٣) محمد جابر ، المرجع نفسه ، ص ٢١٢ .

وشكل عبد الكريم الخليل صلة الوصل بين الحركة الوطنية عامة وبين الحركة الوطنية في جبل عامل خاصة، « إذ كان مندوباً من قبل الحركة العربية إلى صيدا وصور وغيرها من المراكز الهامة في جبل عامل »[٤]؛ « وكان النشاط الذي يقوم به الوطنيون، يتكشف عبر بعض الجواسيس الذين دخلوا الجمعيات الوطنية سراً، أو عبر بعض الإقطاعيين والسياسيين في المنطقة». « وإن كثيراً من أركان الحركة العربية في جبل عامل، الذين حكم عليهم، ونفذ فيهم حكم الاعدام في آب سنة ١٩١٥، كانوا ضحية وشايات وتحريضات الشيخ أسعد الشقيري والأمير شكيب أرسلان وكامل بك الأسعد »[٥]. وعندما حضر هذا الأخير أمام جمال باشا أكد له بقوله: « لقد كانت سعادتكم واثقة جداً بالإصلاحيين، وأعطيتموهم صلاحيات واسعة، ففي هذا الوقت تجد رضا الصلح، النائب السابق لولاية بيروت، وعبد الكريم الخليل يتآمران للقيام بعصيان في مناطق صور وصيدا ». إلا أن هذه الوشاية لم تكن سوى محاولة من قبله لإبعاد منافسيه السياسيين، « ولكن جمال باشا كان بحاجة على كل حال إلى حجة ليبرر بها سياسته التصفوية والإرهابية »[٦].

لذلك أمر جمال باشا بإلقاء القبض على عدد من زعماء جبل عامل، منهم رضا الصلح ونجله رياض وعبد الكريم الخليل ومحمد جابر آل صفا والشيخ أحمد رضا والشيخ سليمان ظاهر والشيخ عارف الزين وراشد عسيران، ومن صور الحاج عبد الله يحيى الخليل، والحاج اسماعيل الخليل[٧]. ولقد كان هذا الأخير على خصام شديد مع كامل الأسعد[٨].

وقفت صور موقفاً مشرفاً، تجلّى في رفض بعض وجهاء المدينة في الإدلاء بشهادات ضد المعتقلين في سجون عاليه. ويقول محمد جابر « أرادت هيئة الديوان العسكري التوسع في التحقيق، فذهبت إلى صيدا وصور لتحضير شهود آخرين يشهدون علينا، وقد اعتقلت الحكومة فريقاً من وجهاء المدينتين وزجتهم في سجون عاليه لأنهم أبوا أن يرضخوا لحكمها »[٩]. وهكذا فقد كان من نتيجة المحاكمات الصورية، أن حكمت المحكمة التركية على رضا الصلح بالنفي المؤبد، وحكم على عبد الكريم الخليل أن يكون واحداً من الشهداء الذين أعدمهم جمال باشا، إذ قال قبل لحظات

---

(٤) حسن سعد، « جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين (١٩١٤ - ١٩٢٠) » طبعة ثانية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٥، ص ٥٢.

(٥) محمد عزة دروزة، « الحركة العربية الحديثة »، طبعة ثانية بيروت ١٩٧١، ص ٣٤٥.

(٦) وجيه كوثراني، « الاتجاهات الاجتماعية والسياسية »، مرجع سابق، ص ٢٦٥ - ٢٦٦.

(٧) محمد جابر آل صفا، « تاريخ جبل عامل »، المرجع السابق، ص ٢١٣.

(٨) مصطفى بزي، « تطور المجتمع في بنت جبيل »، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٩) محمد جابر آل صفا، « تاريخ جبل عامل »، مرجع سابق، ص ٢١٨.

من تنفيذ الحكم به: « إذا كان جمال باشا يتهمنا بإضرام الثورة لاستقلال العرب، فلا بد من ضحايا لهذا الاستقلال ولنكن نحن أول هذه الضحايا »[١٠].

وإثر هزيمة الأتراك في الحرب عام ١٩١٨، فرّ جنودهم من المنطقة، وعمت مظاهر البهجة أنحاء صور وجبل عامل، ونزل المواطنون إلى الشوارع يغنون ويرقصون، فرحين مسرورين بزوال الحكم التركي الذي قضّ مضاجعهم، ونغّص عيشهم، وتخلصت صور من نير الاستعباد العثماني الذي حرمها خيرة شبابها، لاشتراكهم مرغمين في الحرب إلى جانب الجيش التركي، وقد استشهد عدد كبير منهم[١١].

علاقة صور بالحكومة العربية في دمشق:

في عام ١٩١٨ انتصر الحلفاء، وانتهى بانتصارهم عهد الحكم التركي في بلادنا، ذلك الحكم الذي استمر مدة أربع مئة سنة تقريباً[١٢]. وتوج هذا الانتصار بدخول القوات العربية دمشق في ٣٠ أيلول من نفس السنة، « وإعلان الحكومة العربية في قلب عاصمة العرب التاريخية »[١٣]. وعلى أثر هذا الإعلان تشكلت منذ نداء الأمير سعيد الجزائري إدارات عربية تمثل سلطة دمشق الجديدة، « ففي بيروت قام رئيس البلدية عمر الداعوق بمحاولة تنظيم حكومة عربية محلية، ما لبثت أن تعززت بوصول شكري الأيوبي على رأس حامية كبيرة »[١٤]. واتُخذت الخطوات ذاتها في كل من صيدا وصور ومناطق جبل عامل؛ « ففي ٥ تشرين الأول سنة ١٩١٨، قدم النبطية كامل بك الأسعد يصحبه السيد إيليا الخوري مندوب الأمير فيصل تخفق أمامه الراية العربية المربعة الألوان، التي رُفعت لأول مرة في ربوع جبل عامل، ورُكزت في أعلى دار آل الفضل. وكانت حكومة صيدا بعد جلاء الترك يديرها رئيس البلدية، فتنحى عنها وانتخب الأعيان لرئاسة الحكومة في صيدا رياض بك الصلح، وتشكلت حكومة صور برئاسة الحاج عبد الله يحيى الخليل »[١٥].

---

(١٠) موسى سليمان، « الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ – ١٩٢٤ » طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، ص ١١٢.

(١١) المقابلة المشار إليها سابقاً مع الحاج يوسف الرفاعي.

(١٢) زين زين، « الصراع الدولي في الشرق الأوسط، ولادة دولتي سوريا ولبنان »، طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧، ص ٧٧.

(١٣) خيرية قاسمية، « الحكومة العربية في دمشق (١٩١٨ – ١٩٢٠) »، طبعة ثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٦، ص ٤٦.

(١٤) وجيه كوثراني، « الاتجاهات... » مرجع سابق، ص ٢٩٩.

(١٥) محمد جابر آل صفا، « تاريخ جبل عامل »، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

لكن الخلافات السياسية والنزاعات بين زعماء جبل عامل ما زالت في أوجهـا، إذ أن كامل الأسعد الذي كان يعتبر نفسه الزعيم الأوحد في جبل عامل، رفض وجود الصلح على رأس حكومة صيدا، وعقد في النبطية، بدعوة منه اجتماع حافل بالعلماء والأعيان، الغرض منه إسقاط حكومة الصلح في صيدا [١٦].

ولم يكتف الأسعد بذلك بل كان يقدم للفرنسيين، وبصورة مستمرة، تقارير الوشاية على أفراد الحركة العربية، ويذكر في أحدها: «إن تلامذة رضا الصلح وهم الحاج اسماعيل الخليل من صور والشيخ سليمان ظاهر ومحمد جابر آل صفا والشيخ أحمد رضا ما زالوا بميلهم وتحزبهم للحكومة العربية» [١٧].

وهكذا كان لجبل عامل موقف واضح من الثورة العربية، حيث كان مندفعاً كلياً في تأييد حركة الشريف حسين، وقد تجلى ذلك بالوفد الذي أرسله العامليون إلى دمشق لتهنئة الأمير فيصل بدخوله إليها مظفراً، وبالموقف الذي اتخذوه أيضاً أمام لجنة كنغ - كراين الأميركية، حيث أعلنوا رغبتهم التامة بالاستقلال ورفضهم للانتداب [١٨]. وكان هذا الموقف الرافض، قد عبر عنه الأمير فيصل في مؤتمر الصلح الذي عقد في باريس في كانون الثاني عام ١٩١٩، كممثل لوالده الشريف حسين، وقد بذل فيصل جهوداً كبيرة في سبيل حصول العرب على حقوقهم في الاستقلال والوحدة [١٩]، ولكنه اصطدم في المؤتمر بثلاثة مؤثرات كبرى: «أحدها مصلحة بريطانيا الاستعمارية في فلسطين والعراق، وثانيها المصلحة الفرنسية الاستعمارية في سوريا، وثالثها، وهو متحد مع الأول، المصلحة الصهيونية القومية في فلسطين» [٢٠].

وإزاء هذه الأحداث التي أصبحت واضحة في مؤتمر الصلح، والتي أظهرت مخططات كل من فرنسا وبريطانيا، تنادى الزعماء العرب في سوريا إلى مؤتمر عام، عُرف بالمؤتمر السوري، وعقد في حزيران سنة ١٩١٩، واشترك فيه ممثلون عن جميع الأنحاء السورية، وفي ختام مناقشاته اتخذ عدة

---

(١٦) محمد جابر آل صفا «تاريخ جبل عامل»، مرجع سابق، ص ٢٢٣.
راجع أيضاً حسن سعد: «جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين»، مرجع سابق، ص ٨١.

(١٧) أحمد أبو ملحم «وجوه ثقافية من الجنوب» منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، طبعة أولى، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨١، ص ٥٩.

(١٨) مصطفى بزي: «تطور المجتمع في بنت جبيل»، مرجع سابق ص ٣٩.

(١٩) زاهية قدورة: «تاريخ العرب الحديث». دار النهضة، بيروت ١٩٧٥، ص ٢٥٦.

(٢٠) جورج أنطونيوس: «يقظة العرب» مترجم، طبعة سادسة، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٠، ص ٣٨٧.

قرارات هامة تركزت « حول الاستقلال السياسي العام الناجز للبلاد السورية، مع عدم تجزئة هذه البلاد، كما أقر المؤتمر تنصيب فيصل ملكاً دستورياً على سوريا »[٢١].

أما موقف العامليين في ذلك المؤتمر، فقد نقله الشيخ عبد الحسين صادق موجهاً كلامه إلى فيصل « إنني باسم جبل عامل أبايعك على الموت »[٢٢].

وبعد صدور قرارات المؤتمر « شارك أبناء جبل عامل برفع الأعلام العربية ذات الألوان الأربعة، وفي وسط اللون الأحمر نجمة ذات سبعة أشعة ». وعندما حاول الفرنسيون حمل الأهالي على توقيع عرائض احتجاج على أعمال دمشق في مؤتمرها السوري بتنصيب الأمير فيصل ملكاً على سورية، « اصطدمت بالروح السائدة في البلاد، وبالتعلق بالملك فيصل، وبالوحدة والنفور من الالتحاق بلبنان »[٢٣].

موقف صور من لجنة كنغ ـ كراين:

اقترح فيصل على مؤتمر الصلح في باريس، أن ترسل لجنة تحقيق دولية لتستطلع رغبات سكان البلاد؛ لم ترحب إنكلترا وفرنسا بهذا الاقتراح لأنه يتناقض مع معاهدة سايكس ـ بيكو، بينما أيده الرئيس ولسن، وأرسل بعثة أميركية عرفت بلجنة « كنغ ـ كراين »[٢٤].

وصلت هذه اللجنة إلى المنطقة، وبعد انتهاء أعمالها في فلسطين، قدمت إلى صور واجتمعت بالعلماء العامليين وفي مقدمتهم إمام المدينة السيد عبد الحسين شرف الدين الذي فوضته « الأمة العاملية » بالتكلم باسمها، وقال في معرض حديثه عن هذا الاجتماع: « لقد توليت الحديث في حوار طويل أفضيت خلاله بتصوير رغبات الأمة وأمانيها في الوحدة السورية المستقلة بحكومتها الدستورية، وأن يكون على رأسها الأمير فيصل ملكاً، ورفضت أن يكون لأية دولة أجنبية يد في حكم، أو دخل في الانتداب ولا سيما الحكم الفرنسي، وبذلك ازداد الطين بلة بيننا وبين الفرنسيين »[٢٥].

---

(٢١) أمين سعيد « أسرار الثورة العربية الكبرى »، بيروت، بدون تاريخ إصدار، ص ٤٨.

(٢٢) منذر جابر، « مؤتمر وادي الحجير وآثاره »، رسالة كفاءة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٣، ص ١٤.

(٢٣) أحمد رضا، مذكرات للتاريخ، « العرفان »، مجلد ٣٣، جزء ٧، سنة ١٩٤٧، ص ٧٣٣ ـ ٧٣٤.

(٢٤) زاهية قدورة، « تاريخ العرب الحديث »، مرجع سابق، ص ٢٥٧.

(٢٥) عبد الحسين شرف الدين، « صفحات من حياتي »، الألواح، العدد ١٤ الصادر في ١٥ آذار ١٩٥١، ص ٦.

ثم قدم السيد عبد الحسين شرف الدين مذكرة باسم جبل عامل، إلى اللجنة الأميركية جاء فيها: «أما بعد، فإني أؤكد الحديث الذي أدرته وأخي الإمام الشيخ حسين مغنية، وأسجل في هذه الوثيقة خلاصة الرأي الذي أولينا به عشية الاجتماع، منعاً لكل لبس لدى المترجم، ودفعاً لأي دس، من الذين يحرفون الكلام عن مواضعه، وإليكم ذكراً في هذه البنود:

أولاً: لا نرضى بغير استقلال سوريا الناجز، بحدودها الطبيعية، التي تضم قسميها الجنوبي «فلسطين» والغربي «لبنان» وكل ما يعرف ببر الشام دون حماية أو وصاية.

ثانياً: الأمير فيصل هو مرشح العرب الطبيعي للملك سوريا، لما له من جهاد في سبيل القضية العربية، ومن عبقرية سياسية وخلقية.

ثالثاً: تكون الحكومة ملكية ذات عدالة ومساواة، يستوي فيها جميع الناس كافة في الحقوق والواجبات.

رابعاً: لا حق إطلاقاً لما تدعيه فرنسا في أية بقعة من سوريا، ولا نقبل أية مساعدة منها»(٢٦).

كما شاركت صور في مؤتمر دمشق الذي عقد في ١٨ آذار سنة ١٩٢٠، وقد «تجمع فيه الوحدويون من كافة المناطق السورية واللبنانية والفلسطينية والعراقية، لمبايعة الأمير فيصل ملكاً على هذا الاتحاد العام»(٢٧). وتمثلت صور في هذا المؤتمر بالحاج عبد الله يحي الخليل(٢٨).

موقف صور من فرض الانتداب الفرنسي:

سارع الفرنسيون والبريطانيون بعد خمسة وأربعين يوماً بالضبط من مؤتمر دمشق «إلى عقد مؤتمر سان ريمو في إيطاليا الذي أقر الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان والإنكليزي على فلسطين والعراق»(٢٩). وقد اعتبر هذا الانتداب تأكيداً للسياسة الوفاقية بين هاتين الدولتين فرنسا وبريطانيا، واستمراراً للاتفاقات المعقودة خلال الحرب وبعدها(٣٠).

---

(٢٦) جعفر شرف الدين، «من دفتر الذكريات الجنوبية»، الجزء الثاني، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، مرجع سابق، ص ١٨.

(٢٧) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق، ص ٣٣.
راجع مقررات هذا المؤتمر في: جورج أنطونيوس، «يقظة العرب» مرجع سابق، ص ٤١٨.

(٢٨) وجيه كوثراني، «الاتجاهات...» الحاشية، مرجع سابق، ص ٣٦١.

(٢٩) مسعود ضاهر، «تاريخ لبنان الاجتماعي»، مرجع سابق، ص ٣٤.

(٣٠) Edmond Rabbath: «La Formation Historique du Liban Politique et Constitutionnel». Beyrouth 1973; p. 289.

وهذا الانتداب « لا يختلف بشيء عن الإلحاق والضم والحماية والتي تعتبر جميعها أشكالاً واحدة لمحتوى الاستعمار القديم المتجدد » (٣١).

وبهذه الصورة بسط الاستعمار الأوروبي أجنحة سيطرته على جميع البلاد العربية الممتدة بين شواطىء البحر الأبيض المتوسط وجبال إيران (٣٢).

وفي أيلول سنة ١٩٢٠، أعلن المفوض السامي الفرنسي الجنرال غورو قيام دولة لبنان الكبير، حيث ضم إلى متصرفية جبل لبنان السابقة مناطق بيروت وطرابلس وصيدا وصور ومرجعيون وراشيا وحاصبيا وسهلي البقاع وعكار. وعامل الفرنسيون سكان هذه المناطق المضمومة كمواطنين من الدرجة الثانية حيث « الضرائب كانت أكثر ارتفاعاً عن الضرائب في جبل لبنان وإدارة حصر التبغ تختلف امتيازاتها أيضاً فيها، كذلك تفرض الرسوم الضريبية على المواد الغذائية الأولية كالملح والسكر وغيرهما » (٣٣).

رفض العامليون هذا الانتداب، واعتبروه ستاراً لاحتلال فرنسي جديد، ووقفت صور موقفاً واضحاً منه تجلى بمطالبتها بالوحدة السورية ومقاومة الاحتلال، وعبرت عن موقفها صراحة بالبرقيات والعرائض التي رفعت في وجه المحتلين (٣٤).

وهكذا شكلت انتفاضة صور وجبل عامل عام ١٩٢٠، أول مظهر من مظاهر الرفض للانتداب الفرنسي ومشاريعه الاستعمارية.

مشاركة صور في مؤتمر وادي الحجير:

اشتدت الحركة المناوئة ضد الفرنسيين في جبل عامل، وانتشرت الفوضى في كل مكان، وعمت البلاد أعمال السلب والنهب واضطرب حبل الأمن. ووجدت فرنسا أن الظرف أصبح مناسباً لبذر الخلافات بين السكان. « فجهزت المسيحيين بالأسلحة بدعوى تمكينهم من حماية

---

(٣١) Jacques Couland: «Mouvement syndical du Liban 1919 - 1946». Editions sociales. Paris 1970; p. 17.

(٣٢) ساطع الحصري، « حول القومية العربية »، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦١، ص ٣٣٤.

(٣٣) Victoria de Saint - Point: «La verité sur la Syrie par un temoin». Cahier de France; Paris 1929; p. 25.

(٣٤) عبد الحسين شرف الدين، « صفحات من حياتي »، الألواح عدد ١٤ الصادر في ١٥ آذار ١٩٥١، ص ٥.

حوزتهم، ثم تغافلت عن الثوار مقصوداً »[٣٥].

وأثناء ذلك « أرسلت حكومة دمشق موفدين إلى جبل عامل هما أحمد مريود وأسعد العاصي بهدف مقابلة كامل الأسعد »[٣٦]، حاملين له رسائل الثورة، ويدعوانه إلى خوض المعركة، ويخيرانه بين اثنتين: « إما أن ينضم إليهم بجبل عامل فيكون معهم حرباً على فرنسا وإما أن يعتزل فيكون غرضاً لحربهم قبل فرنسا »[٣٧].

وتذكر جريدة البشير الموالية للانتداب أنه « حضر إلى كامل بك الأسعد وفد من عرب البادية وحكومة الشام يطلبون منه أن لا يتعارضهم أحد في احتلال منطقة الساحل، فجمع عندئذ كامل بك وجوه البلاد والعلماء ورؤساء العشائر في وادي الحجير »[٣٨]. وتم انعقاد المؤتمر في ٢٤ نيسان سنة ١٩٢٠.

وقائع المؤتمر:

شكل المؤتمر مظاهرة سياسية هامة، حضره عدد كبير من العلماء ورجال الدين والزعماء السياسيين والوجهاء، وتمثلت صور في هذا المؤتمر بالسيد عبد الحسين شرف الدين والحاج اسماعيل الخليل وتوفيق حلاوي، بينما تذكر جريدة البشير بأنه حضر من صور بالإضافة إليهم « سعيد حلاوي والحاج أحمد عرب ومحمد الحاج أسعد أبو خليل »[٣٩]. كما حضر قادة العصابات الوطنية، والمجموعات المسلحة: صادق الحمزة وأدهم خنجر ومحمود بزي[٤٠].

وبعد افتتاح المؤتمر، وقف محمد علي الحوماني مخاطباً السيد عبد الحسين شرف الدين، ودافعاً إياه إلى اتخاذ الموقف الأكثر جرأة وشجاعة: « هل أحسست من الحضور من يرد لك كلمة أو يعصي لك أمراً، كلهم كان مذعناً خاضعاً بين يديك يتخذون قولك الحد الفاصل بين الحق والباطل، ولو شئت أن ترمي بهم في البحر لما عصوا لك أمراً »[٤١].

---

(٣٥) عبد الحسين شرف الدين، « صفحات من حياتي »، المرجع نفسه، عدد ١٥ الصادر في أول نيسان ١٩٥١، ص ٢.

(٣٦) أحمد رضا، « مذكرات للتاريخ »، مجلة العرفان، مجلد ٣٣، جزء ٨، ص ٨٥٨.

(٣٧) عبد الحسين شرف الدين، مرجع سابق، عدد ١٥، ص ٢.

(٣٨) « البشير »، « اجتماع وادي الحجير »، عدد ٢٥٦٣، صادر في ٢٩ نيسان ١٩٢٠، ص ٢.

(٣٩) « البشير »، عدد ٢٥٨٤، الصادر في ٢٢ حزيران ١٩٢٠، ص ٣.

(٤٠) أحمد رضا، « مذكرات للتاريخ » العرفان م ٣٣، جزء ٧، ص ٧٣٤.

(٤١) منذر جابر: « مؤتمر وادي الحجير وآثاره » مرجع سابق، ص ٣٦.

ويلاحظ من حديث الحوماني مكانة السيد عبد الحسين شرف الدين في هذا المؤتمر من خلال عرضه لتلك الصورة عن الاجتماع وحثه على قيادة القوم.

وبعد المداولة في المواد التي طرحت للبحث والمناقشة، خلص المؤتمر إلى التأكيد على ما يلي: «إن المؤتمرين قرروا بالإجماع انضمامهم للوحدة السورية، والمناداة بجلالة الملك فيصل ملكاً على سوريا، ورفض الدخول تحت حماية أو انتداب الفرنسيين»[٤٢].

كما أكد المؤتمر على التضامن في حفظ الأمن، والحرص على سلامة النصارى بوجه خاص، وفي ذلك يقول السيد عبد الحسين شرف الدين: «وبعد ذلك أحضرت رؤوس الثوار كصادق الحمزة وأدهم (خنجر) ومحمود الأحمد (بزي) ونصحتهم وأمرتهم أن يكفوا عما هم فيه، بل هددتهم، إن لم يكفوا بالعقوبة والمطاردة»[٤٣].

وانفض المؤتمر في الختام على انتخاب السيد عبد الحسين شرف الدين والسيد عبد الحسين نور الدين بالذهاب إلى دمشق «وتقديم التهنئة للملك فيصل وإبلاغه موقف العامليين من الوحدة السورية، والتفاوض معه بشأن الحالة الأمنية السائدة في جبل عامل»[٤٤]. ويذكر السيد عبد الحسين شرف الدين، أنه بعد وصول الوفد العاملي إلى دمشق: «استقبلنا جلالة الملك بالترحاب، وعقدنا معه عدة جلسات دارت حول مصير جبل عامل خاصة والقضية السورية عامة»[٤٥]. كما بايعه باسم جبل عامل قائلاً: «إنني باسم جبل عامل أبايعك بيعة قائمة مستقرة حتى بلوغ الهدف، وهذا الهدف يقوم على دعامتين هما: تطهير أرضنا من رجس الاحتلال، وجمع شتاتها تحت لواء الوحدة والحرية والاستقلال»[٤٦].

موقف صور من حوادث سنة ١٩٢٠:

لعب الفرنسيون دوراً خبيثاً في زرع الشقاق بين الطوائف المختلفة في جبل عامل، «فسلحوا أولئك المسيحيين الوادعين بالبنادق، وأغروهم بالتحرش بجيرانهم ومواطنيهم»[٤٧]. وكانت قرية

---

(٤٢) محمد جابر: «تاريخ جبل عامل»، مرجع سابق ص ٢٢٦.
(٤٣) عبد الحسين شرف الدين «صفحات من حياتي» الألواح، عدد ١٥، مرجع سابق، ص ٣.
(٤٤) أحمد رضا، مذكرات للتاريخ، «العرفان»، م ٣٣، ج ٩، ص ٩٨٩.
(٤٥) عبد الحسين شرف الدين، «صفحات من حياتي»، الألواح، عدد ١٥، ص ٤.
(٤٦) جعفر شرف الدين، «من دفتر الذكريات»، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ٢١.
(٤٧) محمد جابر آل صفا، «تاريخ جبل عامل»، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

عين إبل ضحية أعمالهم، « فسلحوا سكانها من جهة وأظهروا عجزاً إزاء العصيان المدني الشامل الذي تحصن به العامليون من جهة ثانية »(٤٨).

ولعبت الصحف الطائفية الموالية لفرنسا، والصادرة في بيروت، دوراً هاماً في تغذية روح الحقد لدى المسيحيين وتأجيج نار الفتنة(٤٩).

كما لجأت فرنسا إلى سلاحها المعهود: « الشغب والطائفية فسلته، عبر عملائها »(٥٠). وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة « اقتحم رجال العصابات العاملية بلدة عين إبل، حيث انجلت المعركة عن مائة قتيل ونيف من أهل البلدة، كما صيح نهباً في حجراتها »(٥١). وهكذا فإن الفرنسيين كانوا مسؤولين فعليا عما جرى، بإيجاد شرخ عميق بين الطوائف المتواجدة في المنطقة لأنهم « لو شاؤوا إيقاف هذه الحرب لاستطاعوا أن يردوا عن البلاد وأهلها النكبات كلها »(٥٢).

وكان طبيعياً أن ينعكس هذا الوضع المتأجج على صور، التي كان لها موقفها الواضح من رفض للانتداب ومشاريعه التقسيمية. وفي سبيل إيقاف هذا المد الوحدوي المتنامي في صور، أراد الفرنسيون القضاء على رموز الحركة العربية في المدينة، فحاولوا التخلص من السيد عبد الحسين شرف الدين وذلك بإرسال أحد عملائهم ابن الحلاج مع اثنين من الجنود الفرنسيين في محاولة لاغتياله(٥٣).

كما أرغموا بعض المتنفذين في المدينة على إنشاء جمعيات مؤيدة لهم:

« إذ بعد أن عينوا السيد حسين صفي الدين رئيساً لبلدية صور، طلبوا منه تأليف جمعية باسم « جمعية النهضة الأدبية الشيعية »، وقدموا لها محلاً للمفروشات، وعينوا لنفقاتها ستين ليرة شهرياً، وكان يوسف شداد سكرتيراً لها »(٥٤).

وعلى أثر إعلان فيصل ملكاً على سوريا، « قام بعض العملاء المحسوبين على الفرنسيين،

---

(٤٨) عبد الحسين شرف الدين « الألواح »، عدد ١٥، ص ٤.
(٤٩) مصطفى بزي، « تطور المجتمع في بنت جبيل »، مرجع سابق، ص ٤٧.
(٥٠) عبد المجيد زراقط، « وقفة مع تاريخ جبل عامل الحديث »، الباحث، العدد الثاني الصادر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨١، ص ١٣٦.
(٥١) عبد الحسين شرف الدين، « الألواح »، عدد ١٥، مرجع سابق، ص ٤.
(٥٢) أمين الريحاني، « ملوك العرب »، الجزء الثاني، بيروت ١٩٥١، ص ٣٤٨.
(٥٣) عبد الحسين شرف الدين، « الألواح »، عدد ١٤ الصادر في ١٥ آذار ١٩٥١، ص ٦.
(٥٤) « البشير »، عدد ٢٥٨٧ الصادر في أول تموز ١٩٢٠، ص ٣.

باستعمال تواقيع وأختام مزورة للاحتجاج على هذا الإعلان »[٥٥].

ولم يكتفِ الفرنسيون بذلك بل عملوا على « إنشاء حرس وطني من الأهالي لحفظ الأمن في المنطقة، مكوناً من مئتي شخص، وبراتب شهري قدره عشر ليرات سورية لكل واحد منهم، على أن يوضعوا تحت إمرة قائد فرنسي، وتعين لهم مراكز في القرى »[٥٦]. إلا أن الأهالي في صور رفضوا هذا الموقف، وواجهوه بقوة، فما كان من الفرنسيين إلا أن أقاموا في المدينة معسكراً للمتطوعين المؤيدين لهم، وجلهم من خارج المدينة، وراحوا يستفزون مشاعر الأهالي المتعاطفين مع الملك فيصل وحكومته في دمشق، وفي ذلك يقول السيد عبد الحسين شرف الدين: « وقعت حادثة بين متطوعة العسكر من اللبنانيين وأهل مدينة صور كادت أن تؤدي إلى كارثة، وهي أن بعض المغنيات في بعض مقاهي المدينة، تغنت بمديح الملك فيصل بن الحسين فانهالت عليها الصلوات من المستمعين وجلهم من الشباب المتحمس. فلما كانت الليلة التالية تجمع المتطوعة من العسكر المرابطين في صور، وكلهم من مسيحيي جبل لبنان، وهجموا على المقهى، وهم يشتمون ويسبون للملك فيصل، فتجرد بعض الشبان للفتك بالمتطوعة، لولا أن منعهم عقلاء المدينة. وفي الصباح ظهرت البلدة مقفلة الأسواق، مضربة احتجاجاً على الحادث المدبر من حاكم صور الفرنسي وبعض رجاله »[٥٧].

وقد أثار استبداد الفرنسيين وعملائهم لأبناء صور المشاعر الوطنية للثوار ورجال العصابات، فأقدموا على مهاجمة مراكز المتطوعة العسكرية في شرقي المدينة. وكتبت جريدة البشير في وصفها لهذا الهجوم: « في ٦ أيار سنة ١٩٢٠ حشد صادق الحمزة العصابات المشتتة في القضاء. فقضوا الليل في بساتين صور والقرى المجاورة، ينتظرون فرصة الهجوم على مدينة صور، وفي اليوم التالي بينما كان عسكر المتطوعين يستعدون للمناورات العسكرية في شرقي المدينة كما هي عادتهم كل نهار جمعة، هجم عليهم الأشقياء مع طلوع الشمس »[٥٨].

ويذكر الحاج عبد الحسن وطفى بأنه « عند عودة صادق الحمزة ورجاله من هذا الهجوم، مروا بقرية البازورية، وكان عددهم يناهز المائة رجل، فاستقبلهم الأهالي بالتصفيق والزغردة، وقدموا

---

(٥٥) أحمد رضا، « العرفان »، مجلد ٣٣، الجزء الثامن، ص ٨٥٧.

(٥٦) أحمد رضا، « العرفان »، المجلد السابق، ص ٨٥٧.

(٥٧) أحمد رضا، « العرفان »، مجلد ٣٣، الجزء التاسع، ص ٩٨٩.

(٥٨) « البشير »، (قضاء صور وبلاد بشارة تحت رحمة الأشقياء) عدد ٢٥٦٨ صادر في ١١ أيار ١٩٢٠، ص ٣.

لهم الماء واللبن؛ وبعد أن حملوا صادق على الأكتاف، هتفوا بحياته وحياة رجاله »[٥٩].

أمام تفاقم الأحداث، ونجاح رجال العصابات في أكثر من موقع، ازدادت نقمة المواطنين على تصرفات الفرنسيين وأعوانهم، إلى الحد الذي تجرأ فيه أحد الفلاحين في المدينة، على رفض تسليم بندقيته الحربية إلى حاكم صور الفرنسي وقائد الدرك فيها، كما أطلق النار عليهم، وذلك عندما كانوا ذاهبين إلى رأس العين لتناول الغذاء برفقة سكرتير الحاكم الخواجة صالحة، وبدعوة من الحاج أحمد عرب، أحد وجهاء المدينة والمتنفذين فيها [٦٠].

وتجاه ممارسات الفرنسيين القمعية، راح أبناء صور يطالبون بعزل الحاكم العسكري الفرنسي في المدينة، وتفريق شمل الجمعية التي عرفت باسم « الجمعية الفرنسية »[٦١].

وهكذا فإن الفرنسيين عملوا ما في وسعهم لزرع الشقاق والفتن بين سكان صور، أي بين مؤيد للانتداب ومعارض له. فأظهرت فرنسا عطفاً على المسيحيين لتأليب المسلمين عليهم، وزجهم في آتون النزاعات الطائفية. وأدت سياستها الطائفية والعنصرية هذه إلى تهجير عدد من مسيحيي صور سنة ١٩٢٠، وحول أسباب ذلك تذكر البشير: « بعدما أطلقت المدافع على قريتي البازورية وبرج الشمالي، تجمهر عدد من المتاولة، وصعدوا إلى قرى المسيحيين في تبنين وعين إبل والقوزح وسواها، فهجموا عليها.. وأصبحت بلاد بشارة وقضاء صور تحت رحمة الثائرين، عندئذ استولى الذعر على سكان صور المسيحيين، فغادرها معظمهم على المراكب الشراعية وقد وصل منهم إلى بيروت حوالي ١٥٠٠ شخص من رجال ونساء وأطفال »[٦٢].

وكانت صور في هذه الأثناء محاصرة من قبل الثوار من ثلاث جهات:

فمن الجهة الجنوبية كانت ترابط قوات عبد الله صفي الدين، ومن الجهة الشرقية كانت قوات صادق الحمزة، « ومن الجهة الشمالية كانت قوات أدهم خنجر الذي كان يربط طريق القاسمية مع ستة من رجاله وهم: حسين علي ندا من الريحان وعلي حرب ومحمود محمد قاسم من البازورية وآخر من قضاء صور واثنان من قضاء صيدا »[٦٣].

---

(٥٩) المقابلة المشار إليها سابقاً مع الحاج عبد الحسن وطفى.

(٦٠) أحمد رضا، « العرفان »، مجلد ٣٣، ج ٩، ص ٩٩٠.

(٦١) أحمد رضا، « العرفان »، مجلد ٣٣، جزء ٣، ص ٢٥٣.

(٦٢) « البشير »، عدد ٢٥٦٧ صادر في ١١ أيار ١٩٢٠، ص ٣.

(٦٣) راجع جريدة « البشير »، عدد ٢٥٧٤ صادر في ٢٦ أيار ١٩٢٠، ص ٢ و٣.

وبعد تفاقم الوضع الأمني في المنطقة، استغله الفرنسيون، وتمروه لمصلحتهم، فأرسلوا المندوب الإداري للمنطقة الغربية الكولونيل نيجر على رأس حملة قدرت بأربعة آلاف جندي، انطلقت من صور باتجاه قرى وبلدات جبل عامل بحجة القضاء على الثورة، « فأمعنت فيها خراباً وتدميراً وبدون أدنى شفقة أو رحمة »(٦٤).

ولم يكتفِ نيجر بذلك، بل دعا زعماء جبل عامل إلى اجتماع عقد في صيدا في ٥ حزيران سنة ١٩٢٠، وفرض عليهم شروطاً قاسية « تلخصت بدفع مائة ألف ليرة ذهبية مع تسليم كافة الأسلحة ودفع الأموال الأميرية بكاملها. ووقع على هذا الوثيقة جميع الحضور، بمن فيهم زعماء صور: حبيب مغنية، اسماعيل يحيي الخليل، درويش أبو خليل، أحمد عرب وحسين صفي الدين »(٦٥). وتم توزيع الغرامة التي فرضت على جبل عامل كما يلي: خمسة وأربعون ألف ليرة ذهبية على قرى مرجعيون، خمسة وثلاثون ألف ليرة ذهبية على صور وقضائها، عشرون ألفاً على قرى صيدا »(٦٦) وذكر الشيخ سليمان ظاهر بأن « الغرامة المفروضة قد استوفي أضعافها وبأساليب لم يروِ لها التاريخ مثيلاً »(٦٧).

وقد أجبر الفرنسيون بعض المتنفذين في صور على جمع الغرامة، فقام بهذه المهمة حسين صفي الدين، وكان رئيساً للبلدية في تلك الفترة، وأحمد عرب ويعتبر من المقربين للفرنسيين، والحاج اسماعيل الخليل. وكان نصيب سماسرة المدينة من الغرامة كبيراً(٦٨).

بالإضافة إلى هذه الإجراءات التعسفية، لجأت السلطات الانتدابية إلى إجبار مأموري الدولة والأهالي في صور على جمع التبرعات، « وإرسالها هدية نقدية إلى أيتام فرنسا، فجمعت المدينة مبلغ ١٧٢٦٥ قرشاً، استلمه قائمقام صور »(٦٩). ولجأ الفرنسيون بعد ذلك إلى إصدار الأحكام المختلفة بحق الزعماء الدينيين والوطنيين، فكان نصيب إمام صور السيد عبد الحسين شرف الدين النفي مع مصادرة أملاكه(٧٠). وقد صدر هذا الحكم بحقه، بعد تدمير منزله وتشتيت عائلته وإحراق مكتبته الثمينة.

---

(٦٤) سليمان ظاهر، العرفان، مجلد ٣٣، جزء ٦، ص ٦٨٠.

(٦٥) « البشير »، عدد ٢٥٨٠ الصادر في ١٢ حزيران ١٩٢٠، ص ٢.

(٦٦) أحمد رضا، « مذكرات للتاريخ »، العرفان، مجلد ٣٣، جزء ٢، ص ٢٠٢.

(٦٧) سليمان ظاهر، « العرفان »، مجلد ٣٣، ج ٦، ص ٦٨٠.

(٦٨) مقابلة مع حسين شرف الدين، تاريخ ١٢ أيار ١٩٨٦.

(٦٩) ملحق رقم (٢٦) ص ٢٣٣.

(٧٠) « البشير »، عدد ٢٥٧٩ صادر في ١٠ حزيران ١٩٢٠ ص ٣.

والطريف، بعد صدور هذه الأحكام، في أن جريدة البشير شنت هجوماً واسعاً على زعماء صور، دون تمييز بين الرافضين للانتداب أو الموالين له، وذلك من منطلق طائفي لتثبت في هجومها بأن المسلمين جميعهم ضد الفرنسيين، حتى لو وقف بعضهم بجانبهم. فذكرت البشير: «بأن رجال الحاج اسماعيل يحي لهم علاقات مشهورة مع العصابات، كالحاج أحمد أبو عرب ومحمد الحاج أسعد وهما يدا الحاج اسماعيل في العمل، وعبد الرزاق البيضاوي، ويقال بأن هذا الأخير كان مع صادق حمزة، بالقرب من البقبوق ليلة هجوم العصابة على صور، والحاج حسن الرز وأبو علي خليل وتوفيق حلاوي وسعيد حلاوي والشيخ عز الدين» (٧١).

كما اتهمت رئيس بلدية صور حسين صفي الدين، «بتهييج عرب الشّعِبْ، والتآمر مع رفاقه، على المسيحيين، وبأنه رئيس عصابة أيضاً» (٧٢).

موقف صور من الانتداب الفرنسي خلال سنوات ١٩٢١ و ١٩٣٥:

لم يكن رفض صور للفرنسيين مقتصراً فقط على المسلمين فيها، بل تعداه إلى بعض المسيحيين الناقمين على السياسة الفرنسية التعسفية وأطماعها التوسعية، فقد بعث المستشار الإداري الفرنسي في صيدا، إلى قائمقام صور الأمير حارس شهاب عام ١٩٢٣، برسالة يطلب فيها إعطاءه «معلومات عن سليم أبو جمرة، تتعلق بوضعه العائلي وثروته، ومستوى علومه واهتماماته الحالية، وتصرفاته الأخلاقية والسياسية» (٧٣).

وبرغم التحريات والملاحقات التي واجهها أبناء صور من قبل الانتدابيين وأعوانهم، لم تتخل المدينة عن استخدام كافة أشكال الرفض للوجود الفرنسي ومشاريعه الانفصالية. فعندما تقدمت القوى الوحدوية الإسلامية في المناطق الساحلية بمذكرة للجنرال ويغان عام ١٩٢٣، وتضمنت المطالبة بالانفصال عن لبنان والالتحاق بالوحدة السورية على قاعدة اللامركزية، شاركت صور بدعم هذه المطالب مع بقية المناطق الملحقة بلبنان، فوقعها نيابة عنها عبد الله يحي الخليل وخليل الخليل، وداود الدادا وسعيد حلاوي ومحمود حلاوي (٧٤).

وقد حاولت السلطات الفرنسية تطويق حالة الرفض المستمرة في جبل عامل وذلك عن طريق:

---

(٧١) «البشير»، عدد ٢٥٨٤ صادر في ٢٢ حزيران ١٩٢٠، ص ٣.

(٧٢) «البشير»، عدد ٢٥٧٠ صادر في ١٨ أيار ١٩٢٠ ص ٢.

(٧٣) Le Conseiller administratif à Saida, le 16 Novembre 1926.

(٧٤) حسان حلاق: «مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة»، الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٣، ص ١٢٦.

« إصدار العفو العام عن أكثرية الذين صدرت بحقهم أحكام تتعلق بأمور سياسية، قبل أول أيلول من عام ١٩٢٠ »[٧٥] كما ألغت فيما بعد الأحكام العرفية التي أعلنتها القيادة البريطانية لدى وصول جيوش الحلفاء إلى سورية في الحرب العالمية الأولى[٧٦].

ولكن هذه الإجراءات المتخذة، لم تمنع حالة الرفض والممانعة من الاستمرار في مواجهة الانتداب، فلجأت السلطات الفرنسية عند ذلك إلى « منع المواطنين من إلقاء الخطابات في الاجتماعات العامة، ومن توزيع المناشير التي من شأنها أن تمس السلطات الفرنسية الحاكمة »[٧٧].

وكما عانت صور من إجراءات السلطة القمعية والتعسفية، كذلك عانت من دفع الضرائب والغرامات على أنواعها، فعلى أثر قيام الثورة السورية الكبرى عام ١٩٢٥، أرغمت السلطات المحلية الأهالي على « مد يد المساعدة للجيش الفرنسي، وذلك بتقديم الأموال للجرحى الفرنسيين »[٧٨] الذين أصيبوا في هذه الثورة؛ وشهدت منطقة صور في تلك الأثناء، حالة من الاضطرابات والعصيان خاصة على الحدود الفلسطينية، ففي تقرير قدمه محافظ صور إلى السلطات عام ١٩٢٥، ذكر « أن عصابة من الدروز، مكونة من خمسة وأربعين مسلحاً، يتمركزون على الحدود اللبنانية الفلسطينية، ويقومون بأعمال الشغب »[٧٩].

وعندما وجدت هذه السلطات أن عدوى الثورة السورية يمكن أن تنتقل إلى منطقة جبل عامل، لجأت إلى جمع السلاح من محافظة صور، وكلفت « الجندرمة المحلية » بالتفتيش عنها، وهددت باستعمال « أقصى العقوبات بحق كل من يدلي بتصريحات ناقصة أو كاذبة، بقصد الحؤول دون جمع الأسلحة من صور ومنطقتها »[٨٠].

لم تجد السلطات الانتدابية من جراء أساليبها القمعية غير عناد المواطنين وتمسكهم بمطالبهم العادلة والمحقة، ففي عام ١٩٢٦، وقفت صور موقفاً متضامناً مع بلدات وقرى جبل عامل، فقدمت مذكرة إلى المفوض السامي Henri de Jouvnel طالبوا فيها بفصلهم عن لبنان الكبير، وإنشاء إدارة مستقلة تحت إشراف الدولة الانتدابية، « باعتبار أننا ما زلنا ندفع الضرائب الكثيرة،

---

(٧٥) استثني من هذا العفو الثوار: صادق حمزة، موسى بوزقلي، علي حرب، وحسين علي مدة. المفوض السامي الفرنسي، الجنرال ويغان، قرار رقم ٢٥١٥ الصادر في ٢٢ آذار ١٩٢٤.

(٧٦) المفوض السامي، الجنرال ساراي قرار رقم ٣ صادر في ١٠ كانون الثاني ١٩٢٥.

(٧٧) Haut - Commissaire, Sarrail, arrêté No 302 / s du Premier Novembre 1925.

(٧٨) محافظ صور، بدون عدد، في أول تشرين الأول ١٩٢٥.

(٧٩) L'Administrateur de Tyr, No 1083 du 5 Novembre 1925.

(٨٠) Haut Commissariat, P. de Reffye, arrêté No 932 du 30 Mars 1927.

ولا ينفق علينا سوى القليل منها ». ووقعها زعماء ووجهاء جبل عامل ومنهم حسين الدرويش والحاج اسماعيل الخليل وخنجر العبد الله ومحمد جابر والنائب نجيب عسيران[٨١]. ولما لم يجد زعماء المناطق الملحقة غير المماطلة والتسويف، من جانب الفرنسيين وأعوانهم، دعوا إلى المشاركة في « مؤتمر الساحل »، الذي عقد في دمشق في ٢٣ تموز سنة ١٩٢٨، برئاسة عبد الحميد كرامي، وتمثلت فيه وفود من بيروت وطرابلس ووادي التيم واللاذقية والبقاع وجبل عامل، وحضره عن صور الحاج اسماعيل الخليل[٨٢]. وفي ختام أعماله طالب المؤتمرون بالوحدة السورية الكاملة، في إطار دولة مستقلة، ذات سيادة موحدة لا تتجزأ، كما طالبوا « بوضع دستور للوطن، وبإعادة ما سلخ عنه من الأقضية التي ضمت إلى دولة لبنان الكبير »[٨٣].

وتجلت هذه العلاقة مع سوريا، في الزيارة التي قام بها وفد يمثل جبل عامل إلى دمشق على أثر الانتخابات النيابية التي حصلت هناك عام ١٩٣٢، وذلك لتقديم التهنئة بالفائزين، ومطالبتهم بدعم مطالب جبل عامل المعروفة في الوحدة والاستقلال. وقد لاحقت السلطات الانتدابية أعضاء الوفد، وطلبت من القائمقام « إفادتها عن هذه المعلومات الخطيرة، مع بيان أسماء الأشخاص والقرى التي ينتمون إليها »[٨٤].

تشددت السلطات المحلية الموالية للانتداب في مراقبة تحركات المواطنين وتجمعاتهم، « بحجة منع وقوع حوادث الشغب »، فبعد مرور أسبوع على وفاة السيد حسن الصدر في العراق « أقيم احتفال في جامع الشيعة برعاية السيد عبد الحسين شرف الدين، ووضع أربعون نفراً من الدرك للمحافظة على الأمن وفرض هيبة الدولة »[٨٥].

كما اتخذت السلطات المحلية في صور عدة قرارات، وذلك تنفيذاً للسياسة الانتدابية، بتحذير المواطنين من إدخال أو بيع أو توزيع بعض أنواع من الكتب والمجلات والجرائد المحظور دخولها إلى البلاد المشمولة بالانتداب الفرنسي، ومنها: كتاب « استعباد الإسلام » وكتاب « الإسلام وآسيا أمام مطامع الأوروبيين » تأليف أ. يونغ الصادرين من باريس[٨٦]. وكتاب « الفلسفة الماركسية أو ما هي الشيوعية » وكتاب « عملة يكتبون »، والمجلة الأسبوعية « النضال ضد

(٨١) أمين سعيد « أسرار الثورة العربية الكبرى »، مرجع سابق، ص ٤١٥.
(٨٢) أمين سعيد، مرجع سابق، ص ٥٤٥.
(٨٣) « العرفان »، مجلد ٣٢، الجزء الخامس، ص ٤٠٣.
(٨٤) محافظ الجنوب، عدد ١٤٣ صادر في ١٤ نيسان ١٩٣٢.
(٨٥) وثيقة رقم (٥١).
(٨٦) قائمقام صور « كتاب موجه لقائد درك صور »، عدد ٢٣٣٥ صادر في ٧ أيلول ١٩٣٤.

الدين »، وجريدة « الطالب في مقدمة الجيش »، وجريدة « صوت العامل ». وجميعها صادرة في باريس [٨٧]. كما شمل قرار الحظر إدخال كتاب « ثورة القديس بولس » الصادر في مصر، وكتاب « الثورة العربية الكبرى »، وكتاب « فاجعة طرابلس الغرب » [٨٨] وغيرها من الكتب الكثيرة. وهكذا، فقد عمل الفرنسيون على قهر السكان واستعبادهم، ليس فقط من النواحي المادية، وإنما من النواحي الفكرية أيضاً، وذلك عن طريق منعهم من الاطلاع على الأفكار التحررية والاستقلالية، وبالتالي دفعهم إلى الرضوخ والاستسلام للسياسة الانتدابية الاستعمارية. ولتحقيق هذه الأهداف، لجأ الفرنسيون إلى بعض المتنفذين المتسلطين في المناطق، لتولي عملية تسخير المواطنين وإذلالهم، خدمة لمصالحهم وتنفيذاً لمآربهم. ففي تبليغه لقائد درك صور، ذكر القائمقام أن فرقة عسكرية فرنسية خيَّالة مؤلفة من مائة خيَّال تقريباً، تقوم بجولة في صور والقضاء، اعتباراً من ١٤ آب سنة ١٩٣٤، لذا يطلب من الأهالي التي تمر في قراهم هذه الفرقة أن يقدموا لها العون، والمساعدة وأن « يستعدوا لاستقبالها بتقديم الشعير واللحم والخبز اللازم إليها وبأسعار معتدلة، وبمنتهى المهاودة، وأن يؤمنوا جميع أنواع الراحة والرفاهية لضباطها وأفرادها وخيولها » [٨٩].

كما كان المسؤولون الفرنسيون يقومون بجولات تفقدية للمناطق لمراقبة الأوضاع المحلية عن كثب، وإعطاء التعليمات الضرورية للموظفين، للعمل على كل ما من شأنه أن يحفظ مصالح فرنسا وسياستها التوسعية.. ففي زيارة للمستشار الإداري الفرنسي القومندان بشكوف Pechkoff إلى صور عام ١٩٣٥، طلب القائمقام « من جميع موظفي الدولة الحضور إلى السراي لاستقباله » [٩٠].

ولكن هذه الممارسات التعسفية بحق صور والمنطقة، لم تولِّد سوى الحقد والكراهية للانتداب، فكان عام ١٩٣٦ عام الانتفاضة والرفض للاحتلال بكافة أشكاله.

صور وانتفاضة عام ١٩٣٦:

في عام ١٩٣٥، ألغت سلطات الانتداب نظام البندرول أي حرية زراعة التبغ وتجارته وصناعته، وأعلنت العودة إلى نظام المونوبول أي نظام احتكار التبغ. فقامت على أثرها المظاهرات في جميع المناطق، وخاصة في بنت جبيل التي شهدت تحركات فلاحية وجماهيرية واسعة، نتج عنها

---

(٨٧) قائمقام صور، « كتاب موجه لقائد درك صور »، عدد ٣٣٥١ صادر في ٢٧ كانون أول ١٩٣٤.
(٨٨) قائمقام صور، « كتاب موجه لقائد درك صور »، عدد ٣١٠١ صادر في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤.
(٨٩) قائمقام صور، « تبليغ لقائد درك صور » عدد ٣٢٩ صادر في ١١ آب ١٩٣٤.
(٩٠) قائمقام صور، بدون عدد، في ١٧ تشرين الثاني ١٩٣٥.

سقوط عدد من القتلى والجرحى في صفوف الأهالي [٩١].

ولدى انتشار النبأ، أضربت مدن وقرى جبل عامل، ومنها صور التي رفعت العرائض والبرقيات إلى المسؤولين احتجاجاً على أعمال السلطة التعسفية، وجاء في إحدى البرقيات: «صور هادئة باضرابها الشامل، تحتج للاستبداد المستمر، لإراقة الدماء، لاعتقال شباب بنت جبيل، نطلب التحقيق النزيه العادل مجازاةً للعابثين بالقانون: سليمان الدادا، ورائف بيطار، عبد الله الرز، سليم أبو جمرة، رائف حلاوي، صالح عرب» [٩٢].

أدرك الوطنيون في صور، أهمية هذه الحوادث الدائرة في جبل عامل، فأرادوا الاستفادة منها، بهدف تطويرها نحو تأطير الجماهير من حولها، للوصول إلى الغاية المنشودة في الوحدة والاستقلال، فكان الاحتفال الحاشد بذكرى شهداء بنت جبيل في جامع صور، حيث ألقى سليمان الدادا خطاباً حماسياً، ثم أعقبه سليم أبو جمرة الذي هاجم سياسة المونوبول الاحتكارية، ودعا إلى العمل في سبيل تحقيق الوحدة السورية [٩٣].

ومما قاله في هذا الاحتفال: «لسنا مشاغبين ولا فوضويين، إنما نحن أمة تطلب حقها في الحياة». وعند انتهاء الاحتفال خرج المجتمعون بمظاهرة سلمية وهم يهتفون «لأرواح شهداء بنت جبيل وللاتحاد المسلم والمسيحي» [٩٤]، وفي اليوم التالي قام عدد من رجال الدرك في صور، بالاستبداد «بالأهالي وخاصة اللحامين منهم وباعة الخضار وأصحاب البسطات لأنهم أظهروا عاطفتهم يوم الاضراب» [٩٥]. كما بعث محافظ الجنوب بكتاب إلى قائمقام صور، يذكر فيه «أنه في أثناء الحوادث الأخيرة قام البعض بترويج أغاني ماسة ليس فقط في السلطة اللبنانية وإنما في السلطة المنتدبة وذلك أثناء المظاهرات والاجتماعات العامة، لذا أطلب إليكم تدوين كافة هذه الأقوال وإرسالها بأسرع وقت ممكن» [٩٦].

وقد مارست السلطة في صور شتى أنواع القمع والاضطهاد بهدف كم أفواه الوطنيين، ومنعهم

---

(٩١) راجع انتفاضة بنت جبيل عام ١٩٣٦، مصطفى بزي، «تطور المجتمع في بنت جبيل»، مرجع سابق، ص ٦٤ - ٧٣.

(٩٢) «النهار»، عدد ٧٨٧ صادر في ٧ نيسان ١٩٣٦، ص ٤.

(٩٣) «النهار»، عدد ٧٩٠ صادر في ١٠ نيسان ١٩٣٦، ص ٥.

(٩٤) «النهار»، عدد ٧٩٠ صادر في ١٠ نيسان ١٩٣٦ ص ٥.

(٩٥) «النهار» عدد ٧٩١ صادر في ١١ نيسان ١٩٣٦ ص ٤.

(٩٦) محافظ الجنوب، عدد ٣٢٩ صادر في ١٠ نيسان ١٩٣٦.

من إيصال آرائهم وأفكارهم إلى المواطنين، فأقدمت على إقفال مقهى صبحي زعتر، لمدة شهر بكامله بحجة «أنه يسهـل لبعـض الشبـاب إلقـاء الخطـابـات الحماسيـة التي مـن شـأنها الإخلال بالأمن»[٩٧].

إلا أن جميع هذه الأعمال الإرهابية، لم تثن صور عن متابعة طريقها الشاق في التحرر والوحدة، فهي لم تترك فرصة أو مناسبة تمر إلا وأثبتت حضورها بفعالية. فعندما عقد مؤتمر الطيبة في ١٤ نيسان عام ١٩٣٦، كان لها تأثير واضح في المؤتمر الذي حضره حوالي ألفي شخص من مختلف مناطق جبل عامل، حيث انتُخب أحد زعماء صور الوطنيين، سليم أبو جمرة، سكرتيراً للمؤتمر، كما انتخب أحمد بك الأسعد رئيساً له. وفي ختام المناقشات، شكل المؤتمر «وفداً لمقابلة السلطة في بيروت، وشرح الحوادث الأخيرة، واستنكار ما حصل من تعدٍ على الأهالي». وقد مثل صور في هذا الوفد «توفيق حلاوي والحاج اسماعيل الخليل وسليم أبو جمرة وسليمان الدادا»[٩٨].

وبعد أن استفحل الوضع، قامت السلطة بأعمال انتقامية أدّت إلى اعتقال عادل عسيران وسليم أبو جمرة وأنيس الإيراني بحجة تحريضهم على المظاهرات، والإضرابات التي عمت صور والمنطقة. وعندما انتشر خبر الاعتقال، أضربت المدينة، وأغلقت أبوابها احتجاجاً، وأرسلت البرقية التالية: «اعتقال حبيب الشباب سليم أبو جمرة استفزاز لشعورنا، وتقييد للحـريـة الشخصيـة، نطـالـب بالإفراج عنه: رئيف بيطار، جورج شمندي، ابراهيم حسن، سليمان حلاوي، أحمد بزي، بشير الدادا، محمد دبوق»[٩٩].

كما عمت الإضرابات مختلف أنحاء الجنوب، وقامت المظـاهـرات في صيـدا والنبطيـة وبنـت جبيل، احتجاجاً على اعتقال عادل عسيران وسليم أبو جمرة، وكتبت جريدة النهار تحت عنوان «الإضراب يعم الجنوب» «لقد أضربت صور إضراباً شاملاً، احتجاجاً على اعتقال عادل وسليم وإبعاد أنيس الإيراني، وتوافد إلى المدينة مئات من سكان القرى المجاورة، وساروا في شوارع المدينة وهم يهتفون طالبين الإفراج عن المعتقلين»[١٠٠]. ومن الهتافات التي أطلقت:

«بـــدنـــا عـــادل، بـــدنـــا أنيس الإيـــراني
يـــا منحيـــا، يـــا منمـــوت، أو منعيش بكـــرامـــي»[١٠١].

---

(٩٧) وثيقة رقم (٥٥).

(٩٨) «النهار»، عدد ٧٩٤ صادر في ١٥ نيسان ١٩٣٦، ص ٤.

(٩٩) «النهار»، عدد ٧٩٥ صادر في ١٦ نيسان ١٩٣٦، ص ٤.

(١٠٠) «النهار»، عدد ٧٩٧ صادر في ١٨ نيسان ١٩٣٦، ص ٤.

(١٠١) مقابلة مع علي يونس، تاريخ ٥ نيسان ١٩٨٧.

وقد مرت التظاهرة الحاشدة على « دور رجال الدين كسيادة المطران بولس معوشي والمطران أغابيوس نعوم والسيد عبد الحسين شرف الدين، ودعت الجميع إلى التضامن والوفاق، وألقى أحمد بزي كلمة حماسية »[١٠٢] في المناسبة، على حد تعبير جريدة النهار. وتحت تأثير الضغط الشعبي، اضطرت السلطة أن تطلق سراح المعتقلين، فأفرج عن سليم أبو جمرة بعد اعتقاله في سجن الرمل لمدة تسعة أيام متواصلة[١٠٣]، ولدى عودته إلى صور، استقبله المواطنون بالزغردة والأناشيد الوطنية، كما كرمه كاظم الصلح بحفلة أقامها على شرفه في هذه المناسبة[١٠٤].

وقد أرادت السلطات المحلية أن تعاقب كل من شارك الوطنيين في نضالهم، فقدم القائمقام اقتراحاً يقضي « بعزل مختار صديقين جواد بلحص عن مهمته، وذلك لتدخله بالأمور السياسية، ولعلاقته الوطيدة بسليمان الدادا من صور، الذي له اليد الطولى بكل حوادث الشغب التي حصلت في المدينة، سواء بتدخله الفعلي بالإضرابات، أو بخطبه السياسية الحماسية في التظاهرات والتجمعات »[١٠٥].

وعندما وجد الوطنيون في صور أن الحكم الفرنسي قد تغير لصالح اليسار، واستلمت الجبهة الشعبية مقاليد السلطة في فرنسا، علق الوطنيون آمالهم على الحكم الجديد لتحقيق الحرية والاستقلال. وفي هذا يذكر قائمقام صور في أحد تقاريره المرسلة إلى محافظ الجنوب قائلاً: « حضر إلى صور السيدان سليم الصباغ ورجل آخر من عائلة حلاق حاملين مضبطة باللغة الفرنسية باسم حضرة رئيس الوزارة الفرنسية، ورئيس مجلس النواب، تتضمن تهنئتها باستلام الحكم وبتأييد مطالب الوفد السوري، فوقع على هذه المضبطة بعض الشباب المعروفين في صور بنزعتهم السياسية المتطرفة. وقد فهم بأن سبب هذا العمل متأتٍ عما يعلقه المتطرفون من الآمال على مبادىء رجال الجبهة الشعبية (الفرنسية) بالمحافظة على الحريات العامة ونيل الشعوب حقها في الاستقلال »[١٠٦].

وإزاء هذه التطورات المتلاحقة، لجأت السلطات الانتدابية إلى قمع كل تحرك يقوم به الأهالي، في سبيل تحقيق القضايا الوطنية والاستقلالية. حتى ان الأطفال لم يفلتوا من الملاحقة والاعتقال عندما تظاهروا في شوارع صور. وقد علقت النهار على هذه الأعمال التعسفية بأسلوب

---

(١٠٢) « النهار »، عدد ٧٩٧ صادر في ١٨ نيسان ١٩٣٦، ص ٤.

(١٠٣) « النهار »، عدد ٨٠١ صادر في ٢٢ نيسان ١٩٣٦ ص ٤.

(١٠٤) « النهار »، عدد ٨١٣ صادر في ٧ أيار ١٩٣٦ ص ٥.

(١٠٥) قائمقام صور، عدد ١١٩١ صادر في ٢٥ آب ١٩٣٩.

(١٠٦) قائمقام صور « تقرير مقدم لمحافظ الجنوب »، عدد ٢٦١ صادر في ١٢ حزيران ١٩٣٦.

لا يخلو من السخرية والغرابة: « جرت هذا الصباح محاكمة بضعة أطفال، رأت « حكومة الجنوب » أن تحيلهم إلى القضاء، لأنهم قاموا ضدها بمظاهرة مسلحة، ولكن بقبضات التوت. وكان زعيم المشاغبين عبد الله هسي البالغ من العمر ثلاثة أعوام ونصف العام، وقد أُدخل إلى قاعة المحكمة محمولاً على كتف والده وهو يأكل قطعة حلوى. أما باقي المتهمين فهم: محمود بجسون وعمره ١٢ سنة، ابراهيم بجسون ١٠ سنوات، علي عجمي ١٠ سنوات، حسن حسونة ٩ سنوات حسن شميساني ٦ سنوات، حسن شعلان ٨ سنوات، ولكن حضرة حاكم الصلح رأى بعين حكمته أن يبرىء هؤلاء الأطفال، فخرجوا من المحكمة يلعبون الكلة »[١٠٧].

وفي ٢٠ حزيران عام ١٩٣٦، جرت محاكمة لاثنين من رموز الانتفاضة في صور والجنوب، سليم أبو جمرة وعادل عسيران بتهمة التحريض على الإضرابات والمظاهرات في صور والجنوب، « وكانت الحكومة قد استعدت للمحاكمة، فأقامت الحواجز في بلدة الدامور ومنعت سيارات الجنوب من الوصول إلى بيروت، غير أن الشباب الجنوبي عرف كيف يخترق رجال الدرك ويتسرب إلى العاصمة، فملأ الأسواق كما امتلأت به ساحة المفوضية ».

وقد تطوع عدد كبير من المحامين للدفاع عن المتهمين كيوسف السودا، وجان جلخ ويوسف جرمانوس وشارل عمون وشفيق ناصيف ومخيش.

وخلال المحاكمة، سئل سليم أبو جمرة عن الخطاب التحريضي، الذي ألقاه في جامع صور استنكاراً لحوادث بنت جبيل، فأعاد ما قاله في الجامع: « إننا لسنا مشاغبين ولا ثوريين إنما نحن أمة تطلب حقها في الحياة ولا نريد أن نعيش إلا في بلاد حرة مستقلة... ولما جاء المحتكرون يحاولون انتزاع اللقمة من فم الأطفال، هب الآباء يدافعون عن لقمة أبنائهم، فكان جزاءهم رصاص الجند، فسقطوا صرعى، وعسى أن يكونوا نواة الاستقلال »[١٠٨].

وكما هبت صور بجميع أبنائها لدعم بنت جبيل في نضالها ضد الاستبداد والطغيان، فإنها، أيضاً، لم تترك اجتماعاً أو مؤتمراً يمر إلا وكانت في مقدمة الحضور. فلما عقد مؤتمر صيدا في ٥ تموز عام ١٩٣٦، في منزل الشيخ عباس الحر، شاركت فيه بقوة وعزم. وحضر هذا المؤتمر ممثلون عن طرابلس وصيدا والنبطية ومرجعيون وبنت جبيل وشقرا وجبشيت، كما تمثلت فيه صور بوفد ضم الحاج عبد الله الرز، رائف حلاوي، أحمد بزي، سليم أبو جمرة، رائف بيطار، سليمان الدادا، بشير الدادا. وقد ألقى كل من سليم أبو جمرة وأحمد بزي خطاباً في المؤتمر.

---

(١٠٧) « النهار »، عدد ٨٣٦ صادر في ١٢ حزيران ١٩٣٦، ص ٤.

(١٠٨) راجع « النهار »، « محاكمة عادل عسيران وسليم أبو جمرة »، عدد ٨٤٣ صادر في ٢١ حزيران ١٩٣٦ ص ٣ و ٤.

وبعد أن تداول المؤتمرون في الحالة الراهنة، قرروا ما يلي:

« أولاً: رغبة المؤتمر في الوحدة السورية.
ثانياً: إجراء استفتاء عام إذا كان المفاوض الفرنسي يشك في صحة تلك الرغبات.
ثالثاً: تفويض الوفد السوري المفاوض في باريس الدفاع عن هذه الرغبات »(١٠٩).

وكما وقفت صور إلى جانب بنت جبيل في نضالها المشترك، كذلك وقفت إلى جانب صيدا؛ فعندما اعتقلت السلطة الشيخ أحمد عارف الزين، أرسلت صور برقية احتجاج، « صور تشارك صيدا بآلامها، تحتج لخنق الحريات، تطلب مجازاة المسؤولين والتحقيق النزيه والإفراج عن الزعماء المعتقلين، ارفعوا احتجاجنا لوزارة الخارجية وجامعة الأمم: رائف بيطار، رائف حلاوي، عبد الله الرز، سليم أبو جمرة، جورج شمندي، أحمد بزي، جعفر صفي الدين، يوسف شرف، صالح عرب »(١١٠).

وما لبثت صور أن لبت دعوة أبناء طرابلس، لمشاركتهم في الكفاح المشترك والتعبير عن تأييدها لهم. « فغادرها، في سبيل ذلك، وفد ضم أحمد بزي وسليم أبو جمرة ورائف حلاوي: ولما وصل الوفد إلى جونيه في طريقه إلى طرابلس، منعه الدرك من إكمال سيره، وأجبره على العودة من حيث أتى »(١١١).

غير أن هذه الإجراءات القمعية، والممارسات التعسفية بحق صور وأبنائها، لم تؤثر على إرادة الصوريين ونهجهم في توطيد علاقتهم مع الزعماء الوطنيين في بيروت، ففي زيارة قام بها رياض الصلح إلى صور، لتقديم التعازي بوفاة الحاج اسماعيل الخليل، استقبلته المدينة بالترحاب، وألقيت الخطابات الوطنية، « حيث ألقى الأديب نور الدين الإيراني قصيدة كما ألقى أحمد حجازي (ابن البادية) خطبة حماسية. وتولى مسؤول الكشاف في صور محمد سعد الدين جمعة الحفاظ على الأمن »(١١٢).

وكان يقابل هذه المواقف الوحدوية الجريئة لأفراد الحركة الوطنية في صور مواقف مغايرة لبعض المتنفذين والوجهاء في المدينة الذين وجدوا في الحفاظ على الكيان اللبناني حفاظاً على

---

(١٠٩) راجع « النهار »، عدد ٨٥٦ صادر في ٧ تموز ١٩٣٦ ص ٤.
راجع أيضاً أحمد عارف الزين، العرفان، مجلد ٣٢، جزء ٥، ص ٤٠٤.
(١١٠) « النهار »، عدد ٨٦٥ صادر في ١٧ تموز ١٩٣٦ ص ٤.
(١١١) « النهار »، عدد ٩١٨ صادر في ٢٠ أيلول ١٩٣٦ ص ٤.
(١١٢) « النهار »، عدد ٩٣٧ صادر في ١١ تشرين الأول ١٩٣٦ ص ٥.

مصالحهم ومراكزهم. لذلك، ما أن أبرمت المعاهدة اللبنانية الفرنسية عام ١٩٣٦، حتى سارعوا إلى إرسال البرقيات المؤيدة لها. « فتلقى رئيس الجمهورية برقية تهنئة من صور موقعة من: عبد الرزاق البيضاوي، سليم خطار ثابت، يوسف خليل، عباس عرب، وديع سالم، فؤاد عازار، حسن محمد الرز، سالم شداد، المحامي محمد صفي الدين، محمود بحسون، فيليب صالحة، محمد أسعد أبو خليل، محمد جواد شرف الدين مفتي صور، حبيب مغنية قاضي صور ». كما وردت برقيات مماثلة من بنت جبيل وبرعشيت وكفردونين وصفد البطيخ وعيتا الزط ورشاف وتبنين واليهودية [١١٣].

موقف صور من انتفاضة فلسطين عام ١٩٣٦:

لقد تزامنت الانتفاضة التي عمت جبل عامل، مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الذي عانى كثيراً من سياسة بريطانيا التعسفية، وقمعها للتحركات الجماهيرية الشعبية. وكان جبل عامل على صلة تاريخية بفلسطين، بفعل الروابط والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بينهما. فعندما بدأت الانتفاضة في فلسطين عام ١٩٣٦، ضد المؤامرة الإنكليزية الهادفة إلى توطين اليهود وتهجير الشعب الفلسطيني من أرضه، تحركت عندئذٍ المشاعر القومية عند العامليين حيث « كان الفلسطينيون يتلقون المعونة المادية والمعنوية من وطني جبل عامل » [١١٤]. كما كانوا يتلقون المساعدات العسكرية كالأسلحة والذخائر، وهذا ما يؤكده تقرير قائمقام صور بقوله: « إن الملازم فؤاد الصباغ قائد طاقم صور قد توفق إلى ضبط بعض الأسلحة والذخيرة التي كان يعمل المهربون على نقلها إلى منطقة فلسطين، أثناء الاضطرابات الأخيرة » [١١٥].

كما كان للأوضاع السائدة في فلسطين انعكاساتها المباشرة على مشاعر العامليين وعواطفهم، حيث يذكر القائمقام: « بأن الحالة الفكرية في القضاء لجهة ما هو حاصل في فلسطين، قد كانت متأثرة من الحوادث الجارية، ومشتركة بالعواطف ضد الهجرة الصهيونية » [١١٦].

أما صور فقد شاركت مشاركة فعلية في دعم المناضلين الفلسطينيين: « فقد ساهم بعض الوطنيين من أبنائها في عملية تهريب الأسلحة والذخائر عبر المناطق الجبلية وإيصالها إلى الثوار الفلسطينيين في مناطق الجليل المحاذية للحدود اللبنانية » [١١٧].

---

(١١٣) مدير غرفة رئاسة الجمهورية اللبنانية، جورج حيمري، عدد ٧٧٨ صادر في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٦.

(١١٤) مصطفى بزي، « تطور المجتمع في بنت جبيل »، مرجع سابق، ص ٧٥.

(١١٥) قائمقام صور، عدد ٤٦٢ صادر في ٢٦ كانون الأول ١٩٣٦.

(١١٦) وثيقة رقم (٧) (أ).

(١١٧) مقابلة مع محمد دبوق، تاريخ ٢٠ نيسان ١٩٨٧.

وكذلك قام في المدينة العديد من المظاهرات والإضرابات، تضامناً مع القوى الفلسطينية الرافضة لشتى أنواع الاستيطان والاستعمار. ففي ١١ أيار سنة ١٩٣٦، أضربت صور احتجاجاً على سياسة الإرهاب التي تمارسها سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين «فأقفلت المحلات وسارت تظاهرة من أهالي وطلاب المدارس، يتقدمهم رائف بيطار وراشد بيطار والسيد محمد صفي الدين ومحمود بزي وشاكر بزي وابراهيم محمود حسن وبشير الدادا وسليمان الدادا، وذلك احتجاجاً على ما يجري في الأراضي الفلسطينية»، وردد المتظاهرون شعارات تدعو الجميع إلى الإقفال:

«أكرم اخوانك اكرم سكّر مسيحي ومسلم»[١١٨]

كما أطلق المشاركون هتافات تنادي «بعروبة فلسطين وبسقوط الصهيونية وإلغاء وعد بلفور، وبالتنديد بسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين»[١١٩].

وحول إضراب صور كتبت جريدة النهار: «أضربت صور أمس الأحد، واليوم تابعت إضرابها احتجاجاً على السياسة الصهيونية، وقد قام الأطفال بمظاهرة سلمية، وطافوا شوارع المدينة، وهم يهتفون بحياة العرب وسقوط وعد بلفور. كما أرسل الأهالي إلى المندوب السامي البريطاني وسماحة الحاج أمين الحسيني ببرقية جاء فيها:

«إن صور بإضرابها الهادىء والشامل، تحتج على سياسة الإنكليز الشاذة في فلسطين العربية، وتؤيد العرب في جهادهم»[١٢٠].

ونتيجة لهذه المواقف المشتركة، قويت الروابط بين صور وقرى فلسطين خاصة قرى الجليل، وبرز ذلك بوضوح عندما استقبلت المدينة عام ١٩٤٨، آلاف اللاجئين الفلسطينيين.

صور أثناء الحرب العالمية الثانية:

في مطلع أيلول عام ١٩٣٩، اجتازت الجيوش الألمانية أراضي جارتها بولونيا، فقابلتها كل من فرنسا وبريطانيا بإعلان الحرب. وما لبثت الجيوش الألمانية، أن احتلت فرنسا التي انهارت قواها سريعاً أمام الهجوم الألماني الصاعق، فاستسلمت وتم عقد الهدنة بين الدولتين. ونتج عن ذلك «صراع بين حكومة فيشي الجديدة، وبين أنصار الجنرال ديغول الذين رفضوا الهدنة، واستمروا مع

---

(١١٨) وثيقة رقم (٥٢).

(١١٩) مقابلة مع حنا حلاّج، تاريخ ٤ أيار ١٩٨٧.

(١٢٠) «النهار»، عدد ٨١٧ صادر في ١٢ أيار ١٩٣٦، ص ٥.

البريطانيين والأميركيين في محاربة ألمانيا »[١٢١].

وعلى الأثر، أصبحت مناطق الانتداب الفرنسي « واقعة تحت سيطرة حكومة فيشي التي عينت الجنرال دانتز مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان »[١٢٢].

واستمر اللبنانيون يعانون مختلف أنواع القمع والإرهاب والتضييق على الحريات العامة، من جراء ممارسات السلطات الانتدابية. فأصدر المفوض السامي الجديد قراراً منع بموجبه « الجمعيات السرية من متابعة أعمالها، كما عليها أن تسلم المحفوظات والأوراق والمكاتب وغير ذلك من الأشياء التي لها صفة تاريخية، أو صفة وثائق أو صفة طقسية، إلى المكتبة الوطنية في الدولة أو المنطقة المستقلة استقلالاً إدارياً »[١٢٣].

إلا أن القوات الفرنسية الموالية لحكومة فيشي لم تدم طويلاً، حتى شرعت قوات بريطانيا وفرنسا الحرة في ٨ حزيران عام ١٩٤١، بغزو سوريا ولبنان من جهة فلسطين، وتمكنت من احتلال البلدين، وغادر الجنرال دانتز بيروت ليحل مكانه الجنرال كاترو باسم فرنسا الحرة، متخذاً لنفسه لقب « المندوب السامي » بدلاً من « المفوض السامي »[١٢٤].

ويذكر هنا، بأنه « عند اقتراب البريطانيين من صور لاحتلالها، قصفوا مداخلها قصفاً شديداً. ونشبت معركة قوية مع الجنود الفرنسيين الذين كانوا بمعظمهم من المغاربة والجزائريين.

وقد فرّ هؤلاء من صور تاركين وراءهم المعدات العسكرية والذخائر بالإضافة إلى بعض الحيوانات كالبغال والحمير، واتجهوا شمالاً نحو منطقة القاسمية، حيث جمعوا قواتهم من جديد بانتظار المعركة الحاسمة مع الجيوش الحليفة، وفي الليل شنّ الإنكليز هجوماً كاسحاً على الجنود الفرنسيين الذين سرعان ما استسلموا للمهاجمين »[١٢٥]. وبعد أن تم تطهير صور وجوارها من القوات الفيشية، تقدم الحلفاء شمالاً ليحتلوا كافة المناطق اللبنانية دون مقاومة تذكر.

وخلال المعركة التي شهدها قضاء صور بين الإنكليز والفرنسيين، « فُقِدَ عدد من الحيوانات التابعة للجيش الفرنسي، فما كان من القائمقام، بعد أن استلمت فرنسا الحرة زمام السلطة، إلا أن

---

(١٢١) يوسف الحكيم، « سوريا والانتداب الفرنسي »، مرجع سابق، ص ٣١٤.

(١٢٢) ملحم قربان، « تاريخ لبنان الحديث »، الجزء الأول، المؤسسة الجامعية، بيروت ١٩٨١، ص ٢١٤.

(١٢٣) المفوض السامي، دانتز، قرار رقم ١٠٩ صادر في ١٤ أيار ١٩٤١.

(١٢٤) كمال الصليبي، « تاريخ لبنان الحديث »، طبعة رابعة، دار النهار، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٣٢؛ - راجع أيضاً فيليب حتي، « تاريخ لبنان منذ أقدم العصور » دار الثقافة، بيروت، طبعة ثالثة، ص ٦٠٣.

(١٢٥) المقابلة المشار إليها سابقاً مع محمد دبوق.

أبلغ عموم المختارين في القضاء بأنه: على كل شخص يوجد في حوزتـه بغـل أو رأس خيـل أو أكثر من البغال والخيول التي كانت تابعة للجيش الإفرنسي، أن يقدم بياناً بالحال إلى القائمقامية، وذلك تحت طائلة المسؤولية »[١٢٦].

كما أصدر الجنرال كاترو بياناً ذكر فيـه أنـه « تمكـن كثير مـن اللبنـانيين، بفعـل الحوادث الأخيرة، من الحصول على أسلحة حربية وذخائر، فلذا من الواجب أن تسلم هذه المعدات إلى السلطات العسكرية. كما أن الوحدات العسكرية المكلفة بنزع الأسلحة من الأهالي مستمرة في عملها في منطقة الجنوب. وبعد ٢٠ أيلول من عام ١٩٤١ سيحال إلى المحكمة العسكرية كل شخص وجدت لديه أسلحة أو ذخائر ممنوعة، كما تفرض غرامة مالية صارمة، على كل قرية يعثر فيها على شيء من هذا القبيل »[١٢٧].

كما وجه محافظ الجنوب كتاباً لقائمقام صور، أعلن بموجبه أن « كل شخص يحمل سلاحاً، أو معدات ممنوعة، يُحال إلى المحاكم العسكرية. وإن كل قرية يعثر فيها على سلاح تفرض عليها غرامة مالية باهظة، وتطبق الأحكام ذاتها على الأشخاص الحائزين، بصورة غير قانونية، على معدات أو أدوات أو مفروشات أو حيوانات كانت سابقاً ملكاً للجيش الإفرنسي »[١٢٨].

وبعد أن ركز كاترو حكمه في بيروت، بدأ يقوم بزيارات لمختلف المناطق الملحقة بلبنان، وذلك بهدف الحصول على ثقة المواطنين والتقرب من زعمائهم. ففي ٢٨ تشرين الأول عام ١٩٤١، قام بزيارة صور التي استقبلته بحذر وترقب وعلى أمل أن يفي بوعوده التي قطعها على نفسه، بإعطاء اللبنانيين حريتهم واستقلالهم. ولقاء هذه الزيارة، « صرفت بلدية صور مبلغ ٢٩٠٠ قرش لبناني إلى محمد أحمد الدادا ثمن أقمشة لصنع أعلام فرنسية ولبنانية، وإلى خليل فاخوري ثمن سكاير وكبريت، وإلى الياس الباشا ثمن خيطان مصيص ومرص، وإلى المصور راجي الحاج ثمن صور فوتوغرافية، وإلى ابراهيم علي درويش أجرة جلب حملين من الدفلة، وإلى عبد الرزاق زعتر لقاء تقديمه ليموناضة وقهوة، وإلى فضل جرجورة وشحادة حسون أجرة أقواس النصر »[١٢٩] كما دفعت البلدية إلى « علي أرناؤوط وعلي توسكا ٩٧٥ قرشاً لقاء استعارة الأخشاب لصنع الأقواس »[١٣٠].

---

(١٢٦) وثيقة رقم (٥٣).

(١٢٧) Le Général d'Armée Catroux. Avis aux Populations 1941.

(١٢٨) محافظ الجنوب، « كتاب موجه لقائمقام صور »، عدد ٥١٧٣ صادر في ٦ تشرين الثاني ١٩٤١.

(١٢٩) بلدية صور قرار رقم ١١٠ صادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤١.

(١٣٠) بلدية صور، قرار رقم ١١١ صادر في ١٢ تشرين الثاني ١٩٤١.

وجد زعماء صور وجبل عامل أن الفرصة أصبحت مؤاتية، بعد زيارة كاترو للمدينة، لمناقشة الأوضاع العامة، ورفع المطالب المحقة للطائفة الشيعية إلى السلطات الانتدابية الجديدة، فتنادوا إلى « حضور اجتماع تم عقده، في ٩ تشرين الثاني عام ١٩٣٦ ، في النادي الجعفري في صور، ضم وفوداً من صيدا والنبطية وبعض قرى جبل عامل، بالإضافة إلى العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين. وفي نهاية الاجتماع تم انتخاب لجنة، مهمتها العمل على رفع شأن الطائفة الشيعية، والمطالبة بحقوقها، وخدمة جبل عامل. وتألفت هذه اللجنة من أربعة عشر عضواً هم:

أحمد بك الأسعد رئيساً، يوسف بك الزين نائباً للرئيس، رياض بك التامر، بهيج بك الفضل، الدكتور بهجت مرزا، الدكتور رضا، محمد علي الحوماني، رضا خليفة، السيد محمد صفي الدين، السيد علي الأمين، السيد محمد جواد شرف الدين مفتي صور، مصطفى عرب، علي بزي، عبد اللطيف بيضون »[١٣١].

وفي ٢٦ تشرين الثاني عام ١٩٤١، أقدم الجنرال كاترو على خطوة هامة، إذ أعلن استقلال لبنان، إلا أن هذا الإعلان أثار حملة من الاستنكار في أوساط الموالين للانتداب الفرنسي الذين رفعوا دوماً شعار « لا لبنان بدون حماية فرنسية »[١٣٢]. إلا أن هذا الاستقلال بقي حبراً على ورق، بسبب سياسة فرنسا الاستعمارية.

لقد كانت المنافسة على أشدها في هذه الفترة بين فرنسا من جهة وبريطانيا من جهة ثانية، على أساس أن السياسة الانكليزية كانت تقضي بضرب المصالح الفرنسية في المنطقة، لذ وقفت إلى جانب استقلال لبنان ودعمه. وقد انعكس هذا الخلاف على اللبنانيين أنفسهم، « فوقف قسم كبير من المسيحيين بزعامة اميل إده رئيس الكتلة الوطنية إلى جانب فرنسا، كما وقف المسلمون عموماً وقسم من المسيحيين من أنصار الكتلة الدستورية التي يتزعمها الشيخ بشارة الخوري إلى جانب بريطانيا »[١٣٣].

أما صور فقد تأثرت في هذا الجو السائد في البلاد، وانقسم الأهالي بين مؤيد لهذه الكتلة أو

---

(١٣١) قائمقام صور، عدد ٢٧٩، صادر في ١٠ تشرين الثاني ١٩٤١.

(١٣٢) مسعود ضاهر، « لبنان الاستقلال، الصيغة والميثاق »، طبعة ثانية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٤، ص ١٢٦.

(١٣٣) كمال الصليبي، « تاريخ لبنان الحديث » مرجع سابق، ص ٢٣٣.

حول معركة الاستقلال والسيادة الوطنية، راجع مسعود ضاهر، « لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق »، مرجع سابق، ص ١٢١ - ١٥١.

تلك. فبينما وقف أكثرية المسيحيين في صور إلى جانب الكتلة الوطنية، وقف المسلمون وقسم من المسيحيين إلى جانب الكتلة الدستورية. وعقدت في سبيل ذلك الاجتماعات العديدة والتي كان معظمها يدعو إلى الحرية والاستقلال. وكانت السلطات المحلية مكلفة بمراقبة هذه التحركات السياسية الجارية في المدينة. « فعندما أفيدت بأن هناك اجتماعات ليلية تعقد في مدرسة الجعفرية، نبهت مدير المدرسة سرحان سرحان، بوجوب التقيد بالأنظمة والقوانين، وعدم السماح لأحد بعقد مثل هذه الاجتماعات تحت طائلة المسؤولية »[١٣٤].

وكان للفرنسيين علاقات وطيدة، مع بعض الزعماء والمتنفذين في صور، الذين لا همّ لهم سوى تكديس الأموال والأرزاق، وبالتالي الحفاظ على مصالحهم ومكتسباتهم على حساب فئات الشعب المقهورة. « فعندما حجز قائد مخفر صور ومأمور الأمن المعين لدى مكتب الميرة، وبعض أفراد الدرك كمية من الحنطة، وجدت في مستودعات آل الخليل في محلة الشبريحة، قرب بساتين صور، وقدرت باثني عشر طناً وثلاثمائة وستين كيلوغراماً، قام الكولونيل الفرنسي روز مكو بفك الحجز، بنزعه الختم الموضوع على باب المستودع المحجوز وكتب عليه: إنه هو الذي نزع هذا الختم وعلى مسؤوليته الخاصة »[١٣٥].

وكانت ممارسات الفرنسيين الشاذة، تلاقي الاستنكار والرفض من قبل أبناء صور، الذين لم يتركوا مناسبة تمر إلا وذكَّروا المسؤولين الفرنسيين بحقوقهم، وحقوق جبل عامل المهضومة، منذ أمد طويل، وهذا ما يتبين من خلال تقرير القائمقام: « في عام ١٩٤٢، قام المسيو دافيد David، مندوب الجنرال كاترو، بزيارة إلى السيد عبد الحسين شرف الدين في صور، رداً على زيارته التي قام بها للمندوب السامي »، وقد كان في استقباله عدد من الزعماء والمتنفذين في المدينة وجبل عامل، « وفي مقدمتهم أحمد بك الأسعد الذي ألقى كلمة ترحيبية بالوفد الفرنسي، وتبعه صدر الدين شرف الدين بكلمة ركز فيها على المطالبة بحقوق جبل عامل المهضومة. وعند الظهر أقيمت على شرف المندوب حفلة غداء، حضرها وجهاء مختلف الطوائف في صور والمنطقة من بينهم: المطران أغابيوس نعوم متروبوليت طائفة الروم الكاثوليك، وأحمد الأسعد، يوسف الزين، بهيج الفضل، الاستاذ نجيب عازوري، وقد ألقى الدكتور سامي أبو خليل خطاباً بالفرنسية بالمناسبة »[١٣٦].

وعلى أثر الانتخابات النيابية التي حصلت عام ١٩٤٣، وفوز الكتلة الدستورية، ألقى بشارة

---

(١٣٤) قائمقام صور، عدد ٦١٢ صادر في ٣١ آذار ١٩٤١.

(١٣٥) قائمقام صور، عدد ١١٤، صادر في تموز ١٩٤٢.

(١٣٦) قائمقام صور عدد ١٢٣ صادر في ١٩ آب ١٩٤٢.

الخوري خطاباً بعد انتخابه رئيساً للجمهورية، كما ألقى رياض الصلح بيانه الوزاري، وقد تعاون الاثنان معاً، وعملا على قيام الميثاق الوطني الطائفي في لبنان.

أما صور فقد تمثلت في المجلس النيابي المنتخب بزعمائها الإقطاعيين، أمثال كاظم الخليل ويوسف سالم، اللذين يمثلان العائلات السياسية التقليدية المتنفذة منذ مطلع العهد الفرنسي. وفي ٨ تشرين الثاني عام ١٩٤٣، أقدمت الوزارة الجديدة على خطوة جريئة، حيث بادرت إلى تعديل الدستور وتنقيته من شوائب الانتداب، فما كان من الفرنسيين إلا الرد على هذا الإجراء فوراً، باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وغيرهم. وعند إشاعة الخبر، عمت الإضرابات مختلف المناطق اللبنانية، وقامت المظاهرات، وامتنع الموظفون عن متابعة أعمالهم «معلنين تضامنهم الكامل مع المعتقلين، والدعوة إلى الاستقلال التام، وعودة الحياة الدستورية، والإضراب الشامل إلى حين عودة الحكومة الشرعية» [١٣٧].

وتحت تأثير هذا الضغط الشعبي، أفرجت السلطات الفرنسية عن المعتقلين في ٢٢ تشرين الثاني عام ١٩٤٣، وكانت فرصة اللبنانيين كبيرة بهذا اليوم التاريخي، الذي أكد ولادة استقلال لبنان السياسي.

أما موقف صور خلال معركة الاستقلال، فقد تجلى بإعلانها الإضراب العام والشامل وقامت فيها المظاهرات العديدة، وقد هتف خلالها المتظاهرون بشعارات مؤيدة للكتلة الدستورية ممثلة ببشارة الخوري ورياض الصلح:

«ما منأيد إلا رياض بالكتلة الدستورية
ومنحي الشيخ بشارة رئيس الجمهورية»

«وردد المتظاهرون في مظاهرة أخرى ضمت حوالي ثلاثماية شخص من صور، وسار في مقدمتها عبد الحسن بيطار، شعارات تنادي بحياة الملك جورج ملك بريطانيا العظمى. كما هتفوا ضد اميل إده:

«يا إده حط النظارة وشوف الوطني الشيخ بشارة»

وكذلك نددوا بالكتلة الوطنية وبرئيسها إده:

«يا اده هيّر [١٣٨] العدة وبلبنان أوعا تهدي

(١٣٧) مسعود ضاهر «لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق»، مرجع سابق، ص ١٧٤.

(١٣٨) هيير: هيىء.

وارحـــل انـــت وكتلتـــك   وعلبنـان أوعـا تعـدي »[١٣٩]

وفي هذه الأثناء، «أقدمت السلطات الفرنسية على اقتحام بيوت بعض الشباب الوطنيين في صور، وذلك بحثاً عن سليم أبو جمرة وسليمان الدادا وجورج شمندي ورائف بيطار ورفلة أبو جمرة. وعندما خاب أملها في القبض عليهم، لجأت إلى أسلوب التهديد والوعيد، وبعثر جنودها أثاث البيوت ومحتوياتها. وعندما أشيع خبر الاقتحام في اليوم التالي، أضربت المدينة احتجاجاً وبجميع أحيائها الإسلامية والمسيحية»[١٤٠].

وهكذا أصبح الوطنيون المسيحيون والمسلمون هدفاً للإرهاب الفرنسي وأسلوبه القمعي، وبات الاستقلال مطلب كل اللبنانيين «فزوال الانتداب لم يعد مطلباً إسلامياً، بل هو شعار جماهيري يمكن أن يجمع حوله الأغلبية الساحقة من اللبنانيين، من كافة الطوائف المتضررين فعلياً، من هيمنة الانتداب، وسيطرة شركائه وعساكره»[١٤١]. ونشأت علاقات حميمة بين رياض الصلح والكتلة الدستورية عموماً، وبين الحركة الوطنية في صور، المعادية للانتداب الفرنسي ومشاريعه الاستعمارية. وكانت هناك زيارات متبادلة بين الطرفين، لتنسيق المواقف وجمع الصفوف وتوحيد الكلمة.

صور والعهد الاستقلالي:

كان أساس العلاقة بين صور وزعماء الكتلة الدستورية، يدور حول العداء الكامل للانتداب، وجمع الطاقات لتحقيق الآمال في الحرية والاستقلال والسيادة الوطنية. إلا أن آمال صور قد خابت فيما بعد، بحيث لم تنل من وعود الحكام الجدد غير القهر والمذلة. إذ سرعان ما تبين لها، أن رجال الاستقلال قد اكتفوا بكراسي المفوضية العليا الفرنسية، يمارسون من فوقها السياسة الانتدابية بالذات في لبنان المستقل. ولم يكن الميثاق الوطني الطائفي الذي أنشىء في تلك الفترة إلا ستاراً يختبىء وراءه الزعماء الطائفيون، للإبقاء على امتيازاتهم الطائفية ـ الطبقية، التي حصلوا عليها خلال عهد الانتداب.

وهكذا فإن زوال الانتداب عن صور، لم يحصل معه زوال مخلفاته الطائفية، والإقليمية والعشائرية، فاستمر زعماء المدينة، والمتنفذون فيها، يستخدمون كافة أشكال الاضطهاد والقمع،

---

(١٣٩) تعدي: ترجع؛ مقابلة مع معن عرب، تاريخ ٩ نيسان ١٩٨٧.

(١٤٠) المقابلة المشار إليها سابقاً مع رفلة أبو جمرة.

(١٤١) Edmond Rabbath: «La formation historique du Liban...» Op. Cit. p. 397.

بحق الوطنيين والمناضلين. وبالتالي فإن العهد الاستقلالي الجديد لم يكن يحمل في طياته أي تغيير لصالح الفئات الفقيرة والمعدمة في المدينة.

وكان مبدأ الحفاظ على المصالح الخاصة للزعماء التقليديين، والوصول إلى الكراسي، يطبعان السمة العامة للعهد الاستقلالي، حتى باتت «علاقة الزعامة التقليدية الخليلية بحكومات الاستقلال، تتأرجح بين مؤيدة ومعارضة للحكومة أو للعهد»[١٤٢]، وذلك تبعاً لمصالحها الخاصة، وليس لمصلحة الجماهير الشعبية. ولم تجد صور نتيجة نضالها وكفاحها في مواجهة الفرنسيين وأعوانهم، غير الألم والمعاناة من السلف والخلف.

فاستمر السياسيون التقليديون في تطبيق سياستهم الموروثة، في زمن الانتداب، وهي الإبقاء على تخلف مدينة صور وانحطاطها، وعلى كافة المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فعلى المستوى الاجتماعي، عمل الاستقلاليون ومن يمثلهم في صور من إقطاعيين ومتنفذين على الاستمرار في سياسة الفرنسيين، الهادفة إلى تجهيل المدينة وقهرها، فهي لم تنل نصيبها من المدارس والطرقات والكهرباء والمياه والصحة وغيرها، بل بقيت على حرمانها، تعاني من زعمائها التقليديين كافة أنواع الاستبداد والتسلط.

وعلى المستوى السياسي، فإن أبناء صور لم يعرفوا إلا الإرهاب والتنكيل، حيث استخدم المتنفذون والزعماء مختلف أساليب القمع والملاحقة والاعتقال لكم أفواه الوطنيين، والوقوف بحزم في وجه جميع الحركات المطلبية التي شهدتها صور بعد إعلان الاستقلال.

ولكن ما شهدته صور من تقدم اقتصادي واجتماعي، كان بهمة أبنائها الذين لم يدخروا جهداً إلا وثمروه في سبيلها. فكانت أموال المهاجرين خير ممول للمشاريع العمرانية والتربوية، بحيث ساهمت بشكل ملحوظ في دعم تنمية البلدة وتطورها.

الاحزاب السياسية في صور

بعد قيام دولة لبنان الكبير، وانضمام جبل عامل قسراً إلى الكيان اللبناني الجديد، شهدت المنطقة حالة من الرفض والممانعة تجلت في نشوء العصابات الوطنية، وقيام المظاهرات والإضرابات المناهضة للاحتلال.

وأخذت الأحزاب الوحدوية، المعبرة عن طموحات الأكثرية الساحقة للمواطنين، في النمو

(١٤٢) حسن قبيسي، «تطور مدينة صور»، طبعة أولى، دار قدموس، بيروت ١٩٨٦، ص ١٢٦.

والاتساع، فامتدت إلى مختلف المناطق، واحتلت مواقع متقدمة في العمل النضالي الداعي إلى مقاومة الانتداب ورفض كل أشكال التبعية له.

وقد كان لصور الدور الفاعل في هذا المجال، فساهمت بشكل بارز في مختلف الميادين السياسية والمطلبية، وانخرط أبناؤها في الأحزاب السياسية الوحدوية، كحزب الوحدة السورية، والحزب القومي السوري، وحزب النجادة، أو في الأحزاب الأممية كالحزب الشيوعي اللبناني.

وبالمقابل، فقد برزت في صور أحزاب واتجاهات سياسية تناصر الفرنسيين وتؤيد انتدابهم، إلا أنها بقيت ضعيفة التأثير، بحيث اقتصر نشاطها على قلة من المسيحيين بشكل خاص. وكانت تلك الأحزاب تنادي باستقلالية الكيان اللبناني، وتعارض كل اتجاه وحدوي، ومنها حزب الكتائب اللبنانية.

واستطاعت الأحزاب الوحدوية أن تنمو وتتطور في صور، مستفيدة من حالة التردي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، عند فئات كبيرة من السكان، إضافة إلى الوضع السياسي التعسفي، وهيمنة كبار الملاكين والمتنفذين. وقد ترافق كل ذلك مع ممارسات الفرنسيين القمعية، وضرب كل التحركات الوحدوية والمطلبية.

وقد شكلت جميع هذه العوامل أرضية خصبة لولادة الأحزاب في صور.

الأحزاب العاملة في صور في تلك الفترة:

١ ـ حزب الوحدة السورية:

كانت صور كغيرها من بلدات جبل عامل، تبادر إلى مساندة القضايا الوطنية والقومية، حيث كانت ترفع شعار وحدة سوريا العربية، بكامل الدويلات التي أنشأها الاستعمار الفرنسي، الذي كان يتبع سياسة «فرق تسد» بين المواطنين، تنفيذاً لمآربه في تأطير النزاعات الطائفية القديمة، وإضعاف الشعور الوطني [١٤٣].

لذلك وقف الفرنسيون في وجه الطروحات الوحدوية، وعارضوها معارضة شديدة، وأخذوا يشجعون الحركات الانفصالية والطائفية، ومنها دعوتهم إلى الحفاظ على الكيان اللبناني. ولكن أبناء جبل عامل رفضوا هذه الشعارات، واعتبروا أنفسهم جزءاً لا يتجزأ من سوريا.

---

(١٤٣) كارولين غايتس، (دراسة عن تطور الاقتصاد السياسي اللبناني الحديث)، «السفير» عدد ٤٥٣٦ صادر في ١٧ شباط ١٩٨٧، ص ١٣.

وفي هذا الجو المسيطر في البلاد، تأسس «حزب الوحدة السورية» في صور عام ١٩٣٦، من سليم أبو جمرة، رائف حلاوي، عبد الله الرز، جورج شمندي، أحمد بزي، يوسف شرف، محمد صفي الدين، صالح عرب، سليمان الدادا، رائف بيطار، بشير الدادا، ابراهيم حسن. وغيرهم من الشباب الوطنيين.

أما اجتماعات هذا الحزب فكانت تتم في بيوت الأعضاء وبشكل سري للغاية، وكانت السلطة تطلق على أعضاء هذا الحزب اسم «الشبيبة». وفي هذا يقول القائمقام عن حالة القضاء السياسية في أعقاب حوادث ١٩٣٦: «إن الحالة السياسية في القضاء، إذا استثنينا شبيبة بنت جبيل، والبعض من شبيبة صور التي تتأثر بدعايات الشيخ أحمد رضا، والشيخ سليمان ظاهر من النبطية، والشيخ عارف الزين من صيدا، ويوسف بك الزين من كفررمان، فإن عموم أهالي القضاء مُخلدون إلى السكينة»(١٤٤).

وقد استخدمت السلطة ضد أعضاء الحزب كافة أشكال الملاحقات والمضايقات، بهدف القضاء على الحركات التحررية والوحدوية. ويذكر القائمقام في أحد تقاريره: «إن قائد طاقم صور فؤاد الصبّاغ يعمل على توطيد الأمن، والقضاء على المشاغبات والفتن التي أثارتها شبيبة صور وبنت جبيل، للمطالبة بالانفصال والانضمام إلى الوحدة السورية»(١٤٥).

وشارك الحزب بفعالية في أحداث ١٩٣٦، التي عمت مختلف أنحاء جبل عامل، فنظم المظاهرات والإضرابات التي اجتاحت المدينة، استنكاراً لمواقف السلطة من أبناء جبل عامل، فاعتقل على أثرها أبرز أعضاء الحزب سليم أبو جمرة، مع عدد كبير من أبناء المنطقة، ومنهم: الشيخ أحمد عارف الزين وعادل عسيران وألفرد أبو سمرا، والشيخ موسى الزين شرارة وغيرهم. وقد أرسل هذا الأخير إلى سليم أبو جمرة أبياتاً من الشعر عندما كانا معاً في سجن الرمل في بيروت:

«إذا ما أرجع الأمواتَ عيسى ... وناجى الله بالطور الكليمُ
وكلّم أحمد بالقفر ضباً ... فهذي صور أيقظها سليم»(١٤٦).

وحاول القائمقام جان عزيز أن يخفف من أهمية الدور الذي تقوم به شبيبة صور، فيقول في

(١٤٤) وثيقة رقم (٧) (أ).

(١٤٥) قائمقام صور، عدد ٣٠٨ صادر في ٢٨ تموز ١٩٣٦.

(١٤٦) موسى الزين شرارة: «من دفتر الذكريات الجنوبية»، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، دار الكتاب اللبناني، طبعة أولى، بيروت ١٩٨١، ص ٧٣.

هذا الصدد: «أما الآن فمدينة صور التي تأثرت بمثل هكذا مظاهرات، ظن البعض منهم أنها تأتيهم بالغرض المطلوب، أخذت تعود إلى سكونها الماضي ومعرفة الحقائق، ولم يبق من المشاغبين، سوى أفراد قليلة ممن لا صنعة لهم، كسليم أبو جمرة وأحمد بزي وابراهيم محمود حسن ورائف حلاوي فقط» (١٤٧).

ويستدل من تقارير القائمقام، الدور الذي كان يمثله سليم أبو جمرة في صور بإيقاظ الشعور الوطني، ودفع الحركة الوحدوية قدماً نحو التحرر والاستقلال، فواجه، بجرأته وشجاعته، السلطة المحلية ممثلة بالقائمقام. كما واجه المستشار وأعوانه، فنشرت له جريدة النهار مقالة بعنوان «سياسة المستشارين» وذكر فيها: «مرة كان أحد الصغار ينادي لاعباً «فلتحي الوطنية إسلام ومسيحية». فلما سمع القائمقام هذا الهتاف راح يسب الولد القائل». وأضاف أبو جمرة «مرة كنت آتياً من بيروت إلى صور وصدفة رافقني في السيارة أحد الموظفين فقضى ثلاثة أرباع الوقت راجفاً خوفاً، ومصلياً كي لا يراني أحد وإياه في سيارة واحدة.

في بلاد العلويين يخافون المستشار وحده، أما في بلاد العامليين فيخافون المستشار وأعوانه وانسباءهم، لأن نسيب نسيب الموظف المقرب من المستشار يهدد بالعزل والنقل والسجن كأنه رئيس مجلس عرفي أيام الحرب» (١٤٨).

وكان القائمقام يصف أعضاء الحزب بالمشاغبين، فيقول في أحد تقاريره: «إن المشاغب سليم أبو جمرة لم يترك فرصة تمر إلا واغتنمها في سبيل الانضمام إلى سوريا، حيث يجاهد ويشاغب في سبيلها مع حفنة من الشبان» (١٤٩).

كان الصراع في هذه الفترة قوياً في صور بين مؤيدي الوحدة السورية، وبين معارضيها من الداعين إلى الكيان اللبناني، على أساس المساواة بين الطوائف والمناطق اللبنانية، وإنصاف حقوق الشيعة. وتذكر جريدة النهار «إن وفداً من علماء الشيعة في صور وجبل عامل، ذهب إلى بيروت لمقابلة المفوض السامي الكونت دي مارتيل، وتألف الوفد من السيد عبد الحسين شرف الدين، والسيد أمين الحسيني، والشيخ نور الدين شرف الدين، والسيد محمد جواد شرف الدين، فقابلوا في المفوضية الكونت دي مارتيل وأيدوا الكيان اللبناني، وقالوا إن الجنوب يريد دائماً أن يظل ضمن

(١٤٧) وثيقة رقم (٧) (د).
(١٤٨) «النهار»، عدد ٨٣٤، صادر في ١٠ حزيران ١٩٣٦، ص ٢.
(١٤٩) قائمقام صور، عدد ١٩٥١، في ١٨ تموز ١٩٣٦.

الحدود اللبنانية، ولكنه يريد أيضاً أن يُساوى بالحقوق والواجبات مع بقية المناطق اللبنانية، وطالبوا أيضاً بإنصاف الطائفة الشيعية »[١٥٠].

كما نظم مؤيدو الوحدة اللبنانية في القضاء، عرائض « تتضمن شجب الدعايات التي يقوم بها البعض من طلاب الوحدة السورية، والحفاظ على الوحدة اللبنانية ». ويذكر القائمقام في أحد تقاريره: « إن ما يقوم به يوسف خليل وابن عمه كاظم خليل من الدعايات الرشيدة والإخلاص للحكومة، أجبر توفيق حلاوي ورفقاءه أن يقفوا مع الحكومة موقفاً أكثر اعتدالاً من السابق. ولا أنسى ما يقوم به أحمد بك الأسعد من الدعايات الرشيدة أيضاً في قضاء صور ودعوته للإخلاص لابنان والقضية اللبنانية »[١٥١].

وهكذا فقد وجد أنصار الوحدة السورية أنفسهم في مواجهة، ليس فقط مع الانتداب الفرنسي، وإنما مع بعض زعماء المدينة الذين وقفوا بجانب الكيان اللبناني، حفاظاً على مصالحهم ومكتسباتهم التي حصلوا عليها من السلطات الانتدابية.

الحزب القومي السوري:

أسسه في الجامعة الأميركية أنطون سعادة الذي « دعا إلى أمة سورية واحدة ضمن حدودها الطبيعية، وإلى إلغاء كل النزعات الانفصالية المحلية بما فيها الانفصالية اللبنانية وكل النزعات الطائفية »[١٥٢].

أما في صور فقد تأسس فرع للحزب القومي السوري عام ١٩٣٦، « وتشكلت أول خلية في المدينة من مصطفى التمساح ومحمد سعيد بلاغي وكامل يونس وخليل حلاوي »[١٥٣]. وفي فترة قصيرة جداً، انضم إلى الحزب عدد كبير من « شبيبة صور » منهم ابراهيم حسن ومحمد دبوق وعصام عرب وعلي محمد حسين بيومي وعلي توفيق حلاوي وفضل أرناؤوط ورضى حلاوي وغيرهم. وكان مصطفى التمساح رئيساً للحزب في صور في بداية تأسيسه؛ وأسس الحزب في هذه الفترة فرقة كشفية دعيت « بفرقة الكشاف الهاشمية » ضمت حوالي العشرين كشافاً، وكان ابراهيم حسن مسؤولاً عنها ومدرباً لأعضائها. وكانت الشعارات التي طرحها الحزب، من دعوة لوحدة

---

(١٥٠) « النهار »، عدد ٩٤٤ صادر في ٢٢ تشرين الأول ١٩٣٦ ص ٤.

(١٥١) وثيقة رقم (٧) (د).

(١٥٢) إنعام رعد، « القوى السياسية في لبنان »، دار الطليعة، بيروت، طبعة أولى ١٩٧٠، ص ٣١٤.

(١٥٣) يوسف فضل الله، « مدينة صور في العصر الحديث »، مرجع سابق، ص ٦٨.

سوريا الطبيعية (أي الهلال الخصيب)، عاملاً هاماً في دفع الشباب الوطني المتحمس للانضواء تحت لوائه، كونها تمثل شعار المرحلة، وتظهر دور سوريا كمحور أساسي لتحقيق هذه الوحدة.

وكان للحزب اجتماعات أسبوعية تعقد مداورة في منازل الأعضاء والأصدقاء، وكانت الاجتماعات تبدأ بعبارة «يحيا الزعيم، تحيا سوريا»[١٥٤].

وقد شارك الحزب بفعالية في انتفاضة ١٩٣٦، واعتقل اثنان من أعضائه هما محمد دبوق وابراهيم حسن، ولاحقت السلطة بقية الأعضاء.

وقد اتصف القوميون بالانضباط الحزبي، وبالخضوع التام للزعيم عن طريق التنفيذ الفوري للأوامر.

وكان الحزب يقوم بنشاطات متعددة من سياسية واجتماعية وثقافية، فأنشأ مدرسة منزلية لتعليم الأميين في صور، كما كانت له مكتبة صغيرة أشرف عليها عند تأسيسها الدكتور سعد الله الخليل، وذلك في مبنى ألبير ساعاتي، كما كانت له نشاطات مسرحية وندوية. ففي محاضرة ألقاها فايز صائغ في منزل أحد الأصدقاء في صور، ضمت حشداً كبيراً من المواطنين قدر بحوالي ثلاثمائة شخص هتف الحضور بالوحدة السورية.

وتعرض الحزب القومي السوري لشتى أنواع الملاحقات والمضايقات من قبل الانتداب الفرنسي، كونه يمثل موقفاً سياسياً وحدوياً على حساب الكيان اللبناني المدعوم من فرنسا. فعندما تنامى حجمه، وازداد تأثيره، أصدرت السلطة مرسوماً بحل الحزب، تنفيذاً لسياسة المفوض السامي وجاء فيه:

«لما كانت الجمعية المسماة «بالحزب القومي السوري» مؤلفة بطريقة سرية، وعاملة بطريقة غير قانونية في أراضي الجمهورية اللبنانية، ولما كان غرض الجمعية المذكور غير مباح ومخالفاً للقوانين، وكان من شأنها أن تمس بغايتها النظام والأمن العامين، لذلك حُلَّت الجمعية المسماة «بالحزب القومي السوري»[١٥٥].

إلا أن هذه الإجراءات القمعية بحق الحزب، لم تمنعه من متابعة نشاطاته ولو بشكل سري للغاية، ومع بداية الحرب العالمية الثانية تعرض الحزب أيضاً كغيره من الأحزاب الوطنية، إلى

---

(١٥٤) المقابلة المشار إليها سابقاً مع محمد دبوق.

(١٥٥) مرسوم رقم ٢١١ صادر في ١٧ آذار ١٩٣٦، ورد إلى القائمقامية برقم ٩٠٨، في ٢٣ آذار ١٩٣٦.

الملاحقات والاعتقالات، فجمد فرع صور نشاطه، ولم يقم أعضاؤه بأي عمل خلال تلك الفترة، وأصبح على حد تعبير القائمقام «مفكك العرى ولم يعد له من أثر في صور»[١٥٦]. غير أن الحزب استعاد نشاطه في صور مع بداية عهد الجنرال كاترو في لبنان، فأعاد تنظيم الفرع الذي تكون من: خليل توفيق حلاوي مسؤولاً للحزب، وكامل يونس مدرباً رياضياً ومسؤولاً مالياً، حسن زين ناموس المنفذية، مصطفى عز الدين مسؤولاً للأشبال.

وفي معركة الاستقلال عام ١٩٤٣، لعب أعضاء الحزب دوراً هاماً في قيام المظاهرات والإضرابات التي عمت صور، فكان مصيرهم الملاحقة والاعتقال من قبل السلطة[١٥٧].

الحزب الشيوعي اللبناني:

«الحزب الشيوعي اللبناني هو حزب العمال والفلاحين، وجماهير الكادحين، والمثقفين الثوريين، وقد ارتبطت نشأته في لبنان عام ١٩٢٤ بنمو الطبقة العاملة اللبنانية، وخوضها النضال الطبقي والنضال السياسي في مقاومة الاستعمار.

وهدف الحزب هو تحويل المجتمع تحويلاً ثورياً إلى الاشتراكية، وبناء المجتمع الاشتراكي، ويسترشد في سبيل تحقيق هذا الهدف بنظرية الاشتراكية العلمية الماركسية ـ اللينينية»[١٥٨].

وقد عانى الحزب كغيره من الأحزاب الوطنية الرافضة للانتداب، كل أشكال القمع والاضطهاد. ومع بداية الحرب العالمية الثانية، أصدر المفوض السامي الجنرال بيو **Puaux** قراراً أعلن فيه «إن الجمعية المدعوة بالحزب الشيوعي اللبناني قد حُلت مع جميع المنظمات التابعة لها»[١٥٩].

كما اتخذت السلطات الانتدابية قراراً آخر، يقضي بمنع الجمعيات السرية، وملاحقة كل من يشارك أو يساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، في تأسيس الجمعيات المنحلة، تحت طائلة السجن من ستة أشهر إلى سنتين، أو بغرامة مالية من ليرة إلى ٢٥٠ ليرة لبنانية»[١٦٠].

لهذه الأسباب وغيرها، تأخرت ولادة الحزب الشيوعي في صور حتى عام ١٩٤٢، أي بعد

---

(١٥٦) قائمقام صور، عدد ١٤٩٩ صادر في ٢٤ حزيران ١٩٤٠.

(١٥٧) المقابلة المشار إليها سابقاً مع محمد دبوق.

(١٥٨) كريم مروة، «القوى السياسية في لبنان»، مرجع سابق، ص ١٨٨.

(١٥٩) الجريدة الرسمية، عدد ٣٧٢٦ الصادر في ٣٠ تشرين الأول ١٩٣٩، ص ٥١٨٢.
راجع قرار المفوض السامي بيو، عدد ٢٥٨ / ل. ر الصادر في ٢٩ أيلول ١٩٣٩.

(١٦٠) Haut Commissaire, G. puaux, arrêté No 242 / LR du 3 Septembre 1940.

تاريخ دخول الاتحاد السوفياتي الحرب إلى جانب الحلفاء. أما قبل هذا التاريخ، فقد كان الشيوعيون يعملون في صور باسم « عصبة مكافحة النازية والفاشية ، التي أسسها في بيروت انطون ثابت وعمر فاخوري ، كما عملوا بعد ذلك باسم « حزب التحرر العمالي » الذي تولى رئاسته في صور سليمان أبو زيد [١٦١].

« وقد تشكلت أول خلية للحزب الشيوعي اللبناني في صور ، من سميح الصعيدي وعقل شافي وسليمان أبو زيد وحنا حلاّج ويوسف طناسي وحسين خشن ورفلة أبو جمرة ، وكان حنا حلاّج سكرتيراً للحزب. لقد كان الحزب الشيوعي أكثر الأحزاب تنظيماً في صور ، إذ كانت له أهداف وغايات واضحة وأساليب تنظيمية وشعبية متقدمة. فبعد دخول القوات الانكليزية وقوات فرنسا الحرة إلى صور ، تحول الحزب إلى النشاط العلني ، ففتح له مركزاً في المدينة في منزل أنطون بشور ، وأخذ يقيم مهرجانات شعبية واحتفالات بأعياد الحزب وغيرها في قهوة لويس لبوس » [١٦٢]. وعندما زار مصطفى العريس صور لتفقد أوضاع الحزب ، عقد اجتماع ، ليلاً في منزل حسين خشن ، حضره عدد كبير من العمال والفلاحين ، تحدث فيه مصطفى العريس عن الأوضاع السياسية والاجتماعية ، وركز على استغلال الملاكين والإقطاعيين للفئات الشعبية الفقيرة ، وعن أهمية الانضمام للحزب الشيوعي بصفته المدافع الأول عن مصالح الطبقات المستغَلّة والمحرومة. وبعد هذا الاجتماع يقول حنا حلاّج : « انتسب إلى الحزب حوالي الخمسين شخصاً معظمهم من أبناء الطبقات الفقيرة من الطائفتين المسيحية والإسلامية » [١٦٣]. ووقف الحزب مع الأحزاب الوطنية في صور ، في مواجهة قمع السلطة وأساليبها الاستبدادية ، ففي مظاهرة نظمها الشيوعيون في صور ، بمناسبة عيد العمال ، شارك فيها أبناء المدينة ، ورددوا شعارات ضد الغلاء الفاحش :

« بدنا ناكل جوعانين ما معنا حق رطل طحين
يومية العامل عشرين ما بتكفي طفلو المسكين »

وفي معركة الاستقلال عام ١٩٤٣ ، نظم الحزب عرائض وبيانات تهاجم الانتداب وأعوانه ، وتطالب بالاستقلال التام والناجز. إلا أن هذه المواقف الجريئة للحزب في صور ، اصطدمت بمواقف زعماء المدينة ، والمتنفذين فيها كآل الخليل وآل سالم الذين بدأوا بمحاربة الشيوعيين ، وتحريض السلطة ضدهم ، لملاحقتهم وزجهم في السجون والمعتقلات ، فاعتقل في فترات لاحقة

(١٦١) سليمان أبو زيد « من دفتر الذكريات الجنوبية » ، مرجع سابق ، ص ١٥٧ .
(١٦٢) مقابلة مع محمود قدادو ، تاريخ ٨ نيسان ١٩٨٧ .
(١٦٣) المقابلة المشار إليها سابقاً مع حنا حلاّج.

زعماء الحزب في صور: رفلة أبو جمرة وحنا حلاّج وحسين خشن وسميح الصعيدي، وهذا ما انعكس على نمو الحزب وتطوره الذي بقي ضمن حدود ضيقة، خلال مدة طويلة من الزمن (١٦٤).

حزب النجادة:

«تأسس حزب النجادة في بيروت سنة ١٩٣٦، واصطبغ بلون طائفي إسلامي ذي نزعة قومية عربية. وقد شكل هذا الحزب الرد العملي على حزب الكتائب المسيحي ذي النزعة الانعزالية عن البلاد العربية» (١٦٥). أما دخوله إلى صور، فكان عام ١٩٤١. وفي إنشائه يقول قائمقام صور: «اتصل بنا أن فرعاً للنجادة العربي الكائن في بيروت أنشىء في صور، ودعي باسم فرع علي بن أبي طالب، وقد باشر المنتمون إليه، بوضع شارات على صدورهم كتب عليها «بلاد العرب للعرب»، وقد عقدوا جلسة في أحد البيوت، لقبول طلبات الانتساب إلى الفرع المذكور، ولم يتقدم أحد منهم بإعلام الحكومة بالأمر» (١٦٦).

وقد تشكلت اللجنة التأسيسية لفرع الحزب من: «السيد محمد صفي الدين رئيساً لعمدة صور، السيد جعفر شرف الدين عميداً للداخلية، محمود نعناعة مسؤولاً للتدريب الرياضي والعسكري، فخر الدين هاشم قائد فوج أول، عبد الأمير سبيتي قائد فوج ثان» (١٦٧).

وكان وجود السيد محمد صفي الدين على رئاسة الحزب، عاملاً مساعداً لنمو الحزب وتطوره، كونه ابن رئيس بلدية صور السابق، السيد حسين صفي الدين الذي يعتبر أحد الوجهاء والمتنفذين في المدينة. لذا انتسب إلى الحزب وفي أقل من سنة على تأسيسه ـ عدد كبير من الناشئة بلغ حوالي المئة عضو.

وكان أعضاء الحزب موزعين على أفواج، وعلى رأس كل فوج قائد مسؤول عنه. أما الاجتماعات فكانت تتم أسبوعياً في منزل أحد الأعضاء غير المعروفين لدى السلطة. ولكي يصبح المنتسب عضواً فاعلاً في الحزب، عليه أن يخضع لدورة إعداد وتأهيل تستمر لمدة شهرين، وبعدها يقسم الولاء بالدعاء لرئيس الحزب وبقراءة الفاتحة للتوفيق.

وكان الأعضاء يدفعون اشتراكات شهرية، ويستلم هذه الأموال رئيس الحزب الذي كان

---

(١٦٤) المقابلة المشار إليها سابقاً مع رفلة أبو جمرة.

(١٦٥) محيي الدين سلهب، «القوى السياسية في لبنان» مرجع سابق، ص ١٤٦.

(١٦٦) وثيقة رقم (٥٤).

(١٦٧) المقابلة المشار إليها سابقاً مع عبد الأمير سبيتي.

ينفقها على تكاليف المظاهرات والعرائض والبرقيات، التي كان يشارك فيها الأعضاء. وكانت السلطة تراقب تحركات الحزب في صور، لمنعه من القيام بنشاطات سياسية واجتماعية. وعندما علم «القائمقام أن الحزب عقد اجتماعاً ليلياً في مدرسة الجعفرية، استدعى مدير المدرسة سرحان سرحان، واستجوبه، ونبهه بوجوب التقيد بالنظام، كما وأعطى التنبيهات لرئيس الحزب في صور محمد صفي الدين بعدم القيام بالاجتماعات»(١٦٨).

ولكي يستقطب الحزب فتيان صور، أنشأ فرعاً للأشبال، للذين لا تتجاوز أعمارهم الخمسة عشر عاماً. وكان يقوم بتدريبهم محمود نعناعة على شاطىء صور الجنوبي بالقرب من محلة الخراب، ويجري التدريب بعد ظهر يوم الجمعة من كل أسبوع، حيث كان يرتدي المتدربون لباساً كاكياً موحداً وقبعة مستطيلة. أما معظم الأشبال فكانوا من تلامذة المدرسة الجعفرية ومدرسة الصبيان الرسمية. كما شكل الحزب فرقة كشفية لها آلاتها الموسيقية الخاصة، والمكونة من الطبول والمزامير، وكان محمود درويش حلاوي رئيساً للفرقة(١٦٩). ويقول علي يونس بأن هذا الحزب قد عرف في صور باسم «حزب الذوات»، على اعتبار أن أكثرية أعضائه كانوا من أبناء وجهاء المدينة ومن عائلاتها الميسورة(١٧٠).

وفي عام ١٩٤٢، أراد رئيس الحزب الأعلى جميل مكاوي زيارة فرع صور، لترؤس حفلة تسليم علم الحزب حيث تلقى الخطابات، فما كان من السلطة إلا أن وجهت إنذاراً لرئيس فرع صور محمد صفي الدين بوجوب إعلامها قبل مجيئه. ولكن جميل مكاوي فاجأ الجميع بحضوره، واستطاع الوصول إلى النادي الجعفري، حيث عقد اجتماعاً مع أعضاء الحزب البالغين خمسين نجاداً، وهم يرتدون ألبسة رسمية من نوع «الشورط». وجرى تسليم العلم في هذا الاجتماع إلى فرقة صور. وبعد الغداء، عاد مكاوي إلى بيروت يرافقه جميل الحاسبيني ومحمود الحبال وعبد الرحمن الخليل ومحمد صفي الدين ومحمد حلاوي وسليمان الدادا ومحمود نعناعة وأحمد بزي وناظم الخليل(١٧١).

حزب الكتائب اللبنانية:

إن تعدد الطوائف في صور، وتأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وما رافقها من تشابك في التيارات السياسية المختلفة، كانت عوامل هامة في تنوع الأحزاب وتعددها في المدينة. فتأسس ـ

---

(١٦٨) قائمقام صور، عدد ٦١٢ صادر في ٣١ آذار ١٩٤٢.

(١٦٩) المقابلة المشار إليها سابقاً مع عبد الأمير سبيتي.

(١٧٠) المقابلة المشار إليها سابقاً مع علي يونس.

(١٧١) قائمقام صور، عدد ٨٩ صادر في ٢٧ أيار ١٩٤٢.

على هذا الأساس فرع لحزب الكتائب اللبنانية في صور عام ١٩٣٨ ، في الوسط المسيحي ، وذلك بعد أن قام الياس ربابي بتأسيس فريق رياضي من عشرين لاعباً ، تحولوا فيما بعد إلى أعضاء فاعلين في حزب الكتائب . وقد أوكلت مهمة تدريب هذا الفريق إلى أحد أعضاء الحزب فضول حسون ، حيث كان يجتمع الأعضاء كل نهار أحد في محلة الخراب ، وهم يرتدون الثياب الموحدة بلون الكاكي وبهندام مميز ، مقلدين بذلك لباس الفاشيست في إيطاليا . وبعد قيامهم بالتدريبات الرياضية ، يتوجهون إلى منزل أحد الأعضاء حيث يتناقشون بالأمور التنظيمية والحزبية (١٧٢) .

لم يقم الحزب بنشاطات سياسية أو اجتماعية بشكل علني ، بل كان يطغى عليها الطابع السري ، لذلك بقي محصوراً في الأحياء المسيحية ، ولم يتعدَّها إلى الأحياء الإسلامية ، التي كانت متأثرة بالدعوة إلى الوحدة السورية ، ورفض الانتداب الفرنسي .

وبما أن حزب الكتائب كان من دعاة الكيان اللبناني ، لذا وجد بعض الوصوليين رغبة في الانضمام إليه طمعاً في وظيفة أو تحقيقاً لمكسب .

ومع بداية الحرب العالمية الثانية ، ودخول فرنسا الحرب إلى جانب الحلفاء ، أصدر المفوض السامي قراراً بحل جميع المنظمات والجمعيات ، فكان مصير أعضاء الحزب الملاحقة بسبب مبادئهم المستوحاة من مبادىء الفاشية في إيطاليا ، والتي تأثر بها زعيمهم بيار الجميل ، وهكذا استمر حزب الكتائب في صور حتى فترة ما بعد الاستقلال ، ضعيفاً جداً ، ولم يكن له نشاط يذكر على جميع المستويات السياسية أو الاجتماعية .

حزب الميثاق الوطني :

كانت صور تعتبر ملتقى جميع التيارات والاتجاهات الحزبية والفكرية السائدة في لبنان ، لذا فإن ساحتها قد شهدت ظهور معظم الأحزاب ، وذلك بفضل وعي أبنائها وتعلقهم بالمبدأ الديمقراطي المستند إلى حرية العمل السياسي والفكري .

وانطلاقاً من واقع المدينة ، قام يوسف السودا رئيس الميثاق الوطني في الثاني من نيسان سنة ١٩٣٩ ، بزيارة صور يرافقه بعض أعضاء الحزب وهم : نجيب الصائغ ، تقي الدين الصلح ، الدكتور إدريس المعلوف وهلال الجوهري ، فحلوا ضيوفاً في منزل المرحوم الحاج اسماعيل الخليل . وكانت الغاية من زيارتهم تأليف فرع للحزب في صور ، فتشكلت على هذا الأساس لجنة تمهيدية من الأستاذ مجيد ثابت والأستاذ محمد رياض الدادا وعباس عرب مختار حي الحسينية بغية إنشاء فرع

---

(١٧٢) مقابلة مشار إليها سابقاً مع رفلة أبو جمرة .

للحزب في المدينة، وقد دام الاجتماع مدة ساعتين[١٧٣].

وتبين من خلال المقابلات التي أجريت مع عدد من المواطنين، أن هذا الحزب لم يولد في صور، ولم يعرف طريقه إلى النور. ويؤكد معن عرب «بأن اللجنة التي تشكلت لتأسيس فرع للحزب في صور، لم تنجح في عملها، إذ أنها عقدت اجتماعاً واحداً فقط، ولم تلتئم بعد ذلك أبداً»[١٧٤].

استنتاجات

تخلصت صور، بعد انتصار الحلفاء في الحرب العالمية الأولى، من الحكم التركي الذي دام حوالي أربعة قرون متواصلة، ذاق فيها المواطنون شتى أنواع الظلم والاضطهاد. وبعد أن تشكلت حكومة عربية في دمشق، قامت في صور حكومة موالية لها، برئاسة الحاج عبد الله يحيى الخليل، إلا أنها لم تستمر طويلاً إذ فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان عام ١٩٢٠.

وكان لصور مواقف واضحة من الاحتلال الجديد، تجلت في المذكرة التي قدمها السيد عبد الحسين شرف الدين باسم صور وجبل عامل، إلى لجنة كنغ ـ كراين الأميركية ودعوتها إلى وحدة واستقلال سوريا الطبيعية، بزعامة الملك فيصل. كما شاركت في معظم المؤتمرات التي عقدت لتحقيق هذه الغاية، ومنها مؤتمر وادي الحجير، حيث كان لزعمائها الدينيين والسياسيين مواقف موحدة في الولاء للحكم الفيصلي ورفض الانتداب.

ونتيجة لموقفها السياسي الرافض للاحتلال، مارس الفرنسيون بحق أبنائها كافة أشكال القهر والتسلط، حتى إن رجال الدين لم يسلموا من أساليبهم القمعية، فهدموا منزل العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين، وأحرقوا مكتبته، وحاولوا بعد ذلك اغتياله، ولم يكتفوا بذلك، بل حكموا عليه بالنفي ومصادرة أملاكه. كما فرضوا مبلغ خمسة وثلاثين ألف ليرة ذهبية على صور وقضائها، استوفى المتنفذون في المدينة أضعاف هذا المبلغ بطرق غير أخلاقية.

لجأ الفرنسيون بعد ذلك، إلى بذر الشقاق بين الطوائف المختلفة في المدينة، فحاولوا استمالة بعض المتنفذين عن طريق إغرائهم بالمناصب والمراكز، وإنشاء الجمعيات الموالية لهم، فكانت جمعية النهضة الأدبية الشيعية التي لم تباشر عملها حتى واجهها المواطنون وأفشلوها.

إثر حوادث ١٩٢٠ التي عمت أنحاء جبل عامل، ثبت الفرنسيون حكمهم بالحديد والنار،

---

(١٧٣) قائمقام صور، عدد ٨٢ صادر في ٣ نيسان ١٩٣٩.
(١٧٤) المقابلة المشار إليها سابقاً مع معن عرب.

ونفذوا أسلوبهم السياسي المستند إلى مبدأ « فرق تسد »، فدعموا المتنفذين في المدينة لحملهم على التخلي عن مطاليبهم الرامية إلى الانفصال عن لبنان، والعمل على مساندة الانتداب ودعم مشاريعه الاستعمارية.

وبعد أن أظهرت هذه الزعامات السياسية عجزاً في مواجهة الانتداب، راحت تعمل في سبيل الحفاظ على مصالحها، وتثبيت قانونية ممتلكاتها الواسعة، مستفيدة من تأييد الفرنسيين لها. وهكذا فإن زعماء صور، والعديد من المتنفذين فيها، قد دخلوا بعد ذلك طوعاً في إطار السياسة الفرنسية هذه، فأخذوا يتسابقون لكسب ثروات مالية وعقارية هائلة، بفضل تعاونهم مع الانتداب. كما أضحى كبار الإقطاعيين والملاكين وثيقي الارتباط مع الإدارة الفرنسية ومن أكبر دعاة التعاون والتكامل معها. وبدأ الوصوليون يتنافسون لتسلم مهام وظيفية وتمثيلية في المدينة. وقد تمكنت بغض العائلات الإقطاعية، كآل الخليل وآل حلاوي وآل سالم وآل صالحة وغيرهم، من تسلم أهم المرافق الحيوية والأساسية في المدينة. وتولت هذه الأسر المتنفذة التحكم بمقدرات صور والمنطقة، عن طريق نهب المواطنين، وضرب جميع القوى المناوئة لسياسة الفرنسيين الاستبدادية.

هكذا ارتكزت السياسة التقليدية لمتنفذي المدينة على الخضوع للسلطة الحاكمة ومسايرة أهدافها، انطلاقاً من الحفاظ على مكتسباتهم الموروثة، وبحثاً عن مصالح شخصية جديدة. وعندما برز التيار الشعبي عام ١٩٣٦، والذي استقطب أوساطاً عديدة من العمال والمثقفين، استفاد الطليعيون من هذا التيار، وقادوا الانتفاضة الشعبية التي تمثلت بالعرائض المناهضة لسياسة الانتداب وقيام المظاهرات والإضرابات، فتعاون الوطنيون في صور، من مسيحيين ومسلمين، أمثال سليم أبو جمرة، ورائف بيطار وجورج شمندي وسليمان الدادا وغيرهم، على مقارعة الفرنسيين وأعوانهم في السلطة، وذلك بعد أن اتضح لهم، أن النضال ضد الكيان اللبناني الذي ساهم الفرنسيون في ولادته، ليس نضالاً طائفياً بل وطنياً.

وقد برز في صور في تلك الفترة وبعدها ثلاثة اتجاهات مختلفة:

الأول: اتجاه وحدوي تمثلت فيه الأحزاب والقوى الوطنية من مختلف طوائف المدينة، وطالب هذا الاتجاه برفض الانتداب والدعوة إلى الوحدة السورية. وقد شارك أصحابه مشاركة فعّالة، في التحريض على الإضرابات والمظاهرات، وساهموا بحماس في المؤتمرات الوطنية والوحدوية التي عمت جبل عامل.

الثاني: اتجاه تمثلت فيه الزعامات السياسية المتنفذة في المدينة، ويعاونها كبار الملاكين والإقطاعيين من مختلف الطوائف. وهذا الاتجاه يدعو إلى الحفاظ على الكيان اللبناني، انطلاقاً من

حماية مصالحه التي اكتسبها خلال المرحلة الانتدابية الأولى. وهذه الفئة من المتزعمين ليست متفقة تماماً فيما بينها، بل هي تتنافس للوصول إلى استلام أعلى المراكز في الدولة، كزعامة آل الخليل وآل سالم وآل حلاوي وآل صفي الدين وآل عرب وغيرها.

الثالث: اتجاه تمثلت فيه الزعامة الدينية الإسلامية بشكل خاص. وأصحاب هذا الاتجاه، بعد أن تخلوا عن طروحاتهم السابقة في الدعوة إلى الوحدة السورية، أخذوا يطرحون شعار الحفاظ على الكيان اللبناني المستقل، تحت شعار إنصاف حقوق الطائفة الشيعية، وتقديم الخدمات لمنطقة جبل عامل. وقد حققت هذه الفئة من الزعامات بعض الامتيازات الخاصة، من مراكز وظيفية أو تمثيلية في الدولة كزعامة آل شرف الدين.

يستنتج من ذلك، أن الصراع بين هذه الاتجاهات الثلاثة بلغ أوجه، بعد عام ١٩٣٦، فانخرط آل الخليل، في تأسيس التيار الداعي إلى مقاومة الزعامة الدينية في المدينة، ممثلة بآل شرف الدين، كما بدأت الخلافات تظهر بين بعض المتنفذين والسياسيين كآل الخليل وآل صفي الدين. أما موقف القوى الوطنية، فكان واضحاً في رفض الانتداب وجميع مخلفاته وإفرازاته.

وما أن بدأت معركة الاستقلال عام ١٩٤٣، حتى كانت مسيرة التخلي عن الشعارات الوحدوية، قد بلغت ذروتها ليتعزز بالتالي دور الكيانات السياسية المنفصلة، فوجدت، عندئذٍ، الزعامة السياسية في صور، أن الظروف أصبحت مؤاتية للاستفادة من الأوضاع القائمة، فهبت للمشاركة في الحركة الاستقلالية، وذلك حماية لمصالحها وزيادة لحصصها من المغانم الانتدابية، ومن ثم تكريساً لزعامتها الموروثة. أما الفئات الشعبية الفقيرة في صور، فإنها بقيت الخاسر الأكبر بسبب مقاومتها للانتداب وأعوانه في المرحلة الأولى، ولرجال الاستقلال في المرحلة الثانية، فكان مصيرها الإهمال، سواء عن طريق حرمانها من الاستفادة من مرافق الدولة، أو باعطائها حصصاً صغيرة لا تذكر من توزيعات الوظائف العامة.

الخاتمة

ما كاد الحكم التركي يغيب عن بلادنا، حتى أطل الفرنسيون معلنين ولادة دولة لبنان الكبير تحت انتدابهم، فعانت صور على أثر ذلك كغيرها من بلدات جبل عامل، من إجراءات الاحتلال الجديد التعسفية وممارساته القمعية. إلا أن هذه الأساليب الإرهابية، لم تمنع أبناء صور من العمل في سبيل تطوير مدينتهم، ودفعها قدماً إلى الأمام. فأخذت البنية الاجتماعية تتغير تبعاً لتغير الظروف الاقتصادية الجديدة، وذلك بتأثير دخول رؤوس الأموال التي جمعت عن طريق التجارة والهجرة، فنشأت على أثرها فئة برجوازية صغيرة اغتنت من التجارة، وقامت ببعض المشاريع العمرانية، ولكنها بقيت عاجزة عن منافسة زعامة الإقطاعيين وكبار الملاكين، إذ استمرت في حالة من التبعية السياسية لها. وقد أخذت هذه الفئات الغنية الميسورة تقوم ببعض المشاريع كبناء المنازل والمتاجر وغيرها.

أما على الصعيد الثقافي فقد عرفت صور نهضة علمية وأدبية تجلت بفتح المدارس الرسمية والخاصة، إضافة إلى المدارس القرآنية التي بدأت بالزوال والاضمحلال. وقد ساهمت هذه المدارس في رفع نسبة المتعلمين، وانخفاض نسبة الأميين بشكل ملحوظ.

أخذت العلاقات العائلية بالتفكك والانحلال بسبب تطور الحياة وتوسع مجالاتها، وانفتاح الشباب على مختلف ميادين العمل، وانخراطهم بالعمل الحزبي، وتأثرهم بالأفكار والحركات السياسية والفكرية المعاصرة. وقد شكلت هذه السمات عوامل أساسية في تطور بنية الحالة الاجتماعية في صور.

من الناحية الاقتصادية، فإن الانتداب الفرنسي لم يقم بأي مشروع يستحق الذكر، إنما كان همه الأول يكمن في نهب الفقراء والفلاحين، وكيفية استغلالهم لصالح كبار الملاكين والموالين له، حتى أضحت الملكية العقارية الإقطاعية في صور، وأملاك الأوقاف الإسلامية والمسيحية الواسعة،

الشكل القانوني السائد في المدينة والمنطقة، وذلك على حساب الغالبية الساحقة من الفقراء والمزارعين. وبتشجيع من السلطات استمر تنفيذ القانون السائد: «من يملك لا يزرع ومن يزرع لا يملك»، وذلك لدعم المتنفذين وكبار الملاكين في تملك المساحات الواسعة من الأراضي، على حساب الفئات الشعبية المقهورة.

هكذا اتسمت الملكية العقارية في صور بطابع التفاوت الطبقي الناتج عن الغنى الفاحش لفئة قليلة من المواطنين، وبين فئة فقيرة لا تملك سوى رقعة من الأرض وتشكل الأكثرية الساحقة من أبناء المدينة.

من الناحية الإدارية فقد لجأت السلطات الانتدابية إلى تطبيق سياستها التقليدية، في تمكين المتنفذين والموالين لها، من تولي الوظائف الهامة في المدينة، وبالتالي استلام كافة مقاليد السلطة المحلية من سياسية وإدارية واقتصادية. وبقي مبدأ التعيينات المزاجية، واعتماد المحسوبيات إحدى القواعد الأساسية، لتسلم الوظائف المختلفة في صور. فكانت المجالس الإدارية في القضاء أو في البلدية، وحتى في المجالس الاختيارية، لا تضم سوى أبناء العائلات الغنية والإقطاعية، من آل الخليل وآل صالحة وآل سالم وغيرهم والذين لا هم لهم سوى الزعامة وتحقيق الأرباح الكبيرة، وبالتالي تأييد الانتداب للوصول إلى أهدافهم الإقطاعية.

وفي مقدمة من استند إليهم الفرنسيون لدعم مشاريعهم الاستعمارية، كان القائمقام الذي أوكل إليه تنفيذ المهمات الجسيمة في جميع ميادين الحياة، خاصة بعدما استلم القائمقام جان عزيز، رئاسة بلدية صور، بعد حلها سنة ١٩٣٠، حيث اعتبر أحد المنفذين الأساسيين للسياسة الانتدابية في المنطقة، فكلف بقمع المواطنين وحجز الحريات وملاحقة الوطنيين والفئات الشعبية الفقيرة، وزيادة على ذلك، فقد أهمل جميع المشاريع العمرانية والتربوية والاقتصادية وغيرها.

أما من الناحية السياسية، فقد وقف أبناء صور كغيرهم من أبناء جبل عامل، موقفاً رافضاً من الانتداب منذ بداية إعلانه، وعبرت المدينة عن رفضها بوقوفها إلى جانب الملك فيصل، لتحقيق الوحدة السورية، ومشاركتها بفعالية في انتفاضة عام ١٩٢٠، فكان نصيب أبنائها الملاحقة والتشريد، وفي مقدمتهم السيد عبد الحسين شرف الدين الذي أحرق الفرنسيون منزله، وحكموا عليه وعلى أمثاله بالنفي ومصادرة أملاكه.

استمرت صور في نضالها ضد الانتداب، حيث ساهمت بحماس في الكثير من المؤتمرات والمهرجانات الداعية إلى الوحدة السورية وتحقيق الاستقلال، حتى كان عام ١٩٣٦، حينما انتفض أبناؤها في وجه الاحتلال، فنظموا المظاهرات، وقدموا العرائض، احتجاجاً على السياسة الفرنسية

القمعية، ونتيجة لتلك المواقف الرافضة، نال الوطنيون من أبنائها الملاحقة والاعتقال.

منذ تلك الفترة، شهدت المدينة ولادة أحزاب وجمعيات عديدة لعبت دوراً هاماً في تعبئة الجماهير الشعبية وحشدها في مواجهة المخططات الفرنسية، في حين وقف المتنفذون من سياسيين ودينيين، موقفاً متفرجاً أحياناً، وداعماً أحياناً أخرى لتلك المخططات الاستعمارية.

وفي عام ١٩٤٣، شاركت صور في معركة الاستقلال، فساندت الكتلة الدستورية لتحرير البلاد من الاحتلال الفرنسي، وتحقيق الاستقلال التام الناجز. ولكن آمال أبنائها قد خابت بعد ذلك التاريخ حيث بدأ العهد الاستقلالي في ممارسة الأساليب القمعية ذاتها التي مارسها الفرنسيون بحق الوطنيين والفئات الشعبية الفقيرة. ولم تنل صور من العهد الجديد، سوى الوعود الكاذبة، والإهمال المتعمد من الاستقلاليين، وذلك بتأييد من المتزعمين والإقطاعيين الذين وجدوا أن في تخلفها وانحطاطها تكمن مصلحتهم وتُصان زعامتهم وتُحفظ ممتلكاتهم وامتيازاتهم.

إلا أن ما أصاب صور من بعض التقدم والازدهار، في مختلف المجالات والميادين، كان بهمة أبنائها الفقراء، وبهمة المهاجرين أيضاً الذين ساهموا في تنفيذ المشاريع العمرانية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.


الملاحق

فهرس الملاحق

ملحق رقم (١)
جدول إحصاء سكان صور حسب طوائفهم عام ١٩٣٢

	المهاجرون	الحاضرون	يكون
المسلمون السنة	٦١	٨١٨	٨٧٩
المسلمون الشيعة	٤٧٥	٣٠٨٢	٣٥٥٧
دروز	-	١٢	١٢
موارنة	٨١	٤٠١	٤٨٢
روم كاثوليك	٨١٠	١٢٤٣	٢٠٥٣
روم أرثوذكس	٢٣٠	١٤٥	٣٧٥
بروتستانت	-	١٩	١٩
أرمن أرثوذكس	-	٣٦	٣٦
أقليات	١	٣٦	٣٧
يكون	١٦٥٨	٥٧٩٢	٧٤٥٠

ـ استندنا في تنظيم هذا الجدول إلى وثيقة موقعة من مأمور نفوس صور تاريخ ٤ شباط ١٩٣٢ وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٢)

جدول ناخبي بلديات قضاء صور عام ١٩٣٢

الطائفة	بلدية صور	بلدية بنت جبيل	بلدية تبنين	بلدية يارون	بلدية جويا	بلدية علما الشعب	يكون
المسلمون السنّة	١٥٢	-	١	-	-	-	١٥٣
المسلمون الشيعة	٤٤٦	٥٣٥	١٧٩	١١١	٢٧٩	-	١٥٥٠
موارنة	٨٢	-	٢	-	-	٥٩	١٤٣
روم كاثوليك	٢٦٥	-	٣٧	٥٣	-	٤١	٣٩٦
روم أرثوذكس	٣٧	-	-	-	-	-	٣٧
بروتستانت	-	-	-	-	-	٢٣	٢٣
أقليات	٤	-	-	-	-	-	٤
لاجئون	١٤	-	-	-	-	-	١٤
يكون	١٠٠٠	٥٣٥	٢١٩	١٦٤	٢٧٩	١٢٣	٢٣٢٠

- استندنا في تنظيم هذا الجدول إلى وثيقة موقعة من مأمور نفوس صور تاريخ ٢٥ شباط ١٩٣٢ وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٣)

جدول عمومی نفوس قضاء [illegible] اهالی عثمانیه و اجنبیه

[illegible]	تبعۀ عثمانیه	اجنبی	مجموع	ملاحظات
مسلم سنی	٤٣٢٣٣	٢٩٠٥	٤٦١٣٨	
مسلم شیعی	١٩٩٦	٤١	٢٠٤٧	
دروزی	٥		٥	
مارونی	٣٢٢٢	١٠٨٢	٤٣٠٤	
روم ارتودکس	٢٢٤	١٨٣	٤٠٧	
روم کاتولیک	٣٥١١	٩١٩	٤٤٣٠	
پروتستانت	١٦٣	٢٢	١٨٥	
[illegible]	٥٣	٩	٦٢	
[illegible] ارتودکس	٤٨		٤٨	
[illegible] کاتولیک	١٩		١٩	
متفرقه	١٣		١٣	
یکون	٥٢٤٨٧	٥١٦١	٥٧٦٤٨	

ضبط نفوس [illegible] ١٣٢٢

٤ [illegible] ١٣٢٢

[illegible]

ملحق رقم (٤)

جدول بعدد نفوس كل بلدة وقرية في قضاء صور واحتياجها من البترول بمعدل ٣,٠٩ لتر لكل شخص عام ١٩٤٠

اسم المدينة أو المحلة	عدد النفوس	كمية الاستهلاك الشهري باللتر	المعدل لكل شخص باللتر	المحل المراد الوصول إليه	ملاحظات
صور	٦٤٦٨	١٩٩٨٦	٣,٠٩	صور	
أرزون	١٠٧	٣٣٠		جويا	
باريش	٥٥١	١٧٠٢		-	
الحلوسية	٣٢٢	٩٩٤		صور	
مارون	٧٣٦	٢٢٧٤		بنت جبيل	
طرفلسيه	٥٠٠	١٥٤٥		صور	
المنصوري	٣٢٨	١٠١٣		-	
بنت جبيل	٣٨٦١	١١٩٣٠		بنت جبيل	
حدّاثا	٧٣٧	٢٢٨٠		تبنين	
الجبين	٢٣٧	٧٣٢		علما الشّعبْ	
وادي جيلو	١٢٢	٣٧٦		صور	
كفره	٨٧١	٢٦٩١		تبنين	
طير حرفا	٢٣٠	٧١٦		علما الشّعبْ	
دبعال	٣٦٦	١١٣٠		صور	
حانين	٣٠٤	٩٣٩		بنت جبيل	
الناقورة	٢٧٠	٨٣٤		علما الشّعبْ	
الشعيتيه	٣٥٨	١١٠٦		صور	
المالكيه	٥٨	١٧٩		صور	
زبقين	٢٠٨	٦٤٢		قانا	
مروحين	١٩٧	٦٠٨		علما الشّعبْ	
مجدلزون	٣٦٧	١١٣٤		صور	
راميه	٣٠٨	٩٥١		بنت جبيل	

تابع ملحق رقم (٤)

اسم المدينة أو المحلة	عدد النفوس	كمية الاستهلاك الشهري باللتر	المعدل لكل شخص	المحل المراد الوصول إليه	ملاحظات
شيحين	١٩٤	٥٩٩	٣,٠٩	علما الشّعبْ	
يارين	٥٤٩	١٦٩٦		علما الشّعبْ	
دير كيفا	٥٣٠	١٦٣٧		تبنين	
السماعيه	٨٣	١١٧		صور	
رميش	٩٨٩	٣٠٥٦		عين إبل	
جويا	٢١٣٠	٦٥٨١		جويا	
رشكنانيه	١٤٨	٤٥٧		قانا	
دير قانون راس العين	٤٣٣	١٣٣٧		صور	
عيتيت	٥٢٩	١٦٣٤		جويا	
النفاخيه	٣٤	١٠٥		-	
دردغيا	٣٦٤	١١٢٤		-	
طورا	٤٥٩	١٤١٨		صور	
جناتا	٩٤	٢٩٠		-	
صريفا	٧٦٣	٢٣٥٧		جويا	
حناويه	٣٤٢	١٠٥٦		قانا	
باتوليه	٢٢٢	٦٨٥		صور	
دير انطار	٦٠٧	١٨٧٥		جويا	
يانوح	١٩٨	٦١١		صور	
سلعا	١٠٣	٣١٨		جويا	
عباسية	٩٦٤	٢٩٧٨		صور	
بافليه	٣٣٢	١٠٢٥		جويا	
الكنيسة	٤٥	١٣٩		صور	
يهوديه	٤٨٦	١٥٠١		تبنين	

تابع ملحق رقم (٤)

اسم المدينة أو المحلة	عدد النفوس	كمية الاستهلاك الشهري باللتر	المعدل لكل شخص	المحل المراد الوصول إليه	ملاحظات
الرمادية	٣١٤	٩٧٠	٣,٠٩	قانا	
قليلة	٥٥٧	١٧٢١		صور	
عين ابل	١٣٤٢	٤١٤٦		عين إبل	
عيناتا	١٢٢٥	٣٧٨٥		بنت جبيل	
البياض	١٣٤	٤١٤		جويا	
دير عامص	٢٤٧	٧٦٣		قانا	
صديقين	٣١٥	٩٧٣		-	
مزرعة مشرف	١٣٨	٤٢٦		-	
المجادل	٣٥٣	١٠٩٠		جويا	
محرونة	٣٣٤	١٠٣٢		جويا	
كونين	٧٦٧	٢٣٧٠		بنت جبيل	
فرون	١٣٠	٤٠١		تبنين	
الجميجمة	١٦٩	٥٢٢		-	
قوزح	٢٤٣	٧٥٠		عين إبل	
جبال البطم	١٧٩	٥٥٤		قانا	
معروب	٥٢٣	١٦١٦		جويا	
تبنين	١٠٥٤	٣٢٥٦		تبنين	
عيتا الزط	٣٧٠	١١٤٣		-	
يارون	١١٢٧	٣٤٨٢		عين إبل	
بيت ياحون	٣٩٩	١٢٣٢		تبنين	
الغندورية	١٤٨	٤٥٧		-	
برج الشمالي	٤١٣	١٥٢٣		صور	
شارنيه	٩١	٢٨١		-	
حميري	١٢٠	٣٧٠		جويا	

تابع ملحق رقم (٤)

اسم المدينة أو المحلة	عدد النفوس	كمية الاستهلاك الشهري باللتر	المعدل لكل شخص باللتر	المحل المراد الوصول إليه	ملاحظات
نيحا	٢٧	٨٣	٣,٠٩	تبنين	
حاريص	٦٩٥	٢١٤٧		-	
عين بعال	٤٠٩	١٢٦٣		صور	
الطيري	٣٨٩	١٢٠٢		بنت جبيل	
دبل	٦٤٨	٢٠٠٢		عين إبل	
ياطر	٨٢١	٢٥٣٦		قانا	
عيترون	١٧١٤	٥٢٩٦		بنت جبيل	
برعشيت	١١٤٠	٣٥٢٢		تبنين	
برج رحال	١١١	٣٤٢		صور	
صفد البطيخ	٢٣٦	٧٢٩		تبنين	
طيرزبنا	٩٧٦	٣٠٢٦		جويا	
عيتا الشعب	٤٧٤	١٤٦٤		بنت جبيل	
معركة	١٠٩٦	٣٣٨٦		جويا	
شحور	١٢٩٦	٤٤٠٤		جويا	
علما الشعب	٦٣٤	١٩٥٩		علما الشّعبْ	
الطويري	٤٢	١٢٩		تبنين	
كفردونين	٨٨٦	٢٧٣٧		جويا	
بدياس	١٤١	٤٣٥		صور	
بازورية	٧١٥	٢٢٠٩		-	
جوار النخل	١٦٦	٥١٢		-	
دير قانون النهر	٥٢٩	١٦٣٤		-	
طيردبا	٤٥٢	١٣٩٦		-	
عين أبو عبد الله	٢١	٦٤		-	
الجنية	١٣٣	٤١٠		-	

تابع ملحق رقم (٤)

اسم المدينة أو المحلة	عدد النفوس	كمية الاستهلاك الشهري باللتر	المعدل لكل شخص باللتر	المحل المراد الوصول إليه	ملاحظات
قانا	١٥٢٨	٤٧٢١	٣,٠٩	قانا	
بيت ليف	٤٢٣	١٣٣٧		-	
بستيات	٦٢	١٩١		جويا	
شمع	١٩٥	٦٠٢		علما الشعب	
برج قلويه	٢٤٨	٧٦٦		جويا	
خربة سلم	٨٧٠	٢٦٨٨		تبنين	
رشاف	٣١٠	٩٥٧		-	
صربين	١٠١	٣١٢		-	
قلاويه	٢١٧	٦٧٠		جويا	
الرشادية - والباص	١٤٠٠	٤٣٢٦		صور	
	٥٨٠٩٤	١٧٩٠٢٢			

- اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على وثيقة أصلية صادرة عن قائمقام صور عام ١٩٤٠، وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٥)

Etat Statistique des Population par Communautés du Caza de Tyr à la date du 31 Mai 1941

Ville ou Circonscription	Musulmans Sénites	Chiites	Druzes	Maronites	Grecs-Catholiques	Grecs-Orthodoxes	Protestants	Arméniens orthodoxes	Arméniens Catholiques	Latins	Arméniens Protestants	Chaldéens Catholiques	Divers	Totaux
Ville de Tyr	1174	4073	–	463	1816	231	32	62	11	80	6	8	6	7962
Ville et Caza de Tyr	2341	46368	3	3855	4143	243	217	1201	110	83	227	8	11	58810
Nombre de Famille	477	10816	2	762	915	70	45	261	28	19	16	2	4	13447

Tyr le 31 Mai 1941

جدول إحصاء السكان والمتعلمين في قضاء صور بحسب طوائفهم عام ١٩٤٢

الطائفة	عدد السكان	عدد المتعلمين
المسلمون السنة	٢٣٥٣	٢٩١
المسلمون الشيعة	٥٠٤٠٠	٧٢١٩
الدروز	٤	٤
الموارنة	٣٩٧٨	٨١٤
روم أرثوذكس	٢٦٩	١٥٠
روم كاثوليك	٤٣٢١	١٣٨٩
بروتستانت	٢٠٤	٧٠
أرمن أرثوذكس	١١١٨	٢١
أرمن كاثوليك	٩٣	٣
أرمن بروتستانت	١٩٧	-
كلدان كاثوليك	٤	-
علوي	١	-
أرمن قديم	٥	-
ملكي	٦	٣
يكون	٦٣٠٣٦	٩٩٩٢

ـ اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على تقرير قائمقام صور المرفوع إلى محافظ الجنوب، عدد ١٨٧٠ تاريخ ٢٧ آب ١٩٤٢. وهو محفوظ في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٧)

جدول إحصاء قضاء صور بتاريخ كانون الثاني سنة ١٩٤٣

رقم متسلسل	اسم البلدة	عدد أرباب العائلة	عدد أفراد بدون العائلة	عدد الخدم	حيوانات			اليكون للنفوس
					عدد الخيل	عدد البغال	عدد الحمير	
١	الباص والرشادية	٢٥٧	١٠٥٧	٢	٣	٢	١١٠	١٣١٧
٢	جوار النخل ومحيليب	٤٥	١٧٩	٢	٨	١	٤٠	٢٢٦
٣	بدياس	٤١	١٢٤	-	٥	-	١٨	١٦٥
٤	باتوليه	٥١	١٧٨	٤	٨	-	٢٥	٢٣٣
٥	دير قانون	١١١	٣٣٣	-	٨	-	٣١	٤٤٤
٦	راس العين السماعية والمعليه	٢٩	٨٩	-	٢	-	١٠	١١٨
٧	عين بعال	٨٨	٣٣٥	٢	٨	-	٤٧	٤٢٠
٨	حناويه ورقليه	٦٣	٢٤٤	-	١	-	٢٠	٣٠٧
٩	قليلة وعمران	١٠٢	٤٢٩	٣٣	١٢	-	٣٩	٥٦٤
١٠	حنية والعزية	٣٦	١١٢	-	٦	٤	١٠	١٤٨
١١	الكنيسة	١٦	٥٣	-	١	-	٥	٦٩
١٢	الرمادية	٦٦	٢٤٠	-	٦	١	١٧	٣١١
١٣	البازورية	١٨٤	٦٤٨	٤	١٧	٢	٨٣	٨٣٦
١٤	برج الشمالي والقبلة	٧٨	٣٤٠	١٠	٩	٢	٣٨	٤٢٨
١٥	صديقين	٦٢	٢٤١	٤	-	-	٢٦	٣٠٧
١٦	رشكنانيه	٣٢	٨٠	-	١	-	١٠	١١٢
١٧	جبال البطم	٣٦	١٤٧	-	-	-	١٧	١٨٣
١٨	ديرقانون النهر	١١٧	٣٩٨	١٢	٨	-	٥٧	٥٢٧

ابع ملحق رقم (٧)

رقم متسلسل	اسم البلدة	عدد أرباب العائلة	عددأفراد بدون رب العائلة	عدد الخدم	حيوانات عدد الخيل	عدد البغال	عدد الحمير	اليكون للنفوس
١٩	جويا	٣٩٠	١٥٠٧	٢٩	١٢	٣	٧٩	١٩٢٦
٢٠	دردغيا ومرتبا والرفيد وطير سمحات	٦٨	٢٥٧	٤	٥	-	٣٥	٣٢٩
٢١	بستيات	١٣	٤٥	١	-	-	٩	٥٩
٢٢	الحميري	١٤	٦٥	٢	١	-	٥	٨١
٢٣	طيرفلسيه	١٠٨	٣٨٩	٤	٤	-	٣٩	٥٠١
٢٤	باريش وارزون	١٥	٣٧٠	٣		-	٣٩	٤٦٨
٢٥	بافليه	٤٢	١٧٣		-	-	١٧	٢١٦
٢٦	سلعا	٦٣	٢٥٣		-	-	٣٧	٣١٦
٢٧	دبعال	٦٤	٢٤٠		١	-	٢٤	٣٠٨
٢٨	مجادل	٦٥	٢٨٠	١	١	-	٤٤	٣٤٦
٢٩	محرونة	٢١	١١١	٦	-	-	٢٦	١٣٨
٣٠	عيتيت	١٢٣	٤٢٦	٤	٣	-	٧٧	٥٥٣
٣١	دير عامص	٤٩	١٩٢	-	٤	-	٢٢	٢٤١
٣٢	البياض	٣١	٨٩	-	-	-	١٢	١٢٠
٣٣	مزرعة مشرف	٣٩	١٣٣	٣	-	-	٢١	١٧٥
٣٤	تبنين	٢٥٠	١١٥٦	٧	٥	١	٨٨	١٤١٣
٣٥	برعشيت	٢١٨	٨٨٤	١٨	٧	٣	١١٢	١١١٠
٣٦	الجميجمة	٢٩	١٣٨	١	-	-	١٣	١٦٨
٣٧	صفد البطيخ	٣٨	٢٢٤	-	-	-	٢٣	٢٦٢
٣٨	حاريص	١٢٠	٥٠٣	٥	١٢	-	٥٤	٦٢٨

تابع ملحق رقم (٧)

رقم متسلسل	اسم البلدة	عدد أرباب العائلة	عددأفراد بدون العائلة	عدد الخدم	حيوانات عدد الخيل	عدد البغال	عدد الحمير	اليكون للنفوس
٣٩	عيتا الزط	٧٤	٣٠٦	١	٣	-	٢٦	٣٨١
٤٠	كفردونين	٦٧	٢٣٩	٤	-	-	٤٣	٣١٠
٤١	اليهودية	٥٩	٢٢٦	١	-	-	٢٩	٢٨٦
٤٢	دير انطار	١٣١	٥٠٤	٥	٢	١	٥٦	٦٤٠
٤٣	طيرزبنا	١٢٥	٤٣٥	١	١	-	٥٩	٥٦١
٤٤	ديركيفا	٨١	٣٥١	٨	٦	-	٥٢	٤٤٠
٤٥	النفاخية ونيحا	١٣	٣٦	-	٢	-	١٠	٤٩
٤٦	رشاف	٥٨	٢٨٦	٣	-	-	٢٦	٣٤٧
٤٧	ياطر	١٦٩	٧٢٤	٦	١	-	٩٢	٨٩٩
٤٨	كفرا	١٨٧	٦٩٧	-	١	-	٦٦	٨٨٤
٤٩	صربين	٢٥	١٢٣	١	-	-	١٦	١٤٩
٥٠	شحور وكفرنيه	٥٣	١٩٤	-	٢	-	٩	٢٤٧
٥١	صريفا	٨٢	٣٢٦	-	١	-	٢٩	٤٠٨
٥٢	فرون	٣٦	١١٥	٣	١	-	١٦	١٥٤
٥٣	غندورية	٢٤	٩٥	-	٢	-	١٤	١١٩
٥٤	بنت جبيل	٨٢١	٣٣٢٠	١٦	٦٩	٥٥	٩٧	٤١٥٧
٥٥	بيت ياحون	٧٣	٣٣٥	٣	٥	-	٢١	٤١١
٥٦	كونين	١٠٩	٤١٩	-	٢	٢	٢٢	٥٢٨
٥٧	عيناتا	١٩٠	٨٩٦	٢٩	٥	-	٨٧	١١١٥
٥٨	عين إبل	٢٣٩	١٠٤٨	٤	٤	-	١٢١	١٢٩١
٥٩	طيري	٩٧	٣٧٨	٣	١	-	٥١	٤٧٨
٦٠	دبل واميه	١١٨	٤٥٢	٦	٧	-	١٠٨	٥٧٦

تابع ملحق رقم (٧)

رقم متسلسل	اسم البلدة	عدد أرباب العائلة	عدد أفراد بدون رب العائلة	عدد الخدم	حيوانات: عدد الخيل	عدد البغال	عدد الحمير	اليكون للنفوس
٦١	حانين	٦١	٢٥٨	٤	٢	-	٣٨	٣٢٣
٦٢	القوزح	٤١	١٧٤	٥	١	-	٣٧	٢٢٠
٦٣	بيت ليف	٦٨	٤٢٨	-	-	-	٥٦	٤٩٦
٦٤	علما الشعب وحامول	١٧٥	٦٤١	٩	٦	-	٦٩	٨٢٥
٦٥	يارين وام توته	١٢٥	٥٦٧	-	-	-	٨٨	٦٩٢
٦٦	شيحين	٤١	١٧٥	٢	٣	-	١٠	٢١٨
٦٧	مروحين	٥٨	٢٢٧	٧	٢	-	١٩	٢٩٢
٦٨	رامية والصالحاني	٦٧	٢٩٦	٩	٤	-	٥٠	٣٧٢
٦٩	شمع	٤٢	٢١٥	٣	٢	-	٣٥	٢٦٠
٧٠	الجبين	٤٤	١٥٩	٢	-	-	٢٣	٢٠٥
٧١	طير حرفا وجميجيم	٧٠	٣٣٢	-	٢	-	٦١	٤٠٢
٧٢	مجدل زون	٧١	٣١٥	٣	٣	-	٣٧	٣٨٩
٧٣	الناقورة ولبونه	١٠	٢٨٦	٥	٣	-	٣٠	٣٠١
٧٤	المنصوري	٧١	٢٨٦	٨	٩	-	٢٠	٣٦٥
٧٥	العباسية	٦٧	٥٦٣	٣	٨	-	٧٨	٦٣٣
٧٦	برج رحال	٨٦	٣١٩	٥	٩	-	٤٨	٤١٠
٧٧	حداتا	١١٥	٤٦٩	٣	٦	-	٥٢	٥٨٧
٧٨	طيردبا	٦٩	٢٣٩	-	-	-	٣٩	٣٠٨
٧٩	الحلوسية	٥٢	١٢٢	٣	١٢	-	٢٦	١٧٧
٨٠	طورا وجناتا	٨٦	٢٩١	٣	٩	-	٦٠	٣٨٠

تابع ملحق رقم (٧)

رقم متسلسل	اسم البلدة	عدد أرباب العائلة	عدد أفراد بدون رب العائلة	عدد الخدم	حيوانات عدد الخيل	عدد البغال	عدد الحمير	اليكون للنفوس
٨١	صور	١٥٨٤	٥٧٣٩	١٣٩	٧١	٢٧	١٥٧	٧٤٦٢
٨٢	وادي جيلو	٢٩	٨٥	١	٣	-	١٩	١١٠
٨٣	عيترون	٢٤٣	١٠٩٢	٣	٩	-	٨٧	١١٣٨
٨٤	برج قلاويه	٣٩	١٥٢	١	١	-	١٩	١٩٢
٨٥	قلاويه	٥٤	٢١٢	٥	-	-	٢٣	٢٧١
٨٦	زبقين	٤٩	٢٥٩	-	٨	-	١٠	٣٠٨
٨٧	معروب	٨٦	٢٩٥	-	٢	-	٢٠	٣٨١
٨٨	قانا	٣٢٤	١٠٤٧	٥	١١	١	٨٣	١٣٧٦
٨٩	الشعيتية والمالكيه	١٠٤	٣٦٨	١	٢	-	٣٢	٤٧٣
٩٠	خربة سلم	١٢٦	٥٤٤	٢	٣	٢	٦٥	٦٧٢
٩١	رميش	١٧٢	٧٨١	١٨	٤	-	١٤٨	٩٧١
٩٢	يانوح	٤٠	١٣٧	٢	٢	-	٣٣	١٧٩
٩٣	معركة	٢١٧	٨٦٨	٢	٥	-	١٠٤	١٠٨٧
٩٤	عيتا الشعب	١٤٧	٦٨٤	٩	٨	-	١٣١	٨٤٠
٩٥	مارون	١٠٦	٣٥٣	١	٥	-	٨٧	٣٦٠
٩٦	يارون	٢٣٩	٩٥٨	٥	٩	-	١٤٩	١٢٠٢
يكون المجموع		١١٠١٠	٤٤٠٠٢	٥٢٩	١٠٢	١٠٧	٤٤٧٠	٥٥٥٤٦

قائمقام صور جامل

كانون الثاني سنة ١٩٤٢

ملحق رقم (٨)

حضرة قائد درك صور المحترم

بناء على كتاب حضرة المحافظ رقم ٥٩٥ تاريخ ٤ شباط سنة ١٩٣٦.

الرجاء قفل المدارس القرآنية الآتية الغير مجازة والمنشأة في قرى يوجد فيها مدارس رسمية والإفادة عن تنفيذ ذلك، وقبول الاحترام.

صور في ٧ شباط سنة ١٩٣٦ **قائمقام صور**

بيان المدارس القرآنية غير المجازة والمطلوب إقفالها لقيامها بقرى منشأة فيها مدارس رسمية.

قضاء صور

القرية	المعلم
صور	الشيخ حسين عز الدين
صور	الحجه ميرية حبيب افندي
صور	خديجه صفي الدين
	امرأة درويش منى
بنت جبيل	شيخ حسين شحيمي
جويا	الحاج علي عطية
جويا	عاتكة نور الدين
قانا	الشيخ حبيب طه
العباسية	سعيد سليم العجمي
صور	عبد الرسول شرارة
صور	وداد قهوجي امرأة محمد جندل
صور	مهردكان
جويا	شيخ عبد الله أمين
جويا	مريم شومان
تبنين	شيخ محمود دكروب
قانا	مريم الشيخ حسين سليمان

ملحق رقم (٩)
حضرة قائد درك صور المحترم

الرجاء تبليغ معلمي المدارس القرآنية الغير مجازة والكائنة في القرى الآتية إلى وجوب تقديم الأوراق الثبوتية المنصوص عنها في المرسوم ٧٩٦٢ لينظر فيها بكل عطف ويصار إلى إعطائهم اجازة رسمية لفتحها. أما الأوراق الواجب تقديمها للحصول على إجازة، فهي الواردة في الملحق رقم (١). فالرجاء إعطاء الأمر لمن يلزم لأجل تمكين كل معلم من استنساخ صورة عنها وتطبيق معاملة الطلب على موجبها. واقبلوا الاحترام.

صور في ٧ شباط سنة ١٩٣٦ — قائمقام صور

بيان المدارس القرآنية غير المجازة والمطلوب دعوة معلميها للحصول على إجازة رسمية بفتحها.

القرية	اسم المعلم	القرية	اسم المعلم
طيرزبنا	شيخ عبدالحسين قاسم قانصور	كفردونين	عبد الحسين يتيم
طيرزبنا	عبد علي فاضل	شمع	ابراهيم محمد عابد
عيتيت	ابراهيم جباعي	عين بعال	الشيخ محمد جديد
عيتا الزط	السيد مصطفى مرتضى	زبقين	شيخ محمد طالب سليمان
البياض	حاج علي سليمان	برج رحال	محمد علي هادي
حناويه	شيخ ابراهيم خاتون	دير قانون النهر	شيخ سليمان عز الدين
حناويه	محمد الشيخ علي	طورى	حسين محمد طباجي
صديقين	ابراهيم حاوي	معركة	السيد محمد أبو الحسن
الرمادية	الشيخ محمد خاتون	دير انطار	محمد محمود عبد السلمياتين
عين بعال	شيخ محمد علي جواد مروة	دير انطار	حسين علي ابراهيم ناصر الدين
حداثا	أحمد الحاج عبدالله	الشعيتية	خليل أمين مسلماني
حاريص	شيخ خليل العتريسي	عيناتا	السيد محمد فضل الله
اليهودية	خليل العباني	دير قانون	
برعشيت	علي ضيا	رأس العين	السيد علي محمود مرتضى

تابع ملحق رقم (٩)

القرية	اسم المعلم	القرية	اسم المعلم
يعطر	الشيخ علي فاضل	البازورية	حسن حدرج
رامية	الوحيد	البازورية	الشيخ ابراهيم صالح
يارين	شيخ كامل المصري	الطيرة	محمد الحاج داود
المنصوري	شيخ إبراهيم المصري	خربة سلم	الشيخ علي فياض
المنصوري	شيخ رضى خاتون	خربة سلم	الشيخ عباس
دير عامص	الحاج أحمد حسن حجيج	بيت ياحون	السيد عبد اللطيف مرتضى
برج الشمالي	الحاج خليل عباس	المجادل	محمد سعيد الرميتي
ديركيفا	يوسف علي سلامة	بافليه	ابراهيم بعلبكي
كفرا	الشيخ يوسف سبيتي	ياطر	الشيخ علي عبده
رشاف	الشيخ حسن سويد	ياطر	الشيخ علي صالح
دبعال	مريم ديب		

وهناك مدارس أخرى في قرى باتوليه ومارون، وعيتا الشعب، المجادل، طرفلسيه، معروب، باريش صريفا وغيرها لم تتصل بنا أسماء معلميها نأمل الفحص عنهم وتبليغهم مآل هذا التعميم.

ملحق ١

بيان الأوراق الثبوتية الواجب ابرازها للحصول على إجازة بفتح مدرسة قرآنية

١ - عريضة من المعلم يطلب فتح مدرسة قرآنية.

٢ - تذكرة الهوية.

٣ - نسخة طبق الأصل عن الشهادات المدرسية التي نالها.

٤ - شهادة بحسن السيرة والآداب تعطيه إياها السلطة الإدارية المحلية.

٥ - صورة مصدقة عن سجله العدلي.

٦ - بيان الأماكن التي أقام فيها والمهن التي مارسها في مدة السنوات الخمس السابقة.

٧ - شهادة تثبت متانة البناء معطاة من معلم بناء معروف (مصدق عليها من المختار) مبين فيها طول البناء وعرضه وعلوه مع عدد نوافذه ونوع أرضه.

٨ - شهادة من طبيب رسمي تثبت انطباق البناء على القوانين الصحية ومبين فيه البناء وعرضه وعلوه مع عدد نوافذه ونوع أرضه.

٩ - تقرير طبي من طبيب رسمي يثبت أن المعلم غير مصاب بمرض أو عاهة يمنعان تعاطيه التعليم.

١٠ - شهادة من أحد القضاء الشرعيين أو علماء الدين المعروفين تثبت أن المستدعي ضليع بتدريس القرآن الكريم ويمكنه القيام بتعليم أصول الدين.

ملحق رقم (١٠)

جدول توزيع ساعات الدروس اليومية لمدرسة صور الرسمية للبنين :

الاوقات	من		الى	
	دقيقة	ساعة	دقيقة	ساعة
الدرس الاول		٨	٢٠	٨
" الثاني	٢٠	٨		٩
" الثالث		٩	٢٠	٩
استراحة ـــــ	٢٠	٩	٤٥	٩
الدرس الرابع	٤٥	٩	١٥	١٠
" الخامس	١٥	١٠	٤٥	١٠
استراحة ـــــ	٤٥	١٠		١١
الدرس السادس		١١	٢٠	١١
" السابع	٢٠	١١		١٢
استراحة الظهر		١٢	٤٥	١٢
الدرس الثامن	٤٥	١٢	١٥	١٤
" التاسع	١٥	١٤	٤٥	١٤
" العاشر	٤٥	١٤	١٥	١٥
استراحة ـــــ	١٥	١٥	٢٠	١٥
الدرس الحادي عشر	٢٠	١٥		١٦
" الثاني عشر		١٦	٢٠	١٦
انصراف	٢٠	١٦	—٠	—٠

صور ٢٨ تشرين الاول ٩٤٦

مدير مدرسة صور الرسمية للبنين

ملحق رقم (١١)
جدول رواتب شهرية لمعلمي وخدم المدارس الرسمية في صور وبعض قرى القضاء عام ١٩٣٤

اسم المدرسة	اسم المعلم	الرتبة	الراتب (قروش ل.س)
مدرسة صور للبنين	عبد الرحمن البزري	مدير	٣٩٠٠
	جميل حمادة	معلم	٤٤٠٠
	بهيج أبو ظهر	معلم	٣٩٠٠
	فؤاد خرياطي	معلم	٢٩٥٠
	كاظم الأمين	معلم	٢٩٥٠
	جواد هاشم	معلم دين	٩٠٠
	توفيق البلاغي	خادم	٢٥٠٠
مدرسة صور للإناث	عفيفة مصوبع	مديرة	٤٩٠٠
	ماري حداد	معلمة	٣٩٠٠
	زهرة الحر	معلمة	٢٩٥٠
	مريم حسن	خادمة	٢٥٠٠
مدرسة جويا للذكور	فهد الغريب	معلم	٢٩٥٠
	مصطفى عبد النبي	معلم	٢٩٥٠
	عبد الحسن نورالدين	معلم دين	٦٠٠
مدرسة قانا للذكور	لبيب الزين	معلم	٢٩٥٠
	يوسف ابراهيم	معلم دين	٦٠٠
مدرسة تبنين للذكور	سعيد الخوري	معلم	٣٩٠٠
	جميل سعيد الخطيب	معلم	٣٩٠٠
	عبد المطلب مرتضى	معلم دين	٦٠٠
مدرسة شحور للذكور	عمر اسماعيل	معلم	٢٩٥٠
مدرسة العباسية للذكور	انيس نمر خشن	معلم	٢٩٥٠
	ابراهيم ياسين	معلم دين	٦٠٠

تابع ملحق رقم (١١)

اسم المدرسة	اسم المعلم	الرتبة	الراتب (قروش ل.س)
مدرسة القُليْلة للذكور	علي رضا القبيسي	معلم	٢٩٥٠
مدرسة شقرا للذكور	نعيم غطاس محمد علي الأمين	معلم معلم دين	٢٩٥٠ ٦٠٠

(١) اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على وثيقة موقعة من مدير مدرسة صور الرسمية للبنين تاريخ ١٥ حزيران ١٩٣٤ .

RÉPUBLIQUE LIBANAISE — ملحق رقم (١٢) — الجمهورية اللبنانية

N° ....

عدد ١٢٨٠ / [illegible]

[illegible]

تفصيل [illegible] المطلوبة كل قسم على حدة :

	تحقق	سقفيات	ونقد ذهب بدل الطحين	احتياطي	مجموع ذهب
مدينة صور	٨٢٩٩/٥٠	٧٧٨٨٧	٢٤٩٠٠	٩٢٥٠٢	١٢٢٤٠٨/٢٥
قرية قانا		١٦٠/٧٥	٣٣٥٠	١٤٢٦٣/٥٠	١٧٧٧٤/٢٥
ر جويا		٤٤٦/٥٠	٥٢٧٥	١٦٧٢٦/٥٠	٢٢٤٤٨
ر معركة		٨/٥٠	٤٤٠٠	٨٠٠٠	١٢٤٠٨/٥٠
ر [illegible]		٥/٥٠	٢٥٧٥	٤٨٨٤/٥٠	٦٩٧٥
ر العباسية		٤٩	٢٤٢٥	١٤٨٤٩/٥٠	١٧٣٢٣/٥٠
ر شحور		١٥٧/٥٠	٤٢٢٥	٨٢٦٩/٥٠	١٢٦٥٢
ر تبنين		١٢٦/٥٠	٤٠٠٠	١٠٠٤٩	١٤١٧٥/٥٠
ر بنت جبيل	٥٥٧٢/٥٠	٥٥٢/٧٥	١٠٠٥٠	١٣٩٠٨/٥٠	٢٩٧٢٢/٥٠
ر يارون		٥/٥٠	٢٦٢٥	١٠٩٦٣/٥٠	١٣٥٩٤
ر عيتا الجبل		٤٧	٤٨٠٠	١٤٦٣٤/٥٠	١٩٤٨١/٥٠
ر برعشيت		٧٠	٢٨٠٠	١٢٤٥٧	١٥٣٢٧
بيرتة	٢٤٤٤٤/٥٠	٧٩٨٧٤/٥٠	٦٨٠٧٥	١١٢٦٥٨	٢٠٤٩٠٧

[illegible signatures]

محافظ صور [illegible]

سعادة محافظ [illegible]

حسب امركم قد وضع بيان [illegible] المطلوبة [illegible]

[illegible signature]

الجمهورية اللبنانية
دائرة قائمقامية صور
[illegible] ٢٩٤٧

ملحق رقم (١٣)

جدول أصحاب طلمبات الريّ في قضاء صور سنة ١٩٣٤ [١] .

الرقم	اسم صاحب الطلمبة	كمية الدفع من المياه بالساعة	قوة المولد	نوع المحروقات المستعملة
١	ابراهيم أبو خليل	٤ انش	١١ حصاناً	مازوت
٢	بشارة واكيم	٣/٤ الانش	١٢ حصاناً	مازوت
٣	توفيق حديد	٣ انش	١٤ حصاناً	مازوت
٤	الحاج مصطفى خشن	٣ انش	١٤ حصاناً	مازوت
٥	فيليب صالحة	٤ انش	٨ أحصنة	مازوت
٦	ابراهيم بيروتي	٤ انش	٧ أحصنة	مازوت
٧	محمد حكيم	٣/٤ الانش	١٠ أحصنة	مازوت
٨	حسن حلاوي	٣ انش	٦ أحصنة	كاز
٩	أسعد نادر	٣ انش	٣ أحصنة	بنزين
١٠	أسعد نادر	٤ انش	٨ أحصنة	مازوت
١١	علي سلام	١٢ انشاً	٣ أحصنة	بنزين
١٢	علي سلام	٣ انش	٣٥ حصاناً	مازوت
١٣	محمد أسعد أبو خليل	٣/٤ الانش	١١ حصاناً	مازوت
١٤	توفيق حلاوي	٣ انش	١٠ أحصنة	مازوت
١٥	الدكتور حنا الشمالي	٤ انش	١١ حصاناً	مازوت
١٦	حنا شبهر	٣/٤ الانش	٨ أحصنة	مازوت
١٧	جورج شمندي	٣ انش	٨ أحصنة	مازوت
١٨	فيليب شيبان	٤ انش	٥ أحصنة	مازوت
١٩	جرجورة عبدو	٣ إنش	٥ أحصنة	مازوت
٢٠	الدكتور صبحي سالم	٤ انش	١١ حصاناً	مازوت
٢١	أسعد عطوي	٤ انش	١٠ أحصنة	مازوت
٢٢	يوسف خليل	٣/٤ الانش	٦ أحصنة	مازوت
٢٣	علي مصطفى بحسون	٣/٤ الانش	٨ أحصنة	مازوت

تابع ملحق رقم (١٣)

الرقم	اسم صاحب الطلمبة	كمية الدفع من المياه بالساعة	قوة المولد	نوع المحروقات المستعملة
٢٤	علي مصطفى بحسون	٣ انش	٨ أحصنة	كاز
٢٥	عبدالله صفي الدين	٤/٣ الانش	٧ أحصنة	مازوت
٢٦	عباس محمود خليل	٤/٣ الانش	٧ أحصنة	مازوت
٢٧	كاظم الخليل	٦ انش	١٧ حصاناً	مازوت
٢٨	كاظم الخليل	٥ انش	١١ حصاناً	مازوت
٢٩	علي وحيد	٤ انش	١١ حصاناً	مازوت
٣٠	جبرائيل أسعد	٣ انش	٨ أحصنة	مازوت
٣١	الدكتور حنا الشمالي	٨ انش	٢٥ حصاناً	كهرباء
٣٢	محمد دبوق	٣ إنش	٨ أحصنة	مازوت

(١) اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على وثيقة من سجلات قائمقامية صور لعام ١٩٣٤ .

ملحق رقم (١٤)
جدول توزيع محلات النجارة في مدينة صور لعام ١٩٤٠

الرقم	اسم صاحب المحل	الموقع	عدد العمال البالغين	عدد العمال دون ١٦ سنة
١	سليم بربور	شارع السراي	٤	-
٢	علي أرناؤوط	داخل البلدة	٤	١
٣	ميشال عبود	شارع السراي	٣	٥
٤	محمد بيومي	داخل البلدة	٢	١
٥	أحمد توسكا	داخل البلدة	١	-
٦	محمد توسكا	داخل البلدة	١	-
٧	محمد قهوجي	داخل البلدة	١	١
٨	رضا خضرة	داخل البلدة	٢	-
٩	صبحي سعد	داخل البلدة	١	-
١٠	محمد صفي الدين	داخل البلدة	١	-
١١	عبدالله بيطار	داخل البلدة	١	-
١٢	ابراهيم عودة	داخل البلدة	١	-
١٣	خالد الزين	داخل البلدة	١	-
١٤	سعيد خضرة	داخل البلدة	٢	-
١٥	الحاج مصطفى خضرة	داخل البلدة	٢	-
١٦	حنا قبطي	داخل البلدة	١	-
١٧	شحادة حسون	داخل البلدة	٢	-
١٨	الحاج حسن خضرة	داخل البلدة	١	-
		المجموع العام	٣١	٨

ـ اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على تقرير قائمقام صور عن الصناعة في قضاء صور، عدد ٣٧٦ الصادر في ١١ آذار ١٩٤٠.

ملحق رقم (١٥)

جدول توزيع المطاحن في قضاء صور لعام ١٩٤٣

الرقم	صاحب المطحنة	محل وجودها	مائية أو نارية	قوتها	ملاحظات
١	ميشال بشارة منسّى	صور	نارية (مازوت)	٢٥ حصاناً	-
٢	منسّى وحلاوي	صور	نارية (مازوت)	٢٥ حصاناً	-
٣	توفيق حديد	صور	نارية (مازوت)	٢٥ حصاناً	-
٤	ملك الحكومة	رأس العين	مائية	٣ أحجار	يلتزمها كامل حلاوي
٥	رشيد فواز	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى السمحانية
٦	عباس شامي	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى أبو شامي
٧	رياض التامر	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى الشقيف
٨	حسين علي صبرا	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى الرمانة
٩	سليمان الخوري	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى العين
١٠	الحاج علي سلمان	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى قرين
١١	داود غندور	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى الجديدة
١٢	عادل عسيران	وادي الحجير	مائية	٣ أحجار	تسمى السلمانية
١٣	يوسف برهوم الحداد	تبنين	نارية (مازوت)	٢٧ حصاناً	-
١٤	عباس خليل حمود	حاريص	نارية (مازوت)	٢٧ حصاناً	-
١٥	السيد حسين فضل الله	جويا	نارية (مازوت)	١٥ حصاناً	-
١٦	محمد حسين شرارة	بنت جبيل	نارية (مازوت)	٢٨ حصاناً	-
١٧	الشيخ عباس مراد	بنت جبيل	نارية (مازوت)	٢٠ حصاناً	-
١٨	بولس بركات	عين إبل	نارية (مازوت)	٢٠ حصاناً	-
١٩	ابراهيم شور	طورا	نارية (مازوت)	١٧ حصاناً	-
٢٠	نخلة أيوب	قانا	نارية (مازوت)	٢٥ حصاناً	متوقفة عن العمل
٢١	بشارة واكيم	قانا	فحم حجري وحطب	٢٥ حصاناً	-
٢٢	محمود حسين بغدادي	عباسية	نارية (مازوت)	١٠ أحصنة	-

تابع ملحق رقم (١٥)

الرقم	صاحب المطحنة	محل وجودها	مائية أو نارية	قوتها	ملاحظات
٢٣	الحاج أحمد فخري	الحلوسية	مائية	٣ أحجار	-
٢٤	نجيب عسيران	عين أبو عبدالله	مائية	حجران	-
٢٥	أحمد موسى	طرفلسيه	مائية	حجران	-
٢٦	خليل عبدو	عيناتا	نارية (مازوت)	٢٨ حصاناً	-
٢٧	مخايل اسحاق	رميش	نارية (مازوت)	٢٤ حصاناً	-
٢٨	الشيخ عباس مراد	عيترون	نارية (مازوت)	١٨ حصاناً	-
٢٩	محمد علي قويدر	يارون	نارية (مازوت)	٢٠ حصاناً	-
٣٠	راشد توفيق زعرب	بارين	نارية (مازوت)	٢٤ حصاناً	-
٣١	فؤاد أسعد بويري	علما الشعب	نارية (كاز)	١٢ حصاناً	-

ـ اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على سجلات قائمقامية صور ـ عدد ١٣٣١ صادر في ٦ كانون الأول ١٩٤٣ .

ملحق رقم (١٦)

جدول توزيع إنتاج الزيت في قضاء صور لسنة ١٩٤٠

الرقم	القرية	صاحب المعصرة	كمية الإنتاج من الزيت كلغ
١	معركة	عبد الرحمن خليل	١٠٠٠
٢	ياطر	موسى سويدان	١٠٠٠
٣	سلعا	حسين ابراهيم	١١٠٠
٤	سلعا	مصطفى أيوب	٨٥٠
٥	سلعا	عباس نعيم	٥٠٠
٦	طرفلسيه	علي شلهوب	١٥٠٠
٧	طرفلسيه	الشيخ توفيق الهادي	١٤٠
٨	طرفلسيه	ابراهيم شلهوب	١٤٠
٩	كفره	ابراهيم بو عمشه	٥٠٠
١٠	كفره	محمد عبد الرضى	٨٥٠
١١	كفره	محمد عبادي	٨٠٠
١٢	كفره	عبدالله عز الدين	٦٧٥
١٣	بيت ليف	محمد علي حمود	٢٥٠
١٤	شحور	اسماعيل خليل	١٢٠٠
١٥	شحور	خليل الزين	٦٠٠
١٦	شحور	علي محمود فريد	٤٠٠
١٧	خربة سلم	رامز دبوق	٦٠٠
١٨	عين بعال	الحاج علي بسما	٥٠٠٠
١٩	عيترون	محسن حيدر	١٦٠٠
٢٠	عيترون	الشيخ أحمد توبة	٢٥٠٠
٢١	عيترون	الحاج عباس مراد	٢٥٠٠
٢٢	عيترون	الشيخ أحمد توبة	١٦٠٠
٢٣	دير عامص	حسين علي عبود	٦٠٠٠
٢٤	علما الشعب	بدر زعرب	١٤٠٠
٢٥	علما الشعب	يعقوب زعرب	٢٨٠٠

٢٦	مجدلزون	ابراهيم مملوك	١٠٠٠
٢٧	دير قانون	الحاج حسن عز الدين	١٢٠٠
٢٨	دير قانون	أحمد الحاج علي	١٢٠٠
٢٩	السماعية	عبدالله يحيي	٣٠٠
٣٠	شمع	حسين صفي الدين	٢٠٠
٣١	عين إبل	يوسف روكز	٦٠٠٠
٣٢	عين إبل	كمال اسكندر دياب	٣٧٥٠
٣٣	عين إبل	توفيق خريش	٣٠٠٠
٣٤	عين إبل	يوسف يعقوب	٢٢٥٠
٣٥	الشعيتية	محمود مسلماني	٥٠٠٠
٣٦	الشعيتية	محمود بنجك	٤٠٠٠
٣٧	الطيري	علي الحاج داود	٥٠٠
٣٨	قليْلة	محمود أسعد أبو خليل	١٥٠٠
٣٩	دير قانون	حسن شعلاوي	٦٠٠٠
٤٠	عباسية	عبدالله زين	٣٥٠٠
٤١	عباسية	الشيخ ابراهيم ياسين	٣٠٠٠
٤٢	عباسية	ابراهيم عجمي	٣٧٠٠
٤٣	قانا	أمين صائغ	٢٣٠٠
٤٤	قانا	يوسف مرعي	٤٠٠٠
٤٥	قانا	جواد سلامي	٤٠٠٠
٤٦	قانا	علي دياب صيداني	١٥٠٠
٤٧	قانا	سليم الخوري	١٥٠٠
٤٨	قانا	نخلة أيوب	١٥٠٠
٤٩	قانا	جوزيف أيوب	٥٠٠
٥٠	حانين	مختار حانين	٢٠٠٠
٥١	رامية	بشارة نور	١٥٠٠
المجموع العام			٩٨٤٠٥

ـ اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على قرارات مجلس القضاء والتي ما زالت محفوظة في أرشيف مكتبتي الخاصة. نموذج عنها وثيقة رقم (٢٤).

ملحق رقم (١٧)
تطور أسعار المواد الغذائية في صور
(بالقروش اللبنانية السورية)

السنة	قمح	أرز	سكر	خبز أبيض	خبز أسمر	زيت	زيتون	سمن	صابون	عدس	فول	حمص	لحم بقر	جبنة
١٩٣٠	٢	٣	٢,٥	٣	٢	١٥	٧	٢٥	١٠	٥	٣	٥	٢٠	-
١٩٣٥	-	-	٤	٤	-	٢٠	١٠	٣٠	١٥	٦	٤	٦	-	-
١٩٣٦	٣	٥	٦	٥	٤	٢٦	١٢	٤٤	١٨	٧	٥	٨	٢٥	٤٨
١٩٣٧	٨	٩	١٠	١٠	٧	٤٠	١٥	٨٠	٣٠	١٠	٨	-	٤٠	٦٨
١٩٣٨	١٣	٩	١٢	١٠	٧	-	-	-	٣٥	١١	-	-	٣٢	-
١٩٣٩	١٦	١٠	١٤	١٠	-	٤٥	١٩	٨٥	٤٠	١٤	٩	٩	٤٠	٧٥
١٩٤٠	١٦	١٢	-	-	١٠	٤٦	٢١	-	-	-	١١	١١	٤٠	-
١٩٤١	١٨	٢٤	٢٠	١٨	-	٥٠	٢٣	٩٥	٦٥	١٧	١٤	-	٨٥	-
١٩٤٢	-	٢٨	-	٢٣	١١	٧٠	٢٨	١٠٥	٨٠	١٩	١٦	١٤	٣٠٠	٩٠
١٩٤٣	٦٥	٣٠	٢٨	٢٥	١٥	٨٠	٣٢	١٢٠	٩٥	٢٠	١٧	١٨	٣٢٥	١١٠

- اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على سجلات قائمقامية صور بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٤٣ .

ملحق رقم (١٨)

جدول قائمقامي ومحافظي صور بين ١٩٢٠ - ١٩٤٣ [١]

السنة	الاسم	اللقب
١٩٢٠ - ١٩٢٢	فؤاد العازوري	قائمقام
١٩٢٢ - ١٩٢٥	حارس شهاب	قائمقام
١٩٢٥ - ١٩٢٦	كميل الشدياق	محافظ
١٩٢٦ - ١٩٢٧	عبدالله خوري سعادة	محافظ
١٩٢٧ - ١٩٣٠	رشيد نخلة	محافظ
١٩٣٠ - ١٩٣١	رشيد نخلة	قائمقام
١٩٣١ - ١٩٣٢	شفيق أرسلان	قائمقام
١٩٣٢ - ١٩٤٢	جان عزيز	قائمقام
١٩٤٢ - ١٩٤٣	صلاح اللبابيدي	قائمقام
١٩٤٣ - ١٩٤٤	أنيس معوض	قائمقام

- اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على تقرير قائمقام صور جان عزيز عدد ٢٢٥٨ الصادر في ١٨ تشرين الثاني ١٩٤٠.

ملحق رقم (١٩)

جدول تطور موازنة بلدية صور بين عامي ١٩٣٢ - ١٩٤٣

(بالليرات اللبنانية السورية)

السنة	التخمينات		الحساب القطعي	
	الواردات	النفقات	الواردات	النفقات
١٩٣٢	٨١٤٠	٨١٤٠	-	-
١٩٣٣	٩٥١٦	٩٥١٦	-	-
١٩٣٤	٨٠٤٠	٨٠٤٠	-	-
١٩٣٥	٦٠٢٩	٦٠٢٩	-	-
١٩٣٦	٧٣٩٥	٧٣٩٥	٧١٧٩,٩٣	٦٩٢٤,٨٤
١٩٣٧	٥٩٨٨	٥٩٨٨	-	-
١٩٣٨	٥٧٠٩	٥٧٠٩	٤٦٢٢,١٧	٤٦١٨,٣٥
١٩٣٩	٥٧٠٩	٥٧٠٩	٤١٤٢,١٩	٤١٠٩,١٣
١٩٤٠	٦٢٧٧	٦٢٧٧	٧١٥٠,٩٤	٥٩٠١,٥١
١٩٤١	٦٠٢٥	٦٠٢٥	٥٦١٨,٢٠	٤٢٤٥,٥١
١٩٤٢	٧٥٩٦	٧٥٩٦	١٢٤٧٤,٩٨	٧٢٧٣,٨٨
١٩٤٣	١٥٥٤٥	١٥٤٩٥	٢٤٣٨٨,٩٤	٢٢٣٩٠,٩٠

- نظم هذا الجدول استناداً إلى سجلات بلدية صور بين عامي ١٩٣٢ و ١٩٤٣ وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٢٠)

جدول تطور عائدات بلدية صور من ضريبة البنزين والمواد الملتهبة بين عامي ١٩٢٨ - ١٩٤٣

السنة	بنزين	مواد ملتهبة	المجموع بالليرات اللبنانية السورية
١٩٢٨	٥٨١	١٠٠٠	١٥٨١
١٩٢٩	٦٥٠	١٠٠٠	١٦٥٠
١٩٣٠	٥٠٠	٢٠٠٠	٢٥٠٠
١٩٣١	-	-	-
١٩٣٢	٦٥٠	٢٠٠٠	٢٦٥٠
١٩٣٣	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
١٩٣٤	٦٥٠	٢٠٠٠	٢٦٥٠
١٩٣٥	٥٠٠	١٥٠٠	٢٠٠٠
١٩٣٦	٣٧٥	١٥٠٠	١٨٧٥
١٩٣٧	٣٢٠	١٢٠٠	١٥٢٠
١٩٣٨	٣٢٠	١٢٠٠	١٥٢٠
١٩٣٩	-	-	-
١٩٤٠	-	-	١٦٠١
١٩٤١	-	-	١٢٣٢
١٩٤٢	-	-	٥,٤٠
١٩٤٣	-	-	١١٤٣

- نظم هذا الجدول استناداً إلى الجريدة الرسمية وإلى تقارير القائمقام المقدمة إلى محافظ لبنان الجنوبي وإلى الحسابات القطعية لواردات البلدية بين عامي ١٩٢٨ - ١٩٤٣.

ملحق رقم (٢١)

تطور رسوم أقلام بلدية صور بين عامي ١٩٣١ - ١٩٤٣ (بالقروش اللبنانية السورية)

العام	دخولية الحيوانات الشهرية	القبان والكيلة	دخولية الاشياء برا	دخولية الاشياء بحرا	دلالة السمك	الدلالة والباج	الذبحية	يكون
١٩٣١	٧٧٢٥٠	٨٢٤٠	٥٢٥٥٠	٣٠٥٠٠	٧٧٥٠	٣٢٠٠٠	٥٦٦٥٠	٢٦٤٩٤٠
١٩٣٢	٨١٣٠٠	٨٢٩٠	٥٥٨٠٠	٣٠٨٥٠	٨٠٠٠	٣٢٥٠٠	٥٦٩٥٠	٢٧٣٦٩٠
١٩٣٣	٧٩٠٠٠	٦٥٠٠	٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٨٧٢٥	٣٣٠٠٠	٦١٠٠٠	٢٧٨٢٢٥
١٩٣٤	٧٤٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٧٢٥	٣٣٠٠٠	٦١٠٠٠	٢٦١٧٢٥
١٩٣٥	٧٠٥٠٠	٣٠٠٠	٤٢٦٠٠	٢٠٧٠٠	٧٥٠٠	٢٢٥٠٠	٦١٣٠٠	٢٢٨١٠٠
١٩٣٦	٣٦٥٢٥	٣٠٠٠	٣٠٥٠٠	٢٠٢٠٠	١٠١٠٠	٢٢٥٠٠	٥٠٠٠٠	١٧٢٨٢٥
١٩٣٧	٥٠١٠٠	٣٢١٠	٣٠٦٠٠	٢٠٥٠٠	١٠١٠٠	٢٢٥٠٠	٥٠٠٠٠	١٨٧٠١٠
١٩٣٨	٣٣٨٥٨	٣٥٥٠	٤٢٥٠٠	٣٣٥٠٠	١٠٨٠٠	٢٣٥٠٠	٦١٠٠٠	٢٠٨٧٠٨
١٩٣٩	٤٠٠٠٠	٣٥٥٠	٥٣٥٠٠	٢٩٥٠٠	١٠٨٠٠	٨٠٠٠	٦١٥٠٠	٢٠٧٨٥٠
١٩٤٠	٧٧٥٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٧٦٠٠	٦٧٥٠٠	٩٠٠٠٠	٣٥٢٦٠٠
١٩٤١	٧٧٥٠٠	٤١٠٠	٤٩١٠٠	٢٢٥٠٠	٢٥٦٠٠	٧٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	٣٠٨٨٠٠
١٩٤٢	١٦٥١٥٦	٦٨٤	١٥٥٦٨٢	٧٩٩٢	٢٢٥٠٠	١٣٢٢٦٩	١٢٨٣٧٠	٦١٢٦٦٣
١٩٤٣	١٧٩٥١٢	-	١٨٥١٠٦	٦٥٤٦	-	١٣٣٠٠٠	١٤٥٨٣٦	٦٥٠٠٠٠

- نظم هذا الجدول استناداً إلى قرارات بلدية صور بين عامي ١٩٣١ - ١٩٤٣ وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة ، نموذج عنها وثيقة رقم (٤٩).

ملحق رقم (٢٢)

بموجب قرار رقم ٦ تاريخ ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٣٣ جدول يتضمن بيان الأشياء والمواد الخاضعة لرسم الدخولية براً.

سانتيم	غروش	
٥٠		عن كل شوال من الحبوب كافة
	١	عن كل شوال رز وسكر
	١	عن كل شوال فول عبيد وبندق ولوز
٥٠		عن كل شوال ترابي وكلس افرنجي
	١	عن كل شوال صابون
٥٠		عن كل شوال طحين وسميد
٥٠		عن كل شوال خرنوب وتبن وبصل وبطاطا
	١	عن كل قنطار بطيخ
٥٠		عن كل شوال فحم حطب
	١	عن كل قنطار فحم حجري
٥٠		عن كل قنطار جفت
	٢	عن كل قنطار حديد
	٢	عن كل جسر حديد واحد
٥٠		عن كل شوال صغير
	٢	عن كل قنطار نحاس
٥٠		عن كل خيشة تبن
	١	عن كل حمل حطب
٥٠		عن كل ربطة شريط شوك
	٢	عن كل دنك دخان
	٥	عن كل طرد بضائع مانيفاتوره
	٢	عن كل ربطة جلد
	٥	عن كل طرد حصريباني
٥٠		عن كل صندوق سكر وزن كيلو ٥٠

تابع ملحق رقم (٢٢)

سانتيم	غروش	
	٢	عن كل صندوق مال قبان عطاره
	١	عن كل صندوق الواح زجاج
	٥	عن كل بالة قطن
	٥	عن كل بالة اكياس جديدة
	١	عن بالة اكياس قديمة
	٢٥	عن كل برميل مشروبات روحيه
	٥	عن كل برميل خل
	٢	عن كل برميل بويا وزن كيلو ٥٠
	١	عن كل تنكة زيت بويا وزيت حلو
	٥	عن كل برميل قطران أو زفت
	١٠	عن كل برميل سناموره
	٢	عن كل تنكة سمن بقر وغنم
٥٠		عن كل تنكة سمن نباتي وزيت معمل
	١	عن تنكة مسكرات
	١	عن كل تنكة قطران
	٥	عن كل درف قطران أو زيت
	١٠	عن كل ماية لوح خشب
	١٠	عن كل ماية مورينا خشب
	٥	عن كل ماية قدة للقرميد
٥٠		عن كل لاطه خشب وكريش
	٥	عن كل ماية قرميده للسقوف وعن كل ماية بلاطه
	٢٥	عن كل شمعة رخام أو سيمنتو
٥٠		عن كل درجة سمنتو أو قطعة درابزون سمنتو

ملحق رقم (٢٣)

جدول الحساب القطعي لواردات بلدية صور لسنتي ١٩٣٦ و ١٩٤٢

الرقم	نوع الواردات	سنة ١٩٣٦		سنة ١٩٤٢	
		التخمينات في الميزانية بالقروش اللبنانية	التحصيلات بالقروش اللبنانية	التخمينات في الميزانية بالقروش اللبنانية	التحصيلات بالقروش اللبنانية
١	حصة البلدية من ضريبة المسقفات	٣٢٠٠٠	١٦٣٤٥	٢٥٠٠٠	٣٨٥٥٣
٢	حصة البلدية من ضريبة التمتع	٣٠٠٠	١٥٠٦	٢٥٠٠	١١٠٦٥
٣	حصة البلدية من ضريبة المواد الملتهبة	٢٠٠٠٠٠	١٨٧٥٠٠	١٢٣٢٠٠	٥٤٠
٤	رسم الكلاب	٥٠٠	٥٢٥	٥٠٠	-
٥	رسم الآلات البخارية	-	-	-	٤٧٥٠
٦	رسم محلات الأشربة الروحية	٥٠٠	٦٥٠	٥٠٠	٨٠٠٠
٧	رسم اللوحات والآرمات	١٠٠٠	٨٠٠	٦٠٠	١٨٠٠
٨	رسم القهاوي والملاهي والملاعب	٥٠٠	٦٤٠	٣٠٠٠	١١٣٠٠
٩	رسم أشغال الأرصفة والساحات	٩٦٠٠	٧٢٢٥	٨٠٠٠	٢٨٣٩٧
١٠	رسم دخولية الحيوانات الشهرية	٧٠٥٠٠	٣٦٥٢٥	٩٢٥٠٠	١٦٥١٥٦
١١	رسم الذبحية	٦١٣٠٠	٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١٢٨٣٧٠
١٢	رسم القبان	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٤١٠٠	٦٨٤
١٣	رسم الدلالة والباج	٢٢٥٠٠	٢٢٥٠٠	٩٠٠٠٠	١٣٢٢٦٩
١٤	رسم دخولية الأشياء براً	٤٣٠٠٠	١٠٦٥٠	٥٧١٠٠	١٥٥٦٨٢
١٥	رسم دخولية الأشياء بحراً	٢٠٣٠٠	٦٢٥٠	٢٢٥٠٠	٧٩٦٢
١٦	رسم إنشاء الأبنية	١٠٠٠٠	٦٥٧٥	٥٠٠٠	٦٩٩٨
١٧	أجور أملاك البلدية	١٢٠٠	١٢٠٠	٨٧٠٠	٧٥٠٠
١٨	الجزاء النقدي	١٦٠٠٠	٢٦٨٠	٣٠٠٠	٢٢٥٠
١٩	القيمة التأجيرية	-	-	٣٨٤٠٠	٣٤٨٤٠
٢٠	المعاينة الصحية	٨٠٠٠	-	-	٣٥٠٠

تابع ملحق رقم (٢٣)

الرقم	نوع الواردات	سنة ١٩٣٦		سنة ١٩٤٢	
		التخمينات في الميزانية بالقروش اللبنانية	التحصيلات بالقروش اللبنانية	التخمينات في الميزانية بالقروش اللبنانية	التحصيلات بالقروش اللبنانية
٢١	رسم الآلات الهاتفية	-	-	-	٨٤٠٠
٢٢	رسم الفنادق	-	-	-	١٦٠٠
٢٣	رسم وسائل النقل	-	-	-	١٥٣٢١
٢٤	واردات سنين سابقة	١٧٦٠٠	٤٨٣١	-	١٢٦١٠١
٢٥	النقد المدور	١٢١٠٠٠	٢٦٩٥٣٩	١٥٠٠٠٠	١٣٧٢٦٩
٢٦	رسوم متنوعة	٩٠٠٠٠	٥٥٢٧٠	٧٠٠٠٠	٢٠٩١٤٢
	يكون	٧٣١٥٠٠	٧١٧٩٩٣	٧٥٩٦٠٠	١٢٤٧٤٨٩

- اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على سجلات بلدية صور وعلى جداول الحسابات القطعية والميزانية العائدة لسنتي ١٩٣٦ - ١٩٤٢. وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٢٤)

جدول الحساب القطعي لنفقات بلدية صور لسنتي ١٩٣٦ - ١٩٤٢

(بالقروش اللبنانية ورقاً)

الرقم	نوع المصارفات	سنة ١٩٣٦		سنة ١٩٤٢	
		الاعتمادات المفتوحة في الميزانية	النفقات المصروفة خلال السنة	الاعتمادات المفتوحة في الميزانية	النفقات المصروفة خلال السنة
١	تعويضات الرئاسة	-	-	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠
٢	رواتب الموظفين	٨٠١٠٠	٨٠٥٢٠	٨٢٨٠٠	١٤٤٧٦٠
٣	بدل غلاء المعيشة	-	-	٧٠٧٠٠	-
٤	لوازم ومفروشات	١٠٠٠	١٠٧٧	١٥٠٠	٨١٤٨
٥	قرطاسية ومطبوعات	١٥٠٠	١٥٠٠	٥٠٠٠	٢٤٩٥٠
٦	مصلحة التنظيفات	٨١٠٠٠	٨٠٢٣٤	١٠٠٠٠٠	١٥٤٤٩٦
٧	مصلحة الرش	١٢٠٠	١٠٠٠	٦٠٠	-
٨	مصلحة التنويرات	١١٠٠٠٠	١٠٣٢١٢	١٢٠٠٠٠	١٢٧٨٨٠
٩	مصاريف الانتقال	٩٥٠٠	٩٦٣٥	٥٠٠٠	١٩٤٥٠
١٠	الملبوسات	٥٠٠٠	٥٠٠٠	-	-
١١	مصلحة الحراسة	٣٠٠٠٠	٢٩٠٠٠	٣٨٤٠٠	٤٣٤٠٠
١٢	ويركو أملاك البلدية	٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	-
١٣	نفقات التلفون	٢٤٠٠	٢١٠٠	٢٤٠٠	١٣٢٤٠
١٤	تسديد ديون	٥٣٨٠٠	٥٣٧٨٠	-	-
١٥	تخصيصات صحية	٣٢٤٠٠	٣٤٥٩٥	٥٠٠٠٠	٧٩٩٨٥
١٦	مصلحة المياه	١٥٠٠٠	١٠٤٠٦	١١٠٠٠	٢٠٢٧٠
١٧	منتزهات عمومية	١٧٥٠٠	١٩٢٧٠	٢٠٠٠٠	١٩١١٠
١٨	رديات	٧٥٠٠	٢٨٢٨	٦٥٠٠	-
١٩	طرق ومجاري	٢٠٠٠٠	٤٩٩٠٢	١٥٥٠٠٠	٧٧٢٥

تابع ملحق رقم (٢٤)

الرقم	نوع المصارفات	سنة ١٩٣٦		سنة ١٩٤٢	
		الاعتمادات المفتوحة في الميزانية	النفقات المصروفة خلال السنة	الاعتمادات المفتوحة في الميزانية	النفقات المصروفة خلال السنة
٢٠	إصلاحات وترميات	٤٢٠٠٠	٩٩٦	٥٠٠٠٠	٩٩٤٠
٢١	إنشاءات	٥٠٠٠٠	-	-	-
٢٢	استقبالات	١٠٧٠٠	٢٣٤٦٣	١٠٠٠٠	٧٤٩٥
٢٣	إحسانات ودفن موتى	١٧٠٠٠	١٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	١٤٤٥٠
٢٤	مصاريف غير ملحوظة	٤٠٠٠	٢٨٢٨	٤٠٠٠٠	١٣٣٧٣
٢٥	احتياط	١٧٥٠٠٠	١٥٨٩٢٦	٣٠٤٧٥٨	٥٥٦
	يكون	٧٣١٥٠٠	٦٩٢٤٨٤	١١٠٠٣٥٨	٧٢٧٣٨٨

اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على سجلات بلدية صور وعلى جداول الحسابات القطعية والميزانية العائدة لسنتي ١٩٣٦ - ١٩٤٢ . وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٢٥)

جدول تطور نفقات بلدية صور في المجال الاجتماعي بين عامي ١٩٣٦ - ١٩٤٣
(بالقروش اللبنانية السورية)

العام	التنظيفات والرش	إصلاح الطرقات والساحات والأقنية	التنويرات	مخصصات صحية	مصلحة المياه وإصلاح العيون	يكون بالقروش اللبنانية
١٩٣٦	٨١٢٣٤	٤٩٩٠٢	١٠٣٢١٢	٣٤٥٩٥	١٠٤٠٦	٢٧٩٣٤٩
١٩٣٨	٦٥٧١١	٢٣٧٢	٨٢٥٠٠	٣٦٦١٠	١٢٨٨٤	٢٠٠٠٨٨
١٩٣٩	٥٢٩٢٠	٤٤٦٦	٣٨٣٤٠	٢٨٧٥٥	٤٩٨٠	١٢٩٤٦١
١٩٤٠	٧٨٤٥٦	٧٣٣	٨٦٧٨٥	٣٠٤٤٦	٨٠٥٣	٢٠٤٤٧٣
١٩٤١	٩٧٢٨٨	٧٠	٤٧٥٩١	٤٨٨٧٣	١٣٩١٩	٢٠٧٧٤١
١٩٤٢	١٥٤٤٩٦	١٧٦٦٥	١٢٧٨٨٠	٧٩٩٨٥	٢٠٢٧٠	٤٠٠٢٩٦
١٩٤٣	٢٧١٠٧٥	١٠٦٧٢٩٤	١٢٨٢٩٨	٢١٣٦٩٢.	١١٥٣٦١	١٧٩٥٧٢٠

- نظم هذا الجدول استناداً إلى جداول الحسابات القطعية لبلدية صور بين عامي ١٩٣٦ - ١٩٤٣ وهي محفوظة في مكتبتنا الخاصة.

ملحق رقم (٢٦)

جدول « اسامي » الذين قدموا هدية نقدية إلى أيتام فرنسا من مدينة صور عام ١٩٢٢

الرقم	الاسم	المبلغ	الرقم	الاسم	المبلغ
١	رزق الله نور	٥٠٠	٢٤	رئيس البلدية خسين صفي	١٠٠٠
٢	ابراهيم نعمة	٣٠٠		الدين	٢٠٠
٣	يحي قهوجي	٢٠٠	٢٥	الحاج حسن الرز	٢٠٠
٤	رفول باشا	٢٠٠	٢٦	كامل حادة	٢٠٠
٥	مصطفى شحادة	١٠٠	٢٧	الياس الحداد	٢٠٠
٦	بشارة بيروتي	٣٠٠	٢٨	بولس حلاّج	١٥٠
٧	وديع صالحة	٣٠٠	٢٩	الياس زغزغي	١٠٠
٨	تحصيل دار / عدد ٦	٦٠٠	٣٠	العبد أبو صالح	١٠٠
٩	جبران فرح	٢٠٠	٣١	أحمد بيطار	١٠٠
١٠	مأمور الجمرك	١٠٠	٣٢	علي نصرات	
١١	دكتور حنا الشمالي	٥٠٠	٣٣	الحاج حسن دبوق	١٠٠
١٢	متري حلاّج	٣٠٠	٣٤	الأرشمندريت خرياطي	٥٠٠
١٣	وديع فرح	٣٠٠	٣٥	المونسنيور فرنسيس خوري	٥٠٠
١٤	وديع سالم	١٠٠	٣٦	سليم ثابت	٥٠٠
١٥	دكتور جورج زغيب	٣٠	٣٧	فيليب صالحة	٣٠٠
١٦	علي طبّاره	٢٠٠	٣٨	عبد الله نجار	٣٠٠
١٧	بولس الياس	١٠٠	٣٩	فؤاد عازر	٢٠٠
١٨	فؤاد شوقي	٢٠٠	٤٠	الياس فرحات	١٠٠
١٩	كامل كزبر	١٠٠	٤١	نجيب آغاشيبان	١٠٠
٢٠	المدعي العام عبد	٢٠٠	٤٢	بشارة علاوي	١٠٠
٢١	مراد أبو نادر	١٠٠	٤٣	دكتور صبحي سالم	١٠٠
٢٢	حسن ورامز فايز	١٥٠	٤٤	متري شبيب	١٠٠
٢٣	قومسيون إحصاء نفوس		٤٥	نقولاو ابراهيم بيروتي	٢٠٠
	القضاء	٦٢٥	٤٦	عبد الرزاق بيضاوي	١٠٠

تابع ملحق رقم (٢٦)

الرقم	الاسم	المبلغ	الرقم	الاسم	المبلغ
٤٧	مصطفى بيضاوي	١٠٠	٥٦	ابراهيم مملوك	٢٠٠
٤٨	محمد بيضاوي	١٠٠	٥٧	محمد أسعد أبو خليل	١٠٠٠
٤٩	أنطون حداد	١٠٠	٥٨	يوسف خليل	٥٠٠
٥٠	ميشال حبيب	١٠٠	٥٩	القاضي	٥٠٠
٥١	عبد الحميد بزي	٢٠٠	٦٠	الحاج اسماعيل خليل	٤٤٠
٥٢	عبد الحسين بزي	٢٠٠	٦١	قومندان الجندرمة	٤٠٠
٥٣	محمد سعيد بزي	٤٠٠	٦٢	القائمقام	٥٠٠
٥٤	داود غندور	٤٠٠	٦٣	ديون عمومية	١٠٠
٥٥	شيخ عرب العرامشة	٢٠٠			
			المجموع	١٧٢٦٥ قرشاً لبنانياً سورياً	

ـ اعتمدنا في تنظيم هذا الجدول على وثيقة مهترئة بدون رقم عثرنا عليها بين سجلات قائمقامية صور وهي محفوظة في مكتبنا الخاصة.



الوثائق

فهرس الوثائق

وثيقة رقم (١)

عدد
٤٧٢

حضرة مدير شركة مياه بيروت المحترم

الحاقا لكتابنا رقم ٢٧٠ تاريخ ١١ تموز سنة ١٩٣٤
ارجو من حضرتكم اعلامنا عن ضريبة الخمسة عشر غرشا ورقا الموضوعة على العيارات والتي تستوفى هنا من قبلي وكيلكم هل هي موضوعة بعلم الشركة واستنادا الى اي مادة من دفتر الشروط قد وضعت هذه الضريبة .
ان دفتر الشروط يقول بوجوب وضع محافظين على الخطوط لحفظ المياه من التسرب ليمكن اعطاء احتياجات البلدة ، وحيث ان اعطاء المياه الى بستان اسبير والدكتور خيلط والتمساح وغيرها من الجنائن والبساتين لسقاية الخضر والقصوب وبدون عيار قد يحول دون وصولها الى اكثر البيوت والحصول على الكمية المشتراة مما يدل على عدم اهتمام هولاء المراقبين بالامر .
فاننا نلفت نظر حضرتكم الى هذه القضية التي هي من الاهمية بمكان ، تأمينا لاحتياجات البلدة ونعلق على همتكم العالية ووجدانكم الصحيح وضع حد لهذه الامور راجيا في الختام قبول فائق الاحترام ××

صور في ١٢ تموز سنة ١٩٣٤

قائمقام صور
(توقيع)

وثيقة رقم (٢)

الجمهورية اللبنانية

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

عدد ٢١٠٢

حضرة محافظ لبنان الجنوبي المحترم

جوابا على توديع حضرتكم رقم ٨٣٩ تاريخ ١٠ الجاري المبني على كتاب مقام مديرية الصحة والاسعاف. العلم الجليلة رقم ٦٠٧٨ تاريخ ٦ منه .

اتشرف بان افيد حضرتكم ما يأتي :

١ – ان كمية الماء الموزعة في البلدة تبلغ (١٠٠٠) مترمكعب اما المياه الجارية في القسطل الكبير ما تقارب مبلغ ال (٨٠٠٠) مترمكعب .

٢ – لا يوجد لدينا مياه جافل وقد طلبنا برقيا من جانب المحافظة العلية بتاريخ ٩ الجاري ارسال كمية سبعة ليترات للمقطوعية الاسبوعية .

ان السقواتي المعين خصيصا لاجل الاهتمام بامر تفريغ وتعزيل البركة المخصصة لمياه الشفة يقوم بعمله اسبوعيا وحيث انه لا يوجد مهرب في اسفل البركة يمكن معه تفريغ البركة الى قعرها تماما فيبقى والحالة هذه مقدار علو متر من الماء راسبة في البركة ، وتقوم البلدية مرتين كل سنة بطرش حيطان البركة بالكلس ويوضع كمية من الكلس في الماء مع الكمية اللازمة من ماء جافل وفقا لتعليمات طبيب القضاء ويظهر ان عدم تفريغ البركة وتعزيلها حتى قعرها من الاسباب الداعية لعدم نظافتها كفاية .

ويوجد سبب اخر وهو مهم ايضا ان شبكة المياه الموجودة في المدينة يجب تغيير المهترى منها والتي تتسرب اليها المياه القذرة .

وقد اوفدت الحكومة مهندسا خاصا لدرس هذه القضية وحتى الان لم نعرف نتيجة درسه .

ان بلدية صور لم تدخر وسعا في كل مناسبة لاجل تطهير المياه تطهيرا فنيا يجعلها صالحة ونظيفة ، ولكن البلدية لا يمكنها بالنظر لعجز موازنتها ازالة النواقص الحاصلة المحكى عنها .

لذلك فاني ارجو انهاء درس هذه القضية من قبل المهندس الذى جاء لهذه الغاية ومباشرة الاصلاحات الفنية الضرورية من قبل الحكومة الموقرة .

مع الافادة انه والحمد لله لا يوجد في البلدة اصابات بامراض مائية مسببة من تلويث المياه ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام xx

صور في ١٤ تشرين الاول سنة ١٩٣١

قائمقام صور
[signature]

وثيقة رقم (٣)

٥٥٤

حضرة قائمقام صور المحترم

لقد قمت بمخابرات مع مدير شركة التنوير في صور رادت الى تخفيض سعر الكيلوات للافراد من ٣٠ الى ٢١ غرش لبناني و تحديد التنوير حتى الصباح وبجعل اجرة العداد ١٥ غرش ، فتستفيد البلدية من هذا التخفيض فتتخذه نسبة لمحاسبة الشركة بالحسم العائد اليها بموجب دفتر الشروط و تقتصد باكلاف التنوير بالبترول من — الساعة الثانية حتى الصباح .

غير اني ارى ضرورة التعويض على الشركة ولو قليلا لتتنازل لها عن حقوقها وذلك بان يعم التنوير في كافة - انحاء البلدة ولا سيما في الحي الجديد ويزاد الاعتماد المرصد في الميزانية حتى ١٥٠٠ ليرة ويضاف اليه ١٥٠ - ليرة اكلاف تأسيس .

ولا بد من الفات نظركم الى وجوب تشويق الاهلين للاقدام على الاشتراك بالتنوير اذ يعود ذلك الى مصلحتهم فتفضلوا بطرح هذه القضية على المجلس البلدي لاتخاذ قرار بهذا الشأن على ان يعمل به اعتبارا في بداية سنة ١٩٣٣ ، وتقبلوا فائق الاحترام ××

صيدا في ١٣ كانون الاول سنة ١٩٣٢ — المحافظ

عـــدد ٩٩٢ — الامضاء — كميل شدياق

صورة طبق الاصل تبلغ لحضرة رئيس بلدية صور المحترم

صور في ١٤ كانون الاول سنة ١٩٣٢ — قائمقام صور

وثيقة رقم (٤)

FORCES ELECTRIQUES TYRIENNES
DIRECTEUR - EXPLOITANT
GABRIEL B. MENASSA
Ancien Ingénieur à la Cie Générale
d' Entreprises Electriques de Paris
TYR (LIBAN)

Adresse Télégr. : Forces Electriques Tyr
Téléphone :

القوة الكهربائية في صور
صاحب الامتياز ومديره
المهندس
جبرائيل منسى
من شركة المقاولات الكهربائية في باريس
صور (لبنان)

العنوان التلغرافي : قوة كهرباء صور
التلفون نمرة ( )

USINE ELECTRIQUE TYR

1) L'énergie produite par des Moteurs.
2) un moteur "National" au mazout de 38/42 CV.
un moteur "Dudbridge" au gaz pauvre.(moteur de secours) de 28 CV.

3) le combustible utilisé est le solar oil. et pour le moteur de secours est le charbon anthracite.

4) le nombre d'heures de fonctionnement est de 12h, du coucher du soleil jusqu'au matin. l'été il ya lieu d'ajouter 7h par jour pour fournir la force motrice de jour au jardin d'irrigation.

5) la consommation mensuelle de solar oil serait de 2300Kgs.

6) Le fournisseur est LA SHELL CY.
7) La localité desservie est le trritoire de la munisipalité de TYR avec certains jardins en force motrice pour irriagtion.

Minoterie Menassa Halawi

1) le matériel utilisé est une meule
2) la puissance d'écresement journalière est de deux Tonnes env.
3) les heures de travail par jour serait environ de 8 heures.
4) le blé écrasé est fourni par les clients eux!mêmes.
5) la force motrice est fournie par un moteur
a) Moteur "DEUTZ"
b) Puissance de 28 CV
c) consommation horaire en solar oil est de 4kgs
d) le carburant est le solar oil
e) fournisseur La Shell CY.

le 17.X.40.

وثيقة رقم (٥)

قرار رقم — ٤٠

ان رئيس البلدية قائمقام صور

بناء على المرسوم رقم ٨٩٧٧ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٢

بناء على المادتين ٧٠ و ٧١ من القرار رقم ١٢٠٨ الصادر بتاريخ ١٢ اذار سنة ١٩٢٢

وحيث ان شوارع مدينة صور هي ضيقة وجرى تبليطها مجددا وقد يحدث من دخول الطنابر اليها ما يضر بها ويعرقل حركة السير .

يقرر ما يأتي

المادة الاولى — يمنع منعا باتا دخول الطنابر الى شوارع مدينة صور ويستثنى منها الشارعين الكبيرين الذي يبتدئ احدهما من بوابة المدينة وينتهي عند السراي والثاني من مخازن الحداد حتى السراي ايضا .

المادة الثانية — كل مخالفة لاحكام هذا القرار تعرض مرتكبها للمجازاة القانونية .

المادة الثالثة — ان قوات الدرك وجلاوزة البلدية مكلفون كل فيما يتعلق به بتنفيذ هذا القرار ؍؍

صور في ١١ ايلول سنة ١٩٣٦ الامضاء — جان عزيز

موافق . في ١٢ منه

المحافظ

الامضاء — اسعد عقل

نظر . المستشار الاداري

الامضاء — بشكوف

ب/٤٠/٥٠٢٤ صدق في ١٦ منه .

مدير الداخلية

الامضاء — صبحي

قيد

٢٢٢٩

صورة طبق الاصل تبلغ الى بلدية صور

صور في ٢١ ايلول سنة ١٩٣٦

قائمقام صور

جان عزيز

وثيقة رقم (٦)

قرار رقم – ١٠

ان قائمقام صور

بناء على المرسوم رقم ٨٩٧٧ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٢

وبناء على انتشار داء الجدري في قضاء صور ورغبة بوقاية الاهلين من هذا الداء المخيف .

وبناء على طلب حضرة محافظ لبنان الجنوبي بتاريخ ١٦ كانون ثاني سنة ١٩٣٣

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى – ان عموم اهالي قضاء صور رجالا ونساء واولادا مجبرون على اجراء التلقيح ضد داء الجدري .

المادة الثانية – يقسم القضاء الى اربعة مناطق :

الاولى : مدينة صور

الثانية : منطقة علما الشعب

الثالثة : منطقة جويا

الرابعة : منطقة تبنين . بنت جبيل

وذلك وفقا للجدول المربوط مع هذا القرار .

المادة الثالثة – يقوم بتلقيح اهالي المنطقة الاولى الدكتور صبحي سالم طبيب القضاء والدكتور حنا الشمالي والدكتور جورج زغيب والدكتور فؤاد حسيران والدكتور فيليب فرحات .

المادة الرابعة – يعين السيد بولس رجاماتي مراقبا صحيا ويقوم بتلقيح اهالي المنطقة الثانية .

يعين السيد محمد لغمبى مراقبا صحيا ويقوم بتلقيح اهالي المنطقة الثالثة .

يعين السيد نجيب سالم مراقبا صحيا ويقوم بتلقيح اهالي المنطقة الرابعة .

المادة الخامسة – ان قوات الدرك والبلديات ومختاري القرى وهيئات اختياريتها مكلفون كل فيما يختص به بمساعدة الاطباء ومراقبي الصحة على القيام بتلقيح الاهالي بصورة اجبارية .

CAZA DE TYR – LE CAIMACAM – قائمقام قضاء صور

صور في ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٣٣

١٨٦٥

وثيقة رقم (٧) (أ)

(١)

لحضرة محافظ لبنان الجنوبي المحترم

اقدم لحضرتكم تقريرا عن حالة قضاء صور من الوجهة السياسية والاقتصادية والعمرانية خلال الستة اشهر الاولى من سنة ١٩٣٦ .

١ ـ الحالة السياسية

ان الحالة السياسية في القضاء اذا استثنينا شبيبة بلدة بنت جبيل والبعض من شبيبة صور التي تتأثر بدعايات الشيخ احمد رضا والشيخ سليمان ضاهر من النبطية والشيخ عارف الزين من صيدا ويوسف بك الزين من كفرمان فان عموم اهالي القضاء مخلدون الى السكينة ولا يرضون عن لبنان بديلا ، وقد نظم فريق من اهالي القضاء ضابط تتضمن شجب الدعايات التي يقوم بها هولاء من طلب الوحدة السورية مع طلب المحافظة على الوحدة اللبنانية .

٢ ـ حالة الحدود

على الرغم من الاضطرابات الحاصلة في منطقة فلسطين لم يحصل على الحدود حوادث مخلة بالامن العام ، لان الاضطرابات واقعة بعيدة عن الحدود اللبنانية اما الحالة الفكرية في القضاء لجهة ما هو حاصل في فلسطين فقد كانت متأثرة من الحوادث الجارية هناك ومشتركة بالعواطف ضد الهجرة الصهيونية .

٣ ـ الامن العام

على الرغم من حوادث بنت جبيل التي وقعت في ٣١ اذار واول نيسان سنة ١٩٣٦ وما وقع بعدها من التظاهرات التي من شأنها الاخلال بالامن العام والتي قام بها ان في بنت جبيل او في مدينة صور الشبيبة المعروفة بالشبيبة المثقفة التي لا شأن لها ولا صنعة يتعاطاها افرادها في البلدين المذكورين سوى المشاغبة ودعوة الاهلين الى الاضراب والتظاهرات ضد السلطة لاية علة كانت لم يتأثر الاهلون في مختلف قرى القضاء من هذه الحوادث حتى ان جمهم كانوا مخلدين للسكينة وشجبين اعمال هولاء التي يعتقدون انها دعايات فاسدة لغايات شخصية يتظاهرون بانها للمصلحة العامة والمصلحة العامة براء منها حيث ظهر ذلك باجلى بيان حينما قامت شبيبة بنت جبيل وتقدمت الى الحكومة بمطاليبها التي كانت كلها لغايات شخصية فقط ولخدمة افكار بعض المترعمين الخارجين عن المنطقة والذين ورد ذكرهم اعلاه .

وثيقة رقم (٧) (ب)

(٢)

٤ ــ المالية والتحصيلات والضرائب

ان الاعمال التي قامت بها مالية صور خلال الستة اشهر الاول من هذه السنة هي الاتية :

ا ــ جرى التحري التام خلال مدة التعداد على المواشي الكائنة في هذا القضاء وقد تم احصاءها بكل دقة وضبط فبلغت (٦٣٦٠٠) رأس من غنم وماعز وخنزير وبغل وثور وبغال وجمل وبهيم بلغت رسومها الايجابية (١٦٢٦٨٩٠) غرشا لبنانيا سوريا ورقا صار استيفاء القيمة ولم يبق منها الا الجزء البسيط تحت التحصيل .

ب ــ اتخذت المعاملات القانونية بحق كبار المكلفين لاجل تحصيل الاموال المتأخرة عندهم وقد جرى تنفيذ هذه المعاملات وعند انتهاء موسم الحاصلات تكون اكثر المبالغ المطلوبة قد تأمن تحصيلها .

ج ــ ان الانشاءات المحدثة بعد التخمين الاخير الجاري في سنة ١٩٣١ بوشر تخمين القسم الاكبر منها من قبل اللجنة المعينة خصيصا لهذه الغاية .

د ــ الاموال المتأخرة عند ملتزم جفتلك رأس العين صار ملاحقة تحصيلها بالطرق القانونية والادارية وقد تحصل منها حتى الان ما يزيد عن ال (٢٠٠٠) ليرة لبنانية سورية ورقا .

هـ ــ القضايا المتولدة عن مخالفات قانون الكبريت والقداحات ونظام احتكار الملح وخلافها جار ملاحقتها لدى المحاكم مع متابعة تنفيذ الاحكام العائدة لها باستيفاء الجزاءات المترتبة عليهما .

و ــ ان الواردات غير المقررة من رسوم المسكرات ورخص السير للدراجات والطنابر جار تأمينها مع مراقبة الوارد من الكحول منعا للتهريب .

ز ــ ان مجموع التحصيلات خلال النصف الاول من العام الحالي بلغ مقدارها (٦٦١٣٦٨٤) غرشا لبنانيا سوريا من ضرائب المسقفات والاراضي والتمتع والطرقات والاعشار والاغنام وهو مبلغ لا يستهان به بالنظر للظروف الحاضرة .

مع الافادة بان رئيس قلم التحصيل والجباة التابعين له قاموا بوظائفهم احسن قيام .

٥ ــ البلديات ومشاريعها

بلدية صور ــ قامت البلدية خلال الستة اشهر الاولى من هذه السنة بتجهيز بعض شوارع مدينة صور وقد بلغت اكلاف هذا العمل (٤١٢٩١) غرشا لبنانيا سوريا ورقا .

بلدية جويا ــ لم تعمل بلدية جويا خلال الستة الاشهر الاولى عملا والمشاريع التي لديها هي بناء مدرسة رسمية ستباشر بناءها في هذا الشهر .

بلدية تبنين ــ قامت بلدية تبنين خلال الستة اشهر الاولى من هذه السنة .

ا ــ بناء حائط دعم قرب بركة ماء القرية بلغت اكلافه (٩٤٠٠) غرش لبناني سوري ورقا .

ب ــ هدم جدار منزل وتصليحه بلغت اكلاف ذلك (٢٥٠٠) غرش لبناني سوري ورقا .

ج ــ اصلاح بئر ماء مشاع القرية بلغت اكلافه (٢٦٠٠) غرش لبناني سوري ورقا .

وثيقة رقم (٧) (ج)

(٣)

تابع بلدية تبنين —

د — تبليط بعض فضلات شوارع مساحتها (١٠٢٨) مترا مربعا بلغت اكلاف المتر الواحد ٣٣/٥٠ قرشا لبنانيا سوريا ورقا

بلدية بنت جبيل — لم تقم بمشروع ما خلال الستة اشهر الاولى من هذا العام .

٦ — المشاريع العمرانية — طرقات — مياه — وخلافها

في خلال الستة الاشهر الاولى من هذه السنة لم تقم الحكومة بمشاريع فتح طرقات جديدة ولا جر مياه ولا خلافهما في هذا القضاء سوى تعبيد و تزفيت الطريق العام الممتد من البياضة الى مخفر الشبرقة حدود فلسطين .

٧ — الصحية

الحالة الصحية حسنة في القضاء ولم يحدث به سوى اصابتين بداء الحمى التيفوئيدية في مدينة صور واصابتين في بلدة بنت جبيل وقد اتخذ طبيب القضاء الاحتياطات اللازمة حينئذ واجرى فحص المياه فوجدت سالمة من الجراثيم وقد حدث ايضا عدة اصابات بداء الحصبة في صور والقضاء عموما وقد كان سير هذا الداء عاديا وقد حصل في قرية طرفلسيه بعض اختلاطات توجه طبيب القضاء خصيصا الى القرية المذكورة لاجل اعطاء الاهالي الارشادات الصحية اللازمة .

وقد قام طبيب القضاء بدورات متعددة في صور وقرى القضاء ونظم جرائد ضبط بالمخالفات الصحية التي شاهدها واجرى توزيع الكينا والكيناكرين والبروكين والكينو بروكين على المصابين بداء البرداء وقد كان سير هذا الداء خفيفا خلال الستة اشهر الاولى من هذا العام بالنظر للتدابير الصحية المتخذة بشأنه ولتوزيع المازوت على القرى لرشه في البرك والمستنقعات ، اما توزيع رش المازوت في نهر الساطار الكائن بالقرب من مدينة صور — فجار بانتظام وقد اتى بفائدة لحد الان لا بأس بها .

بلغ عدد المرضى الذين راجعوا مستوصف صور خلال هذه المدة (٣١٥٧) شخصا وقد اخذوا المعالجات مجانا منه ، وان ارباب الحرف الذين جرى معاينتهم بلغ عددهم (٢١٦) شخصا ، وقد بلغ عدد مساطر المياه التي ارسلت الى بيروت للفحص في المختبر (٢٦) مسطرة وجدت كلها سليمة من الجراثيم . اما عدد الملقحين ضد الجدري فهو (٢١١) شخصا والملقحين ضد التيفوئيد فهو (٣٣) شخصا .

المعارف

— على اثر التعليمات الواردة المتضمن استعداد الحكومة للتساهل باعطاء رخص بفتح مدارس قرآنية في المحلات التي لا مدارس رسمية فيها تقدم الينا عدة طلبات من هذا النوع وحددت مراسيم بالترخيص بفتح هذه المدارس في القرى الاتية : عيناثا — طيرزبنا — البازورية — كفردونين — حاريص — صديقين — عين بعال كاطر مارون — الشهابية — اليهودية — ديركفا — ، وان رخص المدارس القرآنية ساعدت كثيرا على نشر المعارف في هذا القضاء فاصبحت هذه المدارس كافية لان يتلقى الاهلون العلوم البدائية في هذه المدارس .

وثيقة رقم (٧) (د)

(٤)

٩ — الزراعة

الحالة الزراعية في قضاء صور خلال الستة اشهر الاولى من سنة ١٩٣٦ كانت كما يأتي :

ا — موسم الحنطة والشعير كان جيدا في عموم المنطقة

ب — موسم القطانة في الجرود العالية والاواسط كان دون الوسط وفي المنطقة الساحلية كان معدوما .

ج — الاحراج — ظهر خلال شهري نيسان وايار في قسم من احراج هذه المنطقة دودة كانت تأكل ورق السنديان ولم ينتبه اليها اهالي القرى القريبة من هذه الاحراج الا بعد فوات الاوان واختفاء الدودة و تقدم تقارير من محافظ الاحراج بشأنها لمديرية الزراعة في حينه اما الان فعادت الاغصان التي اكلت هذه الدودة ورقا الى الاكتساء والنمو وان حالة الاحراج العمومية حسنة جدا وكثيرا منها اصبح متشابكا بطريقة يصعب المرور فيها فلو جرى تفريد هذه الاغصان المتشابكة بطريقة فنية وصالحة لان تكون في المستقبل من الاشجار الكبيرة .

١٠ — ان الحالة الروحية في القضاء خلال الستة اشهر الاولى من هذه السنة كانت حسنة جدا اذا ما استثنينا — حوادث بنت جبيل وما قامت به شبيبتها و شبيبة صور من الدعايات الكاذبة في سبيل الاخلال بالامن العام . لان اهالي هذا القضاء لا يتأثرون بمثل هكذا دعايات فاسدة يرون من خلالها انها انما قام بها اهلوها لغايات شخصية معروفة أشغل موقفهم فيها بعض الناقمين على الحكومة لاجل زعامة موهومة شاءوا ان يعيدوا من ورائها مجدهم الماضي ولكنهم لم يفلحوا فقد عرف الاهلون وخصوصا العاملون منهم ان هولاء الاشخاص انما يرمون الى غايات بدعاياتهم هذه لاروا غليلهم . اما الان فمدينة صور التي تأثرت بمثل هكذا مظاهرات ظن البعض منهم انها تأتيهم بالغرض المطلوب اخذت تعود الى سكونها الماضي ومعرفة الحقائق ولم يبق فيها من يود المشاغبة سوى بعض افراد قليلة ممن لا صنعة لهم كسليم ابو جمره واحمد بزي وابراهيم محمود حسين ورائف بيطار و رائف حلاوي فقط .

اما زعماؤهم وقد مات الحاج اسماعيل خليل ذو الشخصية البارزة ولم يبق في الميدان سوى توفيق حلاوي — ومحمد اسعد ابوخليل الشخصان اللذان يستنيران بمصباح يوسف بك الزين ويسترشدان بآرائه التي يظنان انها صائبة ووطنية . ولكن أظهر الاختبار انها على خلاف ذلك . اذ لو كانت صائبة لما وقع صاحبها من — الحضيض وتدحرج من هوة الى اخرى . فلذلك وعلى الرغم من ارشاداته يودان اليوم ان يسيرا على خطة مثلى لعلهما يستفيدا ويفيدا صاحبهما .

وان ما يقوم به يوسف خليل وابن عمه الاستاذ كاظم خليل من الدعايات الرشيدة والاخلاص للحكومة اجبر توفيق حلاوي ورفقاه بان يقفوا مع الحكومة موقفا اكثر اعتدالا من السابق . ولا انسى ما يقوم به احمد بك — الاسعد من الدعايات الرشيدة ايضا في قضاء صور التي يدعو الاهلين للخلود الى السكينة وان يكونوا — مخلصين للبنان وللقضية اللبنانية . وقد اثرت هذه الدعايات في القضاء بزادت الحالة الروحية فيه تحسينا + يمكنني ان اقول ان الحالة الروحية في القضاء بفضل المخلصين من اهاليه كالسادة العلماء والمشايخ وا

وثيقة رقم (٧) (هـ)

— ٥ —

والمطارنة الذين يظهرون في كل سانحة موقفهم بشأن القضية اللبنانية واعتصامهم بلبنان وانهم بمجموعهم لا يرضون عن لبنان بديلا قد اثر تأثيرا ملموسا بالقضية اللبنانية وصرف انظار المشتغلين بالوحدة السورية عن هذه القضية وجعلهم جميعا فيما خلا ((الشبيبة المتهوسة والتي لا تشكل شيئا في البلاد)) ينصرفون الى تمتين القضية اللبنانية وعدم تجزئة لبنان خصوصا لاقتناعهم بان البلاد السورية التي ستصبح مستقلة ((على ما يقال)) الاستقلال الكامل ، ستقرر التجنيد الاجباري الذي يكرهونه ولم يزل تأثيره عليهم من زمن الحكومة التركية ، ولاعتقادهم بان مثل هذا التجنيد سيكلف الحكومة السورية مبالغ طائلة لا يمكنها تأمينها الا بفرض ضرائب جديدة على الاهلين — في حين ان الحكومة اللبنانية قد اثر لتخفيض الضرائب ولا تفكر بفرض التجنيد الاجباري على البلاد وان موازنتها ستتسع لها في المستقبل بانعاش البلاد العاملية اسوة بسائر البلاد اللبنانية .

١١ — جدول بالحوادث الجنائية

الحوادث الجنائية التي حصلت في القضاء خلال الستة اشهر الاولى من سنة ١٩٣٦ هي الاتية :

عـدد	
٤	حوادث سرقة
١	حوادث قتل بسبب لطم سيارة
٢	حوادث اسقاط جنين
٧	

١٢ — المقترحات

١ — تمهيد الطرقات التي شقها الاهلون وهي :

ا — طريق عين ابل — الناقورة

ب — طريق بنت جبيل — مرجعيون

ج — طريق طير زبنا — مرجعيون

٢ — توسيع مشروع ري الاراضي الكائنة في سهل صور من برك راس العين التي تذهب اكثر مياهها الى البحر دون ان تستفيد احد منها .

٣ — انشاء مصرف زراعي لتسليف صغار المزارعين ثمن البزار والبقر اللازمين وتعيين مفتش خاص لاجل مراقبة صرف المال في هذا السبيل .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ××

صور في ٢٤ تموز سنة ١٩٣٦

قائمقام صور

(توقيع)

وثيقة رقم (٨)

مترويوليتية صور للروم الكاثوليك

Archevêché Grec - Catholique

Tyr (Liban)

لسعادة قائمقام صور الافخم

اعرض لسعادتكم ان فريقاً من تلامذة مدرستنا الاسقفية سيمثلون على مسرح المدرسة يوم الاحد الواقع في ٧ تموز ١٩٢٩ رواية "شبل الارز او كماليون ملك صور" تأليف يوسف عماد. وسيعيدون تمثيل هذه الرواية في قرية عين ابل في ١٥ آب ١٩٢٩ فارجو من سعادتكم ان ترخصوا لهم بذلك ولكم الشكر مع فائق الاحترام.

الداعي

الخوري [illegible]

النائب الاسقفي العام

ARCHEVECH[illegible] GREC-CATHOLIQUE TYR

GREC-CATHOLIQUE TYR

لحضرة قائد [illegible] صور المحترم

[illegible]

[illegible]

٢٣ تموز ٩٢٩

قومندان [illegible] صور

للاذن [illegible]

وقت التمثيل.

صور [illegible]

وثيقة رقم (٩) (أ)

RÉPUBLIQUE LIBANAISE — ١ — الجمهورية اللبنانية

N° .... عدد ١٥

٥٢٥٥

لجانب رئاسة مجلس الوزراء الجليلة

عملا بامر دولتكم المؤرخ في اول تشرين الاول سنة ١٩٤٢ شخصت الى صور حالا واجتمعت الى قائمقام القضاء وسائر السلطات المحلية وكشفت عن بناية المدرسة المتنازع عليها فتبين لي -

اولا - ان هذه البناية ملك للجمعية الخيرية الاسلامية بنتها من اموالها الخاصة في ارض الوقف الشيعي هناك وهو تحت ولاية صاحب السماحة السيد عبد الحسين شرف الدين .

ثانيا - وقد استعملت الجمعية المشار اليها تلك البناية مدرسة مدة تقارب السنوات الخمس .

ثالثا - وفي عام ١٩٤١ - ١٩٤٢ المدرسي اقفلت هذه المدرسة بسبب الازمة الراهنة وانقطاع المعونة المالية الممنوحة اليها من الحكومة .

رابعا - عندئذ أجّرت الجمعية المذكورة هذه البناية من السيد علي يونس احد معلمي مدرسة صور الرسمية للصبيان على ان تكون بيتا لفرقة كشفية اسمها في صور .

خامسا - ومنذ شهرين تقريبا شب حريق في جوار المدرسة الجعفرية فتسلم سماحة السيد حسين شرف الدين البناية المذكورة من المستاجر السيد علي يونس ونقل بعض الكتب والكراسي من المدرسة الجعفرية التي يديرها الى بناية المدرسة الخيرية

سادسا - عندئذ احتجت الجمعية الخيرية على هذا العمل لان البناية ملكها ولا تزال المعدات المدرسية من طاولات ومقاعد وكتب الخ .. موجودة فيها . وقد شاهدت ذلك بنفسي عندما فتحت لنا الجمعية المذكورة ابواب المدرسة .

سابعا - ويقول سماحة السيد شرف الدين ان البناية وان كانت قد بنيت من اموال الجمعية فهي تحت ولايته باعتبار انها قائمة في ارض الوقف وانه هو الذى اذن للجمعية بتشييدها .

ثامنا - وقد علمت ان سماحة السيد شرف الدين قد تقدم بطلب من وزارة التربية الوطنية يرجو فيه منحه اجازة بفتح مدرسة للبنات في البناء المتنازع عليه وقد كلفني ان ارجو الى معالي رئيس الوزارة ان يامر باعطاء تلك الرخصة اليه في القريب العاجل كما علمت ايضا ان لدى الجمعية المذكورة اجازة بمدرسة خاصة للصبيان في تلك البناية نفسها كما سبق واشرنا الى ذلك .

تاسعا - هذا الخلاف القائم حول ملكية البناء ووضع اليد عليه لا يمكن حله فيما ارى الا باستحصال سند تمليك من الدوائر العقارية او بطريق القضاء ذى الصلاحية وحده في تعيين المالك صاحب الحق في التصرف كما هو راى حضرة قائمقام القضاء والواقع ان الجمعية الخيرية رغبت في استعمال بنايتها فحالت السلطة المحلية دون ذلك واقامت خفيرا من الدرك عليها خوفا من حدوث ما لا تحمد عقباه . وقد اقترحت دفعا لكل محذور ان يوضع البناء المختلف عليه تحت تصرف الحكومة لتتخذ منه مدرسة رسمية

.../...

RÉPUBLIQUE LIBANAISE | وثيقة رقم (٩) (ب) | الجمهورية اللبنانية

N° .... | عدد ....

لا سيما ان المدرسة الرسمية في صور تقيم في بناء غير صالح مطلقا لما اعد له كما يتضح ذلك من كتاب وزارة التربية الوطنية الى محافظ لبنان الجنوبي المؤرخ في ٢١ آب سنة ١٩٤٢ برقم ٢٨٨٩ والذي تجدون ربطا صورة عنه الا ان الطرفين قد رفضا القبول بهذا الحل ٠

عاشرا - وخلاصة القضية ان سماحة السيد عبد الحسين شرف الدين يريد استعمال البناية باعتباره وليا للوقف والجمعية الخيرية تريد استعمال البناية لانها بنتها من مالها الخاص ٠

لذلك اتشرف بان اقترح علي دولتكم بالاتفاق مع المستشار الاداري في لبنان الجنوبي (صيدا) ورئيس دوائر المصالح الخاصة (صور) تداركا لكل حادث مكدر او مخل بالامن ان يصار كما سبق واقترحت الى استعمال هذه البناية مدرسة رسمية للصبيان ونقل مدرسة البنات الرسمية في صور الى بناية مدرسة الصبيان الحالية بل ارى ان تعمد الحكومة الى استملاك هذه البناية نهائيا لمصلحة وزارة التربية الوطنية وخدمة للناشئة اللبنانية فتكون بذلك قد حسمت النزاع وقامت بعمل ذي نفع عام ٠ وتفضلوا بقبول فائق احترامي ٠/٠

بيروت في ٢ تشرين الاول سنة ١٩٤٢

المراقب الاداري

المدير

[توقيع]

[ختم: 5326 — 3-10-42]

[illegible handwritten annotations]

رئيس مجلس الوزراء

٩٢٩٥

تحت ... محافظ لبنان الجنوبي ...

... التقيد بتعليمات معالي رئيس الوزارة

مع قبول احترام ...

١٠/٥

٧٩١

[illegible handwritten annotations]

وثيقة رقم (١٠)

بسم الله اياه نعبد واياه نستعين

المدرسة الجعفرية

اسست في صور سنة ١٣٥٧ هجرية
١٩٣٨ ميلادية

رقم
١٨

صور في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٨ هـ الموافق ٦ تموز سنة ١٩٣٩ م

سعادة قائمقام صور الافخم

اتشرف بان اتقدم بطلب اعطاء ترخيص بتمثيل رواية ارنب بنت الحرث التي ستقوم بتمثيلها فرقة مدرسة المدرسة الجعفرية على مسرح هذه المدرسة وتفضلوا بقبول الاحترام







سيكون التمثيل مساء الخميس الساعة الثامنة زواليه

المدير

حضرة مفوض طابور صور المحترم
راجيا بيان الرأي دفعا للاشتراك
قائمقام صور
[illegible]
٧ تموز ٩٣٩

حضرة قومندان طابور صور المحترم
مع رأي ايجابي
٩٩/٧/٧

فى ندب المخفر صور
للاطلاع وبيان الرأي واعادته
٩٣٩/٧/٧

GENDARMERIE LIBANAISE
Cie LA SECTION DE TYR
الجندرمة اللبنانية
طابور صور

وثيقة رقم (١١)

الجمهورية اللبنانية

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

اعلان

إن مدرسة صور الرسمية للبنين تبدأ بقيد أسماء التلاميذ عن السنة المدرسية (١٩٢٨ - ١٩٢٩) اعتباراً من نهار الاثنين الواقع في ٢٦ ايلول ٩٢٨ وتخصص الأيام الأربعة الأولى لقيد أسماء التلاميذ القدماء الراغبين في العودة إلى المدرسة ثم تقيد من لا رجحان لأفضلية وتعطى المحلات الباقية للراغبين الدخول على السواء وفقاً لترتيب تقديم الطلبات وينتهي القيد بعد مضي عشرين يوماً من افتتاح المدرسة أي في ١٥ تشرين الأول ٩٢٨ وذلك حسب القرار رقم ٢٨٥ المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني ٩٢٦ فعلى كل تلميذ يرغب في الدخول أن يحضر إلى المدرسة في المدة المنوه عنها آنفاً مصحوباً بوالده أو وليه حاملاً تذكرة نفوس وتقريراً طبياً لم ينقض على تاريخه أكثر من شهرين يثبت أنه قد لقح ضد الجدري أو أصيب به وأنه خال من الأمراض السارية وللبيان أعلنت الكيفية ./.

صور ١ حزيران ٩٢٨

مدير مدرسة صور الرسمية للبنين

وثيقة رقم (١٢)

RÉPUBLIQUE LIBANAISE — الجمهورية اللبنانية

N°

٢٢٩٦ ٢٢/٥/٢٤

لجانب مديرية معارف الجمهورية اللبنانية الجليلة

اقدم لسعادتكم فائق احترامي اعرض تعلمون سيدي ان المدارس الاجنبية والخصوصية في البلاد تشجع التلامذة بطلبهم على مسرح التمثيل لعرض الروايات الاخلاقية والادبية وبدأ القوم يشعرون بحاجة ابنائهم للوقوف هذا الموقف ليعلمهم فضيلة الجرأة والصراحة . طلبت امهات التلميذات مني بالحاح تمثيل رواية من النوع الذي ذكرت ونزولاً على رغبتهن رأيت ان استأذن سعادتكم بتمثيل رواية (باقة الزهور) المرسلة لفاً وان تسمحوا لي بجعل ثمن ورقة الدخول من ربع ليرة سورية الى عشرة غروش استدد الغاية حقوق التمثيل وثمن الالبسة التمثيلية وان بقي شيء اجعله ثمناً لبعض حاجات ضرورية للمدرسة كما سبقت العادة بتمثيل بعض الروايات باذن المديرية الجليلة وباشراف سعادة قائمقام (القضاء راجية مطالعة الرواية واعادتها بسرعة غير مأمورين) مع الاذن بالسماح بتمثيلها ان حسن لديكم وهي التي مُثِّلت سابقاً على مسرح مدرسة زهرة الاحسان في بيروت وهي خطية لم تطبع بعد . هذا ما وجب عرضه تفضلوا بقبول احترامي وطال بقاكم

صور في ٢٢ ايار سنة ١٩٣٢

مديرة مدرسة اناث صور
عفيفة مصوبع

مستعجل
لحضرة مفتش ... الثانية ... سعادة ... ٢٩/٥/٣٢ المدير

فارجو [illegible] مديرة مدرسة صور ... الروايات المحلية ... يسرنا الاحسان مطالعة الرواية ... [illegible]

بلدية صور

وثيقة رقم (١٣)

تابع محضر جلسة يوم ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤

قرار رقم ٢٤٦ بناء على امر المحافظة العلية رقم ٤٦٤٣ تاريخ ٢١ ايلول سنة ١٩٣٤ المبني على طلب مدير مدرسة صور الرسمية للبنين بصنع زنار من الباطون لجدران مدرسة الذكور الرسمية بعلو متر وربع مع طرش الباقي من الجدران وتسوية ارض ساحة اللعب منعا لتراكم المياه في ايام الشتاء وحذرا من — الغبار في ايام السنة المدرسية وحيث ان هذه الاصلاحات هي ضرورية للمدرسة تقرر بالاتفاق عملها تحت اشراف عضوين البلدية عبد الرزاق افندي البيضاوي وفواد افندي عازر حتى بعد اجراء الاصلاحات المطلوبة يقدمان بيانا مفصلا عنما صرفاه في هذه العملية ليصير تقرير صرفه من هذا المجلس *

قرار رقم ٢٤٧ تقرر صرف مبلغ (٤٧٥) غرشا لبنانيا ورقا ثمن مكانس عريضة وناعمة وكيلة و طماشير ومحيات ومفاتيح — وحنفيات للماء لزوم مدرسة الاناث الرسمية في صور بناء على طلب مديرة مدرسة اناث صور الرسمية وبناء على الكشف المعطى منها بهذا الخصوص على ان تصرف هذه القيمة من فصل ٦ مادة ٣ مصاريف غير ملحوظة لعدم وجود تخصيصات لها في الموازنة .

رئيس بلدية صور

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	نائب رئيس	القائمقام
الياس حداد	عبد الرزاق بضاوي	فواد عازر	نقولا بيروتي	توفيق حلاوي	محمد اسعد	جان عزيز
			غائب			

صورة طبق الاصل في ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤

القراران رقم — ٢٤٦ و ٢٤٧ — موافقان .

صور في ٦ كانون الاول سنة ١٩٣٤

قائمقام صور

مقرر

القراران رقم ٢٤٦ و ٢٤٧ - موافقان

... المحافظ

نظر

المستشار ...

وثيقة رقم (١٤)

علم وخبر رقم — ٢٣٦٧

اسم الجمعية	الجمعية الخيرية الاسلامية
مركزها	صور
غايتها	نشر العلم
هيئة ادارتها —	السادة :

كاظم اسماعيل خليل	الحاج حسن رز
عباس الحاج محمد عرب	محمود الحاج عبد الحسين بزي
محمد حسين رياض الدادا	حسين سليم يونس
مصطفى يوسف خشن	كامل سليم حلاوي

ممثل الجمعية تجاه الحكومة السيد كاظم اسماعيل خليل — نائب لبنان الجنوبي

ان وزير الداخلية

بناء على المرسوم رقم ٢١١٥ تاريخ ٢١ اذار سنة ١٩٣٨

بناء على الطلب المقدم من مؤسسي الجمعية الخيرية الاسلامية في صور

اعطي العلم وخبر وفقا لاحكام المادة السادسة من قانون الجمعيات x

بيروت في ١٥ حزيران سنة ٩٣٨ الامضاء — يوسف اسطفان

يبلغ

مندوب المفوض السامي

غرفة الرئاسة

الامن العام في المفوضية العليا

الجنوب

الدرك

اصحاب العلاقة

عدد
د ١٢٩٤

صورة طبق الاصل تبلغ لحضرة الاستاذ كاظم خليل [illegible] الدرك المحترم

صور في ١٨ حزيران سنة ١٩٣٨

قائمقام صور

وثيقة رقم (١٥)

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

N°

الجمهورية اللبنانية

عدد ٩٢٢

لحضرة قائمقام قضاء صور المحترم

نعرض ان اهم الاعمال التي قامت بها هذه الدائرة خلال الستة اشهر الاولى من العام الحالي هي كما يلي

١ - اجرينا تحقيق رسوم الانعام في اثناء مدتي التعداد والتفتيش بكل تدقيق فبلغت /٢٤٤٢٦٨٠/ قرش ل.س. وهي تزيد عن العام السابق بمبلغ /٨٢٦٧٩٠/ قرش ل.س. وما ذلك الا بنتيجة الجهود المبذولة في هذا السبيل.

٢ - ان تحصيلات الجباة بلغت كما يأتي من الضرائب المقررة :

من المسقفات	١٢١٨٨
" الاراضي	٢١٤٤٨
" التمتع	٧٥١
" الانعام	٢١٠٩٢٢٧
" الطريق	١٧٥٠
" الاعشار	١٤٨٢٦
المجموع	٢١٧١٢٠٠

وفضلاً عن ذلك فقد استوفينا من بقية الضرائب المقررة غير المقررة التي ادخلت مباشرة الى الصندوق /٨٩٨١٤٤

فيكون مجموع واردات الخزينة ٣٠٦٩٣٤٤

٣ - ملاحقة القضايا لدى المحاكم المقامة على المخالفين لقانون الملح ونظام الكبريت والقداحات واستيفاء الجزاء المترتب عليهم.

٤ - اجرينا تحصيل مبلغ /٨٨٦٢٣/ قرشاً لحساب واردات الخصوصية خلاف المبالغ المدرجة اعلاه وذلك من اهل الجنوب عن اذونات مياه رأس العين عن واجب ١٩٦٧.

وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

صور في ١٦ تموز ١٩٦٧

رئيس قلم تحصيل قضاء صور

قلم تحصيل قضاء صور

وثيقة رقم (١٦)

بيروت

فخامة المفوض السامي
فخامة رئيس الحكومة
معالي مندوب المفوض
معالي مدير المالية
معالي مدير الزراعة
سعادة مفتش الدوائر العقارية
سعادة محافظ الجنوب

سعادة مستشار صور
سعادة قائمقام صور

جريدة الاحرار
جريدة النذير
جريدة العهد الجديد
جريدة البيرق

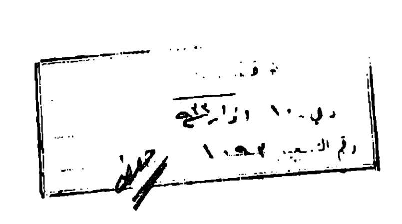
بعهد حكومة الاصلاح وتنشيطها لمشاريع الري خلافاً لشروط الالتزام رغم أمر الحكومة الملتزم يوسف الزين قطع المياه عن بساتيننا حول البحر خصوصاً بساتيننا تتلف لحرمانها الري شأن العائلات نقاسمهم من السقي نلتمس مباركة موردنا الوحيد بسالة المياه التي هي حقاً مكتسباً لبساتيننا نكرر شكوانا من الحالة الجائرة ونسترحم الكشف

يوسف خليل   قسطنطين صالح   فضول بيروتي   مجيد ثابت   محمد كاوه   ابراهيم الداود

محمد بيطار   محمد جلول   وديع سالم   الياس الحداد   حمد ارشيد   محمد خليل

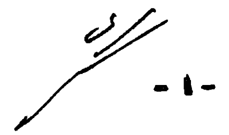
سليمان الداود   افطيم حداد   افطيم بيشي   شكري الزيات   حسين يونس   خليل حديد





وثيقة رقم (١٧) (أ)

عدد
١٨٦



-١-

لحضرة محافظ لبنان الجنوبي المحترم

جوابا على الاسئلة الموجهة الينا بشأن كيفية توزيع مياه رأس العين وما يتفرع عن ذلك من الامور المطلوب اخذ المعلومات عنها اتشرف بان افيد حضرتكم بما يأتي :

١ — كيفية توزيع العدادين من رأس العين

العدان كناية عن طاقة مساحتها (٥ × ١) سانتمترا مربعا تعطى لمدة (٢٤) ساعة في الاسبوع وتوزع على الاملاك بمعرفة مأمور خاص يؤمن ايصالها في الاوقات المحددة لكل بستان بصورة منتظمة .

٢ — المساحة التقريبية للارض التي تروى الان من هذه العدادين .

المساحة التقريبية للاراضي التي تروى من هذه العدادين (٢٠٠٠) دونم تقريبا .

٣ — عدد العدادين ولمحة تاريخيه عنها .

ان عدد العدادين ٤٥ ١/٢ خمسة واربعين عدانا ونصف منها ½ ٤٤ اربعة واربعين ونصف يدفع بدلها للحكومة وعدان واحد مجانا وذلك لبستان العقاد المملوك اليوم من السيد محمد شرف وهذا الاعفا بموجب فرمان سلطاني .

وان اساس ترتيب هذه العدادين يعود الى ايام الحكومة التركية ((ادارة جفتلك رأس العين)) التي رأت وتنفذ ان يستفيد الاهالي من مياه البرك التي كانت تغور في بطن الارض وتنحدر الى البحر — فشجعت الاهالي الذين يملكون ارضا يمكن ان تروى من هذه المياه على غرس الاشجار فيها واعطت لكل قطعة عدان او عدادين حسب مساحتها لقاء بدل كان يستوفى من الاهلين سنويا قدره ١٢ ليرة — عثمانية ويدفع لادارة جفتلك رأس العين .

٤ — الرسم السنوي الذي يقبض اليوم ولمن يدفع .

الرسم السنوي للعدان الواحد (٤٥) خمسة واربعين ليرة لبنانية يدفع للخزينة اللبنانية وقد كان سابقا (٦٦) ليرة لبنانية يدفع الى الملتزم لان استيفاء رسم الماء كان داخلا ضمن شروط الالتزام ثم انزلت — الحكومة المبلغ الى ال (٤٥) ليرة لبنانية فقبض الملتزم مدة ثم فصلت الحكومة رسم الماء عن الالتزام وباشرت باستيفائه رأسا من المالكين .

وثيقة رقم (١٧) (ب)

٥ — من يحافظ على توزيع المياه ومن اى بركة هذه المياه

يحافظ على توزيع المياه قنواتي معين من قبل الحكومة يدعى السيد توما فاخوري يتناول مرتبا شهريا قدره (٢٠٨٨) غرشا لبنانيا .

٦ — من اى بركة هذه المياه

ان مياه العداوين توءخذ من بركتي الصفصافه .

٧ — الاقتراح الذى يمنع شكوى اصحاب البساتين بحال بيع راس العين .

لاجل تخفيف الشكوى بحال بيع راس العين يجب ان يبقى حق الاهلين بالعداوين المذكورة محفوظا — وبالسعر الحالي ويجب ان يشرط ذلك على المشتري اثناء البيع وان يبقى للحكومة حق الاشراف على تنفيذ هذا الشرط .

٨ — ما هو الاقتراح للمحافظة على حق الاهلين ومنع التذمر .

لاجل تخفيف التذمر يجب كما سبق وذكرنا اعلاه ان يبقى حق الاهلين بالعداوين المذكورة محفوظا وبالسعر المدفوع اليوم الامر الذى يجب ان يذكر في شروط البيع على ان يبقى للحكومة حق المراقبة على ذلك وان يستثنى من البيع البركة الجنوبية المخصصة مياهها لشرب اهالي صور .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟؟

صور في ١٧ آب سنة ١٩٣٩

قائمقام صور

[signature]

وثيقة رقم (١٨) (أ)

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

N°

الجمهورية اللبنانية

عدد ١٠٠٢

حضرة محافظ لبنان الجنوبي المحترم

جوابا على كتاب حضرتكم رقم ٩١٥ تاريخ ٢٨ / ٣ / ١٩٣٦ لي الشرف بافادة حضرتكم بما يأتي :

١ — حالة نفقة من الوجهة الصناعية مع بيان انواعها والصادر منها للخارج والمستهلك في داخل البلاد ؟

لا يوجد في هذا القضاء صناعات ذات اهمية تذكر وكل ما هو موجود منها عندنا (فاخورة) واحدة كائنة في صور تستعمل لصنع الاباريق والجرار فتصدر من مصنوعاتها للخارج بقيمة خمسين ليرة عثمانية ذهبا على وجه التقريب وتستهلك في داخل البلاد مثل هذه القيمة ايضا سنويا .

ويوجد الة لقطع الاخشاب وترتيبها تصدر الى الخارج من الخشب المصنوع بما يقدر بثلاثماية ليرة عثمانية ذهبا وتستهلك في داخل البلاد مثل هذه القيمة سنويا

وتوجد (دباغة) لدبغ الجلود فلا يزيد دخلها السنوي عن الماية ليرة لبنانية سورية ورقا .

٢ — الحالة التجارية ونسبتها الى السنة الماضية وما هي الامور الرائجة ؟

الحركة التجارية في هذا القضاء معدمة لانها محصورة ببيع الحبوب وتصديرها الى الخارج وحيث ان الموسم الماضي كان متاهلا عندنا على عكس بقية المناطق التي كانت على غاية من الاقبال لذلك قد انحصرت مهمة التجار بجلب الحبوب والطحين من الخارج وبيعه في الاسواق الكائنة في صور وبنت جبيل ولم تصدر شيأ من حاصلات هذه البلاد وان الوقت الذي تروج به التجارة في هذا القضاء هو في فصل الصيف حيث يدخل الموسم الذي يترتب على حالته رواج التجارة لانها محصورة كما سبق وعرضنا بالمنتوجات الزراعية — ويؤمل بان يكون الرواج في هذا العام احسن منه في العام الماضي حيث يرجى بان يكون الموسم اكثر اقبالا منه في السنة الغابرة .

ولم يصدر في العام الماضي من محصولات البلاد الى الخارج سوى قليل من التبن اليابس الى مصر . اما تجارة الارز والسكر والجوخ والمانيفاتورة فهذه لا يمكن ان تعد تجارة يعول عليها في سبيل تحسين اقتصاديات البلاد لانها محصورة ببعض اشخاص لا يحصلون الا بشق النفس من ورائها على تأمين حاجاتهم الضرورية .

٣ — الحالة الزراعية والمحصول في هذه السنين ونسبة الى السنة الماضية وانواعه .

في بدء هذا العام كان يرجى بان لا يكون الموسم الزراعي عندنا على غاية من الجودة والاقبال لحصول الري باكرا وقد ظل الموسم يسير من حسن الى احسن الى شهر اذار حيث كان يرجى بان يزداد تحسينا فيما لو هطلت الامطار بغزارة في هذا الشهر والشهر الذي يليه انما انحباس الامطار في الشهرين المذكورين وتسلط الهواء الشرقي فيهما كانا سببا لضياع موسم القطانة كالعدس والكرسنة والباقية والفول بحيث لم يعد يرجى من هذه الانواع من الحبوب بان يستعيد الزراع قيمة ما بذروه منها في الارض . اما اصناف الحنطة

وثيقة رقم (١٨) (ب)

RÉPUBLIQUE LIBANAISE (٢) الجمهورية اللبنانية

N°........ عدد........

والشعير فلم يؤثر بهما انحباس الامطار كثيرو تاثيره باصناف القطانة وهي لا تزال اكثر اقبالا من موسمها في السنة الماضية حيث كان موسم القطانة مقبلا وموسم الحنطة والشعير ماحلا ويمكن تقدير موسم هذه السنة بانه مماثل لموسم السنة الماضية لان ما كان في السنة الماضية مقبلا فهو ماحل في هذا العام والعكس بالعكس .

اما موسم البرتقال والليمون الحامض الذي يعد الثروة الطبيعية لمدينة صور فقد كان مقبلا في العام الماضي وصدر منه الى الخارج ما يقارب ال (١٥٠٠٠) صندوق برتقال و (٩٠٠٠) صندوق ليمون حامض و (٢٠٠) صندوق ليمون صغير ويقدر ما بيع في داخل البلاد اللبنانية والسورية ب (٨٠٠٠) صندوق برتقال و (٧٠٠٠) صندوق حامض ويقدر ثمن هذه الصناديق المصدرة والمباعة داخل البلاد بقيمة (٦٠٠٠) ليرة عثمانية ذهبا .

اما موسم هذا العام فهو جيد وخصوصا الليمون الحامض واذا ظل ناتجا على الحالة الحاضرة يمكن ان يأتي بنتيجة السنة الماضية وازود .

اما زراعة التبغ فهي الزراعة التي يعول عليها المزارع لاجل تأمين مصارفاته الخارجية واهالي عموم القرى على وجه التقريب يتعاطون زراعة هذا الصنف الذي بلغت حاصلاته في هذا العام (٣٠٨٠٠٠) كيلو وبلغ ثمنها (٧٦٠٠٠٠٠) غرش لبناني سوري ورقا دفعت نقدا الى الاهلين عند الاستلام وكانت سببا لتحسين مركزهم الاقتصادي اما موسم هذا العام فلم يعرف محصوله بعد وما اذا كان يكون مقبلا ام لا .

اما موسم الزيتون فهو لا بأس به في هذه البلاد وقد كان في العام الماضي متوسطا ويؤمل بان يكون موسم هذه السنة جيدا ولا يوجد قرية في هذا القضاء الا وتؤمن مونتها من الزيت الناتج من الزيتون المغروس في اراضيها ولا يوجد في هذا القضاء سوى اربع قرى تصدر من محصول هذا الصنف الى الخارج القرية وهي الصالحاني وقانا والعزية وعين ابل اما الكمية التي تصدر من هذه القرى فلا يتجاوز (١٠٠٠٠) القازيت كان يمكن ان تباع باسعار حسنة بالنسبة لجودتها لو امكن منع تسرب الزيت المغشوش الى الاسواق .

٤ — الاقتراحات بشأن تحسين الحالة .

ا — اجبار الاهلين على تطعيم البساتين ومساعدتهم المالية لهذا المشروع لانه ثبت من البرهان ان الشجر الذي جرى تطعيمه في العام الماضي قد كان حمله مضاعفا وثمره نقيا نظيفا مما زاد في اسعاره .

ب — اقراض صغار المزارعين لاجل تحسين زراعتهم بانشاء مصرف زراعي لهذه الغاية .

ج — ري الاراضي التي لا تصل اليها مياه رأس العين من المياه المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام xx

صور في ٥ ايار سنة ١٩٣٦

قائمقام صور

٣٦٥

الجمهورية اللبنانية — وثيقة رقم (١٩) — RÉPUBLIQUE LIBANAISE

عدد— N°—

قرار رقم — ١٩

ان قائمقام صور . رئيس البلدية .

بناء على المرسوم رقم ٨٩٧٧ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٢

بناء على المادة الـ ٧١ من القرار ١٢٠٨ تاريخ ١٢ اذار سنة ١٩٢٢

وحيث ان الافران في مدينة صور بحالة قذرة

وحيث انه من القواعد الصحية المتبعة يجب على الفرانين ومعاونيهم ارتداء السراويل البيضاء اثناء العمل .

يقرر ما ياتي :

المادة الاولى — : يجب طرش حيطان الافران كل ستة اشهر مرة بالكلس العربي ودهن الابواب مرة — واحدة بالسنة .

المادة الثانية — : يجب ان يرتدى الفرانون ومعاونوهم والاولاد الذين ينقلون الخبز الى البيوت السراويل البيضاء النظيفة .

المادة الثالثة — : ممنوع منعا باتا لف الخبز بالورق والتبن والاغطية .

المادة الرابعة — : كل مخالفة لهذا القرار تعرض صاحبها للمجازاة القانونية .

المادة الخامسة — : ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة الى ذلك .

صور في ٣٠ كانون الاول سنة ١٩٣٣

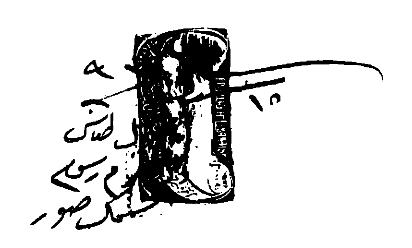


وثيقة رقم (٢٠)

حضرة [illegible] قلم تحصيل [illegible] المحترم

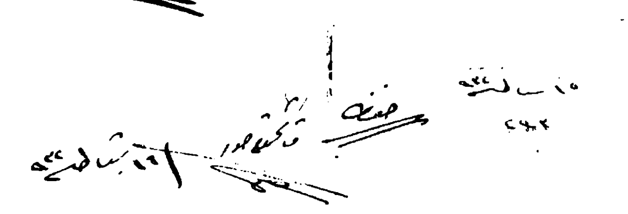
المستدعي ميخائيل [illegible] وكيل ملتزم رسوم السمك صور

يعرض مقدمه ميخائيل [illegible] وكيل ملتزم رسوم السمك صور. فبناء على صدور أمر [illegible] بلزوم [illegible]
السمك [illegible] الملتزم الظاهر وبما أنه بهذه السنة [illegible] صار التزام رسوم السمك إلى موكلي
مصباح [illegible] من بيروت والحال أن السمك [illegible] حسب القانون وموكلي المذكور موجود في
بيروت وبسبب عدم [illegible] هنا [illegible] نلتمس إعطاء [illegible] في [illegible]
[illegible] أي وقت كان وتفضلوا بقبول احترامي سيدي



لجانب القائمقامية العليه

إن وكيل ملتزم رسوم السمك يسترحم بإعطائه رخصة لتسفير الأسماك العائدة لحصة الخزينة في الوقت
الذي يراه مناسباً لكي يتمكن من بيعها قبل أن تعطل عنده وأما حصة الأسماك العائدة لحصة التجارة
فهي تتزايد من طلب أهل صيدا. فنلتمس صدور أمركم بما يلزم إجرائه لكي [illegible] الملتزم
واقبلوا احترامي سيدي. ١٥ / ٨ شباط [illegible]



وثيقة رقم (٢١)

الجمهورية اللبنانية

بلدية صور   محضر جلسة يوم الخميس الواقع في ٢١ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠

مؤلفة من قائمقام صور جان بك عزيز رئيسا ومن نائب الرياسة محمد افندى اسعد والاعضاء السادة توفيق حلاوى ونقولا بيروتي والياس الحداد ، وتخلف عن الحضور السادة عبد الرزاق البيضاوى ومحمد خليل وفؤاد عازر وجرت المناقشة في الامور الاتية ،

قرار رقم — ٩٥ بناء على الكتاب الوارد لهذه البلدية من وكالة الشل في بيروت لسوريا ولبنان بواسطة مقام محافظة الجنوب العلية بتاريخ ١١ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠ بطلب اجازة قانونية لاجل وضع طلمبة ثانية للبنزين وصل خزان ارضي لهذه الغاية في قصبة صور بموجب الخريطة المرفقة بالطلب المذكور وفقا للمادة ١٣ من القرار الذى اصدره فخامة المفوض السامي تحت رقم ٧٥ تاريخ ١٣ نيسان سنة ١٩٤٠ وحيث ان البلدية قد اتخذ بتاريخ ١٩ ايار سنة ١٩٣٨ رقم ٥٧ قرارا بانشاء خزان تقوم عليه طلمبة البنزين الموضوعة سابقا في محلة البوابة وحيث ان الطلب المقدم الان بهذا الشأن والمرفق بالاوراق المبحوث عنها في المادة ١٣ من القرار المشار اليه جرى وفقا للقانون .

لذلك يقرر المجلس البلدى الترخيص للسادة شمعون وبشور وكلاء شركة الشل لسوريا ولبنان في صور بوضع طلمبة في محلة البوابة القائمة على الخزان المرخص به بموجب قرار البلدية المذكور انفا واستيفاء رسم قدره خمس ليرات لبنانية وفقا لقاء ذلك وقيد القيمة في الفصل الرابع المادة الرابعة — (رسوم متنوعة) تحريرا ء

رئيس بلدية صور

القائمقام	نائب رئيس	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
جان عزيز	محمد اسعد	توفيق حلاوى	الياس حداد	نقولا بيروتي	فؤاد	عبد الرزاق	محمد
					عازر	بيضاوى	خليل
					غائب	غائب	غائب

صورة طبق الاصل في ٢١ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠

جان

القرار رقم — ٩٥ — موافق ٠

صور في ٢٢ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠ قائمقام صور

جان

يوافق : في ٢٥/١١ سنة ١٩٤٠
محافظ جنوبي لبنان
الامضاء : اسعد عقل
صورة طبق الاصل رئيس القلم

٢٨٨٦/٩٥ ...

صورة طبق الاصل

رئيس القلم

وثيقة رقم (٢٢) (أ)

TELEGRAPHIC ADDRESS: SHELL



TELEPHONES { OFFICE : 52-23 / 52-24 ; INSTALLATION : 61-71

AGENTS THROUGHOUT SYRIA

THE SHELL COMPANY OF SYRIA LTD.

PLACE DE L'ETOILE – BEYROUTH

P. O. BOX 80

IN REPLY PLEASE QUOTE:

DEPT.

REF. No. P/12-L

Recommandée

Le 5 Novembre, 1940.

Monsieur le Président
de la Municipalité de
S O U R.

Demande de Licence - Pompe
Benzine

Monsieur le Président,

Conformément à l'arrêté No.75/LR du 13 Avril 1940 de M. le Haut-Commissaire, nous avons l'honneur de vous demander une licence de 2ème classe pour l'installation d'une pompe fixe de benzine avec réservoir souterrain.

Suivant l'article 13 dudit arrêté, veuillez trouver ci-dessous les renseignements requis:

1) Nom du Pétitionnaire: The Shell Co.of Syria Ltd.
2) Situation du débit: Sour - Place Centrale.
3) Capacité du réservoir: 2500 litres.

Ci-inclus, nous vous remettons:

1) Plan en double exemplaire, faisant ressortir l'emplacement actuel du débit.

2) Dessin à l'échelle de 3/100 faisant connaître le détail du local, réservoir et distributeur.

3) Lettre des détenteurs actuels de notre pompe (J.Chamandi et A.Bachour) nous cédant leur licence actuelle.

4) Copie de la licence actuelle.

./.

وثيقة رقم (٢٢) (ب)

4426 - 6-38 - 50,000

FORM No. 243 PAGE No. -2- LETTER No. ....

DATE .

, Nous avons demandé à nos agents de Sour, MM. J. Chamandi & A. Bachour de verser à votre caisse la somme de L.Lib.5 pour frais d'instruction prévus au paragraphe 3 de l'article 15 de l'arrêté en question.

Dans l'espoir que vous voudrez bien donner une suite favorable à notre demande, nous vous prions d'agreer, Monsieur le President, l'assurance de notre considération distinguée.

For THE SHELL CO. OF SYRIA LIMITED.

MR/AEC



عدد
٥٨٤٧

à Monsieur le Caimacam de Tyr.

Le 11/11/940 L'Administrateur du Liban Sud

وثيقة رقم (٢٣)



الجمهورية اللبنانية

قرار مجلس ادارة قضاء صور

رقم – ٢٥ محضر جلسة يوم الاثنين الواقع في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٤١

دقق المجلس قرار بلدية صور رقم ٩٨ تاريخ ١٩ ايلول سنة ١٩٤١ المتضمن الموافقة على انشاء سوق عمومي في بلدة صور يوم الجمعة من كل اسبوع تنشيطاً للحركة التجارية فيها وبعد ان درس المجلس القضية من جميع وجوهها قرر الموافقة على الطلب على ان يكون محل الاجتماع في محلة الرمل بالشارع الممتد من بناية وقف الشيعة (المدرسة الجعفرية) حتى بستان ابراهيم تصلح وعليه متفقاً اعطي هذا القرار تحريراً ×

رئيس مجلس ادارة صور

عضو عضو عضو عضو عضو عضو سكرتير القائمقامية رئيس التحصيل القائمقام

بشارة سالم درويش حسين صفي فيليب يوسف الياس سالم اندراوس حكيم جان عزيز

سالم عبدالله ابوخليل الدين شعبان خليل

غائب غائب غائب غائب

صورة طبق الاصل في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٤١

عدد

٨٦٢

وثيقة رقم (٢٤)

الموضوع : تعديل تعرفة اللحم واللبن
الواردة في القرار رقم ٨٢ في ١٨
اذار سنة ١٩٤٠ .

قرار رقم — ٨٩

ان قائمقام صور

بناء على المرسوم رقم ٨٩٢٧ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٤٠
بناء على قرار فخامة المفوض السامي رقم ١٨٤ تاريخ ٢٦ اب سنة ١٩٣٩
وحيث ان نظام التوزيع الموقع في ٦ ايلول سنة ١٩٣٩ يجيز تعديل التعرفة المحددة للمواد الغذائية .
ومع الاحتفاظ بموافقة المحافظة العلية .

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى — حدد السعر الاعلى لبيع اللحم واللبن والحليب في صور والقضاء كما يأتي :
لحم الغنم (٢٠٠) غرام بعشرة غروش لبنانية
لحم الماعز (٢٠٠) غرام بخمسة غروش لبنانية
لحم البقر (٢٠٠) غرام بثمانية غروش لبنانية
اللبن والحليب كل ليتر ب (٦) بستة غروش لبنانية

المادة الثانية — تلغى التعرفة المحددة بالقرار رقم ٨٢ تاريخ ١٨ اذار سنة ١٩٤٠

المادة الثالثة — كل مخالفة لاحكام هذا القرار تعرض مرتكبها للمجازاة المنصوص عنها في المادة الرابعة من قرار فخامة المفوض السامي رقم ١٨٤ تاريخ [illegible] ٢٦ اب سنة ١٩٣٩

المادة الرابعة — ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة الى ذلك . . . .

صور في ١٦ ايار سنة ١٩٤٠   الامضاء — جان عزيز

يبلغ —
محافظة الجنوب
النيابة العامة الاستئنافية
حكام الصلح   عدد ٢٤٤٦   موافق . في ١٧ منه   المحافظ
قيادة الدرك   الامضاء — اسعد عقل
بلديات القضاء   طبق الاصل في ٥ حزيران سنة ١٩٤٠

وثيقة رقم (٢٥)

الجمهورية اللبنانية

عدد ٢٢

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

N°

حضرة رئيس بلدية صور المحترم

لي الشرف ان اعلم حضرتكم بان عمليات فحص العيارات والمكاييل ومصادرة العيارات القديمة تبدأ بصور صباح الثلاثاء الواقع في ٢٥ ايار ١٩٢٦.

فعليه ارجوكم حالاً بعد استلام هذا الاشعار ان تنبهوا ذوي الشأن وتحملوهم على شراء العيارات الجديدة وترك القديمة ومسح ارقام قضيب القبان وذلك بوسائل النشر العادية كالدلال والجندرمة ...

وتسهيلاً لهذه المهمة يصل لصور بعد يومين بائع عيارات يعرضونها باثمان معتدلة

ثم اطلب اليكم ان تتفضلوا بوضع محل تحت تصرفي لاقامة مكتب العيارات والمكاييل المؤقت (مدة شهر) وان توظفوا واحداً او اثنين من رجال البلدية او رجال الامن تسهيلاً لعمل الاحصاء وتنفيذ القرارات

وتفضلوا بقبول فائق احترامي

فاحص المكاييل والموازين في لبنان الجنوبي

[توقيع]

صيدا في ٧ ايار ١٩٢٦



١٧ / ٥ / ٢٦

١٢١٦

اعيد ١٧ / ٥ / ٢٦

وثيقة رقم (٢٦)

ORDONNANCE N° I3 ,DU I4 DECEMBRE I940

LE CONSEILLER ADMINISTRATIF DU LIBAN SUD,

VU L'Arrêté N° 294/LR du IO Septembre I940 de M. le Haut-Commissaire de la République Française en Syrie et au Liban ,

Vu le procès verbal dressé par la Gendarmerie de Tyr en date du II Décembre I940 sous N° 3064,

Ordonne la fermeture , pour un délai de 8 jours , de la boutique du nommé ALY HUSSEIN MAHFOUZ, de Tyr , pour infraction à l'arrêté N° I48 du 26 Aout I939./.

Saida,le I4 Décembre I940

LE CONSEILLER ADMINISTRATIF DU LIBAN SUD

DESTINATAIRES

M. L'Administrateur du Liban-Sud Saida — pour information

M. le Caimcam Contrôleur auxiliaire de Caza de Tyr TYR

صادر ٦٤٠٧

حضرة ... ١٤/١٢/٩٤٠

١٦ كانون أول ... رقم ... ٦٦٨٦

... ١٧ كانون أول

وثيقة رقم (٢٧)

CONSEILLER ADMINISTRATIF
LIBAN SUD

N° 359

SAIDA, le 2 Octobre 1940

MONSIEUR LE CAIMACAM DE
TYR

s/c de MONSIEUR L'ADMINISTRATEUR DE
SAIDA

J'ai l'honneur de vous faire parvenir sous ce pli un arrêté portant votre nomination comme contrôleur auxiliaire pour le District du Liban-Sud en application de l'arrêté 224/LR du 10 septembre 1940. Votre compétence s'étendra sur votre caza

Vous devrez donc prêter serment devant le Juge de Paix de votre residence.

D'autre part, le texte des arrêtés que vous aurez à appliquer au cours de votre mission est joint à l'arrêté de votre nomination .

J'ajoute qu'aux termes de l'arrêté 331/LR du 25 Novembre 1939 l'affichage des prix de détail des denrées alimentaires taxées ou non taxées est obligatoire .

Je vous prierai de bien vouloir m'adresser , le 14 et le 29 de chaque mois, un état indiquant le nombre des procès-verbaux dressés pendant la période correspondant en application des dispositions de l'article 2 de l'arrêté 224/LR.

LE CONSEILLER ADMINISTRATIF

Pr L'administrateur

وثيقة رقم (٢٨)

محضر جلسة لجنة الاعاشة في صور

اجتمعت بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠ لجنة الاعاشة المشكلة بموجب قرار القائمقامية رقم ٩٩ تاريخ ٢٣ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠ المؤلفة من قائمقام صور رئيسا و من الاعضاء السادة : الله رواس حكيمه رئيس قلم التحصيل محمد لسعد ، عبد الرزاق البيضاوي ، توفيق حلاوى ، الياس حداد اعضاء .

وتخلف عن الحضور بعذر مشروع السيد توفيق حلاوى .

وبعد المناقشة تقرر ما يأتي :

اولا – ان يكون مبدأ توزيع المواد الغذائية في قصبة صور من الحنطة والدقيق والارز والسكر على عدد الانفس حيث يتناول منها الفقير كما يتناول الغني والموظف على نسبة واحدة .

ثانيا – يصير التوزيع على الاهلين بواسطة لجنة الاعاشة بموجب بطاقة (بون) يعطى من رئيس لجنة الاعاشة الذي هو القائمقام بناء على لائحة ينظمها كل عضو من اعضاء اللجنة موقعة منه .

ثالثا – توزع كميات الحنطة والطحين وغيرها الموجودة والتي ترد الى صور على كافة الطوائف بنسبة عدد كل نفس منها .

رابعا – يخصص لكل نفس شهريا من الحنطة او الدقيق عشرة كيلوات مع الاحتفاظ بمراعاة الكمية التي تعطى بنسبة الموجود منها اثناء التوزيع .

خامسا – يخصص كيلو ارز واحد لكل فرد من افراد العائلة وعند عدم وجود كمية كافية سيعطى بالنسبة الى الكمية الموجودة .

سادسا – يخصص مائة غرام سكر واحد شهريا لكل فرد من افراد العائلة وعند عدم وجود كمية كافية يعطى بالنسبة الى الكمية الموجودة .

سابعا – يخصص خمسة ليترات من البترول شهريا لكل رب عائلة مهما كان عدد نفوسها .

ثامنا – يخصص لكل رب عائلة خمسة كيلوات ملح شهريا مهما كان عدد نفوسها .

تاسعا – يخصص للفرانه [illegible] الذين يتعاطون عجن و بيع الخبز بالمفرق الواردة اسماؤهم ادناه مائتان وعشرون كيلو دقيق ام حنطة يوميا و هم قاسم عبد الرؤوف ، حسين شاب ، صباح حلواني ، محمد الملاح ، يوسف المصري ، شحتو ، محمد الرفاعي ، العبد فواز ، محمد ابراهيم زهير ، الحاج سليمان برجي ، واغوب الارمني ،

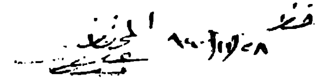
عاشرا – تباع كمية الحنطة الواردة بطريق الاعاشة وقدرها خمسون طنا بحسب الافانها على السواء .

حادي عشر – يحتفظ بعشرة اطنان من الحنطة من اصل الخمسين طنا المذكورة في البند العاشر لاجل تأمين اعاشة افراد الجيش والمؤسسات الخيرية والرسمية والاهلين من الخبز عند الاقتضاء .

ثاني عشر – يجب ان يقدم كل تاجر او وكيل شركة (تاجر دقيق ، حنطة ، ملح ، ارز ، سكر ، بترول) بيانا للجنة الاعاشة بالكمية المستوردة في حال وصولها الى محله التجاري بموجب اوراق ثبوتية .

ثالث عشر – كل مخالفة لهذه التعليمات تعرض صاحبها للملاحقة القانونية وفاقا للقرارات فخامة المفوض السامي

رئيس لجنة الاعاشة جان عزيز — عضو رئيس قلم التحصيل الله راوس حكيمه — عضو محمد لسعد — عضو توفيق حلاوى غائب — عضو نائب رئيس البلدية الياس حداد — عضو عبد الرزاق بيضاوى



وثيقة رقم (٢٩)

Beyrouth, le 27 Septembre 1940

L'Intendant Militaire Adjoint BONNY
Directeur Territorial du Ravitaillement
pour le Liban

N° 2664/C.H.

a

Monsieur le Conseiller Administratif
du Liban-Sud

S A I D A

L'approvisionnement en mazout se révélant difficile, il est nécessaire de contrôler la consommation de ce produit et d'en envisager l'utilisation dans un esprit de stricte économie.

En particulier pour le pressage des olives, il ne saurait être question d'accorder a tous les propriètaires de moteurs le carburant nécessaire a la fabrication d'huiles.

Il faut donc par conséquence; envisager de réduire au maximum le nombre de moulins et de n'utiliser que ceux capables de presser un tonnage important.

En consèquence, j'ai l'honneur de vous demander de bien vouloir faire rechercher de toute urgence les moulins a huile existant dans votre circonscription administratives.

Le classement sera fait de la façon suivante:
1°) Moulins utilisant l'électricité comme force motrice classement par puissance de pressage avec indiquation du tonnage journalier.
2°) Moulins mus par des turbines hydrauliques; mêmes indications en ce qui concerne la puissance de pressage.
3°) Moulins actionnés par des machines a vapeur.
4°) Moulins actionnés par des moteurs.
a) a essence.
b) a pétrole
c) a mazout (bien spécifier s'il s'agit de gasoil, diesel-oil ou fuel-oil.)

Vous choisirez sur chaque territoire, les 2 ou 3 moulins les plus impontants et de préférence ceux dont le fonctionnement n'exige pas l'emploi d'hydrocarbures et dont la puissance permettré le traitement de toute le récolte d'olives de la région.

Pour les centres les plus éloignés; prévoir le fonctionnement d'un ou deux moulins, mais inviter les prépriétaires a revenir a l'usage des presse a bras.

T.S.V.P.

C.C. transmise a Monsieur le

Saida le 2/10/40
L'Administrateur du Liban-Sud

قائمقامية صور
رقم التسجيل

وثيقة رقم (٣٠)

TRANSPORTS CHAMANDI & BACHOUR COMMERCE - COMMISSION TEL. : 8 - 01	وكلاء شركة شل AGENTS DE LA SHELL C°	نقليـــات شمندي و بشور تجارة وكومسيون تلفون : ٨ — ٠ — ١

Tyr, le — صور في

لسعادة قائمقام صور المحترم

يعرض مقدمه شمندي وبشور تجار في صور انه سبق ان اشترينا اثني عشر طن طحين من فبركة الاحمر بالشام وبالوقت نفسه اشترينا كمية سبعون طن حنطة و ٢٠ طن طحين من حماه وهذه الكمية مستوردة للمستهلك في صور وبيعها من الاهالي بالاسعار الرسمية نطلب من سعادتكم اعطائنا مأذونية لجلب الطحين والحنطة من الشام وحماه للبيع بيعها تحت اشرافكم وتفضلوا بقبول احترامنا

١٩٤٠

وثيقة رقم (٣١)

ETAT DU GRAND LIBAN

N

Beyrouth, le

دولة
لبنان الكبير
مجلس إدارة محافظة [illegible]
قرار رقم
٧٥

تقدم لهذا المجلس علم وخبر موقع من هيئة اختيارية مدينة صور يتضمن أن الحاج داود الدادا المالك قطعة غيضة الجسر من أرض الجاروردية قد غرس فيها أشجاراً وحفر فيها [illegible] وأنشأ عليها بناء والمومى إليه يطلب إعطاءه سنداً بالشجر والبنيان ولدى قرار مجلس إدارة صور الصادر في ١٨ [illegible] رقم ٢٨٢ بتنسيب ذاتين من قبله للكشف [illegible] لم يجرياه [illegible] للمأمورين [illegible] لذلك صار تكليف السادة أحمد خليل وعبد القادر البيضاوي لإجراء التحقيق

صور في [illegible]

رئيس مجلس إدارة صور — سكرتير المحافظة — عضو — عضو — عضو — عضو — عضو — عضو — عضو

[illegible]

لدى الكشف والتحقيق على مندرجات هذا العلم وخبر تبين أن جناب الحاج داود الدادا [illegible] حسب [illegible] صور [illegible] غرس أشجاراً [illegible] [illegible] بنايه [illegible] على قطعة [illegible] [illegible] أرض البستان ملك الحاج داود [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] صور لكونه [illegible] المذكور مجاور في المدينة المذكورة [illegible] المذكورة [illegible] هذا [illegible]

عضو — عضو

عضو [illegible] — [illegible] — ٢٦ [illegible] عبد القادر البيضاوي — محافظ صور

وثيقة رقم (٣٢)

دولة لبنان الكبير

محافظة صور

عدد

ETAT DU GRAND LIBAN

DISTRICT DE TYR

No. ....

Tyr, le

مجلس ادارة محافظة صور

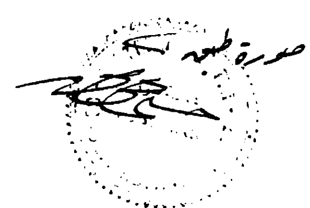
قرار رقم

١٢١

طالع كتاب معالي رئيس الوزارة الأفخم رقم ٨١٠ / ١٨ تشرين الأول سنة ٩٢٦ الذي يطلب فيه من معالي وزير الداخلية الأفخم اجراء انتخاب عضو واحد من الاعضاء المنتخبين من مجالس ادارة المحافظات ليكون عضواً في اللجنة العقارية الدائمة المشار اليها في المادة ١٠ من قرار فخامة المفوض السامي رقم ١٨٦ / ١٥ حزيران سنة ٩٢٦ وطالع كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٨٥٠ / ٢٦ تشرين الأول سنة ٩٢٦ المتضمن رغبة تنفيذ الطلب عاجلاً ووجوب ايداع كافة الاوراق المتعلقة بهذا القرار وتبليغ القيد وتقديم بدل السفر الى اللجنة الدائمة المشار اليها فبناءً عليه جرى انتخابه بالاقتراع فنال درويش افندي ابو خليل سبعة اصوات ضد صوتين نالهما احمد افندي خليل فيكون درويش افندي الذي نال الأكثرية اما الاوراق الموجودة في المجلس [illegible] ترسل الى المحافظة لتبليغ اللجنة المذكورة مع صورة هذا القرار ليكون مداراً للعمل تحريراً

صور ٢٨ تشرين الأول سنة ٩٢٦

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	سكرتير المحافظة	كاتب صور	رئيس مجلس الادارة
عبد الله	وديع	درويش	توفيق	حسين	احمد	حسني	مجيد	الامضا : عبد الله



وثيقة رقم (٣٣)

COMMANDEMENT MILITAIRE
============
N° 1034/b.

Beit-Eddine, le 8 Decembre 19[illegible]

Le Chef de Bataillon [illegible]
Commandant Militaire des Cazas du Chouf, Deir-el-Kamar, Hasbaya, Rachaya, Djezzine et Merdj-Ayoun

à

Monsieur le Caimacam de Tyr

Je vous renvoie les Moukhtars de K[illegible] qui doivent rejoindre immédiatement leur village pour se mettre à la disposition du Parquet de Beit-Eddine.

Ils ne me semblent pas coupables; l'un était absent, l'autre était l'hôte des invités de son futur gendre. Je vous prie de ne pas les révoquer sans mon ordre et jusqu'à ce que j'ai le résultat de l'enquête qui doit établir qui a porté des armes et qui a tiré.

Le Président de la Municipalité de Tyr et d'autres fonctionnaires étaient parmi les invités, ils doivent pouvoir renseigner sur les coupables.

[illegible] ben [illegible] gardien de la Régie est-il régulièrement détenteur d'un fusil?

Je retire à Kazem Khalil l'autorisation de détenir une arme de guerre, son fusil sera remis au Capitaine [illegible].

LE COMMANDANT MILITAIRE

E. [illegible]

وثيقة رقم (٣٤)

قرار مجلس ادارة قضاء صور

رقم — ٦٩ محضر جلسة يوم الاربعاء الواقع في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

بحث المجلس بتوديع محافظة لبنان الجنوبي العلية عدد ٦٦٩ تاريخ ١٤ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠ لجهة ما توجبه المادة ٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥ من النظر بالتدابير اللازم اتخاذها تحسينا للحالة الاقتصادية في القضاء فبحسب اجتهاد المجلس رأى ان اقتصاديات القضاء تقوم بتحقيق المتمنيات الاتية ::

١ — تعميم الطرقات في الداخلية خصوصا طريق بنت جبيل و تعمير طرقات علما ، جويا ، قانا ،

٢ — اقراض المزارعين

٣ — ايجاد شعبة بنك

٤ — اتفاقية جمركية مع حكومة مصر لتحسين تجارة الليمون

٥ — تزييد وضع رسم جمركي على الدخان الاجنبي .

٦ — تقرير بيع جفتلك رأس العين من الاهالي بعد ان يتقسم قطعا مناسبة ليسهل على الاهالي مشتراها .

٧ — تسريع اعمال المساحة

٨ — النظر بالاستفادة من مياه بركة (العسراوى) المشهور محلها فى رأس العين بطريقة تسييل المياه للجهات الجنوبية لرى الاراضي .

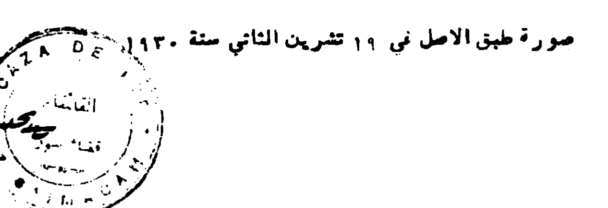
٩ — الاهتمام باعمال الرى من مياه نهر الليطاني .

هذا ما ارتأى المجلس ابداءه من التمنى توفيرا للحالة الاقتصادية في القضاء راجيا من مراجع الاختصاصات العلية — تحقيق هذه الاماني xx

رئيس مجلس الادارة

عضو عضو عضو عضو عضو عضو سكرتير القائمقامية رئيس تحصيلات صور قائمقام صور

[signatures]



صورة طبق الاصل في ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩٣٠

وثيقة رقم (٣٥)

HAUT-COMMISSARIAT
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
EN SYRIE ET AU LIBAN

SURETÉ GÉNÉRALE

N° 46/ p.м.

NAKOURA le 8 Janvier 1933

Le Chef de la Brigade de Sûreté Générale

de NAKOURA

à Monsieur le Kaïmakam, Administrateur du District de TYR

Objet: Automobiles se rendant à Alma.

Il m'est fréquemment signalé que de nombreux chauffeurs de Tyr, facilitent (soit par ignorance, soit à dessein) des passages clandestins par la frontière de Palestine, en transportant des voyageurs au village de Alma ou dans ses environs et dont la route bifurque à un Kilomètre environ du Poste.

Pour obvier en partie aux conséquences de cet état de chose, j'ai l'honneur de vous demander la possibilité d'inviter tous les chauffeurs de votre District, d'avoir à se présenter au service des passeports du Poste de Nakoura, à l'aller comme au retour et le cas échéant avec leurs passagers, chaque fois qu'ils seront appelés à emprunter la route de Alma.

Ce nouveau procédé me permettra d'exercer une surveillance plus grande sur toutes les personnes (étrangères ou indigènes) désireuses de se rendre dans notre région et de m'assurer en outre de leur qualité et du but principal de leur voyage.

Tout chauffeur qui ne se serait pas conformé aux prescriptions de l'avis que vous ne manquerez pas de faire paraître et qui serait surpris sur la route de Nakoura Alma, sans pouvoir prouver qu'il s'est présenté au Poste, serait susceptible de recevoir l'application des dispositions du & 2 de l'Article Ier de l'Arrêté 760 du 3 Février I927.

Cet arrêté prévoit en effet une amende de 5 à 50 Livres Syriennes et l'emprisonnement de 6 jours à 6 mois, pour tout individu ayant favorisé ou facilité l'entrée ou la sortie en fraude des territoires des Etats sous Mandat Français.

Chaque chauffeur devra en conséquence se munir d'un petit carnet de poche, sur lequel sera tamponné le jour et l'heure de sa présentation au Poste de Nakoura.

L'Inspecteur Spécial.

[signature]

٢٨

٢٨٣

وثيقة رقم (٣٦) (أ)

HAUT-COMMISSARIAT
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
EN SYRIE ET AU LIBAN
SERVICES SPECIAUX
TYR

TYR, le 7 Février 1933

N° 22

Le Capitaine BONNET, Officier des Services
Spéciaux à Tyr
à
Monsieur le Caimacam de
T Y R

J'ai l'honneur de porter à votre connaissance qu'une délégation des pêcheurs de Tyr est venue à mon bureau le 3 Février 1933 pour protester contre l'arreté administratif interdisant à partir du 24 Février prochain d'utiliser le quai Nord de la ville pour la mise à sec des petits bateaux de pêche.

Les pêcheurs prétendent que la rive Sud de la ville qui leur est maintenant assignée est beaucoup trop éloignée de leur travail et présente pour les embarcations beaucoup moins de sécurité que la rive gauche.

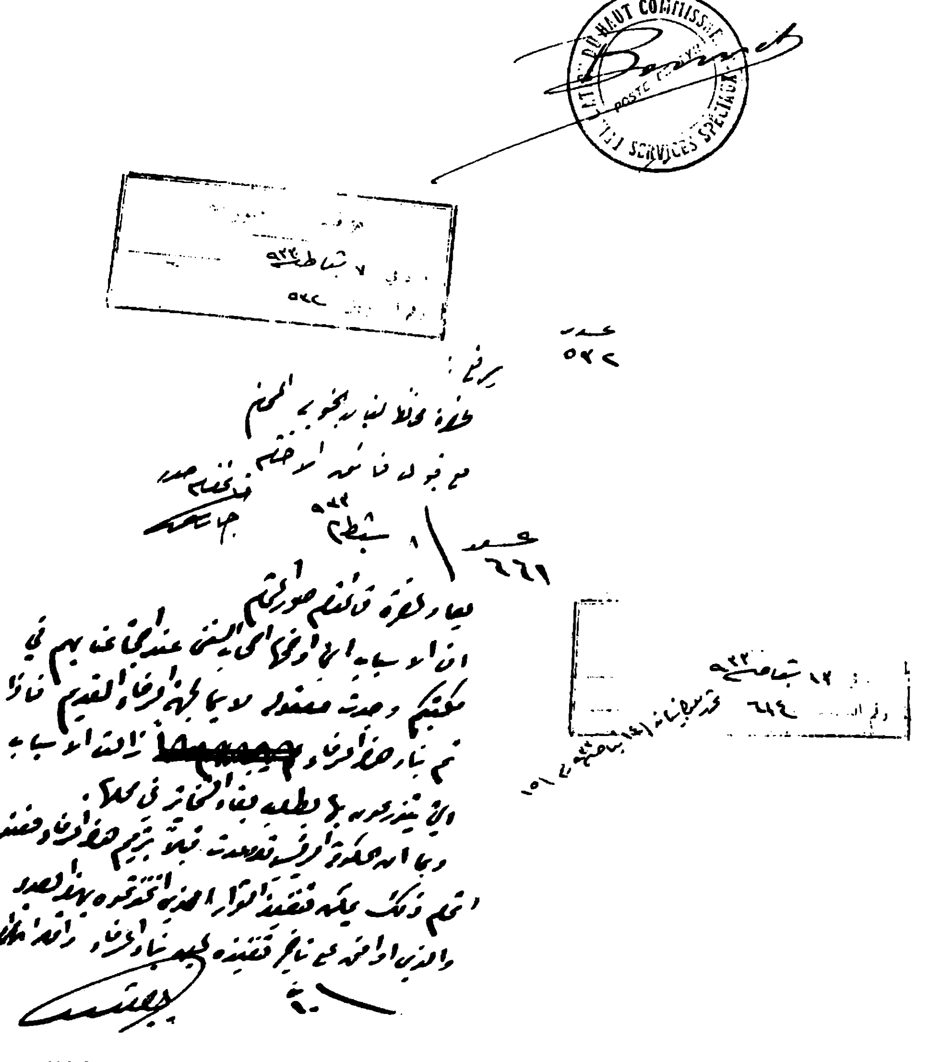
Le but poursuivi par vous étant d'empecher que le quai Nord ne serve comme c'est le cas actuellement de dépot d'immondices pour les habitants qui profitent de l'encombrement du quai pour y jeter les ordures menagères est parfaitement justifié. Toutefois je crois qu'il serait possible de satisfaire les marins sans nuire au bon entretien de la ville en rendant ces derniers responsables de la propreté et en les contraignant si c'est nécessaire à assurer eux-même à tour de rôle la surveillance autour de leur barque.

D'autre part, et quoiqu'il ne soit pas dans mes attributions d'intervenir dans les differends entre les habi-

HAUT-COMMISSARIAT
DE LA
RÉPUBLIQUE FRANÇAISE
EN SYRIE ET AU LIBAN

وثيقة رقم (٣٦) (ب)

tants et les autorités locales, je crois devoir attirer votre attention sur le fait, que dans tous les pays où se pratique la pêche, les marins ont droit à une certaine distance en profondeur sur la cote pour leur permettre de mettre leurs embarcations en sureté pour les cas de tempête et pour proceder à l'entretien et aux réparations necessaires à la coque ou à la voilure ./.



وثيقة رقم (٣٧)

Saida, le 5 Mars 1935

N° 136

Le Chef de Bataillon PECHKOFF,
Conseiller Administratif du Liban-Sud

à

Monsieur l'Administrateur du Liban-Sud

Saida

J'ai l'honneur de vous demander de vouloir bien inviter les Caimacams de Tyr et de Merdjayoun à m'adresser de toute urgence une liste portant les noms des propriétaires Libanais de leur Cazas respectifs possédant des terrains en Palestine./.

Signé: PECHKOFF

Urgent

N° 1142

C.C. Transmise à Monsieur le Caimacam de Tyr

Saida le 6 Mars 1935

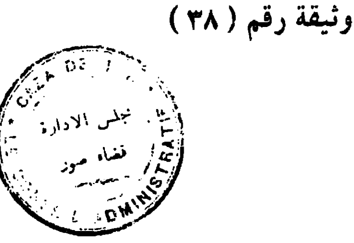
l'Administrateur du Liban-Sud

قائمقامية صور

ورد في ٧ آذار

رقم التسجيل ٥١١

وثيقة رقم (٣٨)



قرار مجلس ادارة قضاء صور رقم — ٢١

محضر جلسة يوم الاربعاء الواقع في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٩

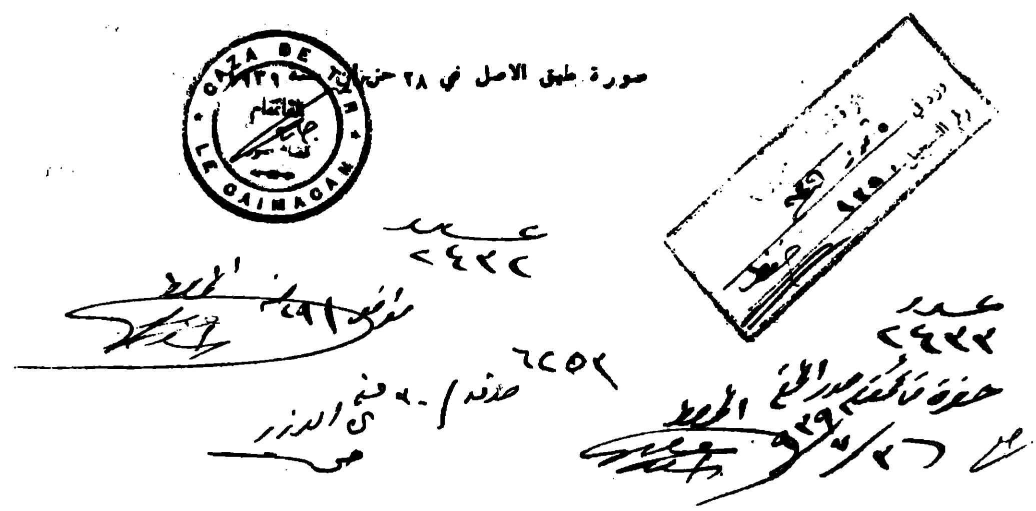
بناء على الشهادة المعطاة من مختار حي الحسينية — صور — المتضمنه ان سيادة العلامة السيد عبد الحسين شرف الدين لا يملك اموالا منقولة ولا نقدا وانه غير قادر على اعالة احد ، ولدى مراجعة مطالعة الدوائر العقارية تبين بان سيادة السيد عبد الحسين شرف الدين يملك عقارين الاول متخذا مسكنا له ولعائلته ومؤمنا عليه لدى البنك الجزائري التونسي بمبلغ (٨٠٠) ليرة لبنانية ورقا والعقار الثاني متخذا مسكنا لولده العريس وعائلته .

وحيث ان سيادة السيد عبد الحسين شرف الدين لا دخل له يمكنه من القيام باود عائلته الخاصة فهو غير قادر والحالة هذه على اعالة سواه فلذلك تقرر اثباتا لذلك اعطاء هذه الشهادة تحريرا .

رئيس مجلس ادارة صور

عضو	عضو	سكرتير القائمقامية	رئيس قلم التحصيل	القائمقام
فيليب شيبان	يوسف خليل	الياس سالم	اندراوس حكيم	جان عزيز

صورة طبق الاصل في ٢٨ حزيران سنة ١٩٢٩



وثيقة رقم (٣٩)

الجمهورية اللبنانية

REPUBLIQUE LIBANAISE

N° 168

Tyr, le 10 Juillet 1940.

Le Caïmacam du caza de Tyr
à
Monsieur le Conseiller Administratif
du Liban Sud
S/C. de Monsieur l'Administrateur du Liban Sud.
A Saïda.

Monsieur le Conseiller,

A la suite de l'arrêté pris au sujet de rationnement d'essence, les prix de transports ont considérablement augmenté; il m'est impossible en ma qualité de président de la municipalité de Bent-Jbeil d'une part, et le chef du caza d'autre part, de me rendre fréquemment à cette localité pour inspecter les affaires municipales, ainsi qu'à toutes les municipalités du caza. Par conséquent, je Vous prie de bien vouloir intervenir auprès de Mr. le Directeur Général du Ravitaillement de m'accorder quatre bidons d'essence par mois.

Veuillez agréer, Monsieur le Conseiller, l'expression de mon profond respect.

وثيقة رقم (٤٠)

INTÉRESSÉ

Direction Générale du Ravitaillement

ARRÊTÉ N° 162/LR

du 19 SEP. 1940

nommant M. Jean Aziz, contrôleur auxiliaire pour le district du Liban-Sud

Le Haut-Commissaire de la République Française,

Vu le décret du Président de la République Française, en date du   Novembre 19 0,

Vu l'arrêté N° 4/LR du 19 Septembre 1940 relatif au contrôle des prix de vente maxima fixés en application de l'arrêté 1 4/LR du 8 Août 19 ,

ARRÊTE :

ARTICLE 1er.- M. Jean Aziz, Caïmacam de Tyr est nommé contrôleur auxiliaire chargé du contrôle des prix de vente maxima pour le district du Liban Sud.

Il devra prêter serment devant le juge de paix de sa résidence.

ARTICLE .- Le Secrétaire Général est chargé de l'exécution du présent arrêté qui entrera en vigueur à partir de sa signature.

Beyrouth, le 19 SEP. 1940

Le Haut-Commissaire:

signé : PUAUX

Le Secrétaire Général:

signé : MEYRIER

Le Conseiller législatif:

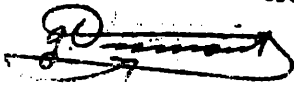
Le Conseiller du Haut-Commissariat aux Affaires Économiques, Directeur Général du Ravitaillement:

signé : [illegible]

DESTINATAIRES

....	I
....	I
Affaires Économiques....	
Personnel..............	I
Conseiller législatif...	I
Délégué Liban...........	
Intéressé..............	I

P.A. Le chef de section chargé du bureau d'ordre





وثيقة رقم (٤١)



الجمهورية اللبنانية

قرار مجلس ادارة قضاء صور

رقم – ٢٤ محضر جلسة يوم الاثنين الواقع في ١٣ تشرين الاول

دقق المجلس محضر عقد التأمين المقدم من الدكتور صبحي سالم المتضمن طلب كفالة جابي منطقة صور السيد سلام فاخوري على مبلغ (٢٥٠٠) ليرة لبنانية وحجز العقار العقار رقم ١١٢٨ منطقة صور لقاء هذه الكفالة وهو محتو على بستان سقي مشجر ليمون وبلح واكي دنيا وزنزلخت وبيت من حجر مؤلف من غرفتين للسكن وتبانه وبئر ماء نبع وبركة .

ولما كان العقار المذكور يساوي اكثر من عشرين الف ليرة لبنانية فلذلك تقرر اعتبار ملاءة هذه الكفالة على مبلغ الفين وخمسماية ليرة لبنانية تحريرا ٪٪

رئيس مجلس الادارة

القائمقام	رئيس التحصيل	سكرتير القائمقامية	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
جان عزيز	اندراوس حكيمه	الياس سالم	يوسف	فيليب	صفي	حسين	درويش	سالم	بشاره
			خليل	شيبان	الدين	ابوخليل	شداد		صالحه
					غائب	غائب	غائب	غائب	غائب

صورة طبق الاصل في ١٣ تشرين الاول سنة ١٩٤١

GAZA DE TYR

القائمقام

وثيقة رقم (٤٢)

قرار رقم ٦٠٩

ان وزير الداخليه

بناء على المرسوم رقم ٣٦٦٥ المؤرخ ١٣ آب سنة ٩٢٨

بناء على قانون المختارين

بناء على كتاب محافظة صور عدد ١٨٦ تاريخ ١٥ اذار سنة ٩٢٦

واوراق التحقيق المتضمنة ان مختار محلة الحسينيه في صور المنتدب لرئاسة قلم اقتراع مختارية صرف ثلاثة اشهر اهمالا او بسبب عرقلة الاعمال الانتخابية .

ولما كان عمل المختار بصفته رئيسا لقلم الاقتراع يستوجب العزل ازاة التأديبية

يقرر ما يأتي

المادة الاولى — كف يد عباس افندي عرب مختار محلة الحسينيه (محافظة صور) عن العمل لمدة شهرين ويقوم مقامه احد اعضاء هيئة الاختيارية يعينه محافظ صور .

المادة الثانية — ان محافظ صور مكلف بتنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٢٠ اذار سنة ٩٢٦

الامضاء : موسى نمور

يبلغ

محافظة صور (مع صورة الى رئاسة الشطب)

الجريدة الرسمية

صاحب العلاقة

مطابق للاصل

رئيس القلم

٦٠٩ ح
٢١ اذار
صحه

وثيقة رقم (٤٣)

قرار رقم ٧٠٠

ان مدير الداخليه

بناء على قرار المفوض السامي رقم ٥٦ تاريخ ٩ ايار سنة ٩٣٢

بناء على قانون المختارين

بناء على المادة ٥٤ من المرسوم الاشتراعي رقم ٥ تاريخ ٣ شباط سنة ٩٣٠

بناء على توديع محافظ لبنان الجنوبي عدد ٣٥٠ تاريخ ٢٤ كانون الثاني سنة ٩٣٦

المتضمن الافادة بانه صدر حكم من محكمة بداية لبنان الجنوبي بالحبس والجزاء النقدي بحق كل من مصطفى قاسم درويش مختار حي الحماوي (صور) وسلطان محيي الدين واحمد نعمه عضو مجلس اختيارية الحي المذكور بمادة اعطاء افادة كاذبة . وقد اكتسب هذا الحكم الدرجة القطعية .

يقرر ما يأتي

المادة الاولى — اقيل كل من مصطفى قاسم درويش من وظيفة مختار حي الحماوي (صور) وسلطان محيي الدين واحمد نعمه من وظيفة عضو مجلس اختيارية الحي المذكور للسبب المبين آنفا .

المادة الثانية — عين كل من السادة كامل مصطفى درويش مختارا لحي الحماوي (صور) وحسين يحسون وعبدالله موسى حلاوي عضوا في مجلس اختيارية الحي المومى اليه عوضا عن المختار والعضوين المذكورين في المادة الاولى .

المادة الثالثة — ان محافظ لبنان الجنوبي مكلف بتنفيذ هذا القرار .

بيروت في ٧ شباط سنة ٩٣٦

الامضاء: صبحي ابو النصر

يبلغ

غرفة الرئاسة

لبنان الجنوبي

اصحاب العلاقه

عدد ٧٩

حضرة قائمقام صور المحترم

٧ شباط ٩٣٦

٤٢٥

Le Chef de Bataillon Pechkoff

Conseiller Administratif du Liban Sud

اودع بتبليغ سلطة الجزيرة (٧ شباط ٩٣٦

٤٢٥

وثيقة رقم (٤٤)

قرار رقم — ٩

— ٣٠٩ —

ان قائمقام صور   وثيقة رقم (٤٤)

بناء على المرسوم رقم ٨٩٧٧ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٢

بناء على المادة ٦٥ من القرار ١٢٠٨ تاريخ ١٢ اذار سنة ١٩٢٢

بناء على اهمال السيد اسماعيل حلاوى جاويش بلدية صور القيام بالوظيفة رغم التنبيهات المكررة المعطاة اليه .

يقرر ما يأتي

مادة الاولى — يوقف السيد اسماعيل حلاوى جاويش بلدية صور لمدة سبعة ايام عن العمل اعتبارا من — تاريخ ٣ ايار سنة ١٩٣٢ ويحسم من راتبه عن المدة المذكورة .

المادة الثانية — ان كاتب وامين صندوق بلدية صور مكلف بتنفيذ هذا القرار ×

صور في ١٠ ايار سنة ١٩٣٢

المرسل اليهم :

محافظة الجنوب

بلدية صور

صاحب العلاقة

القلم

وثيقة رقم (٤٥)

قرار رقم ـ ٣٧

ان قائمقام صور رئيس البلدية

بناء على المرسوم رقم ٨٩٢٧ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٢

بناء على المادة ٦٥ من القرار رقم ١٢٠٨ تاريخ ٢٢ ادار سنه ١٩٢٢

وحيث ان السيد بولس حلاج كاتب وامين صندوق بلدية صور قد بلغ السن القانونية

وحالته الصحيه لم تعد تمكنه من القيام باعباء الوظيفه .

يقرر ما يأتي

المادة الاولى ـ احيل السيد بولس حلاج من وظيفه كاتب وامين صندوق في بلدية صور

المادة الثانية ـ عين السيد انيس بشاره نور كاتبا وامينا لصندوق بلدية صور بمرتب شهري قدره (٢٤٣٠) غرشا لبنانيا سوريا ورنا .

المادة الثالثة ـ يعمل بهذا القرار اعتبارا من اول نيسان سنة ١٩٣٦ .

المادة الرابعة ـ ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة الى ذلك ./ .

صور في ١٧ ادار سنه ١٩٣٦ قائمقام صور

الامضاء ـ جان عزيز

صدق في ١٨ منه محافظ الجنوب

الامضاء ـ اسعد عقل

نظر المستشار الاداري

الامضاء ـ بشكوف

صدق في ٢١ اذار سنه ١٩٣٦ عدد ٩١٢

مدير الداخلية

الامضاء ـ صبحي

عدد ٢٩٧

طبق الاصل

VU :

* Le Chef de Bataillon PECHKOFF

Conseiller Administratif du Liban-Sud

٢٦ اذار ١٩٣٦

٩٥٢

وثيقة رقم (٤٦)

قرار رقم ١١٧

ان قائمقام صور القائم باعمال رئاسة بلدية الباص الرشادية

بناء على المرسوم رقم ٩٧٧ ٨ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٢

بناء على القرار رقم ٢٩٩٩ تاريخ ٢١ اذار سنة ١٩٤١

بناء على القرار رقم ١٠٢ تاريخ ١٧ ايار سنة ١٩٤١

بناء على المادة ٧١ من القرار رقم ١٢٠٨ تاريخ ١٢ اذار سنة ١٩٢٢

وحيث ان بلدية الباص الرشادية بحاجة الى جاويش بلدية يقوم بالاعمال التي تتطلبها وظيفته لجهة السهر على الصحة العامة وتطبيق الانظمة والقوانين البلدية .

يقرر ما يأتي

المادة الاولى — عين السيد لقوب شولا قيان جاويشا لبلدية الباص الرشادية بمرتب شهري قدره ست ليرات لبنانية ورقا .

المادة الثانية — ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة الى ذلك ××

صور في ١٠ تشرين الاول سنة ١٩٤١

طبق الاصل
قائمقام صور المحافظ بالوكالة
٤٧٦٤

وثيقة رقم (٤٧)

مكرر
بلدية صور محضر جلسة يوم الثلاثاء الواقع في ١٥ حزيران سنة ١٩٤٣

مشكلة من حضرة قائمقام صور رئيس البلدية رئيسا ومن الاعضاء السادة عبد الرزاق بيضاوي ونقولا بيروتي والياس حداد وتغيب عن الحضور بعذر السادة محمد اسعد نائب الرئيس زياد عازر ومحمد خليل وجرت المناقشة في الامور الاتية :

قرار رقم [illegible] ٣ـ بما ان البلدية بموازنتها لعام ١٩٤٣ ارصدت باب احتياط كبدل غلاء معيشة لموظفيها ولدى المباحثة بمقدار هذه الزيادة تقرر زيادة مائة في المائة لمخصصات الرئاسة نظرا لضآلتها الاساسية ولكونها لم تحصل على زيادة سابقة كسائر رواتب الموظفين وتقرر اضافة خمسين بالمائة على رواتب الموظفين كما هو مبين في الجدول التالي على ان تعتبر هذه الزيادة بدلا لغلاء المعيشة وتبتدئ اعتبارا من اول كانون الثاني سنة ١٩٤٣ وتصرف شهرا فشهرا من قبل الرئاسة

اسم الموظف	الوظيفة	راتبه الاساسي	الزيادة الطارئة	راتبه الحالي	ملاحظات
		غ ـ ل	غ.ل	غ.ل	
تعويضات الرئاسة		١٥٠٠	١٥٠٠	٣٠٠٠	من فصل ١ مادة ١ تعويضات الرئاسة
الدكتور صبحي سالم	طبيب بلدية	١٣٠٠	٦٥٠	١٩٥٠	من فصل ٤ مادة ٣ تخصيصات صحية
حنا حلاج	كاتب محاسب	٣٠٠٠	١٥٠٠	٤٥٠٠	من فصل ١ مادة ٢ رواتب موظفين
فرنسوا نور	امين صندوق	٣٠٠٠	١٥٠٠	٤٥٠٠	------------
انيس قبطي	جلواز	٢٩٠٠	١٤٥٠	٤٣٥٠	--------------
اسماعيل حلاوي	---	٢٩٠٠	١٤٥٠	٤٣٥٠	--------------
عبد السلام جودي	جابي	٢٥٠٠	١٢٥٠	٣٧٥٠	--------------
يوسف واكيم	مراقب صحي	٢٣٠٠	١١٥٠	٣٤٥٠	من فصل ٤ مادة ٣ تخصيصات صحية
عبد الرحمن حلاوي	---	٢١٠٠	١٠٥٠	٣١٥٠	--------------
سليم الحج خير	جنيناتي	١٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	من فصل ٥ مادة ٢ منتزهات عمومية
سليم الحج خير	قنواتي	١٠٠٠	٥٠٠	١٥٠٠	من فصل ٥ مادة ٥ مصلحة المياه

عضو الياس حداد — عضو عبد الرزاق بيضاوي — عضو نقولا بيروتي — قائمقام صور رئيس بلدية صور

الاعضاء ـ انيس معوض

صورة طبق الاصل في ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣ سكرتير البلدية

وثيقة رقم (٤٨) (أ)

محضرة جلسة يوم السبت الواقع في ٢٠ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣

مشكلة من حضرة قائمقام صور رئيسا ومن نائب الرياسة محمد افندي اسعد والاعضاء الافندية نقولا بيروتي والياس الحداد وتغيب عن الحضور بعذر مشروع السادة : عبد الرزاق بيضاوي ومحمد خليل وفؤاد عازار وفتحت الجلسة وجرت المناقشة في الامور الاتية .

قرار رقم — ٦٠ دقق المجلس البلدي بالامانة المتروكة من عهد القائمقام السابق جان بك عزيز بتاريخ ٦ حزيران سنة ١٩٤١ والبالغ قيمتها (١٠١٠٨) غرشا لبنانيا ورقا واردات من بيع اكياس فارغة حينما كانت الاعاشة باستلام البلدية ودقق ايضا بالمصروف من هذه الامانة وقدره (٤٠٠٠) غرشا لبنانيا صرف ثمن بطاقات اعاشة طبعت في مطبعة العرفان كما يدل الوصل — المقدم من هذه الاخيرة والكتابة المرقومة بامضاء رئيس البلدية قائمقام صور السابق جان بك عزيز فتبين بان الرصيد الباقي هو (٦١٠٨) فتقرر ادخاله صندوق البلدية من باب واردات متنوعة وشطبه من باب الامانة من دفتر الصندوق القديم حيث دون على حده ولم تجر محاسبة على المبلغ الاساسي .

قرار رقم — ٦١ حيث ان رواتب حراس مدينة صور هي ضئيلة بالنسبة لغلاء المعيشة ولما كانت هذه الرواتب لم يطرأ عليها زيادة سابقة لذلك تقرر اضافة ستة ليرات لبنانية الى راتب كل من الحراس ابتداء من اول كانون الاول سنة ١٩٤٣ على ان تؤخذ هذه الزيادة من فصل ٢ مادة ٩ (حراسة)

اسم الحارس	راتب الاساسي غ • ل	الزيادة الطارئة غ • ل	الراتب الحالي غ • ل
محمد عوض	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠
مصطفى زيادة	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠
علي غبريص	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠
محمد خليل موده	١٢٠٠	٦٠٠	١٨٠٠

قرار رقم — ٦٨ تلي جدول المصارفات من تاريخ ١٨ تشرين الاول لغاية ٢٠ تشرين ثاني سنة ١٩٤٣ والبالغ مجموعه (٣٧١٧٠) غرشا لبنانيا ورقا

اسم القابض	غروش لبنانية	نوع المصارفات	فصل	مادة	سبب الصرف
فاطمه حسن هاشم	٤٠٠	احسان	٦	٢	احسان لتسفير المذكورة لبيروت
قاسم عوض	١١٠٠	تنظيفات	٤	٢	اجرة تعزيل قنيات سوق البلدة
حسين طفلا	٧٢٥	تخصيصات صحية	٤	٣	اجرة دفن جثة حصان خاصة عسكرية البحرية

وثيقة رقم (٤٨) (ب)

اسم القابض	غروش لبنانية	نوع المصارفات	فصل	مادة	سبب الصرف
عبد الرحم حلاوى	٢٥٠	مصارفا تتغير ملحوظة	٦	٢	ثمن قفل لباب الحملم المختص للفقرا*
سليم الحاج خير	١٦٠٠	مصلحة الما*	٥	٥	اجرة تصليح باب قسطل مياه البلدة مع اجرة نقل د ملجانية الدوا* .
صاحب محل تنوير المصرى	١٠٠٠	تنويرات	٢	٦	مشترى ٥٠ لمابة لتنوير شوارع البلدة
نمر الرفاعي	٢٠٠٠٠	طرقات	٥	١	اجرة تصليح الطريق الممتدة من شركة واكم لسراى الحكومة .
حسني سعيد	٦٢٠	قرطاسية ومطبوعات	٢	٣	ثمن ورق للاستنساخ لائحة الرسوم عن ٩٤٤
يوسف شامي	٦٠٠	تخصيصات صحية	٤	٣	اجرة تصليح بلاطة بيت الخلا* في دار الحكومة
يوسف واكيم	٣٢٥	تنظيفات	٢	٤	اجرة تنظيف الملج من ١٥ ت١ لغاية ١ ت٢

قرار رقم ـــ ٦٩ لدى المتداولة بامور انتخاب عضو من المجلس البلدى للجنة التحصيلات المقررة بالمادة ٩٢ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٨ تاريخ ٣ اذار سنة ١٩٤٢ تقرر انتخاب السيد محمد افندي خليل ليكون عضوا في لجنة التحصيلات المنوه خلال السنة الحالية وسنة ١٩٤٤ المقبلة .

قرار رقم ـــ ٧٠ قرر المجلس طرح اقلام البلدية بالمزاودة لعام سنة ٩٤٤ وقد عين الكككككي السيدين ـــ محمد افندى اسعد والياس افندى حداد عضوى معاونين لتلزيم اقلام البلدية الاتية : رسم [redacted] الاستهلاك ، الزبحية ، دخولية الاشيا* بحرا ، القبان ، الدلالة الباج ، رسم دلالة السمك . وقد عين يوم الجمعة الواقع في ١٠ كانون الاول سنة ٩٤٣ للمزاودة الاولية ويوم الجمعة الواقع في ١٧ منه للتسديد القطعي وذلك من الساعة العاشرة الى الساعة ١٢ بعد الظهر .

رئيس بلدية صور

قائمقام صور	نائب الرئيس	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
انيس صعوفي	محمد اسعد	بيروتي	نقولا حداد	الياس	غائب	غائب
	محمد خليل	فؤاد عازر	عبد الرزاق بيضاوي			

صورة طبق الاصل في ٢٠ تشرين ثاني سنة ١٩٤٣

سكرتير بلدية صور

صدقت

٢٩/١١/٩٤٣

صدقت طبق الاصل

٢٩/٨/٩٤٣

الجمهورية اللبنانية

وثيقة رقم (٤٩)

بلدية صور تابع محضر جلسة يوم الخميس الواقع في ٢١ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠

قرار رقم — ١٠٢ طرح بالمزايدة العلنية رسوم اقلام بلدية صور عن سنة ١٩٤١ لمدة ثلاثين يوما اعتبارا من ٢٣ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠ لغاية ٢٣ كانون اول سنة ١٩٤٠ وهي :

١ — الذبحية (تسعين الف غرش لبناني ورق (٩٠٠٠٠) بدل سابق

٢ — القبان (عشرة الاف غرش لبناني ورق (١٠٠٠٠) بدل سابق

٣ — دلالة السمك (سبعة عشر الفا وستماية غرشا لبنانيا ورقا (١٧٦٠٠) بدل سابق

٤ — دخولية الحيوانات الشهرية (سبعة وسبعون الفا وخمسماية غرش لبناني ورق (٧٧٥٠٠) بدل سابق .

٥ — الدلالة والهاج (سبعة وستون الفا وخمسماية غرشا لبنانيا ورقا (٦٧٥٠٠) بدل سابق .

٦ — دخولية الاشياء برا (ستون الف غرش لبناني ورق (٦٠٠٠٠) بدل سابق .

٧ — دخولية الاشياء بحرا (ثلاثون الف غرش لبناني ورق (٣٠٠٠٠) غرش لبناني ورق بدل سابق

على ان يصير اعلان الكيفية في صور والقرى المجاورة لها تحريرا x

رئيس بلدية صور

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	نائب رئيس	القائمقام
محمد خليل	عبد الرزاق بيضاون	فؤاد عازر	نقولا بيروتي	الياس حداد	توفيق حلاوي	محمد اسعد	جان عزيز
غائب	غائب	غائب	غائب				

صورة طبق الاصل في ٢١ تشرين ثاني سنة ١٩٤٠

(توقيع)

القرار رقم — ١٠٢ — موافق .

صور في ٢١ تشرين ثان سنة ١٩٤٠ قائمقام صور

(توقيع)

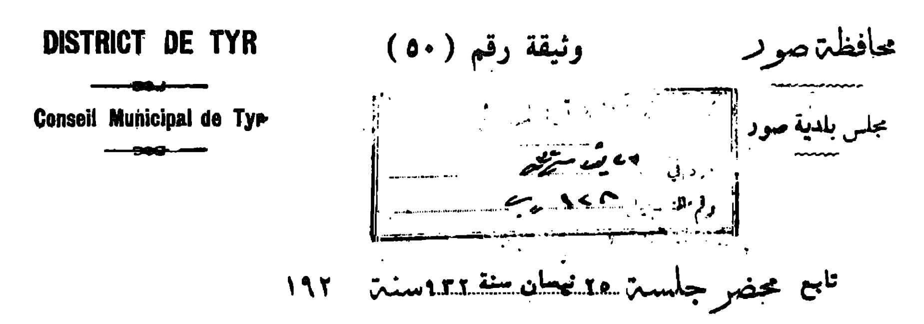
مؤ فحص | ٥٠ م ...

محافظ ... الجنوب

... احمد ...

محافظة صور   وثيقة رقم (٥٠)   DISTRICT DE TYR

مجلس بلدية صور   Conseil Municipal de Tyr



تابع محضر جلسة ٢٥ نيسان سنة ١٩٣٢ سنة ١٩٢

قرار رقم – ٧١ قرئ الاستدعاء المتقدم من انيس قبطي احد جلاوزة البلدية في صور المتضمن طلب زيادة راتبه الى العشرين ليره سوريه لانه رب عائلة وانه كان يتناول مثل هذا الراتب في السنين السابقة فلدى المذاكرة ولما كان المستدعي يستحق زيادة راتبه نظرا لقيامه بوظيفته خير قيام وبالنظر لان الراتب الذي يتناوله الان لا يكفيه لاعالته واعالة عائلته المؤلفة من ثمانية اشخاص لذلك تقرر متفقا زيادة راتبه ثلاثة ليرات لبنانية سورية ورق شهريا اعتبارا من اول ايار سنة ١٩٣٢ فيصبح راتبه ثمانية عشر ليره لبنانية سورية ورق اسوة بزميله الذي يتناول مثل هذا الراتب على ان يؤخذ هذا الفرق الحاصل من مادة ٣ فصل ٥ مصاريف غير ملحوظة –

قرار رقم – ٧٢ قرئ الاستدعاء المقدم من كامل افندي حلاوي ملتزم اقلام رسوم دخولية الحيوانات [illegible] والزيحية والسقالي والسواد والدلاله والباج والقبان عن سنة ١٩٣١ فوجد خلاصته طلب تقسيط رصيد البدلات الباقية [illegible] بذمته من رسوم الاقلام المذكورة البالغة (٤١٦٣٥) غرشا لبنانيا ورقا لسبب [illegible] الضايقة المالية والازمة الاقتصادية ولانه الان في حالة لا تمكنه من دفع الرصيد المطلوب ولدى المذاكرة ولما كانت حالة المستدعي المادية كما يعلم هذا المجلس هي كما ورد في عريضته لذلك تقرر قبول طلبه بتقسيط الرصيد المطلوب منه لمدة ثمانية اشهر اعتبارا من تاريخ شهر ايار سنة ١٩٣٢ وتنتهي في ٣١ من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٢ باعتبار ثمانية اقساط لثمانية اشهر على ان ينظم بالقيمة سندا بالتقسيط لدى كاتب عدل صور مشترطا عليه بدفع الاقساط المذكورة باوقاتها المعينة بالسند المصدق حتى اذا تخلف عن دفع احد الاقساط في حينه تكون كافة الاقساط مستحقة الاداء بدون ادنى تعلل

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	عضو	نائب الرياسة	رئيس بلدية صور
واد زر	بشاره منسى	عبد الرزاق بيضاوي	علي غالب	نقولا بيروتي	توفيق حلاوي انسحب من الجلسة	محمد اسعد		القائمقام جان عزيز

صور في ٢٥ نيسان سنة ١٩٣٢ صورة طبق الاصل   سكرتير بلدية صور

القرارات رقم ٧١ و ٧٢ – موافقان   قائمقام صور

٣٠٠

وثيقة رقم (٥١)

الجمهورية اللبنانية

تكليف

عـــدد
٢٢١

نحن : جان عزيز

الصفة : قائمقام صور

تكلف حضرة قائد درك صور المحترم بما يأتي :

بمناسبة حفلة الاسبوع التي ستقام تحت رعاية السيد عبد الحسين شرف الدين في جامع الشيعية في صور الساعة الرابعة عشرة بمناسبة وفاة السيد حسن الصدر في العراق .
و بالنظر للتجمعات التي ستحصل و للخطب التي ستلقى فاني اكلفكم ايجاد قوة مسلحة لا ينقص عددها عن الاربعين نفرا لاجل المحافظة على الامن العام في محل الاجتماع — واخذ كل الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع حوادث و مشاغبات .
و نصرح ان هذا التكليف هو مستعجل جدا

صور في ٢٢ حزيران سنة ١٩٣٤

وثيقة رقم (٥٢)

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

N°

الجمهورية اللبنانية

عدد ٢٢٠

حضرة محافظ لبنان الجنوبي المحترم

على اثر الحوادث التي حصلت في فلسطين اهتاجت الافكار في صور بالنظر لقربها من الحدود وللاخبار المتناقضة المتسربة اليها فاقفلت اليوم اقفالا سليما احتجاجا على ما يجرى في المنطقة الفلسطينية المجاورة عدا بعض دكاكين خاصة المسيحيين و بعض الشيعيين فانها لم تتقيد بدعاية الاقفال .

و قد قام الساعة العاشرة صباحا بعض الاولاد واكثرهم من المدرسة الرسمية وعلى رأسهم رائف بيطار ، وراشد بيطار والسيد محمد صفي الدين المحامي واحمد بزى واخوه محمود وشاكر بزى وابراهيم محمود حسن و بشير الدادا — و سليمان الدادا وغيرهم من الشبان الذين اشتهروا بالمشاغبة بتظاهرة و لما شاؤا ان يمروا امام دار الحكومة منعتهم الجندرمة من المرور هناك و تفرقوا بالحال ، ونحو الساعة الثالثة عشرة قام اولاد البلدة الذين لا يتجاوز عمر — الواحد منهم الاثنتي عشرة سنة بتظاهرة كانوا ينشدون فيها .

اكرم اخوانك اكرم مسكر مسيحي و مسلم

وقد مروا من امام باب السراى واخذوا يراشقون الجندرمة بالحجارة و لكن لم يصب احد منهم وقد فرقتهم الجندرمة حالا وانتهى الامر عند هذا الحد ولم يحدث ما يكدر صفو الامن العام .

واني الفت نظر حضرتكم بان هذه الحالة الفكرية الاخيرة قد تاتت عن الاخبار المنتشرة عن حوادث فلسطين ، وقد تصبح هذه المظاهرات عادة يألفها القوم ويقومون بها لدى كل حادث يطرأ سواء في داخل البلاد وخارجها اذا لم تقمعها الحكومة بحزم و شدة وقد ثبت لنا ان اصحاب الدكاكين لا يقدمون على الاقفال من تلقاء انفسهم بل يقومون به تحت تحريض المشاغبين المذكورة اسماءهم اعلاه الذين لا يتركون فرصة تمر الا ويلجأون الى مثل هذه المشاغبات تمهيدا لاقلاق الراحة العامة وان اصحاب الدكاكين قد يضطرون الى الاقفال خوفا من الاولاد الذين يرسلون من قبل هولاء لاجل القاء الحجارة على المحلات المفتوحة كما حصل البارحة مثلا ، فانني ارى والحالة هذه بان تتخذ الاجراءات الصارمة بحق المحرضين في مثل هذه المشاغبات و قمع التظاهرات بشدة من الان و صاعدا و تفضلوا بقبول فائق الاحترام

صور في ١٢ ايار سنة ١٩٣٦

قائمقام صور

وثيقة رقم (٥٣)

قائمقامية صور

عدد ١٦٢ بــــلاغ

الى عموم مختاري قضـاء صور

بواسطة حضرة قائد درك صور المحترم

على كل شـخص يوجد بحـوزته بغلا او رأس خيل او اكثر من البغـال والخـيول التي كانت تابعة للجيش الافرنسـي ان يقدم بها بيانا بالحال الى القائمقامية .
ان الذين يقدمون التصريح المطلوب يؤذن لهم الاحتفاظ بالخيول او البغال لحين طلبها من السـلطة ، وفي هذه الاثناء يجب ان تعامل هذه الحيوانات معاملة حسنة .
كل من يوجد بحوزته بغلا او خيولا ولم يعط عنها التصريح المنوه عنه يعاقب معاقبة صارمة .

صور في ٢٧ حزيران سنة ١٩٤١

قائمقام صور

وثيقة رقم (٥٤)

الجمهوريـة اللبنانيـة

RÉPUBLIQUE LIBANAISE

عـدد

١٧٠ سري

لحضرة محافظ الجنوب المحترم

اتصل بنا ان فرعا للنجادة العربي الكائن في بيروت انشيء في صور دعي باسم فرع علي ابن ابي طالب ، وقد باشر المنتمون اليه بوضع شارات على صدورهم كتبت عليها (بلاد العرب للعرب) وعقدوا جلسة في احد البيوت لاجل قبول طلبات الدخول بالفرع المذكور ، ولم يتقدم احد منهم باعلام الحكومة بالامر .

فلأجل احاطة حضرتكم علما بذلك صار عرض الكيفية . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام xx

صور في ٥ ايار سنة ١٩٤١

قائمقام صور

وثيقة رقم (٥٥)

الجمهورية اللبنانية

قائمقامية صور   قرار رقم ٢٦

ان قائمقام صور رئيس البلدية

بناء على المرسوم رقم ٨٩٧٧ تاريخ ٢٧ شباط سنة ١٩٣٢

بناء على المادة ٧١ من القرار رقم ١٢٠٨ تاريخ ١٢ اذار سنة ١٩٢٤

بناء على محضر الجندرمة المؤرخ في ١٦ اذار سنة ١٩٣٦

وحيث ان السيد صبحي زعتر قد سهل لبعض الشبان الاجتماع في مقهاه بتاريخ ١٦ اذار سنة ١٩٣٦ بدون اجازة رسمية والقاء بعض خطب حماسية تخل بالامن العام

يقرر ما يأتي :

المادة الاولى :- يقفل مقهى صبحي زعتر لمدة شهر اعتبارا من تاريخ التبليغ

المادة الثانية :- ينشر ويبلغ هذا القرار حيث تدعو الحاجة الى ذلك

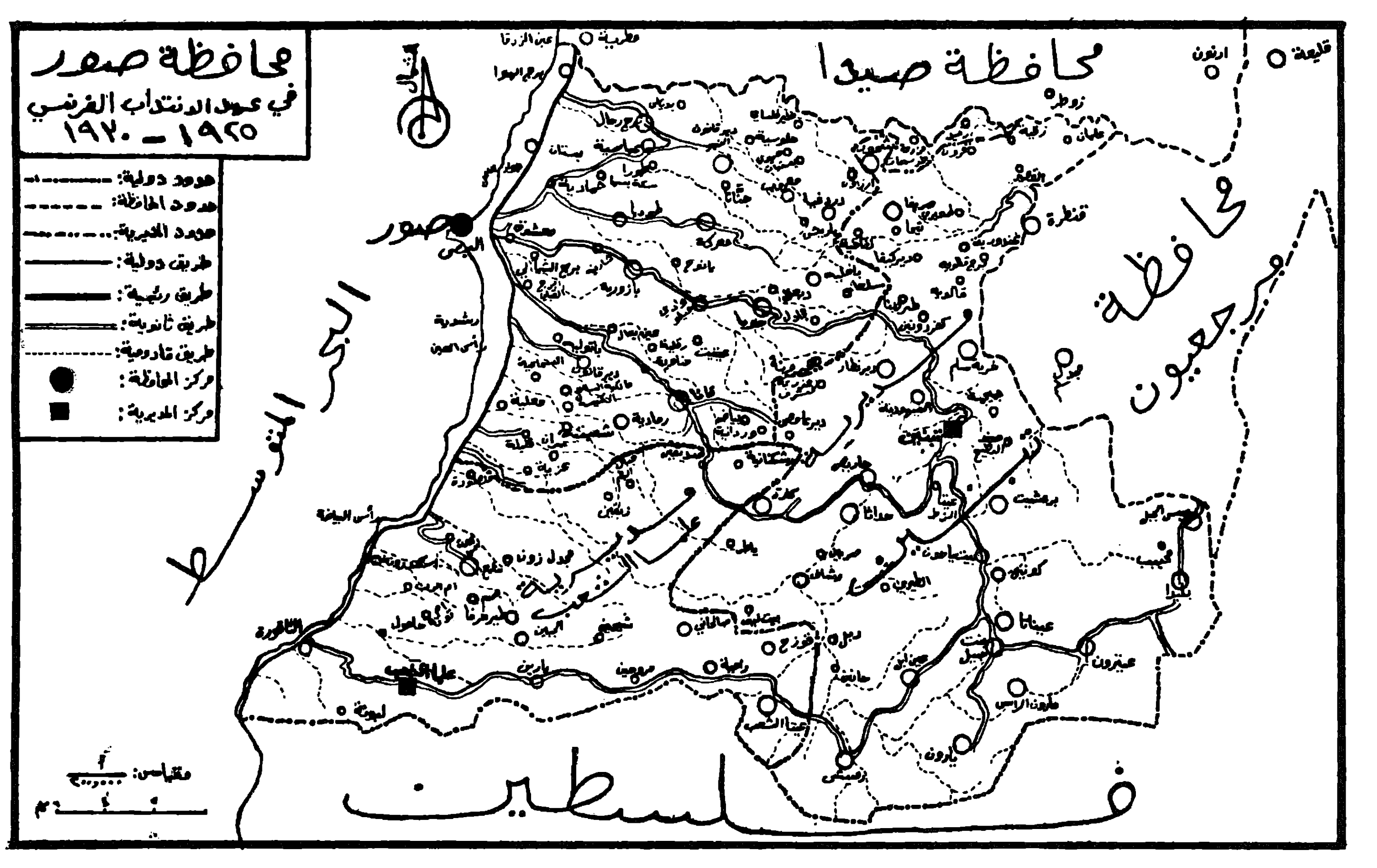
صور في ١٧ اذار سنة ١٩٣٦

CAZA DE TYR · LE CAIMACAM · القائمقام قضاء صور

VU:
Le Chef de Bataillon PECHKOFF
Conseiller Administratif du Liban-Sud



الخرائط



- اعداد الطالبة الهام فرج - الجامعة اللبنانية - سنة رابعة جغرافيا

مكتبة البحث

السجلات الرسمية

- الجريدة الرسمية للجمهورية اللبنانية للسنوات التالية:
١٩٢٥ - ١٩٢٦ - ١٩٢٧ - ١٩٢٨ - ١٩٢٩ - ١٩٣٠ - ١٩٣٣ - ١٩٣٨ - ١٩٣٩ - ١٩٤٢ - ١٩٥٣.
- سجلات بلدية صور.
- سجلات قائمقامية صور.
- سجلات محافظة صور بين ١٩٢٥ و ١٩٣٠.
- سجلات المحكمة الشرعية في صور: سجل بين عامي ١٩١٢ - ١٩١٩ - سجل لعام ١٩٢٣ وسجل لعام ١٩٣٥ وسجل لعام ١٩٣٧.

المقابلات الشخصية

- **أبو جمرة، شفيق:** مواليد ١٩٠٥ ، تاجر، تاريخ المقابلة التاسع من نيسان ١٩٨٦ محل الإقامة صور.
- **أبو جمرة، رفلة:** مواليد ١٩٢٠ ، خياط، تاريخ المقابلة التاسع من آذار ١٩٨٦ محل الإقامة صور.
- **الحر، زهرة:** مواليد ١٩١٧ ، مدرّسة في الثلاثينات، لا مهنة لها حالياً، تاريخ المقابلة الأول من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور.
- **الرفاعي، يوسف:** مواليد ١٩٨٧ ، بنّاء سابقاً، لا مهنة له حالياً، تاريخ المقابلة الخامس عشر من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة البرج الشمالي.
- **العسيلي، الأب لوقا:** مواليد ١٩٢٥ ، مدير مدرسة خاصة، تاريخ المقابلة العشرون من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور.
- **الصفدي، مهنا:** مواليد ١٩٢٩ ، تاجر، تاريخ المقابلة الأول من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور.
- **المملوك، حسين:** مواليد ١٨٩٠ ، لا مهنة له حالياً، تاريخ المقابلة الخامس من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور.
- **حدرج، إبراهيم:** مواليد ١٩٢٧ ، مدير مدرسة رسمية، تاريخ المقابلة التاسع من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة البازورية.
- **حلاّج، حنا:** مواليد ١٩١٧ ، ملاّك وصاحب مستشفى، تاريخ المقابلة الرابع من أيار ١٩٨٧ ، محل الإقامة صور.

- **دبوق، محمد:** مواليد ١٩١٨ ، ملاك، تاريخ المقابلة العشرون من نيسان ١٩٨٧ ، محل الإقامة صور .

- **دياب، محمد علي:** مواليد ١٩٠٥ ، عامل زراعي، تاريخ المقابلة السادس من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة البازورية .

- **سبيتي، عبد الأمير:** مواليد ١٩٢٠ ، مدير مدرسة خاصة، تاريخ المقابلة السابع من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور .

- **سحمراني، راشد:** مواليد ١٩٢٥ ، مختار ، تاريخ المقابلة السادس من آذار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور ، حي الرمل .

- **سعادة، كامل:** مواليد ١٩٢٣ ، موظف بنك، تاريخ المقابلة الثامن والعشرون من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور .

- **شرف الدين، عبدالله:** مواليد ١٩٢٨ ، قاضي شرع، تاريخ المقابلة السادس عشر من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور .

- **شرف الدين، جعفر:** مواليد ١٩١٨ ، نائب سابق، تاريخ المقابلة السابع من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة بيروت .

- **شرف الدين، حسين:** مواليد ١٩٢٤ ، موظف، تاريخ المقابلة الثاني عشر من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور .

- **عبود، هيلين:** مواليد ١٩٢٠ ، مديرة مدرسة خاصة، تاريخ المقابلة العشرون من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور .

- **عرب، معن:** مواليد ١٩٣٠ ، كاتب ومؤلف، تاريخ المقابلة التاسع من نيسان ١٩٨٧ ، محل الإقامة صور .

- **عز الدين، حسين:** مواليد ١٩١٠ ، صاحب مدرسة دينية في الثلاثينات، ملاّك حالياً، تاريخ المقابلة الثامن من آذار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور .

- **عيسى، كاترين:** مواليد ١٩٢٢ ، مديرة مدرسة خاصة، تاريخ المقابلة الثالث من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور .

- **قدادو، محمود:** مواليد ١٩٢٥ ، مختار وتاجر، تاريخ المقابلة الثامن من نيسان ١٩٨٧ ، محل الإقامة صور .

- **مديحلي، عبدالله:** مواليد ١٩٣٥ ، قاضي شرع، تاريخ المقابلة الثالث عشر من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة المنصوري .

- **نجدة، إبراهيم:** مواليد ١٩٢٠ ، موظف في مديرية الآثار ، تاريخ المقابلة السادس من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور.

- **هاشم، عباس:** مواليد ١٩٣٠ ، مدير دار المعلمين والمعلمات صور ، تاريخ المقابلة الثامن من أيار ١٩٨٦ ، محل الإقامة صور.

- **وطفى، عبد الحسن:** مواليد ١٨٩٠ ،مختار منذ أكثر من خمسين سنة، تاريخ المقابلة العاشر من نيسان ١٩٨٦ ، محل الإقامة البازورية.

- **يونس، علي:** مواليد ١٩١٠ ، معلم رياضة في الثلاثينات، لا مهنة له حالياً، تاريخ المقابلة الخامس من نيسان ١٩٨٧ ، محل الإقامة صور.

المصادر والمراجع العربية

- **الأمين، محسن**: « خطط جبل عامل » الدار العالمية للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣ .
- **أبو محلم، أحمد**: « الشيخ سليمان ظاهر، رائد عروبي »، وجوه ثقافية من الجنوب، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، طبعة أولى، دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨١ (ص ٥٣ - ٧١).
- **أبو زيد، سليمان**: « من دفتر الذكريات الجنوبية »، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، طبعة أولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨١ (ص ١١١ - ١٦٣).
- **الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه**: « القضية الزراعية في لبنان »، الجزء الثالث، بيروت بدون تاريخ.
- **الحصري، ساطع**: « حول القومية العربية » دار العلم للملايين، بيروت ١٩٦١ .
- **الحكيم، يوسف**: « بيروت ولبنان في عهد آل عثمان » طبعة ثانية، دار النهار للنشر بيروت ١٩٨٠ .
- **الحكيم، يوسف**: « سوريا والانتداب الفرنسي » دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨٣ .
- **الراسي، سلام**: « لئلا تضيع »، طبعة رابعة، مؤسسة نوفل، بيروت ١٩٨٥ .
- **الريحاني، أمين**: « ملوك العرب »، الجزء الثاني، بيروت ١٩٥١ .
- **الزين، علي**: « للبحث عن تاريخنا » الطبعة الأولى، بيروت ١٩٧٣ .
- **الزين، علي**: « العادات والتقاليد في العهود الإقطاعية » طبعة أولى، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٧٧ .

- **الزين، نمر**: « شقراء »، دراسة اقتصادية اجتماعية ثقافية (١٩٤٣ - ١٩٧٠)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٥.
- **الصليبي، كمال**: « تاريخ لبنان الحديث » طبعة رابعة، دار النهار، بيروت ١٩٧٨.
- **الصمد، قاسم**: « تاريخ الضنية الاجتماعي والسياسي في العهد العثماني »، طبعة أولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت بدون تاريخ.
- **العبدالله، هاني**: « تطور المجتمع الإقطاعي في جبل عامل » رسالة كفاءة غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٧.
- **المجذوب، طلال**: « تاريخ صيدا الاجتماعي ١٨٤٠ - ١٩١٤ »، المكتبة العصرية، صيدا ١٩٨٣.
- **المهاجر، عبد الحميد**: « الإيديولوجية الإسلامية » طبعة ثانية، مؤسسة الوفاء، بيروت ١٩٨١.
- **أمهز، محمود**: « الآثار التاريخية في الجنوب » دراسات حول جنوب لبنان، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨١.
- **أنطونيوس، جورج**: « يقظة العرب » مترجم، طبعة سادسة، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٠.
- **بزي، مصطفى**: « تطور المجتمع في بنت جبيل بين الحربين العالميتين ١٩١٤ - ١٩٤٣ »، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٨.
- **جابر، منذر**: « مؤتمر الحجير وآثاره »، رسالة كفاءة في التاريخ غير منشورة، كلية التربية، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٧٣.
- **جدعون، الياس وجرجي**: « الدليل السوري »، بيروت لسنوات ١٩٢٢ - ١٩٢٣ - ١٩٢٥ - ١٩٢٩.
- **حتي، فيليب**: « تاريخ لبنان منذ أقدم العصور »، طبعة ثالثة، دار الثقافة بيروت، بدون تاريخ.
- **حنا، عبدالله**: « القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان » الجزء الثاني، دار الفارابي، بيروت ١٩٧٨.
- **حلاق، حسان**: « مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة » الدار الجامعية، بيروت ١٩٨٣.
- **حلاق، حسان**: « الملامح العمرانية والاقتصادية والاجتماعية في بيروت العثمانية »، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ٨٢ في آب ١٩٨٥.
- **دروزة، محمد عزة**: « الحركة العربية الحديثة »، طبعة ثانية، بيروت ١٩٧١.
- **رضا، جواد**: « تطور التعليم في قضاء صور في النصف الأول من القرن العشرين »، رسالة ماجستير في التاريخ غير منشورة، الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٠.
- **رعد، إنعام**: « الحزب السوري القومي الاجتماعي »، القوى السياسية في لبنان، منشورات النادي

الثقافي العربي، دار الطليعة، طبعة أولى، بيروت ١٩٧٠ (ص ٣١٣ ـ ٣٤٠).
ـ **رفيق وبهجت، محمد:** «ولاية بيروت، القسم الجنوبي»، بيروت ١٩١٧.
ـ **زراقط، عبد المجيد:** «وقفة مع تاريخ جبل عامل الحديث» مجلة الباحث، العدد الثاني في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨١ (ص ١٢ ـ ١٨).
ـ **زين، زين:** «الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان». طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧.
ـ **سعيد، أمين:** «أسرار الثورة العربية الكبرى»، بيروت دون تاريخ الإصدار.
ـ **سعيد، عبدالله:** «تطور الملكية العقارية في جبل لبنان في عهد المتصرفية»، طبعة أولى، دار المدى، بيروت ١٩٨٦.
ـ **سعد، حسن:** «جبل عامل بين الأتراك والفرنسيين» طبعة ثانية، دار الكاتب، بيروت ١٩٨٥.
ـ **سلهب، محي الدين:** «حزب النجادة»، القوى السياسية في لبنان، منشورات النادي الثقافي العربي، دار الطليعة، طبعة أولى، بيروت ١٩٧٠، (ص ١٤٥ ـ ١٦٦).
ـ **سليمان، موسى:** «الحركة العربية، المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة ١٩٠٨ ـ ١٩٢٤» طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٧.
ـ **شرارة، موسى الزين:** «من دفتر الذكريات الجنوبية» منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، دار الكتاب اللبناني، طبعة أولى، بيروت ١٩٨١ (ص ٥٩ ـ ٧٩).
ـ **شرف الدين، جعفر:** «من دفتر الذكريات الجنوبية» منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الجزء الثاني، دار الكتاب اللبناني، بيروت ١٩٨٤.
ـ **شرف الدين، عبد الحسين:** «المراجعات»، دار التيار الجديد، بيروت ١٩٨٠.
ـ **شرف الدين، عبد الحسين:** «النص والاجتهاد» مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٦٦.
ـ **شرف الدين، عبد الحسين:** «صفحات من حياتي» مجلة الألواح، عدد ١٤ في ١٥ آذار ١٩٥١ وعدد ١٥ في أول نيسان ١٩٥١.
ـ **شرف الدين، مصطفى:** «محاولة قراءة صدر الدين شرف الدين»، وجوه ثقافية من الجنوب، الجزء الثاني، منشورات المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، بيروت ١٩٨٤ (ص ١٠٣ ـ ١٢٦).
ـ **صفا، محمد جابر:** «تاريخ جبل عامل»، طبعة ثانية، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٨١.
ـ **ضاهر، مسعود:** «تاريخ لبنان الاجتماعي ١٩١٤ ـ ١٩٢٦» الطبعة الثانية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٤.

- **ضاهر، مسعود:** «الجذور التاريخية للمسألة الزراعية ١٩٠٠ - ١٩٥٠»، المكتبة الشرقية، بيروت ١٩٨٣.
- **ضاهر، مسعود:** «لبنان الاستقلال الصيغة والميثاق» طبعة ثانية، دار المطبوعات الشرقية، بيروت ١٩٨٤.
- **عرب، معن:** «صور حاضرة فينيقيا» دار المشرق، بيروت ١٩٧٠.
- **غايتس، كارولين:** «دراسة عن تطور الاقتصاد السياسي اللبناني الحديث» جريدة السفير، العدد ٤٥٣٦ في ١٧ شباط ١٩٨٧ ص ١٣.
- **فريحة، أنيس:** «معجم أسماء المدن والقرى اللبنانية» مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٥.
- **فضل الله، يوسف:** «مدينة صور في العصر الحديث ١٩٠٠ - ١٩٧٥» أطروحة دكتوراه في التاريخ، غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت ١٩٨٦.
- **قاسمية، خيرية:** «الحكومة العربية في دمشق ١٩١٨ - ١٩٢٠» طبعة ثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ١٩٨٦.
- **قبيسي، حسن:** «تطور مدينة صور ١٩٠٠ - ١٩٧٥» طبعة أولى، دار قدموس، بيروت ١٩٨٦.
- **قدورة، زاهية:** «تاريخ العرب الحديث». دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٥.
- **قربان، ملحم:** «تاريخ لبنان الحديث» الجزء الأول، المؤسسة الجامعية، بيروت ١٩٨١.
- **كوثراني، وجيه:** «الاتجاهات الاجتماعية والسياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ - ١٩٢٠»، طبعة أولى، معهد الإنماء العربي، بيروت ١٩٧٦.
- **لنغريغ، ستيفن هامسلي:** «تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي»، مترجم، دار الحقيقة، بيروت ١٩٧٨.
- **محفوظ، فرج الله:** «تطور الطغمة المالية في الزراعة اللبنانية» الطريق، العدد الرابع، آب ١٩٧٩ (ص ٧٥ - ١١٠).
- **مرهج، عفيف بطرس:** «اعرف لبنان» المجلد السادس، بيروت ١٩٧٢.
- **مروة، كريم:** «الحزب الشيوعي اللبناني»، القوى السياسية في لبنان، منشورات النادي الثقافي العربي، طبعة أولى، بيروت ١٩٧٠ (ص ١٨٨ - ٢٢٦).
- **مكي، محمد كاظم:** «الحركة الفكرية والأدبية في جبل عامل» طبعة أولى، دار الأندلس، بيروت ١٩٦٣.
- **نويهض، ناديا:** «نساء من بلادي» طبعة أولى، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت ١٩٨٦.

الدوريات

المجلات:

ـ الباحث	العدد الثاني	٢٠ تشرين الثاني ١٩٨١
ـ تاريخ العرب والعالم	العدد الثاني والثمانون	آب ١٩٨٥
ـ الطريق	العدد الرابع	آب ١٩٧٩
ـ العرفان	المجلد الثاني والثلاثون، الجزء الخامس	١٩٤٦
	المجلد الثالث والثلاثون، الجزء الثاني	١٩٤٧
	المجلد الثالث والثلاثون، الجزء الثالث	١٩٤٧
	المجلد الثالث والثلاثون، الجزء السادس	١٩٤٧
	المجلد الثالث والثلاثون، الجزء السابع	١٩٤٧
	المجلد الثالث والثلاثون، الجزء الثامن	١٩٤٧
	المجلد الثالث والثلاثون، الجزء التاسع	١٩٤٧

الجرائد:

ـ البشير	العدد ٢٥٦٣	٢٩ نيسان ١٩٢٠
	العدد ٢٥٦٨	١١ أيار ١٩٢٠
	العدد ٢٥٧٠	١٨ أيار ١٩٢٠
	العدد ٢٥٧٤	٢٦ أيار ١٩٢٠
	العدد ٢٥٧٩	١٠ حزيران ١٩٢٠
	العدد ٢٥٨٠	١٢ حزيران ١٩٢٠

	العدد ٢٥٨٤	٢٢ حزيران ١٩٢٠
	العدد ٢٥٨٥	٢٤ حزيران ١٩٢٠
	العدد ٢٥٨٧	أول تموز ١٩٢٠
ـ السفير	العدد ٤٥٣٦	١٧ شباط ١٩٨٧
ـ النهار	العدد ١٥٨	٢٣ شباط ١٩٣٤
	العدد ١٧٩	١٨ آذار ١٩٣٤
	العدد ١٨٤	٢٥ آذار ١٩٣٤
	العدد ٧٨٧	٧ نيسان ١٩٣٦
	العدد ٧٩٠	١٠ نيسان ١٩٣٦
	العدد ٧٩١	١١ نيسان ١٩٣٦
	العدد ٧٩٤	١٥ نيسان ١٩٣٦
	العدد ٧٩٥	١٦ نيسان ١٩٣٦
	العدد ٧٩٧	١٨ نيسان ١٩٣٦
	العدد ٨٠١	٢٢ نيسان ١٩٣٦
	العدد ٨١٣	٧ أيار ١٩٣٦
	العدد ٨١٧	١٢ أيار ١٩٣٦
	العدد ٨٣٤	١٠ حزيران ١٩٣٦
	العدد ٨٣٦	١٢ حزيران ١٩٣٦

المراجع باللغة الاجنبية

- **Chevallier, Dominique:** «La societé du mont-Liban à l'epoque de la revolution industrielle en Europe» Paris 1971.
- **Couland, Jacques:** «Mouvement syndical du Liban 1919 - 1946». Editions sociales. Paris 1970.
- **Haut - Commisariat:** «Recenssement officiel de 1925», Bulletin hebdomadère officiel du H.C. Paris 1926.
- **Jomaa, Mohamad:** «Les paysans chiites du Liban sud dans la vie politique Libanaise» thèse de doctorat 3ème cycle. Paris 1983.
- **Mission Irfed:** «Besoins et possibilités de developpement du Liban». Tome I. Beyrouth 1960.
- **Rabbath, Edmond:** «La formation historique du Liban politique et constitutionnel». Beyrouth 1973.
- **Safa, Elie:** «L'émigration Libanaise». Imprimerie catholique. Beyrouth 1960.
- **Saint - Point Victoria de:** «La verité sur la syrie par un temoin». Cahier de France, Paris 1929.

الفهرس

تاريخ صور الاجتماعي

يقدم الباحث حسن دياب في كتابه «تاريخ صور الإجتماعي ١٩٢٠ - ١٩٤٣»، إضافات علمية هامة بالإستناد إلى الوثائق التي ينشر معظمها للمرة الأولى: ولم يقف المدقق عند حدود التوثيق في بحثه، بل تعداه إلى تحليل تلك الوثائق والإستفادة منها في دراسة مميّزة شكلت مصدراً علمياً أصيلاً حول تاريخ المدن الريفية في لبنان، والمصدر الأكثر غنى والأقرب إلى فهم حركة الواقع التاريخي الذي عاشته صور بين الحربين العالميتين.

